الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

# اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي.

## دراسة حالة الدول المغاربية الجزائر، المغرب وتونس.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتنمية.

من إعداد:

ابتسام حملاوي

إشراف الأستاذ الدكتور:

الطيب لحيلح

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| أ. د/ محمود جمام | أستاذ التعليم العالي، جامعة العربي بن مهيدي | رئيسا |
| أ. د/ الطيب لحيلح | أستاذ التعليم العالي، جامعة العربي بن مهيدي | مقررا |
| أ. د/ عبد الله خبابة | أستاذ التعليم العالي، جامعة المسيلة | مناقشا |
| أ. د/ عمار زيتوني | أستاذ التعليم العالي، جامعة باتنة | مناقشا |
| د/ نصر الدين عيساوي | أستاذ محاضر (أ)، جامعة العربي بن مهيدي | مناقشا |
| د/ رشيد عدوان | أستاذ محاضر (أ)، جامعة باتنة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2016 / 2017.

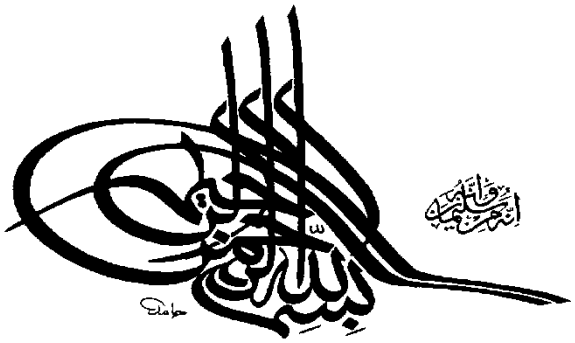

**إنا فتحنا لك فتحا مبينا(1) ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك و ما تأخر و يتم نعمته عليك و يهديك صراطا مستقيما(2) و ينصرك الله نصرا عزيزا(3)هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم و لله جنود السموات و الأرض و كان الله عليما حكيما(4).**

صدق الله العظيم.

الآيات 1-4 سورة الفتح.

قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: " تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية، و طلبه عبادة، و مذاكراته تسبيح، و البحث عنه جهاد، و تعليمه لمن لا يعلمه صدقة، و بذله لأهله قربة لأنه معالم الحلال و الحرام، و منار سبل أهل الجنة. و هو الأنيس في الوحشة، و الصاحب في الغربة، و المحدث في الخلوة، و الدليل على السراء و الضراء، و السلاح على الأعداء، و الزين عند الأخلاء. يرفع الله به أقواما فيجعلهم في الخير قادة و أئمة، تقتص آثارهم، و يقتدى بأفعالهم، و ينتهى إلى رأيهم، ترغب الملائكة في خلتهم، و بأجنحتها تمسحهم، و يستغفر لهم كل رطب و يابس، و حيتان البحر و هوامه، و سباع البر و أنعامه، لأن العلم حياة القلوب من الجهل، و مصابيح الأبصار في الظلم، يبلغ العبد بالعلم منازل الأخيار، و الدرجات العلى في الدنيا و الآخرة، التفكر فيه يعدل الصيام، و مدارسته تعدل القيام، به توصل الأرحام و به يعرف الحلال من الحرام، و هو إمام و العمل تابعه، يلهمه السعداء و يحرمه الأشقياء."

# الإهـــداء

أحـمد الله جزيــل الحمد و الشكــر على نعـمه و عـونه، هـو الذي هــدانا إلى الــتوفيق والنجــاح.

أهــدي ثــمرة هــذا الإجتهــاد المتواضع إلى:

إلى مـن كــان لهما الفضل الأول و الكــبير، الــوالدين الكـريمين حفــظهما الله.

إلى كـــل أفـــراد عائلتـــي الكــريمة

إبتـسام

# شـــكر و تقـــديـــر

*باسم الله الرحمن الرحيم*

أتـوجـه لله عـز وجـل بالحمد والشكر على عـونـه وتـوفيـقه فـي إنـجاز هـذا العـمل. وعـلى فـضله ونـعمه التي لا تـعد ولا تـحصى خـاصـة نعمـتي الإسـلام والعـلم.

هـو الـذي هــدانـي للتـوفيـق والنجــاح .

أتـقـدم بـخالــص الشـكـر والتـقــديـر إلى أســتاذي الـفاضـل ومؤطري الأستاذ الـدكـتور "لحيـلح الطيـب" عـلى كـل مجـهوداتـه وتـوجيـهاتـه القـيمة الـتي تـفضل بـها طـيلة فـترة إعـداد الأطـروحــة.

أقـدم كـلمة شـكر وعـرفـان لمـن قـدم لــي يــد المـساعـدة و النـصـح.

# الـفـــــــهـــــارس

# فـهرس الـجداول


| رقم الجـدول | العـــنـــوان | الصـفـحـة |
|---|---|---|
| | البـــاب الـــثـانـــي | |
| | الفصل الأول | |
| 01 | التجـارة العـربية الإجماليـة خـلال الفتـرة 1999/1996 | 157 |
| 02 | مقـارنة نســبة الانفــتاح الاقتــصادي العربــي مع الــدول المـنافـسة | 158 |
| 03 | مـقارنـة نســبة الانـفـتاح الاقتـصادي العربــي مــع الــدول المنافـسة. | 159 |
| 04 | حـصة التـدفقات الـواردة للـدول العـربـية كنـسبـة مـن العـالـم والـدول الـنامـية خـلال الفــتـرة 2000/ 2013. | 170 |
| 05 | تـدفقات الاستثـمارات العربيـة البينـية حسـب الـدول المسـتقبلـة خـلال الفتـرة 2001/ 2012 (مليـار دولار). | 172 |
| 06 | تـدفقات الاستثمارات العربيــة البـينيـة حسـب الـدول المصـدرة خـلال الفـترة 2001/ 2012 (مـليـار دولار). | 173 |
| | الفـــصل الثـانـــي | |
| 01 | أعـداد المـشروعات العـربيـة المـشتركـة الأمـوال المسـتثمـرة فـيها حـتى عـام 1988 | 242 |
| | الـفـصـــل الثـالـث | |
| 01 | تـدفـقات الاستـثمار الأجنـبي المبـاشـــر الـواردة إلى الـدول | 340 |

| | | |
|---|---|---|
| | المغاربية خلال الفترة 2013/2010. (الوحدة مليون دولار). | |
| 02 | مؤشر بيئة أداء الأعمال 2016. | 351 |
| 03 | إجمالي صادرات الدول المغاربية (سلع و خدمات) خلال الفترة 2014/2011 (الوحدة مليار دولار). | 352 |
| 04 | إجمالي واردات الدول المغاربية (سلع و خدمات) خلال الفترة 2014/2011 (الوحدة مليار دولار). | 353 |
| 05 | أداء المجموعات العربية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لسنة 2016. | 357 |

# فهرس الرسومات البيانية


| رقم التمثيل البياني | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| | الباب الأول<br>الفصل الثالث | |
| 01 | حصة التدفقات الواردة للدول العربية كنسبة من العالم<br>و الدول النامية خلال الفترة 2000/ 2013. | 157 |
| 02 | تدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المستقبلة خلال الفترة 2001/ 2012 (مليار دولار). | 159 |
| 03 | تدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة خلال الفترة 2001/ 2012 (مليار دولار). | 160 |

# فـــــهـــــرس الـــمـــــواد

آيـات قرآنية

شـكر و تقديـر

إهـــداء

الفـهـرس.....1

المـــقـــدمـــة.....أ

البـــاب الأول: النـظـام الاقتصادي العـالمـي الجـديـد.....1

تمهـيد.....2

الـفـصل الأول: مـدخـل فـكري للنـظـام الاقتصادي العـالمي الجـديـد.....4

تمهـيد.....5

المـبحـث الأول: الإطـار النـظـري للنـظام الاقتـصادي العالـمي الجـديـد.....6

المـطلـب الأول: نـشـأة النـظـام الاقتـصـادي العـالـمي الجـديـد.....6

المـطلب الـثـانـي: مفـهـوم النـظام الاقتـصادي العـالمـي الجـديـد.....10

المـطلب الـثـالـث: مـراحـل تـطـور النـظـام الاقتـصادي العـالمي الجـديـد.....12

المبـحث الـثـانـي: خصـائـص وتحـولات النـظـام الاقتـصادي العـالـمي الجـديـد.....21

المـطلـب الأول: خـصـائـص النـظـام الاقـتـصادي العالـمي الجـديـد.....21

المـطلب الثـانـي: التـحولات الطـارئـة عـلى آليات النـظام الاقتـصادي العالمي الجديد...30

المبحث الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.....38

المطلب الأول: التكتل الاقتصادي الأوروبي.....38

المطلب الثاني: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "نافتا".....42

المطلب الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية في أسيا، و أمريكا الجنوبية و إفريقيا...47

خلاصة.....56

الفصل الثاني: تطور الاقتصاد العالمي من العالمية إلى العولمة الاقتصادية..... 57

تمهيد.....58

المبحث الأول: مدخل إلى العولمة الاقتصادية.....59

المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية.....59

المطلب الثاني: نشأة العولمة الاقتصادية.....67

المطلب الثالث: أهمية العولمة الاقتصادية.....71

المبحث الثاني: أبعاد و أثار العولمة الاقتصادية.....77

المطلب الأول: أبعاد و أهداف العولمة.....77

المطلب الثاني: أثار العولمة الاقتصادية.....83

المطلب الثالث: كيفية الظفر بمزايا العولمة الاقتصادية.....89

خلاصة.....95

الفصل الثالث: التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة.....97

تمهيد.....98

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي.....99

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.....99

المطلب الثاني: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي.....102

المطلب الثالث: درجات التكامل الاقتصادي.....106

المبحث الثاني: التحرر التجاري العالمي.....112

المطلب الأول: المسار التاريخي للسياسات التجارية.....112

المطلب الثاني: إقامة المنظمة العالمية للتجارة.....116

المطلب الثالث: دعائم النظام التجاري العالمي الجديد.....122

المبحث الثالث: التحرير الاقتصادي العالمي.....129

المطلب الأول: التوجه نحو اقتصاد السوق.....129

المطلب الثاني: تحويل قاعدة الملكية.....139

المطلب الثالث: الاقتصاديات المتحولة.....144

خـــلاصـــة.....147

البـــاب الثـــاني: الاقتـــصاديات العربـــيـة وســـبل البحـــث عـــن

مـكـــانـة أفـضـل فـي ظـــل الاقتـصاد العـالـمـي.....149

تمـهـيد.....150

الفـصل الأول: حـواجـز مشـاركة الاقـتصاديات العـربيـة في الاقتـصاد العـالـم.....151

تمـــهـيد.....152

المبحث الأول: واقــع التجارة الخـارجيـة والاسـتـثمار الأجـنبـي المبـاشــر

فـي الـدول العربيــة.....153

المـطلـب الأول: التجارة الخـارجية العـربيــة.....153

المطلـب الثـاني: التـجارة العربـية البينـية.....160

المطلب الثـالث: الاستــثمار الأجنــبي المــباشر في الــدول

العربـية.....166

المبحث الثاني: واقـع الأسـواق المالية العــربية.....183

المطلب الأول: ماهية أسواق المال العـربية.....172

المطلب الـثـاني: عوائق الاسـتثمار في البـورصات العــربيـة.....181

المطلب الثالث: عـوامل تنـشيط البورصات العــربيـة.....193

المبحث الثالث: التحـديات الاقتصادية التي تواجه اندمـاج الاقتـصاديات العــربيـة.....197

المطـلب الأول: التوجــه نـحـو حـريـة التـجارة الـخـارجـيـة و رؤوس الأمـوال.....197

المطلــب الثـانـي: عراقيل بلـوغ التـطور الصناعـي والـزراعـي والتكنـولوجي.....199

المـطلـب الثـالـث: التـحديات الـتي تفرضـها التكتلات الإقـليمية.....205

خــلاصـــة.....208

الفصل الثانـي: سـبل إنجاح الاقتصاديات العربية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي....210

تمهـيد.....211

المـبحـث الأول: ضرورة إنـجاح منطقة التجـارة الحـرة العربـية الـشاملة.....212

المطلب الأول: ماهـية منطقة التجارة الـحرة العربـية الـشاملة.....212

المطلـب الثاني: الشـروط الاقتـصادية الضرورية لإنجاح منطـقة التـجارة الحرة الشاملة....218

المطلب الثـالث: التحديات الـتي تواجه تطوير مـنطـقة التجارة الحرة الشاملة.....221

المبحث الثاني: تجسيد إسـتراتيجـية مشروع تطوير التكامل الاقتصادي العربي.....231

المطلـب الأول: إسـتراتيـجـية مجلـس الوحدة الاقتـصاديـة العربيـة.....231

المطلـب الثـانـي: إستراتيـجية القمة الاقتصادية العربـية بالكويت.....236

المطلب الثـالث: تفعـيل المشروعات العـربية المشـتركة.....239

المبحـث الثالـث: سبل الارتقـاء بالاقتـصاديات العــربية إلى اقتصاديات تنافسية.....247

المطلـب الأول: ضـرورة التحول إلــى الاقتـصاد القائم على المعرفة.....247

المطلب الثـاني: ضرورة تنـمية الـصادرات العــربية.....255

المطلب الثالـث: ضرورة تطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية العربية.....270

خـلاصــة.....278

الفـصل الثالث: فرص تعزيز اندماج الاقتـصاديات المغاربيـة في الاقتـصاد العالمي.....280

تمـهيـد.....281

المبحث الأول: إستراتيجيات اندماج الاقتصاديات المغاربية الجزائر والمغرب وتونس

في الاقتصاد العالمي .....283

المطلـب الأول: إسـتراتيجيات توغـل الشركات المغاربية في الأسواق الدولـية.....283

المطلب الثاني: إستراتيـجيات المشروعات المشـتركة بين المؤسسات المغاربية والأجنبية....293

المطلب الثالث: إقامة التكامل الاقتصادي المغاربي.....298
المبحث الثالث: واقع أسواق الأوراق المالية للدول المغاربية.....307
المطلب الأول: خصائص البورصات المحفزة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.....307
المطلب الثاني: السوق المالية في الجزائر.....312
المطلب الثالث: السوق المالية في المغرب.....320
المطلب الرابع: السوق المالية في تونس.....323
المطلب الخامس: تقدير الاندماج المالي للدول المغاربية:( الجزائر والمغرب وتونس).....334
المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية للدول المغاربية.....339
المطلب الأول: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المغاربية.....339
المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للدول المغاربية.....352
خلاصة.....358
خاتمة.....361
قائمة المراجع.....365
الملخص.....386

# مـــــقـــدمـــــة

شهد الاقتصاد العالمي منذ الأربعينيات من القرن الفارط، فترة نمو مزدهر. وذلك نتيجة عوامل ساهمت في تشكيل الملامح والسمات الأساسية لعالم ما بعد الحرب، انتقلت من خلاله منظومة الاقتصاد الرأسمالي إلى سياق تاريخي جديد. حيث شهدت تلك الفترة انتعاشا في حركة رأس المال ونموا اقتصاديا مرتفعا، و كذا انخفاضا في معدلات التضخم. وعلى النطاق الدولي حدث استقرار في أسعار الصرف، واتسمت المدفوعات الدولية بدرجة عالية من التوازن في ضوء الآليات التي وضعتها اتفاقية بريتن وودز، وشهدت حركة التجارة الدولية في خضم ذلك انتعاشا واضحا.

من جانب آخر، شكلت التغيرات والتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي نهاية الثمانينيات، والتي ميزها زوال الثنائية القطبية بانهيار الإتحاد السوفيتي، وسيطرة القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب التغيرات الجيوستراتيجية في أوروبا و خارجها، واتجاه معظم دول أوروبا الوسطى والشرقية والدول النامية بصفة عامة، إلى تغيير سياساتها التنموية، من السياسات القائمة على التخطيط المركزي، إلى تلك القائمة على اقتصاد السوق والساعية إلى التوجه نحو إقامة التكتلات الإقليمية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

من جهة أخرى ارتبط الاندماج في الاقتصاد العالمي بالثورة العلمية والتقنية الحديثة، وشاع بأنه سيقود العالم إلى الرفاهية والرخاء، والقضاء على الفقر وتوفير الثقافة ووسائل الاتصال الحديثة. من هذا المنطلق، ومما لا شك فيه أن الدول العربية تأثرت جليا بمجريات وأحداث الاندماج في المجالات النقدية والتجارية والمالية.

كل التغيرات التي مر بها الاقتصاد العالمي، تستوجب على الدول العربية إعادة النظر في مساراتها التنموية المستقبلية، لأن وجود دول فرادى في ظل هذه التغيرات أصبح أمرا يشكل خطورة، بالنظر للمخاطر التي يصعب على الدولة أن تتحملها لوحدها. أي أن الدول العربية تقع على عاتقها جملة من التحديات والرهانات، حتى تضمن بقائها واندماجها في الاقتصاد العالمي، المتسم ببعض السمات كالتقسيم الدولي للعمل والاعتماد على التطورات التكنولوجية والعلمية. في حين يمثل إنتاج وتصدير المواد الأولية أبرز السمات المميزة للاقتصاديات العربية، التي تعتبر من الدول المنتجة والمصدرة بصفة أساسية ومحدودة للمواد الأولية.

## 1/ التساؤل الرئيس:

انطلاقا مما سبق طرحه، ما هي متطلبات اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي؟

## 2/ الـتـســاؤلات الـفـرعـيـة:

تتبادر إلى الذهن التسـاؤلات الفـرعـية الآتية:

- ما هي التحديات المفروضـة على الاقتصاديات العربية للاندماج في الاقتصاد العالمي؟
- ما مدى استعداد الاقتصاديات العربية للاندماج في الاقتصاد العالمي؟
- هل للاقتصاديات العربية دور تلعبه على الساحة الدولية في إطار الاقتصاد العالمي؟
- ما هي مواطن القوة لدى الاقتصاديات العربية للاندماج في الاقتصاد العالمي؟

## 3/ الـفـرضـيـات:

- تستطيع الدول العربية أن تعـدل وتصحح تشـريعاتها وقـوانينها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبـية، وزيادة صادراتها المحلية والانفتاح على السوق العالمية.
- إتباع الدول العربية مناهج التكامل الاقتصادي المطبقة في الدول الغربية، يؤدي إلى تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الدول العربية لها ما يكفي من التشريعات واللوائح المنظمة للأسواق المالية، حتى تنشأ أسواقا فعالة.
- موطن قوة الاقتصـاديات العربيـة هـو استغلال ثرواتها المتاحـة أفضـل استغلال، والتخلص مـن التبعيـة والتخلـف الاقتصادي.

## 4/ أهـــداف وأهـــمـيـــة الـبـحـــث:

تمثلـت أهـداف البحـث في السـعي لاكتشـاف التحـديات الفعليـة، لقصـور الاقتصـاديات العربيـة عـن مواكبـة مجريات الانـدماج في الاقتصـاد العـالمي. ومحاولـة معرفـة عوامـل وسبل إنجاحهـا. إضـافة إلى الرغبـة في تقـديم مسـاهمة بسيطة، تساعد في إثـراء البحوث والدراسات الهادفة إلى تطوير أداء الاقتصاديات العربية على المستوى العالمي.

من خلال هذه الأهداف يكتسب البحث أهميته وفي محاولة الوصول لإجابات للتساؤلات السالفة الذكر.

## 5/ منـــهـــج الـبـــحـــث:

تدرجنا في بحثنا بجملة من المناهج حسب ورودها في البحث، بدء بالمنهج الاستقرائي، ثم المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك نظرا لطبيعة العناصر التي تم تناولها، من عرض للجوانب النظرية والفنية للموضوع وواقع اقتصاديات الدول العربية. وكذا رصد تطورات وأداء التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المالية للاقتصاديات العربية. إضافة إلى منهج دراسة حالة، مستعملين في ذلك الجداول والإحصاءات والتقارير المتعلقة بالموضوع.

## 6/ أسـبـاب اخـتـيـار الـمـوضـوع:

إن الدول العربية تواجه العديد من التحديات أمام مسايرتها للنظام الاقتصادي العالمي، لهذا كان سبب اختيار هذا الموضوع، هو البحث عن المتطلبات الفعلية لاندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي والظفر بمزاياه.

## 7/ الـــدراســـات الـســابـقـة:

هناك دراسات جرت حول هذا الموضوع، ومن بين المراجع التي تم تناولها والقريبة من موضوعنا، وجدنا أطروحة الدكتوراه لـ "محمد الشريف منصوري" بعنوان "إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة". تخصص إدارة الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008. ركز الباحث في موضوعه على سبل الاندماج الاقتصادي الإقليمي، كإتحاد المغرب العربي و مكانته في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية. كما تطرق لأهم الصعوبات التي تواجه اندماج اقتصاديات المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، و آثار تطبيق أحكام اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات بلدان المغرب العربي.

على غرار الدراسة التي تم ذكرها، تجدر الإشارة إلى أن بحثنا انفرد بمعالجة موضوع اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي من جميع الجوانب، ولم يكتف بجانب واحد فقط كالعولمة أو الاستثمار الأجنبي أو التجارة الخارجية أو غيرها. وسعى إلى التركيز على الإلمام بالتحديات التي أخرت اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي، وإيجاد الحلول الجديدة اللازمة للخروج من هذا الإشكال.

## 8/ صـعـوبـات الـبـحـــث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا، كان اختلاف وتضارب الإحصاءات الواردة في مختلف التقاريـر، وحتى داخل التقـرير الواحد، إلى درجة أنه أحيانا يحدث تباين كبير بين معطيات المصادر والمراجع. في هـذه الحالة تم اعـتماد منهج التـواتر، أي اعتمـاد الأرقـام الـواردة في أكثر من مرجـع، أو أخـذ أحد الأرقام المتـقاربة واستبعاد الأرقام الشاذة. أما فيما يخص اختلاف الأرقام في التقارير الإحصائية الواحدة، فقد تم الاعتماد على أرقام أخر تقرير إحصائي متوفر لدى الهيئة المعنية.

إضافة إلى ذلك، واجهتنا صعوبـة إيجاد المـراجع الحديـثة والمتـخصصة التي تخدم الموضوع، وكذا مراجع أو بيانات للإلمام بالمعلومات اللازمة لجانب دراسة الحالة. من جهة أخرى كان من الصعب جدا إيجاد مؤسسات أو إدارات للقيام بدراسة ميدانية، بغرض الإطلاع عن قرب على واقع اقتصاديات الدول العربية.

## 9/ هـيـكـــل الـبـحـــث:

تم تقسيم البحث إلى بابين؛ الباب الأول تحت عنوان "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، ويضم كل ما يتعلق بهذا النظام في ثلاثة فصول؛ حيث تم التطرق في الفصل الأول للمدخل الفكري للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ثلاثة مباحث. شمل المبحث الأول الإطار النظري للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتناول المبحث الثاني خصائص وتحولات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أما المبحث الثالث فركز على أثر التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

في الفصل الثاني تم التطرق لتطور الاقتصاد العالمي من العالمية إلى العولمة الاقتصادية؛ من خلال المبحث الأول الذي شمل مدخل إلى العولمة الاقتصادية، والمبحث الثاني الذي ضم أبعاد وأثار العولمة الاقتصادية. بينما شمل الفصل الثالث التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، في ثلاثة مباحث. المبحث الأول تطرق للتكامل الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتعرض للتحرر التجاري، وفي المبحث الثالث تم تناول التحرر الاقتصادي العالمي.

الباب الثاني كان بعنوان "الاقتصاديات العربية وسبل البحث عن مكانة أفضل في ظل الاقتصاد العالمي". قسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول؛ شمل الفصل الأول حواجز مشاركة الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي، من خلال ثلاثة مباحث. ضم المبحث الأول واقع التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، في حين تعرض المبحث الثاني لواقع الأسواق المالية العربية، ورصد المبحث الثالث التحديات الاقتصادية التي تواجه

الاقتصاديات العربية. أما الفصل الثاني، فحاول إيجاد سبل لإنجاح الاقتصاديات العربية من أجل الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي؛ وذلك من خلال المبحث الأول الذي ركز على ضرورة إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، والمبحث الثاني الذي نادى بضرورة تجسيد إستراتيجية مشروع تطوير التكامل الاقتصادي العربي، وكذا المبحث الثالث الذي تطرق لسبل الارتقاء بالاقتصاديات العربية إلى اقتصاديات تنافسية.

بالنسبة للفصل الثالث من الباب الثاني، فقد تم التطرق لدراسة فرص تعزيز اندماج الاقتصاديات المغاربية الثلاث الجزائر والمغرب وتونس في النظام الاقتصادي العالمي. قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول إستراتيجيات اندماج الاقتصاديات الدول المغاربية في النظام الاقتصادي العالمي. أما المبحث الثاني شمل واقع الأسواق المالية للدول المغاربية الثلاث. في حين ركز المبحث الثالث على الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية للدول المغاربية الجزائر والمغرب وتونس.

في الأخير ضم البحث خاتمة، تشمل أبرز ما تم التوصل إليه من نتائج، وتقدم اقتراحات هامة تساهم في دعم وتعزيز النتائج التي تم التوصل إليها، ويمكن أن تثري مواضيع ذات الصلة بهذا البحث.

# البـــــاب الأول:

# النـــظـــام الاقـــتـــــصـادي

# العـــالـــمي الـجـديـــد.

## تمهيد:

إن المعاملات الاقتصادية تعكس أحد أهم المؤثرات في طبيعة العلاقات القائمة بين دول العالم، وتؤدي إلى تحديد معالمها واتجاهاتها. لذلك كان النظام الاقتصادي العالمي يتضمن انتقال اليد العاملة وعوامل الإنتاج والسلع والخدمات عبر الحدود، وذلك بهدف تقوية روابط التعاون بين الدول، للوقوف في وجه الأزمات التي تهدد أمن واستقرار العالم وتضمن الرفاهية للمجتمعات.

قبل الحرب العالمية الأولى ساد مبدأ حرية التجارة الدولية، حيث تميزت هذه المرحلة بالحرية النسبية في التبادل التجاري وسهولة انتقال العمالة ورأس المال وتخفيض الحواجز الجمركية. لكن بعد الحرب العالمية الأولى، سعت كل دولة إلى تغليب المصالح الاقتصادية الداخلية، وفي نفس الوقت انشغلت الدول المتحاربة بالإعداد والإمداد لخوض المعارك، أما الدول الأخرى فانشغلت بتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت العديد من المستجدات جعلت النظام الاقتصادي العالمي يمر بالعديد من المراحل، أدت إلى بروز بوادر أولية رامية لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، كإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

طيلة هذه المراحل ساد مبدءان أساسيان أثرا على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، هما اللجوء إلى تقييد التجارة الخارجية لحماية الصناعات المحلية الوليدة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ومبدأ تحرير التجارة الخارجية بهدف إعطاء الحرية للتبادل التجاري الدولي.

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن النظام الاقتصادي القديم، في أنه قام على أنقاد انهيار نظام النقد القائم على قاعدة الذهب، التي اعتمد عليها النظام الاقتصادي القديم. أي النظام الاقتصادي الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية، وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية، وفشل الدول الغربية في السيطرة عليها وقيام نظام اقتصادي معارض في روسيا. وفي ظل هذه الظروف، عمت الحمائية وتعددت اتفاقيات الدفع، وتراجعت حرية التجارة وانتشرت الرقابة والقيود على انتقال السلع والأموال.

خلال عقد التسعينيات، تبلورت عدة تغيرات عبرت عن جملة من العوامل والقوى الدافعة التي تعمل على تشكيل وتكوين النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليدخل القرن الواحد والعشرين بأوضاع وعلاقات اقتصادية دولية جديدة تختلف عن الأحداث والتطورات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي الجديد من قبل.

لذلك سنتطرق في هذا الباب، إلى كل ما يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وأهم تطوراته من خلال ثلاث فصول:

الفصل الأول: مدخل فكري للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل الثاني: تطور الاقتصاد العالمي من العالمية إلى العولمة الاقتصادية.

الفصل الثالث: التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة.

# الفـــصـــل الأول:

# مـــدخـــل فـكـــري للنـــظـام الاقتصادي

# العـالـمـي الجـــديـــد.

## تمهيد:

إن مصطلح الاقتصاد العالمي يعبر عن ترابط وأهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول، لذلك كان كل من التخصص وتقسيم العمل الدولي، من أبرز الخصائص التي برزت بعد حدوث الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر. أين تزايدت العلاقات الاقتصادية وظهرت الحاجة إلى تنظيمها بين الدول فبرز مفهوم النظام الاقتصادي العالمي.

لقد تشكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد مؤتمر برتون وودز سنة 1944 الذي دعا إلى إنشاء نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية. ومن أبرز القضايا التي جعلت النظام الاقتصادي العالمي يتصف بأنه جديد ولم تكن مطروحة من قبل، هي قضايا لها تأثير كبير على اتجاهات السياسات الاقتصادية اللاحقة والمؤسسات المنشأة فيما بعد. وقد تمثلت أولى هذه القضايا أساسا في إعادة اعمار أوروبا بعد ما خلفته الحرب، وهذه القضية نتج عنها مفهوم النمو الاقتصادي واستخدامه كمعيار للتقدم. والقضية الثانية تمحورت في المواجهة بين النظام الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق والنظام الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي. أما القضية الثالثة فتمثلت في ظهور التنمية الاقتصادية في العالم الثالث كواحدة من المشاكل الرئيسة أين انقسم العالم إلى دول متقدمة ودول نامية. وهذا كله يشير إلى التغيرات الجذرية والجوهرية، التي حدثت وغيرت الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين كافة الدول والمؤسسات و المنظمات الدولية.

ونظرا لكل التحولات والتطورات التي مر بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، منذ نشأته إلى غاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين سيشمل هذا الفصل ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المبحث الثاني: خصائص وتحولات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المبحث الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

## المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية هي نقطة بداية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليأخذ بذلك نمطا جديدا يجعله مختلفا كليا عما كان عليه في السابق. وذلك بسبب تغير الأوضاع الاقتصادية وخصائص وسمات العلاقات الاقتصادية الدولية التي كانت سائدة من قبل. لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية نشأة وتطور النظام الاقتصادي العالمي الذي أصبح يطلق عليه بالجديد، وكذا مفهومه ومراحل تطوره.

### المطلب الأول: نشأة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

لقد أحدث النظام الاقتصادي الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية سنة 1971 تباينا شديدا بين الدول النامية والدول المتقدمة، من خلال التحكم في التجارة الدولية وطريقة إدارة المنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية. فأدت هذه الوضعية إلى تفاقم أزمة التنمية في الدول النامية ومحدودية النمو في الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى التفكير في إعادة ترتيب العلاقات الدولية بما يخدم مصالح الأطراف المكونة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

لقد عرفت بداية السبعينيات وبالتحديد منذ عام 1973، مجهودات مكثفة من قبل كافة الدول لإعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية فيما بينها وتصحيح الاختلالات الناتجة عن النظام الاقتصادي السائد. ولعل نتائج المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية عام 1973 أدت إلى الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، خاصة ما تعلق من هذه النتائج بالتفاوت المتزايد بين الدول النامية الدول المتقدمة. إضافة إلى تزايد إدراك ووعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار وكميات البترول لتحقيق مصالحها منذ عام 1973، واكتشاف بعد حرب أكتوبر أن لديها من الإمكانات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها. حيث أن قرار الأوبك قد نقل – لأول مرة و لو لأجل محدود و لسلعة واحدة– السلطة الاقتصادية إلى العالم الثالث[1] . وعلى صعيد أخر اتضح من انتصار الشعب الفيتنامي بعد حرب الثلاثين عاما أن استخدام القوة العسكرية لم يعد الوسيلة الفعالة لتأكيد السلطة الاقتصادية.

[1] إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص: 16.

هكذا تزايد الوعي بأن تعديل النظام الاقتصادي العالمي الراهن تعديلا جوهريا، يقتضي إجراء تعديلات جذرية في إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول المعنية؛ لأن البحث عن نظام اقتصادي عالمي يجب أن يتعمق ويمتد ليصبح بحثا عن نظام اقتصادي عالمي جديد.

من ثم دعت دول عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع المنعقد في سبتمبر 1973 بالجزائر، إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يتيح ظروفا أفضل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعطي فرصا متساوية للنمو والتنمية لكافة دول العالم. ومنذ هذا التاريخ اهتمت الهيئات الدولية بهذا الموضوع.

خلال الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1974 المخصصة لمناقشة قضايا التنمية والمواد الأولية المنعقدة بناء على طلب من الجزائر، تم اتخاذ قرارين تاريخيين، يتعلق القرار الأول بإعلان إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ويتعلق القرار الثاني ببرنامج العمل لإقامة هذا النظام.

لقد جاء في إعلان إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد: " نعلن رسميا التصميم الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدالة والمساواة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية. نظاما يعالج التفاوت و يصحح مظاهر الظلم الحالية، يجعل من الممكن تضييق الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة...."[1]. أما برنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد فقد شمل عشر نقاط تمثلت فيما يأتي[2]:

- مشاكل المواد الخام والمواد الأولية وأثرها على التجارة والتنمية.
- نظام النقد الدولي وعلاقته بتمويل التنمية في الدول النامية.
- التصنيع ووسائل تشجيعه في الدول النامية.
- انتقال التكنولوجيا.

[1] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، من المزايا النسبية إلى التبادل الإسكاني، القاهرة، 1985، ص: 245.

[2] جودة عبد الخالق، المرجع السابق، ص: 246.

- إجراءات الضبط والرقابة على الشركات متعددة الجنسيات.

- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

- تنمية التعاون بين الدول النامية.

- مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية.

- تقوية دور منظمات الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي العالمي.

- برنامج خاص بمعونات الطوارئ للدول التي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمات الاقتصادية ومنها الدول الأقل نموا والتي ليس لها منافذ بحرية.

في الدورة العادية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي انعقدت في الفترة سبتمبر/ ديسمبر 1974، تم إصدار قرار الجمعية الخاص بإقرار ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. حيث ركز على فكرة التعاون الدولي والتمسك بأهداف الأمم المتحدة وضرورة التنمية، كما حدد الهدف الرئيس وهو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. ولا شك أن فكرة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، تعكس الإحساس المتزايد بضرورة معاملة كل الدول معاملة متساوية. وهو أمر كان يصعب التفكير فيه غداة الحرب العالمية الثانية، لأن معظم الدول النامية كانت مستعمرات للدول المتقدمة. وتتمثل أهم الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول –طبقا لهذا الميثاق– فيما يأتي[1]:

- حق كل دولة في تنظيم الاستثمارات الأجنبية في بلادها.
- حق كل دولة في تأميم الممتلكات الأجنبية أو نقل ملكيتها بتعويض مناسب.
- حق كل دولة في المشاركة في التجارة الدولية طبقا للترتيبات التي تراها مناسبة.
- مسؤولية كل دولة في تحقيق التقدم لشعبها وحقها في اختيار الأهداف والوسائل لذلك.
- حق الدول في المساواة التامة والفعلية في اتخاذ القرارات بخصوص المشاكل الاقتصادية الدولية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، مصر، ص:24.

- حق كل دولة في الاستفادة من التقدم العلمي والحصول على التكنولوجيا.
- التزام كل الدول بالسعي لتحقيق نزع السلاح.
- حق الدول النامية في الحصول على معاملة تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة.

بعدها عقد بباريس مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في ديسمبر 1975، والذي عرف أيضا باسم مؤتمر الأغنياء والفقراء حول قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية والشؤون المالية والديون. ثم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الذي عقد في نيروبي بكينيا في ماي 1976، طرحت في جدول أعماله قضيتان هامتان هما المواد الأولية والمديونية الخارجية للدول النامية. فبالنسبة للقضية الأولى تقدمت الدول النامية بمشروع برنامج متكامل لأسعار المواد الأولية يتمثل في إنشاء صندوق خاص للمحافظة على أسعار 17 مادة خام تمثل فيما بينها ثلاثة أرباع صادرات الدول النامية ما عدا البترول، على أن يخصص له حوالي ثلاثة مليار دولار. وقد تباينت أراء الدول المتقدمة في هذا الموضوع، فعارضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية واليابان التدخل في قوى السوق وجهاز الثمن، متحججة بتقسيم العمل الدولي ومبدأ حرية العالم الثالث، بينما تبنت فرنسا موقفا وسطا[1].

بالنسبة للمديونية الخارجية، اقترحت مجموعة السبع والسبعين عقد مؤتمر دولي تناقش فيه كل جوانب الموضوع وتوضع قواعد عامة للتخفيف من عبء المديونية على الدول النامية. وفي المقابل رفضت الدول المتقدمة هذا الاقتراح وأصرت على التفاوض مع كل بلد مدين على حدى. لكن جراء مواقف الدول المتقدمة المعارضة دوما لمصالح الدول النامية، لم يتمكن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة من الوصول إلى نتائج محددة، فيما يتعلق بالجهود الدولية الرامية لمعالجة قضايا المواد الأولية والتنمية. ورغم ذلك شهد أكثر من أي وقت مضى، توحد مواقف الدول النامية وفشل جهود الدول المتقدمة في تشتيت تلك المواقف. فالصراع لتغيير النظام الاقتصادي العالمي يتطلب نجاح الدول النامية في توحيد صفوفها إزاء الدول المتقدمة والقضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية العالمية.

تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت بداية السبعينيات قد شهدت بداية قوية نحو تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر عدالة وسلما، فإن نهاية هذه الفترة أبرزت نتائج ومتغيرات جديدة وقوى أخرى دافعة تحاول الإعلان مرة أخرى عن نمط النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يختلف عما نودي به في بداية هذه الفترة. فقد

[1] جودت عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

أسفرت نتائج المرحلة الممتدة ما بين 1974- 1990 ، عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، وتزايد تأثير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية، من خلال مبدأ المشروطية الدولية المتبادلة بين المنظمتين. ومن ناحية أخرى، فعند تولي جورباتشوف قيادة الإتحاد السوفيتي سابقا عام 1985 وإعلانه عن البروسترويكا (إعادة البناء) والجلاسونست (الشفافية)، طالب بإقامة نظام عالمي جديد يقوم على أسس جديدة بعيدا عن صراع الإيديولوجيات، ويهدف إلى الحفاظ على الجنس البشري وسلامة البيئة وتدعيم مجالات الحوار والتعاون الاقتصادي العالمي والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية لبناء مجتمع دولي أفضل[1].

## المطلب الثاني: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

يمكن تعريف النظام بأنه "ذلك الكل المكون من أجزاء تحتية تتفاعل فيما بينها، عبر شبكة من العلاقات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض في إطار محيط تنشأ وتتطور فيه بغية تحقيق هدف معين"[2]. أما كلمة "نظام" في مصطلح النظام الاقتصادي العالمي الجديد فتعني ترتيب الأوضاع على نسق معين ينطوي على علاقات معينة وقواعد سلوكية خاصة، أي يصبح النظام العالمي مكونا من مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة وفق آليات محددة. وتشير كلمة "عالمي" إلى معنى الانتشار لأن السمة الرئيسة التي تؤثر على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتساهم في تشكيل معالمه هي ظاهرة العولمة. أما كلمة " الجديد "، فتعني أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد حديث النشأة حيث برزت ملامحه في بداية التسعينيات[3].

يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة[4]. علما أن هذا المفهوم ينطوي على أن النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية عبارة عن " ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على

[1] حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995، ص: 50.

[2] جسن إبراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص: 282.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16- 18.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 16.

نحو معين"، هذا الترتيب يتضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي وكذلك بالنسبة للتطور داخل كل جزء من هذه الأجزاء.

إن مصطلح النظام الاقتصادي العالمي الجديد من المصطلحات أعطتها العديد من الدراسات تعريفات مختلفة كان أبرزها تعريف الدكتور المشوخي الذي عرفه على أنه: "مجموعة القواعد والقوانين المتناسقة، المترابطة والمتفاعلة في تشابكات علاقية ضمن أطر مؤسسية تنظم سلوك ونشاط وفعاليات تسيير البناء الاقتصادي، وتحقق المستهدفات المرجوة لمجتمع معين في بعد زماني ومكاني وحضاري علمي محدد، وكذلك ضوابط أيديولوجية سائدة في بيئة لها محدداتها ومتغيراتها. تولى السلطة القائمة في المجتمع تنفيذ فعاليات هذه القواعد والقوانين، عن طريق عدة وسائل وأساليب في ضوء المتغيرات المحيطة محليا و إقليميا ودوليا، تتناسب مع فعالية حركية التطور عبر مختلف الأبعاد، وبمرونة تواكب مختلف المتغيرات الأساسية العارضة والطارئة، وبما يحقق رفاهية الإنسان كمستهدف غذائي."[1]

كما عرف الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974[2] النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على أنه "النظام المبني على الإنصاف وتساوي جميع الدول في السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ويكون من شأن هذا النظام تصحيح الفروق، ومعالجة المظالم القائمة. ويسمح بالقضاء على الهوة المتنامية بين الدول المتقدمة والدول النامية كضمان للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية السريعة والمستمرة للأجيال الحاضرة و المقبلة"[3].

يتضح من التعريفين السابقين أن مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كان عبارة عن تنظيم للأوضاع الاقتصادية عالميا بشكل يضمن تحقيق نتائج بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي، سواء كانت دولا أو منظمات اقتصادية دولية و إقليمية أو شركات متعددة الجنسيات.

[1] المشوخي حمد سليمان، ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أسس مدخلية للملامح المبلورة لنشأة وتطور فعاليات النظام، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة أسيوط، المجلد الثامن، العدد الأول، مصر، 1994. ص: 273.

[2] ميثاق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر بموجب القرار رقم 3281 عن الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1974.

[3] مجلة النفط و التنمية، العدد الأول، أكتوبر 1977، ص: 161.

## المطلب الثالث: مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية، برزت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بعد فشل النظام السابق في مواكبة التحولات والصمود أمام الأزمات والتناقضات العديدة، التي عجلت بالمطالبة برحيله ومهدت لوضع الترتيبات الاقتصادية الجديدة الخاصة بقيام نظام اقتصادي عالمي جديد. هذا الأخير الذي تميز بسمات مختلفة، كالديناميكية في التكوين والتدفق الهائل للمعلومات والتغيرات التكنولوجية السريعة وسيطرة التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، وكذا تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية وظهور نوع جديد من تقسيم العمل وزيادة الاعتماد الدولي المتبادل.

### المرحلة الأولى ممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية عام 1973.

عرفت هذه المرحلة بداية التوجه لإقامة نظام اقتصادي عالمي بعد إرساء مكوناته الأساسية. حيث أنشئ صندوق النقد الدولي للإشراف على نظام النقد الدولي وأسس البنك العالمي للإنشاء والتعمير لإدارة التنمية في مختلف الدول وإعادة إعمار أوروبا التي خربتها الحرب، وكانت اتفاقية الجات تتولى النظام التجاري الدولي. وخلال هذه المرحلة وبعد اندلاع الحرب الباردة، انقسم الاقتصاد العالمي إلى نظام اشتراكي بقيادة الإتحاد السوفيتي ونظام رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وبرزت القطبية الثنائية من ناحية الأنظمة الاقتصادية، فأصبح العالم منقسما إلى عالم متقدم وعالم نامي. ثم تغير ترتيب الأوضاع الاقتصادية بعد حصول أغلب الدول النامية على استقلالها وتخلصها من استنزاف ثرواتها، إلا أنها عرفت نمطا جديدا لهذا الاستنزاف، فأصبحت الدول المتقدمة تحصل على المواد الأولية والخام من الدول النامية بأسعار زهيدة بعيدة عن أسعارها الحقيقية، وبالتالي فمعدل التبادل الدولي سيكون في صالح الدول المتقدمة.

من جانب أخر، سجلت هذه المرحلة استحواذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر لكل من حصص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. تمثل الحصص مكونا أساسيا في الموارد المالية للصندوق. وتخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم على أساس مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي. فحصة كل بلد عضو هي التي يتحدد على أساسها الحد الأقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق وقوته التصويتية، كما تؤثر على حجم التمويل الذي

يمكنه الحصول عليه من الصندوق[1]. فمنذ بداية عمل صندوق النقد الدولي إلى غاية سنة 1978كان إجباريا، على كل دولة عضو أن تدفع 25 بالمائة من مقدار حصتها ذهبا و 75 بالمائة بعملتها الوطنية. أما في عام 1976 أصبحت الدولة تدفع 25 بالمائة بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات الرئيسة كالدولار الأمريكي والين الياباني، والباقي بعملاتها الخاصة وهذا لأغراض الإقراض حسب الحاجة.

إن الهدف من الحصص هو تمثيل الحجم النسبي للدولة العضو في الاقتصاد العالمي. فكلما ازداد الناتج المحلي للبلد العضو وتوسعت تجارته وتنوعت، ازدادت حصته في الصندوق؛ فالولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم وتساهم بالنصيب الأكبر في الصندوق فحصتها بلغت 17,6 بالمائة من إجمالي الحصص، في حين تعد سيشل أصغر اقتصاد في العالم حيث تساهم بحصة قدرها 0.0044 بالمائة. وهذا يعني أن القوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى ما يقارب 20 بالمائة، و بريطانيا 6.6 بالمائة، أما ألمانيا فتملك حوالي 5.8 بالمائة من القوة التصويتية وفرنسا 4.8 بالمائة و اليابان 4.5 بالمائة من القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي. وهذا راجع لكون هذه الدول شاركت بالحصص الأكبر في موارد الصندوق.

بالنسبة للبنك العالمي، فإن لكل دولة صوت، لكن حقوق كل دولة تتحدد بمقدار مساهمتها في رأسمال البنك. ويتحدد ذلك وفقا لمعايير معقدة تأخذ بعين الإعتبار الوزن الإقتصادي للدول. لذلك نجد الدول المتقدمة تتمتع بقوة تصويت كبيرة تمكنها من السيطرة الفعلية على البنك، فكل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان وألمانيا وبريطانيا و فرنسا تتمتع بما يقارب 43 بالمائة من الحصص أي رأسمال البنك، وبالتالي تتحدد قوتها التصويتية بحوالي 41 من عدد الأصوات أي من إجمالي الإكتتاب[2]. مع العلم أن القوة التصويتية لكل عضو تتحدد بناء على الاتفاق على أن لكل دولة 250 صوتا إضافة إلى صوت واحد عن كل 100 ألف دولار أمريكي تكتتب بها الدولة في رأسمال البنك[3].

بما أن السيطرة على هاتين المنظمتين تقوم على الوزن النسبي لكل عضو في إدارة المنظمتين من خلال نصيب

[1] من الموقع: http://www.imf.org تاريخ النشر: 30 جوان 2016 ، تصفحت بتاريخ: 2017/01/24 ، الساعة: 17:48.

[2] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، دون طبعة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت، ماي 2000، ص: 42.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

كل عضو من مجموع الحصص، فإن هذا جعل الدول المتقدمة تسيطر على إدارة المنظمتين وتجني النصيب الأكبر من التمويل المتاح لها، وترفض باستمرار المطالب الخاصة بإعادة النظر في توزيع حصص الأعضاء لكي يتسنى لها التحكم في قرارات كل من الصندوق والبنك[1]. كما غابت الدول الاشتراكية عن التمثيل في المنظمات الاقتصادية الدولية آنذاك. حيث كان صندوق النقد الدولي يضم في عضويته رومانيا ويوغسلافيا وبولندا فقط، أما البنك العالمي فضم رومانيا يوغوسلافيا والصين، الأمر الذي خلف خللا شديدا في ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية في ذلك الوقت[2]. ومن بين المظاهر الناجمة عن تلك الترتيبات، تزايد حدة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وتفاقم أزمة التنمية في الدول النامية، الأمر الذي أدى بهذه الأخيرة إلى المطالبة بوضع عادل للتخلص من النهب والاستغلال.

## المرحلة الثانية ممتدة من عام 1974 إلى غاية عام 1990.

كان من أهم النتائج التي أفرزتها المرحلة الأولى، فشل النظام الاقتصادي السابق واكتفائه بمراعاة مصالح الدول المتقدمة فقط، التي حققت ارتفاعا في مستويات معيشتها وظهور الحاجة الملحة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، إضافة إلى اتساع الفجوة باستمرار بين الدول النامية والمتقدمة واكتشاف أن استمرار الأوضاع على ما هو عليه في الدول النامية، لا يخدم مصالح الدول المتقدمة وتعدد أشكال هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية باعتبارها مصدرا للثروة والمواد الأولية، وفرض التخصص في مجال الإنتاج على الدول النامية وتكريس العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة واستغلال الشركات الاحتكارية العملاقة لثروات هذه الدول[3].

إضافة إلى ذلك عرفت هذه المرحلة تعزيز مركز الدول المصدرة للنفط. حيث اتخذته منظمة الأوبك في تلك الظروف الاستثنائية سلاحا للمساومة عام 1973[4]، واستطاعت التحكم في أسعار وكميات البترول. ومن جهة أخرى تزايد إدراك الدول النامية بأن لديها من الإمكانات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها[5]. و اتضح بعد

[1] جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 241 – 242 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[3] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 13.

[4] محمد الحبائي، معركة البترول العربية، ترجمة رشيد بن حدو، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1977، ص ص: 179 – 207.

[5] إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

انتصار الشعب الفيتنامي، أن استخدام القوة العسكرية لم يعد يشكل الوسيلة الفعالة لتأكيد السلطة الاقتصادية.

كل العوامل السابقة شجعت الدول النامية على المناداة بضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال تكريس دور حركة عدم الانحياز في التصدي لهذه القضية. فانعقد مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز في الجزائر بتاريخ سبتمبر 1973 وطالب الرئيس الجزائري (هواري بومدين) بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في الموضوع. وبالفعل تم عقد هذه الدورة في أفريل وماي 1974 بمساندة الدول النامية أو كما يسمى بمجموعة السبع والسبعين، وأسفرت عن إقرار إعلان إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وبرنامج عمل من أجل إقامة هذا النظام[1].

بعد ذلك عقد مؤتمر " الحوار بين الشمال والجنوب" في ديسمبر 1975 في باريس لمناقشة قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية والشؤون المالية الديون. بعدها عقد المؤتمر الرابع للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في نيروبي بكينيا في ماي 1976، نوقشت خلاله قضيتين هما المواد الأولية والمديونية الخارجية للدول النامية. لكن بسبب تعنت الدول المتقدمة، لم يتمكن هذا المؤتمر من الوصول إلى نتائج محددة وانتهى بالفشل. إلا أن الدول النامية التزمت بوحدتها وقوتها التفاوضية.

بالرغم من أن هذه المرحلة شهدت بداية قوية في المناشدة بإقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا، إلا أنها سجلت نتائج سلبية، كان أهمها تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، وتزايد تأثير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وإجبار الكثير من الدول النامية الممولة على تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي بموافقة من المنظمتين معا[2].

**المرحلة الثالثة ممتدة منذ عام 1991 إلى غاية نهاية القرن العشرين.**

بدأت ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد تبرز مع انطلاق هذه المرحلة. فبعد أن كانت الدول النامية هي السباقة في المناشدة بضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي جديد، جاءت الدعوة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إثر قيادتها للنظام الرأسمالي بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، ومطالبتها بإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص:24.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 26.

تجسد من خلاله مبادئ النظام الرأسمالي.

من أهم المظاهر التي سادت هذه الفترة هي التحول والميل إلى عدة اتجاهات مثل ما يأتي:

- الاتجاه نحو الخوصصة.

- إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي.

- انتصار النظام الرأسمالي على النظام الاشتراكي.

- عولمة الاقتصاد التي أدت إلى زيادة حجم التبادل والانفتاح على أسواق السلع والخدمات الدولية وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة وزيادة التنافس بينها.

- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

كل هذه المظاهر والاتجاهات شكلت ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي نعرفه في الوقت الحالي. وجعلته يعاني صعوبات كثيرة ناجمة عن عوامل متعددة، مثل التباين الحاد في اتجاهات أطراف هذا النظام والتناقض الواسع في التراث الثقافي والحضاري ومستويات التقدم الاقتصادي[1]، إضافة إلى مبادئ وقواعد هذا النظام الناتجة عن عملية إعادة البناء والتعمير جراء الحرب العالمية الثانية. الأمر الذي جعل الدول النامية تصحو وتناضل لإحداث تغييرات في النظام وتبحث عن نموذج مناسب له، مما يستوجب عليها تحليل مكوناته وخصائصه ومعرفة تحدياته، ودراسة قضاياه المرتبطة بالتجارة الدولية وتمويل التنمية الاقتصادية والنظام النقدي والتصنيع ونقل التكنولوجيا والحفاظ على البيئة وغيرها.

**المرحلة الرابعة ممتدة من فشل مؤتمر سياتل 1999 إلى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001.**

عرفت هذه المرحلة انضمام كل من الإتحاد الأوروبي واليابان إلى جانب الدول النامية، في المطالبة بأن يكون هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد أكثر عدلا واطمئنانا ووضوحا. وكانت هذه الدعوة وليدة جملة من

الأحداث والتغيرات الجذرية كان أبرزها ما يأتي:

[1] الفار عبد الواحد محمد، أحكام التعاون الدولي، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1985، ص: 04.

● فشل مؤتمر سياتل المنعقد في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1999 وهو المؤتمر الثالث للمنظمة العالمية للتجارة، بسبب حدة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي حول موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية من جهة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة أخرى فيما يتعلق بالقوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق وكانت الدول النامية أيضا رافضة لهذه السياسة. من جانب أخر برزت خلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية حول قضايا صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة وفتح الأسواق لهذه السلع، إضافة إلى موضوع ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة والملكية الفكرية.

● تصاعد حدة المظاهرات المناهضة لظاهرة العولمة ومناداتها بأن تكون العولمة أكثر وضوحا وعدالة، لا وسيلة في يد الدول المتقدمة لبسط نفوذها وقوتها وسببا في تحقيق البطالة وانتهاك حقوق الإنسان. وقد جاءت هذه الثورات المناهضة للعولمة في صور وأشكال متعددة شهدتها الدول المتقدمة على إثر انعقاد اللقاءات والاجتماعات الرسمية، بدء من المظاهرات الحادة التي حدثت في مدينة سياتل في شهر نوفمبر 1999 لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على سياسات المنظمة العالمية للتجارة. بعدها تلتها مظاهرات دافوس السويسرية في شهر جانفي 2001، والمظاهرات التي جرت في مدينة كيبك بكندا في أفريل 2001 أثناء تنظيم تجمع تحرير التجارة الأمريكي الكندي، لتنتشر بعدها المظاهرات المعادية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة في معظم العواصم الأوروبية، كانت أكثرها حدة مظاهرات العاصمة البريطانية "لندن" في ماي 2001، ثم احتجاجات مدينة جوتنبرج السويدية أثناء اجتماع الإتحاد الأوروبي لمناقشة توسيع الإتحاد. إضافة إلى مظاهرات مدينة جنوة الإيطالية إثر انعقاد قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى خلال الفترة 19-22 جويلية 2001، وتعتبر هذه الأخيرة أكبر مظاهرة احتشد فيها المناهضون للعولمة منذ بدء الحركات الاحتجاجية.

من جهة أخرى، لم تغب مظاهر الاحتجاج عن الدول النامية التي شهدت عدة إضرابات للعمال في دول مختلفة كالهند والأرجنتين ونيجيريا وجنوب إفريقيا والأرغواي وكوريا الجنوبية. تنديدا بسياسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة.

مع العلم أن كافة الحركات الاحتجاجية سواء التي حدثت في الدول المتقدمة أو الدول النامية، لم تقتصر في تنديدها على السياسات الاقتصادية العالمية فحسب، بل إمتدت لتشمل نشاط الشركات متعددة الجنسيات مطالبة بتحسين شروط العمل بها واعتراضها على بعض السلوكيات وظروف العمل السائدة بها.

● أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت بعمق وقوة مركز التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية، فأثرت سلبا على اقتصاديات العالم وخاصة الاقتصاد الأمريكي، حيث مست أثار هذه الأحداث العديد من الأنشطة الاقتصادية كالاستثمارات والسياحة والطيران. فارتفعت تكاليف النقل والتأمين عبر العالم وانخفضت أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2001، وسادت حالة الشك فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد العالمي ومدى تأثره باقتصاد الأمريكي. هذا الأخير الذي مست الخسائر معظم قطاعاته وألحقت به أضرارا إمتدت إلى بقية اقتصاديات الدول الأخرى ذات علاقات تجارية قوية مع الاقتصاد الأمريكي.

●انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة في مؤتمر الدوحة في الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 بعد مفاوضات شاقة وطويلة، باعتبارها دولة نامية بدأت تبرز كقوة اقتصادية جديدة. وهذا يعتبر مؤشرا عن الحاجة الملحة من جديد للدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف عن المرحلة السابقة[1].

● أزمات العولمة التي شهدتها فترة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، وكان أهمها الأزمة الأسيوية وأزمة المكسيك وأزمة الأرجنتين، ثم الأزمة الأمريكية. هذه الأزمات طرحت ما يسمى ب" عولمة العولمة "، أي وضع القواعد والآليات الكفيلة بجعل العولمة إيجابية وفي خدمة كافة الأطراف المتقدمة والنامية على حد السواء. لأن للدول النامية دور مهم وأهمية بالغة في إدارة التعاون الاقتصادي العالمي.

## المرحلة الخامسة ممتدة من عام 2002 إلى غاية 2010.[2]

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تطور نسيج التنمية الاقتصادية العالمية الذي أصبح واضحا بشكل متزايد، حيث أخذ الاقتصاد العالمي يتطور بأنواع مختلفة من طرق التنمية. وأثبتت الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008 من وول ستريت، أن النظام الغربي الاقتصادي والمالي لم يكن نموذجا يمكن تطبيقه عالميا. ومن ناحية أخرى، اختارت غالبية الدول النامية أنماط التنمية الخاصة بها وفقا لأوضاعها الوطنية وظهرت كقوة إيجابية لتعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33- 34.

[2] عقد من التطور الاقتصادي ما بين الأزمات و الرخاء، تصفحت من الموقع arabic.news.cn ، نشر بتاريخ: 2011/01/18 ، الساعة: 15:55، تصفحت بتاريخ: 2013/03/12، الساعة: 21:10 .

بالرغم من أن الاقتصاد العالمي واجه انفجار فقاعة الدوت كوم في الولايات المتحدة والأزمة المالية وشهد الكثير من النكسات فيما بينهما، إلا أن هذا العقد تمكن من الحفاظ على النمو مع حدوث ازدياد في الإنتاج العالمي وتوسع في التجارة الدولية وتعمق في تقسيم العمل الصناعي الدولي. ومن خلال الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والإعلام، تسارعت خطى جولة جديدة من العولمة بصورة ملحوظة. كما تم تضمين المزيد من الأشخاص والأسواق المحلية والموارد في النظام الاقتصادي العالمي، وزادت الثروة واتسعت التبادلات الاقتصادية بين الدول وتحسن مستوى معيشة معظم الأفراد.

إضافة إلى ذلك، أصبح الاعتقاد السائد أنه من الضروري تدعيم القواعد المالية العالمية وإعادة تشكيل النظم الاقتصادية والمالية العالمية، وأصبح مفهوم التنمية المستدامة الخضراء والمنخفضة الكربون التي تقوم على حماية المحيط البيئي أكثر شيوعا ومن المرجح أن تصبح هي القوة المحركة للاقتصاد العالمي. لأنه في ظل التحديات التي تواجه العالم الآن كالأزمات المالية والاقتصادية، ومشكلة الأمن الغذائي ونضوب الموارد والتغيرات المناخية، يصبح من الضروري الفصل بين التنمية الاقتصادية والتراجع البيئي، بهدف تحقيق التنمية المستدامة[1].

وعلى خلفية التنمية المستمرة للاقتصاد العالمي ككل، تغير ميزان القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية بشكل نسبي، ولا يزال الهيكل الاقتصادي العالمي يتطور نحو مستقبل متوازن ورشيد على نحو أكبر. كما حدثت تغيرات في منظمات دولية كبرى كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. فعلى سبيل المثال حلت مجموعة العشرين محل مجموعة الثمانية لتصبح المنتدى الرئيس للحوكمة الاقتصادية العالمية[2].

بالنظر للأوضاع العالمية، يمكن أن نلاحظ أن العالم أصبح أكثر غنى من ذي قبل، وأصبح التطور التقني أكثر انتشارا، وازدادت الفروقات الاقتصادية حدة، وأصبح توزيع الدخل العالمي أقل توازنا وعدلا، وهذا من المحتمل أن

[1] إياد أبو مغلي، الاقتصاد الأخضر لضمان الأعمال والتجارة المستدامة، متاح على الموقع:http://www.envirocitiesmag.com ، تصفح بتاريخ: 2017/01/27 الساعة: 17:06.

[2] عقد من التطور الاقتصادي ما بين الأزمات و الرخاء، تصفحت من الموقعarabic.news.cn ، مرجع سبق ذكره.

يمثل تهديدا للنمو و التطور في المستقبل[1]. في مقابل ذلك يمكن القول أن دول العالم أصبحت تتوزع بشكل عام على النحو الآتي[2]:

1- الدول المتقدمة التي التزمت بمبادئ الاقتصاد الحر سابقا ودافعت عنه وعملت على نشره، هي التي تصيغ وتقود التطورات العالمية بالشكل الذي يناسب مصلحتها. فهذه الدول تسعى لتفعيل مداخليها الاقتصادية وتنشيط مؤسساتها من خلال استغلال الفرص والإمكانات المتاحة في العالم، بعد أن تمكنت من اكتساب الخبرة من التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي أقامتها، ومن خلال تقنيات حديثة توصلت إليها واستخدمتها بفعالية.

2- الدول الصناعية الجديدة، التي تمكنت من إقامة قاعدة صناعية تصديرية هامة، وأحرزت تطورات عديدة. هذه الدول استوعبت خلفيات العولمة، وهي تعمل لتأمين مكاسب إضافية من خلال الانخراط والمشاركة الواسعة في التطورات العالمية الجارية، لكن في مقابل ذلك تواجه منافسة قوية من الدول المتقدمة وفي نفس الوقت تمثل منافسا هاما لها.

3- الدول الاشتراكية أو صاحبة الفكر الاقتصادي الموجه أو المركز. هذه الدول هي في مرحلة انتقالية وتحول مستمر، ورغم القاعدة التقنية التي تمتلكها، إلا أن أغلبها تعاني من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، نظرا للانقلاب السريع الذي أصاب اقتصادها وأدخلها في متاهات عديدة. لكن الصين التي سارت في التحول التدريجي لاقتصادها وأصبحت تلعب دورا مؤثرا على المستوى العالمي .

4- الدول النامية التي تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة، وهذه الدول في معظمها تتأثر بالتطورات العالمية المتسارعة وبالقوى والاتجاهات العالمية التي شكلت عملية الانتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

[1] ماجد أحمد الزاملي، النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، الحوار المتمدن، العدد 4094، 2013/05/16، تصفح بتاريخ: 2017/01/27 ، الساعة: 18:04

[2] ماجد أحمد الزاملي، المرجع السابق .

## المبحث الثاني: خصائص وتحولات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن تتبع مفهوم و مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومحاولة التنبؤ بما سيكون عليه وضعه في المستقبل، يدفع إلى البحث عن الخصائص والمميزات التي طرأت على هذا النظام طيلة المراحل السابقة، والتي تعكس نموه وتطوره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فرغم عدم اكتمال صورته النهائية، إلا أن خصائصه تتميز بوضوح كل في مرحلة من مراحل تشكله. وبالرجوع إلى آليات عمل هذا النظام، نجد أن العديد من الاتجاهات الحديثة التي تؤثر على طبيعة أدائه وتعكس التحولات العميقة في أركانه كالتجارة الدولية وتمويل التنمية الاقتصادية، والنظام النقدي والتصنيع ونقل التكنولوجيا والممتلكات العامة للبشرية والحفاظ على البيئة وغيرها، تستوجب التوقف عند خصائص وتحولات هذا النظام.

### المطلب الأول: خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

تتمثل المميزات الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في عدة نقاط هي:

#### أولا: الديناميكية.

تعكس هذه الخاصية حركية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي اكتسب ملامح وخصائص معينة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي جعلته يتكون ويتشكل باستمرار بنمط مختلف عما كان عليه في السابق، وفقا للأدوات والأساليب الجديدة الرامية لتعظيم غاياته ومصالحه تماشيا مع المرحلة التطورية التي وصل إليها والتغيرات العالمية المستجدة.

الشيء الذي يثبت خاصية الديناميكية التي تميز هذا النظام، هو غياب الثبات المطلق لما سيطرأ عليه من تطورات وتغيرات واحتمال تغير موازين القوى القائم على أساسها. إضافة إلى تعدد السيناريوهات لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهناك من يطرح سيناريو القطب الواحد وهناك من يطرح سيناريو الشكل الهرمي، والبعض الأخر يرى سيناريو الكتل المتوازنة. وهذا ما يجعل هيكلة النظام غير منتهية.

ناهيك عما قد يطرأ من تغييرات على الآليات والقواعد والأنظمة، وما يبرز من بؤر توتر وصراعات ومظاهر ترقب، وردود أفعال الجهات المتضررة من هذا النظام تجعل شكله غير مكتمل بعد، وتدعه يساير جميع

الأحداث باستمرار لمدة قد تكون طويلة. وكل العوامل السابقة الذكر تنم عن بقاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ديناميكية دائمة.

## ثانيا: الهرمية في تحديد موازين القوى و الإنفراد بالقمة القطبية.

مع بداية التسعينيات ساد نموذج اقتصادي واحد وهو النظام الرأسمالي بعد انهيار المعسكر الشيوعي، وأصبحت مبادئ القطبية الرأسمالية هي المسيطرة على العالم. إلا أن هذا لا يعني عدم وجود استقرار في الأوضاع الاقتصادية، بل ازداد الصراع على التربع على قمة القطبية الرأسمالية الواحدة بمجرد انتهاء الحرب الباردة. والأقطاب الثلاثة المتنافسة هي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي و اليابان[1].

إن نهاية الصراع في المستقبل ليس من الضروري أن تكون لصالح طرف واحد على حساب البقية، بل قد تظهر تعددية قطبية تتوحد وتتجانس فيما بينها وتأخذ بمبدأ الاعتماد المتبادل، مع قبول مبدأ الصراع في النواحي التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث. ويتوقف استمرار الوضع مستقبلا على عدة عوامل ترتبط في الأصل بطموحات كل من الإتحاد الأوربي واليابان في الظفر بالقمة وقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد[2]. وحسب خاصية الديناميكية، فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد يشهد خلال النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين تغير ترتيب الأطراف على قمة القطبية، يكون الإتحاد الأوربي هو الذي ينفرد بالقمة إذا تمكن من استيعاب الدول الغنية التي لم تنخرط فيه بعد، وإذا استثمر جميع المميزات المختلفة التي تنفرد بها كل دولة من دوله واستغل جميع العوامل الدافعة لهذا التوجه، ثم يليه كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[3].

## ثالثا: تعدد أنماط تقسيم العمل الدولي.

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ببروز أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وهذا يتجلى بشكل واضح في طبيعة المنتتج الصناعي. حيث أصبح يتعذر على الدولة صناعة المنتوج بمفردها، بل أضحت مكوناته تصنع في

1 عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقة المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[2] محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، 1996، ص: 51.

[3] لسترثارو، ترجمة أحمد فؤاد بلبع الصراع على القمة، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص ص: 304-311.

أكثر من دولة واحدة ثم يتم تجميعها تركيبها. ويعود السبب في ذلك إلى التطورات الحاصلة في التكنولوجيا وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات.

يعود هذا النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي، إلى التقدم الهائل في الثورة التكنولوجية التي أتاحت إمكانات جديدة للتخصص بعد تعدد أنواع السلعة الواحدة. حيث أصبح هناك العديد من الأنواع وما يحتاجه كل نوع من سلعة معينة من حيث ظروف الإنتاج. ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين دول مختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المعتاد بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس الدولة. وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، وأصبح من المألوف أيضا أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول، بحيث يتخصص كل بلد في صناعة جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة. وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين الدول الصناعية فيما بينها وحتى بين الدول الصناعية والدول النامية في بعض الأحيان[1]. وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشاد الاقتصادي فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وأضحى بالإمكان إتاحة الفرص أمام الكثير من الدول النامية لغزو السوق العالمية في العديد من السلع. حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي مزايا تنافسية في الكثير من السلع مثل الصناعات الكهربائية و الإلكترونية والهندسية والكيماوية...

## رابعا: الإتجاه المتزايد نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول.

إن أبرز سمة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية هي تحرير التجارة الدولية، التي أدت إلى حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود ثورة التكنولوجيا والمعلومات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإنتاج ومن ثم تزايد فرص التنافس بين الدول. وهذا ما ساعد على الترابط بين أنحاء العالم وأكد على عالمية الأسواق.

من جانب آخر، ساهم تقليص المسافات بين الدول والقارات في زيادة درجة التأثر والتأثير المتبادل بين أطراف النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهو ما أدى إلى إيجاد نوع جديد من التقسيم الدولي للعمل، نتج عنه

[1] سعيد النجار، الاقتصاد العالمي البلاد العربية في التسعينيات، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص ص: 15- 19.

توزيع العملية الإنتاجية الصناعية في أكثر من دولة واحدة ترتب عنها تغيير موازين القوة الاقتصادية. هذه الأخيرة طرحت معيارا حديثا يتمثل في السعي لاكتساب ميزة تنافسية غيرت أساس القوة الاقتصادية التي كانت سائدة قبل التسعينيات، فبعد أن كانت ركيزة القوة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، أضحت هي امتلاك القدرة التنافسية في المجال الدولي. وبالتالي من شأن كل العوامل السالفة الذكر تعميق درجة الاعتماد المتبادل بينها ومن ثم تعاظم التشابك و الترابط بين الدول[1].

مما تجدر الإشارة إليه أن أهم السمات التي ميزت النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نتيجة زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل منذ أن تحددت ملامحه بداية التسعينيات تمثلت في[2]:

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية، بسبب ارتفاع نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد على حجم التبادل الدولي.
- سرعة انتقال أثار الصدمات الاقتصادية بين أطراف النظام الاقتصاد العالمي، سواء كان منشأ الصدمة دولة نامية أم دولة متقدمة.
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد للنمو في الدول النامية، لأن حجم الناتج القومي يتوقف على حجم ونوعية الاستثمارات وسلامة السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية وحجم الصادرات.
- انتشار أثار السياسات الاقتصادية الداخلية للدول المتقدمة إلى اقتصاديات الدول الأخرى، مما جعل من الصعب التمييز بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية فيما يتولد عنهما من أثار تقع على بقية الدول.
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي، نتيجة التخفيف أو إزالة العراقيل أمام حرية التجارة الدولية وقيام أسواق عالمية للسلع الخدمات.

## خامسا: التدفق الهائل للمعلومات والثورة الكبيرة في الاتصالات والتكنولوجيا.

يشهد النظام الاقتصادي العالمي اليوم تدفقا عظيما للمعلومات، ووجود الثورة التكنولوجية في

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[2] سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد و العشرين، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة، فبراير، 1996، ص ص: 15-22 .

كل من المعلومات والاتصالات و المواصلات، والتي تزداد عمقا يوما بعد يوم في كافة جوانبها خاصة المعلوماتية والتقنيات الحيوية، قد قربت المسافات بين دول العالم وأحدثت فروقا كبيرة في الإنتاج من خلال خلق موارد جديدة وتحرير الإنتاج الصناعي من الاعتماد الكبير على المواد الأولية والعمالة.

وقد ترتب على هذه الثورة التكنولوجية الحديثة عدة نتائج منها[1]:

- ثورة في الإنتاج من خلال سيطرة المعرفة والتكنولوجيات الحديثة على كافة مراحل العملية الإنتاجية، وهو ما أدى إلى ظهور أنواع جديدة من التقسيم الدولي للعمل مثل تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.
- ثورة في التسويق نتيجة اشتداد الصراع والتنافس بين المشروعات العملاقة على الأسواق العالمية، لصرف فائض إنتاجها نتيجة عجز الأسواق الداخلية على استيعابه، وهذا ما يفسر الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية والاندماج الإقليمي وقيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات متعددة الجنسيات، لتخفيف حدة التوترات ورفع القدرات التنافسية[2].
- النمو الكبير والمتزايد في التجارة الدولية والتدفقات المالية، نتيجة تحرير التجارة الدولية والثورة التكنولوجية.
- الاتجاه المتزايد نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، نتيجة تشكل علاقات تجارية ومالية دولية وضعت العالم في شبكة مترابطة لا تستطيع أية دولة أن تبقى في معزل عنها.

## سادسا: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.

إن تأثير الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي قوي لكونها عالمية النشاط، هذا الأخير يتميز باستثمارات مباشرة ونقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية[3] .

[1] سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد: 22، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص ص: 43 – 44.

[2] ناصيف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرين، العدد الثالث و الرابع، الكويت، 1995، ص:118 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، المؤتمر الثاني لأكاديمية السادات، مركز البحوث، القاهرة، 1995، ص: 234.

تتمثل أهم سمات هذه الشركات في ضخامة الحجم وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي والاعتماد على المدخرات العالمية وتعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات. إضافة إلى سعيها الدائم إلى غزو أسواق متنامية لتصريف إنتاجها دون إجراء عمليات تصدير أو استيراد أو المرور بالجمارك أو جواز سفر[1].

إن من الملامح المميزة لتعاظم تأثير الشركات متعددة الجنسيات على تشكيل ونمط أداء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يبرز في العديد من المؤشرات أهمها:

- تجاوز الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي العالمي منها. ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي[2].
- حسب تقرير مجلة فورشن عام 1995، بلغ إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات خلال نفس العام 44 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ هذه الشركات في مجموعها على حوالي 40 بالمائة من حجم التجارة الدولية، كما تشكل استثماراتها معظم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة أنحاء العالم[3].
- حوالي 80 بالمائة من مبيعات العالم تتم عن طريق الشركات متعددة الجنسيات[4] وإنتاج أكبر 600 شركة متعددة الجنسيات يتراوح ما بين 20 بالمائة و 25 بالمائة من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا[5].
- ارتفاع إجمالي مبيعات الشركات العملاقة مثل جنرال موتورز وفورد موتور، عن إجمالي الناتج المحلي للعديد من الدول مثل تايلاند والنرويج والسعودية وغيرها.

### سابعا: تزايد عدد التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ازداد عدد التكتلات الاقتصادية الكبرى بين الدول المشتركة، في عدد من المقومات الاقتصادية

---

[1] بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[3] إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع، القاهرة، 1995، ص ص: 12- 14.

[4] سميحة محمد فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

والثقافية والتاريخية وغيرها والتي تربطها مصالح اقتصادية مشتركة. حيث تشير دراسة أجراها صندوق النقد الدولي في عام 1995 إلى وجود حوالي 45 تكتل اقتصادي في مختلف مراحله وأشكاله، تشمل 75 بالمائة من دول العالم و تسيطر على 85 بالمائة من التجارة العالمية[1]. ومن بين هذه التكتلات نذكر:

- ♦ الإتحاد الأوروبي الذي يعد قوة اقتصادية ذات تأثير قوي على التجارة العالمية.
- ♦ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك.
- ♦ رابطة دول جنوب شرق أسيا (ASEAN) والتي تضم: إندونيسيا وماليزيا والفيليبين وسنغافورة وتايلاند وبروناي.
- ♦ منطقة التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادي APEC الذي يشمل 18 دولة: دول رابطة ASEAN ومجموعة أخرى موزعة على أربع قارات في أسيا وأفريقيا والأمريكيتين.
- ♦ جماعة جنوب أسيا وشبه القارة الهندية المعروفة باسم SARC وتضم سبع دول الأكثر فقرا.
- ♦ دول مجلس التعاون الخليجي.
- ♦ إتحاد دول المغرب العربي.
- ♦ منظمة الإيقاد أي "الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر"، تضم: جيبوتي وإريتريا وأثيوبيا وغينيا وأوغندا والصومال والسودان وتنزانيا ورواندا ويورونديي. يوجد مقرها الرسمي في جيبوتي وتهدف إلى تنمية اقتصاديات الأعضاء.

تتعاون الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية، في تسهيل حركة تبادل السلع والخدمات فيما بينها وتأسيس مشروعات مشتركة، كما تعقد اتفاقات التبادل العيني للسلع دون عملات حرة، وتشجع حرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر، فيما عدا تكتل الإتحاد الأوروبي الذي يمثل أقصى صور التكتل.

## ثامنا: تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد واكتمال دعائمه.

باكتمال قيام المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995 اكتملت دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

الذي أصبح مسيرا من طرف ثلاث مؤسسات دولية هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة. فقد شهدت بداية التسعينيات من القرن العشرين تزايد دور المنظمات الاقتصادية الدولية التي وضعت آليات وقواعد حديثة، فتكثف دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي مست العديد من دول العالم.

الملاحظ أن بعد تلك الفترة وسع الصندوق من نطاق مهامه واختصاصاته، فقد أصبح يحل محل الحكومات في صياغة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأنظمة الحكم، وإحداث تغييرات أساسية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية للدولة وتعديل مرافقها الأساسية، والتأثير في مستويات الأسعار والتكاليف وتوزيع الدخل القومي وهو شرط لتلقي المساعدة. كما أصبح قادرا على إملاء كل ذلك لأنه يقدم بعض القروض العاجلة المطلوبة وقت حدوث الأزمة للدول التي تخضع له، ويتوسط لها في عمليات إعادة الجدولة لديونها الخارجية[1].

كما حدث نفس التطور في إطار البنك العالمي، أين استحدث قروض للتصحيحات الهيكلية وهي مشروطة بإجراء برامج إصلاح هيكلي مثل تحرير التجارة الخارجية وتطبيق سياسة الخوصصة. كما تطورت المشروطية بإنشاء شكل جديد بحيث لا تحصل موافقة من صندوق النقد الدولي إلا بتنفيذ شروطه و العكس[2].

بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة، فقد تطرقت إلى قضايا جديدة خارج تجارة السلع والمنتجات الصناعية، لتمتد إلى تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والأدبية، وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة وتسوية المنازعات والصرامة في تطبيق القوانين ضد حالات الانحراف والإغراق والدعم.

ما يميز المؤسسات الاقتصادية الدولية هو التنسيق والانسجام في عملها، وبارتباطها وتكاملها تتشكل وحدة قوية تحافظ على وجود النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتضمن استمراره.

### تاسعا: توسع الشروط المتعلقة بالتمويل الخارجي.

لقد أضحى الاتفاق بين كل من صندوق النقد الدولي وحكومة الدولة العضو فيه، شرطا أساسيا للحصول

[1] حلمي خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2002، ص ص:559- 560.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

على موارد مالية من مختلف مصادر التمويل الدولي، وللظفر بالموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع الدائنين في نادي باريس. إلى جانب الالتزام بتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي المتضمنة للسياسات الاقتصادية الكلية وسعر الصرف وسعر الفائدة.

حدث نفس الأمر بالنسبة للبنك العالمي، حيث ستحدث نوعا جديدا من القروض التي تسمى ب" قروض التصحيحات الهيكلية"، وهي مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق عملية الخوصصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وغيرها. ونتيجة نشأة هذه القروض نتج ما يسمى بالمشروطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مفادها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين يستوجب تنفيذ شروط المنظمة الأخرى. وبالتالي أصبح من غير الممكن الحصول على اتفاق مساندة مع الصندوق، إلا بعد إجراء تصحيحات هيكلية يتم الاتفاق عليها مع البنك العالمي. وكذلك لا يمكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية من طرف البنك العالمي إلا بعد الوصول إلى اتفاق مساندة مع الصندوق. وفي مقابل ذلك اتسعت دائرة المشروطية لتمتد إلى المساعدات الثنائية الرسمية، حيث أصبحت في كثير من الأحيان تتطلب الحصول على شهادة الصحة الاقتصادية من طرف صندوق النقد الدولي.

بهذا الشكل تجد الدول المدينة نفسها بين خيارين فيما يتعلق بالتمويل الدولي، فإذا اتفقت مع صندوق النقد الدولي ورضيت بشروطه، أتيحت لها فرصة الحصول على التمويل الدولي، وفي حالة العكس تجد كل المنافذ مسدودة لأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتمتع بنوع من التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة في إطار المشروطية الدولية.[1]

## عاشرا: تشكل ملامح جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

يمكن ملاحظة تشكل ملامح جديدة مميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث مستوى التطور ومعدل النمو الاقتصادي، وأضحى التقسيم الجديد للدول لا يعني وجود دول متقدمة و دول نامية و أخرى فقيرة فقط، بل تشكلت الهيكلة الجديدة لهذا النظام وفق التقسيم الآتي[2]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص: 56- 57 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 58.

1- مجموعة الدول الأعلى تطورا: وتتمثل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا الغربية واليابان وهي البلدان الأعلى دخلا.

2- الدول النامية الساعية إلى طريق النمو، وتشمل الدول حديثة التصنيع في شرق أسيا إضافة إلى الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية، وتعتبر فئة الدول ذات الدخل المتوسط في العالم.

3- مجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا: والمعبر عنها بالدول الأقل نموا وتقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط و الشريحة العليا من فئة الدخل المنخفض.

4- الدول المتأخرة اقتصاديا: وهذه المجموعة تنقسم إلى قسمين هما:

4-1- أقل البلدان نموا وتقع تقريبا ضمن الشريحة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل.

4-2- في أدنى الترتيب يوجد القسم الذي يسمى أقل البلاد الأقل نموا، وهي الفئة الدنيا منخفضة الدخل وتشمل الأجزاء الأشد فقرا من العالم الثالث.

بإمكان هذه الهيكلة الجديدة أن تبرز أنماطا جديدة لتقسيم العمل الدولي، وذلك من خلال التخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الميزة النسبية والجودة العالية والأسعار التنافسية باتجاه أسواق الدول المتقدمة، وبالحصول على مساعدة الدول المتقدمة في نقل التكنولوجيا الحديثة للدول النامية بسهولة ويسر، وزيادة درجة الاعتماد المتبادل. كما تساعد هذه الهيكلة الجديدة الدول الساعية إلى النمو أن تصل إلى مصاف الدول الأكثر تطورا في فترة قد لا تطول، ومن ثم تمكنها من أن تلعب دورا متصاعدا في تشكيل الاقتصاد العالمي الجديد. أما الدول المتواجدة في الأدنى، فستبقى مهمشة لأجل طويل، في حين أن الدول المتخلفة والمتأخرة اقتصاديا، إن لم تفعل دورها و تكن على مستوى التنافسية المتواجدة في الاقتصاد الحالي، فستتراجع و تبقى في أسوأ حال.

## المطلب الثاني: التحولات الطارئة على آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

انطلاقا من العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حدثت عدة تحولات اقتصادية كانت لها أثار عميقة على أداء النظام الاقتصادي العالمي الجديد في أركانه الثلاثة النقدية والمالية والتجارية. وفيما يأتي تحليل بسيط لهذا الواقع:

## أولا: التحول في النظام النقدي العالمي.

لقد تغير العمل بنظام سعر الصرف الثابت ليحل محله سعر الصرف العائم في معظم الدول. وهذا بعد توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971، نتيجة الانخفاض السريع في احتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب الفيتنام، فانهار بذلك أساس اتفاقية بريتن وودز. ومن ثم أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1973 هو نظام سعر الصرف العائم.

نتيجة العمل بهذا النظام، حدثت تقلبات شديدة في أسعار صرف العملات الرئيسة وهي الدولار واليين والمارك أدت إلى إحداث شك وتوتر في العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي استدعى إجراء إصلاح جذري في النظام النقدي الدولي بغية زيادة كفاءته والتغلب على الانقلابات السريعة في أسعار صرف العملات الرئيسة. لأن من أهم سلبيات نظام تعويم سعر الصرف، مرونته الكبيرة تجاه الاختلالات الداخلية والصدمات الخارجية التي تحدث إستجابة لعمليات المضاربة أو للظروف الطارئة، وهذا يؤثر سلبا على حركة التجارة الدولية ورؤوس الأموال.[1]

إضافة إلى ذلك، يؤدي سعر الصرف العائم إلى إحداث اختلال بين سعر الصرف السائد في السوق وسعر التوازن. في هذه الحالة يتوجب إصلاح هذا النظام، حتى تصبح أسواق الصرف الأجنبي على درجة عالية من الاسقرار ومنع الانحرافات حتى يحدث أكبر قدر ممكن من التعاون النقدي.

على النقيض من ذلك، إن نظام سعر الصرف العائم لا يخلو من الإيجابيات التي تؤثر على أداء النظام الاقتصادي العالمي، وتتمثل هذه المزايا في[2]:

- سعر الصرف العائم يكون أكثر انسجاما مع ازدياد حركة التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال الدولية وبالتالي تزايد درجة الاعتماد المتبادل.

- يعفي السلطات النقدية في أية دولة من إخضاع سياستها الاقتصادية الداخلية لاعتبارات التوازن الخارجي. حماية الاقتصاد القومي من حالات التضخم والكساد.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 64.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 65.

لقد اتفقت الدول المتقدمة السبع الكبرى على التنسيق فيما بينها في سياساتها وأدائها الاقتصادي، من خلال اجتماعاتها السنوية مع صندوق النقد الدولي تحت إطار الرقابة الجماعية للصندوق، أين ينصب الاهتمام على أثار كل من السياسات النقدية والمالية والتجارية ومدى تلاؤم أهداف كل منها مع بعضها البعض.

في حين ترى مجموعة الأربع والعشرين النامية أن التعارض القائم بين السياسات الاقتصادية مازال قائما، لذلك نادت بضرورة الربط بين اللقاءات الدورية والرقابة الجماعية مع ما يسمى "النطاق المستهدف" لأسعار صرف العملات الرئيسة. ويتمثل النطاق المستهدف في تحديد سعر كل عملة بالنسبة للأخرى عند المستوى الذي يتفق مع الأساسيات الاقتصادية في دولة النطاق، مع السماح بتقلبات هذا السعر في حدود متفق عليها تكون ضمن التغيرات أو السقف الذي ترتفع إليه قيمة كل عملة مشتركة في النطاق والأرضية التي يمكن أن تنزل إليها. ولا تتغير السقوف أو الأرضية إلا إذا حدث تغيير في الأساسيات الاقتصادية، مما يتطلب إعادة تصنيف العلاقات نحو قيمة مركزية جديدة[1].

يرى أنصار هذا الاقتراح أن الالتزام بنطاق محدد مسبقا، يفرض قدرا من الانظباط على السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء فيه، وهذا لا يتوفر في الترتيبات الحالية. كما أن هذا النطاق يعطي مرجعا للعملات الرئيسة شبيها بسعر التعادل للدولار في نظام بريتن وودز، الأمر الذي يقلل من عمليات المضاربة ومن حدة التقلبات في نظام أسعار الصرف العائمة الحالية.

على النقيض من ذلك، فهذا الاقتراح لم يحض بقبول الدول المتقدمة الكبرى، لأنها غير مستعدة للتقيد بالالتزام الذي يفرضه لا سياسيا ولا اقتصاديا.

## ثانيا: التحول في النظام المالي العالمي.

إن أهم تحول يلاحظ في الجانب المالي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو تغير نمط التمويل الدولي بعد حدوث أزمة المديونية الخارجية في المكسيك سنة 1982، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر أهم مصدر من مصادر التمويل الدولي بالنسبة للدول النامية، عوض المساعدات الإنمائية والقروض التجارية التي لها أثار على عملية التنمية بها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 67.

يعود السبب في تفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، إلى النمو الكبير في معدلات حركة رؤوس الأموال التي فاقت معدل نمو التجارة الدولية، وإلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. أين أدت هذه الأخيرة إلى إحداث انكماش فجائي كبير في حجم القروض التجارية بسبب التراجع الكبير للبنوك التجارية المقرضة عن الإقراض الدولي، لأن هذه الأزمة دفعت البنوك إلى حافة الانهيار لولا التدخل السريع للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ بالتعاون بين كافة الأطراف المعنية. وبذلك نجت البنوك الدائنة ومئات البنوك الأخرى في أرجاء العالم من الكارثة المحققة وتخلت عن هذا المجال، الأمر الذي نجم عنه تراجع حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية. إضافة إلى ذلك ونتيجة تأثير أزمة المديونية الخارجية، أضحت المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية تخضع للإستراتيجية الدولية أو المشروطية الجديدة بين كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

من جانب آخر، يرجع الميل للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، نظرا لاحتوائها على مزايا لا تتوفر في مصادر أخرى من مصادر التمويل الدولي. فهذه الاستثمارات غير منشئة للمديونية ولا تنتج عنها التزامات تعاقدية كتلك المتواجدة في القروض، كما أن تحويل الأرباح إلى الخارج يتمتع بقدر كبير من المرونة ويختلف في طبيعته القانونية عن الالتزام الخاص بخدمة الديون، إضافة إلى كون هذه الاستثمارات خالية من المشروطية التي تخص المساعدات الرسمية.

## ثالثا: التحول في النظام التجاري العالمي.

أبرز سمة مميزة للتحول في النظام التجاري الدولي، هي الانتقال من سياسة حماية التجارة الدولية إلى سياسة الحرية. وجاء هذا التحول نتيجة الاتجاه المتزايد نحو الحمائية بعد الحرب العالمية الثانية، الذي دفع بعدد من دول العالم إلى التفكير في انتهاج مبدأ حرية التجارة الدولية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة. وبإنشاء هذه الأخيرة أصبح النظام التجاري العالمي قائما على الدعائم والأسس الآتية:

### ♦ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والحواجز والقيود التعريفية:

في هذا المجال، انخفض متوسط التعريفات الجمركية للسلع الصناعية في الدول المتقدمة إلى درجة بلغ ما نسبته أقل من عشرة بالمائة مع بداية جولة الأوروغواي، بعد أن كان 40 بالمائة عام 1947. حيث أن التجارة الدولية

بين الدول المتقدمة تمثل ما يقارب 70 بالمائة من مجموع التجارة العالمية. في هذا الإطار يحق للدول المنظمة أن تفرض رسوما إضافية في حالة تأكدها من وجود حالة إغراق أو دعم غير مشروع لأحد السلع من قبل أية دولة عضو، وذلك بالرجوع إلى أجهزة المنظمة العالمية للتجارة.

**♦ إزالة القيود الكمية المباشرة:**

يتضمن نظام حرية التجارة الدولية إلغاء نظم الحصص وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، إضافة إلى الحمائية الجديدة أي الإجراءات الرمادية التي تعتبر نوعا جديدا من القيود على التجارة الدولية وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع[1]:

– التقييد الاختياري للصادرات: ومعناه أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاق مع اليابان، تلتزم هذه الأخيرة من خلاله بعدم زيادة صادراتها في السوق الأمريكية عن الحجم المحدد لها، وطبق هذا خاصة على صادرات اليابان من السيارات وأجهزة الراديو والتلفزة وغيرها. ثم عم هذا النوع بعض الأسواق الأوربية و بعض دول شرق أسيا.

– التوسع الاختياري في الواردات: أي تتوسع اليابان في اقتناء واردات بعض السلع مثل الذرة واللحوم، وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية من الولايات المتحدة الأمريكية.

– ترتيبات التسويق المنظم: طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان ودول شرق أسيا من السلع التي لا تخضع للتقييد الاختياري، وذلك حتى لا تقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية، ومن ثم تلجأ لفرض قيود على الواردات استنادا إلى ما يسمى "الشرط الوفائي في اتفاقية الجات"، لأن هذه الأخيرة كانت تجيز للدول الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية، إذا زادت الواردات بصفة مفاجئة وبكمية كبيرة تلحق ضررا أو تهديدا كبيرا للصناعة المحلية. لكن نتيجة تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشرط واستخدامه في حالات تتعارض مع الهدف الذي وضع لأجله، تم التخلص من هذه القيود على التجارة الدولية في نهاية جولة الأوروغواي.

[1] سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

♦ **اتساع مجال تحرير التجارة الدولية:**

بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995، أصبح مجال تحرير التجارة الدولية يشمل إلى جانب السلع الصناعية، كلا من السلع الزراعية والمنسوجات والملابس وتجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول هامة في التحرير التجاري العالمي، إضافة إلى تنظيم وحماية الملكية الفكرية وتحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية. أي أن هذا التحول الكبير في تحرير التجارة الدولية، يؤكد تحول النظام التجاري الدولي نحو الزيادة الهائلة في التجارة الدولية و المزيد من النشاط الاقتصادي.

♦ **سيادة مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية:**

شهد التحول في النظام التجاري الدولي أهم ميزة، وهي عدم التمييز بين مختلف الدول في المعاملات التجارية تماشيا مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهذا معناه أن كل ميزة تجارية تمنح لدولة ما تسري تلقائيا على كافة الدول الأخرى دون قيد أو شرط. إضافة إلى مبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات لتحريم كل أنواع الممارسات الجائرة، ومن ثم تحريم عمليات الإغراق والدعم المقدم لسلعة معينة بهدف تصديرها بسعر منخفض. كذلك تم وضع قواعد للسلوك لتنظيم حالات الرد على السلوكيات الجائرة.

**رابعا: التحول في إستراتيجية التنمية.**

تمثل هذا التحول في تبني أغلب دول العالم خاصة الدول النامية، إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير عوض إستراتيجية إحلال الواردات، أي التحول من إستراتيجية التنمية الداخلية إلى إستراتيجية التصدير الخارجي بهدف استغلال الفرص التي تتيحها السوق العالمية.

تجدر الإشارة إلى أن التحول إلى اقتصاد تصديري هو عملية تنموية طويلة الأجل، تتضمن وضع ركائز قادرة على إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي، تؤدي إلى خلق هيكل إنتاج مركب عالي التكنولوجيا في مختلف الأنشطة والقطاعات يسمح باتساع قاعدة هيكل الصادرات، هذا الأخير الذي يحتوي على منتجات متطورة ولها ميزة تنافسية مكتسبة تكون لها القدرة على غزو الأسواق العالمية. وينتهي هذا الاتجاه إلى إعادة هيكلة الصادرات بما يصحح من وضع الدول النامية في أنماط التخصص وتقسيم العمل الدولي.

تكمن دوافع التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير فيما يأتي:

– التوافق الكبير بين التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير والمزيد من تحرير التجارة الدولية.

– بعض النقائص التي تنتاب إستراتيجية الإحلال من أجل الواردات، حيث تعتبر مرحلة من مراحل التصنيع لا تتماشى مع مقتضيات عملية التنمية. لأن هذه الإستراتيجية بدأت عند انتقال الدول التي تتبعها إلى مرحلة أعلى من التصنيع تتجاوز السلع الواسعة الاستهلاك، أين كانت هذه المرحلة تسمى مرحلة الإحلال محل الواردات الكفء. لكنها فشلت عندما حاولت الانتقال إلى مرحلة إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية، دون أن تكون مهيأة لذلك لا داخليا ولا خارجيا، ولا حتى من ناحية توفر رأس المال والتكنولوجيا والتكلفة التنافسية في السوق العالمية.

– اتصاف إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بالتوسع في مختلف الصادرات ذات ميزة تنافسية مكتسبة، أو يمكن اكتسابها مستقبلا سواء كانت كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، صناعية أو زراعية.

– الارتباط القوي بين إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير والنمو الاقتصادي، فهذه الإستراتيجية تؤدي إلى التوسع في الصادرات ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، عن طريق رفع معدل التكوين الرأسمالي وزيادة النمو والأداء في إنتاجية عناصر الإنتاج[1].

– تؤدي إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير إلى كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية التي تسمح بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفورات الحجم، وكذا إدخال التطوير التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية.

– أثبتت الدراسات التي أجريت على عدد من الدول النامية أن هناك علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وتنمية القطاعات السلعية وخاصة الصناعات التحويلية[2].

– محدودية مزايا إستراتيجية الإحلال محل الواردات، حيث تتوقف تلك المزايا وتصبح الصناعة عبئا على الاقتصاد القومي وعائقا أمام التطور التكنولوجي والاقتصادي[3].

---

[1] Kavoucci, export expansion and economic growth, journal of development economics,14, 1984, p : 241.

[2] Peter cychow, causality between, export growth and industrial development evedence from the nics, journal of development economics, june ; 1987, pp : 55-63.

[3] إبراهيم حلمي عبد الرحمن، التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 421 و 422، القاهرة، 1990، ص ص: 121- 122

– بينت التجارب أن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير تتيح فرص عمل أكثر من إستراتيجية الإحلال محل الواردات. وهي تساعد الدول النامية على تنويع صادراتها والتخلي عن الاعتماد على تصدير المواد الخام أو مداخيل المواد الإستراتيجية كالغاز والنفط. فالتصدير يتيح حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية، وهذا يمكن الدولة من الاستفادة من وفرات التخصص في إنتاج سلعة معينة، والتغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلية والاستفادة من وفورات الحجم الكبير. إضافة إلى زيادة مدخلات الدول من العملات الأجنبية، من خلال أقسام ميزان العمليات الجارية، وليس من خلال الاستدانة. كما تساهم هذه الإستراتيجية في توليد احتكاك بالأسواق الدولية، وهو ما يساعد على التقدم في صناعات التصدير وزيادة فرص التوظيف، والحصول على المزيد من المعلومات والتطورات التكنولوجية السائدة في الأسواق العالمية.[1]

[1] زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 60.

## المبحث الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

بما أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين تكتلات اقتصادية كبرى، تقوم أساسا على كثافة الاعتماد المتبادل و تقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة من جهة، وشمولها لـ 75 بالمائة من دول العالم، وسيطرتها على حوالي 85 بالمائة من التجارة العالمية من جهة أخرى. فإنه من الأجدر التطرق لتوجهات وآثار هذه التكتلات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

### المطلب الأول: التكتل الاقتصادي الأوروبي.

يعد الإتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم والأكثر تطورا ونضجا حاليا، فقد تخطى مرحلة منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل مرحلة الإتحاد الاقتصادي وهي المرحلة المتقدمة من التكتل الاقتصادي.

#### أولا: نشأة ومراحل تطور الإتحاد الأوروبي.

تم الإعلان عن ميلاد الإتحاد الأوروبي بتاريخ أول جانفي 1993 بعد مروره بعدة مراحل استغرقت تقريبا خمسين عاما و هي[1]:

- **المرحلة الأولى: إعلان مارشال.**

أعلن "جورج مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947 في إطار مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، عن ضرورة قيام الدول الأوروبية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية، مقابل الحصول على مساعدات هائلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ونتج عن هذا الإعلان إنشاء " المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي".

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 121- 122.

- **المرحلة الثانية: مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم و الصلب.**

جاء هذا المشروع نتيجة اقتراح وزير خارجية فرنسا "روبرت شومان " في 09 ماي 1950 إقامة إتحاد أوروبي لدول الفحم والصلب. وتم إقراره في ستة دول بتاريخ 18 أفريل 1956 وهي: بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا.

- **المرحلة الثالثة: الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.**

بتاريخ 02 جوان 1955 قررت الدول الأعضاء في تكتل الفحم والصلب، زيادة التقارب والاندماج فيما يتعلق بالطاقة الذرية، وإنشاء كل من سوق مشتركة عامة وصندوق استثماري أوروبي. وقد تم اقتراح هذه الجماعة في أول جانفي 1958 مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة.

- **المرحلة الرابعة: السوق الأوروبية المشتركة "الجماعة الأوروبية".**

أنشأت هذه السوق بعد التوقيع على معاهدة روما بتاريخ 25 مارس1957، حيث أتفق فيها على إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" و"الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية". وبحلول أول جويلية 1967، نجحت الدول الموقعة على هذه المعاهدة في دمج كل من جماعة الفحم والصلب مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي "الجماعة الأوروبية" والتي أطلق عليها الاسم الشائع "السوق الأوروبية المشتركة".

تمثلت أهداف السوق الأوروبية المشتركة فيما يأتي[1]:

- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.
- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين الأعضاء.
- وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء.
- إزالة العراقيل أمام انتقال العمل ورأس المال.
- إتباع سياسة زراعية مشتركة.

[1] أحمد علي غنيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.

- رسم سياسة مشتركة للنقل.

- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.

- تنسيق السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.

- تدعيم الاستثمار في دول السوق الأوروبية المشتركة وخاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخلها.

- تحسين أحوال العمالة.

فيما بعد تم إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين دول السوق، وكذا صندوق التنمية لتشجيع الإنماء الاقتصادي داخل المقاطعات ومناطق النفوذ التابعة للدول الأعضاء طبقا لاتفاقية روما.

**ثانيا: الإتحاد الأوروبي و معاهدة ماستريخت.**

أدى القانون الأوروبي الموحد في فيفري 1986 إلى تأسيس الإتحاد الأوروبي اعتبارا من أول جانفي 1993، ثم أتفق على إعلان الإتحاد أي السوق الأوروبية الموحدة طبقا لمعاهدة ماستريخت في 07 فيفري 1992 ، وأصبحت سارية المفعول ابتداء من عام 1993. وقد حددت هذه الاتفاقية ثلاثة مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة كالآتي:

**♦ المرحلة الأولى: 1990– 1994:**

تهدف هذه المرحلة إلى تحرير عملية الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، إضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة والتطابق في السياسة الاقتصادية، وكذا تشجيع التعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

**♦ المرحلة الثانية: 1995– 1998:**

تتضمن هذه المرحلة استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة، والتخلي عن سد العجز في الموازنات العامة للدول الأعضاء عن طريق التعديل. إضافة إلى تقييم أداء اقتصاديات الدول

الأعضاء والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة.

♦ **المرحلة الثالثة: 1999-2002**:

هدفت هذه المرحلة إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، الذي يتولى وضع السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال يبلغ أربعة مليار إيكو[1] . وقد تحقق فعلا إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" بدء من أول جانفي 2001، عن طريق تخلي دول أوروبية أعضاء في الإتحاد الأوروبي عن عملاتهم والعمل باليورو، وبهذا أصبح هذا الأخير ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي. باستكمال هذه المرحلة دخل الإتحاد الأوروبي مرحلة الاندماج بالكامل.

أصبح هذا التكتل يمثل أقوى تكتل على مستوى العالم، من جميع الجوانب الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية والمالية. حيث يحقق الإتحاد حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى 1150 مليار دولار سنويا، ويستحوذ على أكثر من ثلث التجارة الدولية. إضافة إلى أنه يمتلك أضخم سوق اقتصادية داخلية بمتوسطات دخل فرد مرتفعة نسبيا، ولوحظ أيضا أنه يتخذ إستراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى جاهدا لأن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

**ثالثا: أهداف الإتحاد الأوروبي.**

يمكن رصد الأهداف التي أنشئ من أجلها الإتحاد فيما يأتي:

- خلق سوق تجارية موحدة، ذات قدرة تجارية أكثر كثافة وطاقة استيعاب ضخمة بدون حواجز حدودية، وإلغاء القيود التعريفية والكمية والتميزية بين الدول الأعضاء.

- تعميق مبادئ الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق.

- تحول دول الإتحاد من مرحلة التنسيق والتكامل إلى مرحلة الاندماج الفعلي، هذا الأمر يسهل الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد، يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي.

[1] معهد التخطيط القومي، أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة، سلسلة قضايا التنمية و التخطيط، القاهرة، 1996، ص: 112.

– تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي الأوروبي، وإقامة البنك المركزي الأوروبي وتحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقدية حقيقية.

– تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأعضاء.

– العمل بفعالية أكثر على خفض معدلات التضخم والبطالة والفائدة، وزيادة معدلات النمو.

تقوم على تحقيق هذه الأهداف آلية تنظيمية تشمل مجموعة من المؤسسات الأوروبية هي:

– الإتحاد الأوروبي: ويضم الدول الأعضاء.

– المجلس الوزاري: يقوم بالتنسيق بين السياسات.

– المجلس الأوروبي: يتكون من رؤساء دول التكتل الأوروبي.

– المفوضية الأوروبية: وهي مسؤولة عن الخطوات التنفيذية.

– البرلمان الأوروبي: يتولى تقديم الاقتراحات وينتخب أعضاؤه بطريقة مباشرة ابتداء من عام 1979.

– محكمة العدل الأوروبية.

– البنك المركزي الأوروبي: هو البنك المركزي للإتحاد الأوروبي، وهو المسؤول عن تحديد الخطوط العريضة للسياسة النقدية في منطقة اليورو، واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها، أنشأ سنة 1998 ومقره الرئيس فرانكفورت.

## المطلب الثاني: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "نافتا".

يسمى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية باسم "نافتا"، **NAFTA: North American Free Trade Agreement** أو بالفرنسية **ALENA : Accord de Libre- échange Nord Américain** أي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تقف عند مرحلة منطقة تجارة حرة، وهي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

## أولا: نشأة تكتل "نافتا"[1].

بدأ العمل باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بتاريخ أول جانفي 1994، بين كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، بهدف إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول على تسعة ألاف سلعة خلال 15 عاما، وزيادة التبادل عبر الحدود وكذا تسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك.

لقد أدت اتفاقية "نافتا" إلى توسيع اتفاقية التجارة الحرة التي أبرمت عام 1989 بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا. وبتاريخ جوان 1991 قامت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض حول اتفاق تجارة حرة خاصة بأمريكا الشمالية، بعدها تم إقرار هذا الاتفاق في أوت والتوقيع عليه في ديسمبر 1992، وصادق عليه الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 1993 بعد خلافات داخلية بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء، لتصبح المكسيك عضوا بدء من أول جانفي 1994.

أصبح التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية أكبر تكتل اقتصادي في العالم بعد الإتحاد الأوروبي، فقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية في أكتوبر 2013 إلى 103.1 بليون دولار[2].

يتمتع التكتل الاقتصادي النافتا بالإمكانات التكنولوجية والصناعات المتقدمة، والقدرات المالية الكبيرة والثروات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الموارد الطبيعية الضخمة التي تتمتع بها كندا والتي لم تستغل بعد. إضافة إلى الإمكانات التي تستحوذ عليها المكسيك من مزايا بترولية وعمالة متزايدة الإنتاجية ومنخفضة الأجور.

يشمل تكتل "نافتا" عدة مجالات في إطار التعاون الاقتصادي أهمها ما يأتي:

### ♦ مجال تجارة السلع.

يشمل هذا المجال تخفيض التعريفية الجمركية وإلغاء القيود الكمية،- على مراحل - في حوالي تسعة ألاف

[1] محمد حداد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الخروبة، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص ص: 91-95.

[2] متاح على الموقعhttp://iipdigital.usembassy.gov نشر بتاريخ: 2014/01/09 ، تصفح بتاريخ 2017/01/30. الساعة: 13:53.

سلعة على مدى 15 عاما. وتكمن أهم السلع التي تضمها اتفاقية "نافتا"، في السيارات والمنسوجات المصنوعة والمحاصيل الزراعية وصفقات المشتريات الحكومية الرئيسة. مع إلغاء مرحلي على مدى عشر سنوات للقيود المكسيكية المفروضة على مشتريات صناعة الطاقة الحكومية بها.

**♦ مجال الاستثمار والطاقة.**

يعامل المستثمرون الأجانب نفس المعاملة التي تتم مع المستثمرين المحليين، بخلاف بعض الاستثناءات خلال فترات متباينة. على أن تقوم المكسيك بفتح معظم قطاعات الصناعة البتروكيماوية وتوليد الكهرباء أمام الاستثمارات الأمريكية، في مجال التنقيب عن البترول والغاز وإنتاجه وتكريره. إضافة إلى ذلك يتم خلال الفترة الممتدة ما بين سبعة و 15 عاما، رفع القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في البنوك وشركات التأمين وشركات السمسرة المكسيكية.

**♦ مجال البيئة و العمالة.**

تم إنشاء وكالة مختصة في تقصي الحقائق حول الانتهاكات البيئية مقرها كندا، على أن يتم فرض غرامات وعقوبات تجارية على الدولة التي تفشل في تطبيق قوانينها البيئية ووضعها موضع التنفيذ. كما تم أيضا إنشاء وكالة ثانية مقرها واشنطن مهمتها تقصي الحقائق في انتهاكات العمل، إذا ما وافقت دولتان من الدول الثلاث على ذلك. كما يتم فرض غرامات وعقوبات تجارية، إذا فشلت أية دولة في تطبيق قواعد ولوائح تأمين العمال وقوانين تشغيل الأطفال وأنظمة الحد الأدنى للأجور.

**♦ تجارة الخدمات.**

تتضمن الاتفاقية تحرير تجارة الخدمات أين تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مزايا تنافسية في هذا المجال. وهو ما يضمن تدفق استثماراتها عبر التكتل الاقتصادي، وحصوله على حقوق المواطنة الاقتصادية.

**ثانيا: أهداف و فوائد التكتل.**

يمكن رصد الأهداف التي تشكل من أجلها التكتل الاقتصاد لدول أمريكا الشمالية والفوائد التي تعود عليه كالآتي:

## 1/ أهداف التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية:

يسعى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية لتحقيق عدة أهداف منها:

- زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء.

- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات، بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي وزيادة حجم التجارة فيما بين الدول الثلاث للتكتل.

- زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية أمام السلع الأمريكية.

- علاج مشاكل البطالة في دول التكتل، من خلال زيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة ومن ثم تعظيم فرص العمل.

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل.

- زيادة قدرة دول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى الأخرى، وتحقيق ميزة تنافسية لمواجهة صادراتها. وكذا زيادة القدرة التنافسية للدخول إلى منطقة جنوب شرق أسيا بصفة خاصة.

- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي، وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة الكساد الاقتصادي ومواجهة سياسة الحماية التجارية في كل من أوروبا واليابان.

## 2/ مزايا و فوائد التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية:

تعتقد الدول الثلاث أن الاستفادة من هذا التكتل ستكون كبيرة ولصالح كافة الأطراف، حيث أوضح سفير

المكسيك في الولايات المتحدة الأمريكية أن خلال السنوات الأخيرة نما معدل التجارة بين الدول الثلاث بنسبة 265 بالمائة. فخلال الفترة 2013/1999 نمت الاستثمارات الأجنبية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا في المكسيك بنسبة 56 بالمائة، وأصبحت منطقة أمريكا الشمالية خلال العشرين سنة الماضية، تولد 30 بالمائة من

الناتج المحلي الإجمالي من خلال تبادلات تجارية بينها بلغت قيمتها 176 مليار دولار بين عامي 1999 و 2013[1].

♦ **بالنسبة للمكسيك:**

سوف تستفيد المكسيك بشكل أكبر، لأن هذا التكتل يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي بها ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبلها وتطورها الاقتصادي، ومن ثم يمكن أن تجني المزايا الآتية:

– زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا التي تحتاجها وتصدير اليد العاملة المتوفرة لديها.

– زيادة معدلات النمو وامتصاص البطالة المكسيكية، من خلال تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي.

– تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك، خاصة في جانب سياسات السوق وقطاعات معينة مثل السيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها.

– الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية باتجاه الولايات المتحدة نتيجة زيادة النمو الاقتصادي في المكسيك.

– زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظرا للتقدم التكنولوجي الأمريكي المصاحب للاستثمارات، الذي يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

♦ **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:**

– إتاحة الفرص أمام الصادرات الأمريكية لدخول أسواق كندا والمكسيك.

– زيادة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية.

[1] بلحسن فاطمة الزهراء، ربعي رياض، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الثالث، سبتمبر 2014، جامعة أدرار، ص:50.

- زيادة معدلات كل من التوظيف ومتوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية مقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعا للسوق المحلية.

- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية، نتيجة الاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك مقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل ستة بالمائة سنويا إلى حوالي ضعف معدل نمو الإنتاجية للعامل في الولايات المتحدة، الأمر الذي يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى.

**♦ بالنسبة لكندا:**

نظرا لتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فإن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية من المتوقع أن يحقق مكاسب مماثلة للتي ستجنيها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بحرية بين دول التكتل، كما يسمح بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة بالمكسيك، ويتيح الفرصة لشركات النفط الكندية بمشاركة الشركات المكسيكية عمليات التنقيب والإنتاج.

يكشف التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، أنه يمكن أن يقوم تكتل اقتصادي في شكل منطقة تجارة حرة شاملة حتى لو كان هناك اختلاف وتفاوت اقتصادي واجتماعي، وسيحقق منافع ومكاسب لكافة الأطراف المشتركة فيه.

## المطلب الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية في أسيا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا.

لا يقتصر وجود التكتلات الاقتصادية على مستوى الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية فحسب، بل ينتشر تواجدها عبر مختلف أنحاء العالم. الأمر الذي يستدعي التطرق لمعرفة أهم هذه التكتلات في كل من أسيا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا. وهذا ما يتضمنه هذا المطلب.

## أولا: التكتلات الاقتصادية الأسيوية.

في التكتل الاقتصادي الأسيوي نجد محورين في منطقة شرق أسيا وغرب الباسيفيكي، المحور الأول يتمثل في قيام رابطة جنوب شرق أسيا المعروفة باسم "الآسيان" "ASEAN" والمحور الثاني يتمثل في جماعة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيكية المعروفة باسم "ايبك" " APEC ".

### 1/ رابطة جنوب شرق أسيا "ASEAN" The Association of southeast Asian Nations

يشمل هذا التكتل ست دول هي: تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي وإندونيسيا والفلبين. أنشئ هذا التكتل كنوع من الحلف السياسي عام 1967، لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق أسيا وخاصة في الفيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما. لهذا ركز على التنسيق السياسي في بداية نشأته ثم انتقل إلى التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، بسبب التخوف من أضرار الحماية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تجاه صادرات دول التكتل الأسيوي.

من هذا المنطلق أعلن رئيس وزراء ماليزيا بتاريخ جويلية 1990، إنشاء تكتل اقتصادي من دول رابطة "الآسيان" تتولى تسيير الإجراءات بجدية وبتنسيق كبير بغية تقوية هذا التكتل. فبالرغم من أن التعاون الاقتصادي وتكامل الأسواق ظل محدودا فيه، إلا أنه يتجه نحو زيادة مجالات التعاون والتبادل التجاري وكذا محاولة إيجاد منهجية لتحسين الروابط الاقتصادية في المنطقة.

تجدر الإشارة إلى أن دور تكتل رابطة جنوب شرق أسيا في التجارة العالمية يتزايد بشكل مستمر، حيث شكلت صادراته عام 1987 نسبة 3.1 بالمائة من إجمالي الصادرات العالمية وحوالي 11.3 بالمائة من إجمالي صادرات الدول النامية، وبلغت هذه الصادرات حوالي 5.2 بالمائة من إجمالي الصادرات العالمية وحوالي 16.8 بالمائة من إجمالي صادرات الدول النامية في سنوات لاحقة[1]. كما لعبت هذه الرابطة دورا مميزا في مفاوضات الجات، اكتسبت من خلالها قدرة إضافية على المساومة الجماعية والتفاوض.

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1995، ص ص: 192 – 193.

**2/ جماعة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفية " APEC" economic cooperation Asia–Paciffic**

تتكون هذه الجماعة من 12 دولة، على رأسها اليابان وأستراليا والولايات المتحدة وكندا ونيوزلندا وكوريا الجنوبية ورابطة الآسيان. بدأت فكرة هذه الجماعة كنادي اقتصادي ثم تحول إلى نوع من التجمع الاقتصادي عام 1989، وقد تم بحث الأسس التي يقوم عليها بدعوة من رئيس الوزراء الأسترالي. وفي أوت 1991 تم عقد اجتماع وزراء اقتصاد الدول الاثني عشر في المنتدى الاقتصادي APEC لبحث اقتراح أستراليا بشأن إنشاء تجمع اقتصادي[1].

لقد كان تطور "الإيبك" نحو تكتل اقتصادي نابعا من رغبة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والتفاهم بينهما على أنه من المهم استيعاب دول النمور الصاعدة في جنوب شرق أسيا وحوض الباسيفيك، وضمها في منتدى اقتصادي قد يحقق مكاسب للجميع ويضمن لليابان قيادة تكتل اقتصادي لجنوب شرق أسيا.

بعدها جاء مؤتمر أوساكا للتجمع الاقتصادي "الإيبك" عام 1995 ، ووضع أهداف هذا التكتل التي كان أبرزها زيادة حرية تنقل رؤوس الأموال والتعاون المشترك في المجال التكنولوجي وتدريب الأفراد والعمالة.

**ثانيا: التكتلات الاقتصادية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا.**

تكمن صور التكتلات الاقتصادية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا، في شكل تجمعات ذات أثر ضعيف على الاقتصاد العالمي الجديد، لأنها تتشكل من دول نامية ليس لها وزن كبير في التجارة الدولية. وتمتاز بتدني مستويات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي. وتتمثل أهم صور هذه التكتلات الاقتصادية كما يأتي[2]:

**1/ صور التكتلات في أمريكا اللاتينية:** توجد الصور الآتية:

♦ **السوق المشتركة لأمريكا الوسطى" CACM: Central American common market"**

تتكون هذه السوق من كوستاريكا والسلفادور وجواتيمالا وهنداروس ونيكاراجو، تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي، مع محاولة الوصول إلى وحدة مع رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة لتكوين سوق

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقة بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

[2] مصطفى أحمد مصطفى، عرض سريع عن جهود العالم الثالث نحو التجمع الاقتصادي، معهد التخطيط القومي، مذكرة تخرج داخلية، 1983، القاهرة، 1984 ، ص ص: 5- 19.

مشتركة في أمريكا اللاتينية.

**♦ رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة lafta: Latin American free trade association**

تتكون هذه الرابطة من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا والإكوادور و المكسيك وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفينزويلا. هدف هذه الرابطة هو إقامة منطقة تجارة حرة ومحاولة الوصول إلى وحدة مع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى. لكن هذه الأهداف لم تتحقق.

**♦ مجموعة الأندين andean:**

تضم هذه المجموعة بوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو فينزويلا، بغرض تمويل المشروعات الصناعية والإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي للوصول إلى إتحاد جمركي. وفي عام 1968 تم إنشاء هيئة تنمية الأندين، وفي عام 1969 أتفق على تكوين السوق المشتركة لدول ميثاق كارتيجنا التي أنشأت ما يعرف باسم "مجموعة الأندين"، إلا أن فينزويلا لم تنظم لهذه السوق.

**♦ منطقة الكاريبي للتجارة الحرة " CFTO " : Caribbean free trade organization**

تتكون من أنتيجوا وباربادوس وجينا وترينداد وتوباجو وجاميكا، جزر وارد وجزر وندوارد ، تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة.

تجدر الإشارة إلى أن مختلف أشكال التكتلات في أمريكا اللاتينية لم تحقق أهدافها التي أسست من أجلها، بل إقتصرت فقط على تحرير التجارة للوصول إلى سوق مشتركة، كما لم يحدث أي نجاح في تعميق فرص التعاون والتكامل بصور متطورة فيما بين الدول، بل إن الكثير من تلك الدول قررت الانسحاب. لكن النجاح الذي سجل هو في مجموعة الأندين التي حققت بعض الإنجازات، والتي من خلالها تبرز إمكانية إيجاد مدخل إقليمي لتكتل اقتصادي أكثر ملائمة لظروف الدول النامية.

**2/ صور التكتلات في إفريقيا:** يمكننا أن نجد الصور الآتية في إفريقيا:

♦ **الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا "ECEA": Economic community of Est Africa**

تضم هذه الجماعة كلا من كينيا وأوغندا وتنزانيا، وكانت تهدف إلى إنشاء سوق إفريقية مشتركة تمتد إلى بقية شرق إفريقيا.

♦ **الإتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا "CACEU" : Central African costom and economic union**

يتكون من الكامرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو، هدفه هو التنسيق في سياسة التنمية الصناعية والتعاون الاقتصادي في محاولة لإقامة سوق مشتركة.

♦ **الإتحاد الاقتصادي لوسط إفريقيا " CAEU ": Central African economic union**

يضم جمهورية إفريقيا الوسطى والتشاد والكونغو، وكان يهدف إلى تحقيق تعاون إقليمي يمكن أن يؤدي إلى سوق مشتركة.

♦ **الإتحاد الجمركي و الاقتصادي لغرب إفريقيا " WACEU ": West African costoms and economic union**

يشمل كل من داهومي وساحل العاج ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وفولتا العليا أي بوركينافاسو. وكان يهدف إلى إقامة إتحاد جمركي.

♦ **الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا"ECWA" : Economic community of Africa**

تتشكل هذه الجماعة من داهومي وجامبيا وغانا وغينيا وساحل العاج وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوجو وبوركينافاسو. وتهدف إلى زيادة التبادل التجاري للسلع والخدمات، والتنسيق في السياسات الجمركية والتجارية والتنمية الصناعية والزراعية بغية الوصول إلى سوق مشتركة.

♦ **منظمة الإيقاد أو الإيجاد "IGADD ": Inter Gavernmental Authority For Drought And develapment**

أقيمت هذه الهيئة سنة 1986 لمكافحة الجفاف والتصحر في القرن الإفريقي، تحت اسم "الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف". تضم هذه المنظمة سبع دول هي: السودان وأثيوبيا وإريتريا، الصومال وجيبوتي وكينيا ويوغندا. كانت تصبو إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الآتية[1]:

- تنسيق الجهود بين الأعضاء لدرء أثار الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

- الإعداد لمشاريع تنموية مشتركة ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ذات الطابع الإقليمي وفرص نجاحها.

- تنسيق الجهود على الصعيد الحكومي والشعبي، لتسخير الموارد المتاحة لتأسيس برنامج الإنذار المبكر ودعم الطوارئ لتخفيف عواقب التصحر والجفاف على التنمية المحلية والاقتصاد الإقليمي.

نتيجة مظاهر الصراعات والحروب في دول القرن الإفريقي والحروب الأهلية والنزاعات العلاقية، تحولت مهمة الإيقاد إلى إيجاد تسويات سلمية للصراعات.

الملاحظ أن كل التكتلات الإفريقية باءت بالفشل وخيبت الآمال في محاولة الوصول إلى تكتل إفريقي إقليمي، وذلك لعدة أسباب منها غياب الآليات السليمة والفعالة والسياسات الكفأة والإرادة الدافعة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية السيئة والهياكل الاقتصادية الضعيفة التي تمتاز بها معظم الدول الإفريقية.

## 3/ التكتلات الاقتصادية العربية.

من بين التجارب الإقليمية التي شهدتها الدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي نجد ما يأتي:

♦ **مجلس التعاون الخليجي "GCC ": Gulf cooperation council**

تعود فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي، إلى الاقتراحات الثلاث التي قدمت في قمة دول الخليج على هامش

[1] عبد السلام بغدادي، منظمة إيقاد لدول القرن الإفريقي من الاهتمام بالتنمية ومكافحة الجفاف إلى الانشغال بالسياسة ومشكلات الاختلاف، أوراق إفريقية، العدد 34 ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2000، ص ص: 1 – 2.

القمة العربية التي انعقدت في الأردن في نوفمبر 1980[1]، وتتمثل هذه الاقتراحات في:

- المشروع السعودي: الذي دعا إلى إقامة منظمة خليجية وتوحيد مصادر السلاح لدول الخليج.
- المشروع الكويتي: اتخذ أساسا لإقامة مجلس التعاون الخليجي دون التطرق إلى الجوانب العسكرية والأمنية، مع التركيز على التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنفطية والصناعية والثقافية.
- المشروع العماني: أولى هذا المشروع أهمية للأمن والتعاون العسكري كنقطة انطلاق للمجلس، ودعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز لأنه يمثل شريان الحياة و الحضارة[2] .

تمكن المجلس الذي أنشئ في ماي 1981 بمدينة أبو ظبي والذي يضم الدول الخليجية الست: المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والكويت، من تحقيق بعض الإنجازات والتصدي للأحداث السياسية التي اعترضته، لكن في مقابل ذلك هناك أخطاء ومنازعات مسته وقضايا ومواجهات جوهرية تنتظره. لكنه لم ينجح في تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي رغم أن هناك مبادرات ساعية لتحقيق ذلك، كإعلان الدوحة لإنشاء السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر من عام 2007 وصولا إلى توحيد العملة النقدية الخليجية في عام 2010 ، لكن الخلافات السياسية بين الدول الخليجية تحول دون تحقيق مبادرة التكامل الاقتصادي الخليجي.

### ♦ إتحاد المغرب العربي"AMU " : Arabic Maghreb Union

برزت فكرة إنشاء الإتحاد المغاربي خلال أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي أنعقد بطنجة في الفترة من 28 إلى 30 أفريل 1958. ضم حزب الإست قال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وأعلن عن قيام الإتحاد في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش، يضم خمس دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. كان هدف الإتحاد بلوغ الأهداف الآتية[3]:

- توثيق أواصر الأخوة بين شعوب الدول الأعضاء. وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

[1] حلمي رحب يحي، مجلس التعاون الدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1983، ص: 64.

[2] الأشعل عبد الله، الإطار القانوني و السياسي لمجلس التعاون الخليجي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، السعودية، 1983، ص: 23.

[3] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص: 306.

- تحقيق التقدم والرفاهية للمجتمعات. والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأفراد والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

رغم الجهود الكبيرة التي بذلت والقرارات الكثيرة التي اتخذت، والهيئات العديدة التي أنشأت خلال مسيرة أزيد من ثلاثة عقود، في سبيل الوصول إلى تعاون وتكامل اقتصادي بين الدول المغاربية، إلا أن كل ذلك باء بالفشل نتيجة العديد من المعوقات في مختلف الميادين التي عرقلت مسار التكامل الاقتصادي المغاربي.

## ثالثا: أوزان التكتلات الاقتصادية وآثارها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير والتأثير في الاقتصاد العالمي دوما تقودها الدول المتقدمة سواء بالنسبة لأوروبا أو أمريكا الشمالية أو أسيا. وهذا سيؤثر على العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب وشكل التكوين. وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات فقط. لكن نجد أن التكتلات الاقتصادية التي كونتها وتقودها الدول النامية، ذات أوزان ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل والتكتل الاقتصادي حتى تزداد درجة تأثيرها على الاقتصاد العالمي. وهذا يعني أن الدول النامية بحاجة إلى إقامة تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة، كأن تشكل تكتلات اقتصادية في إطار المنظمة العالمية للتجارة. فهذه التكتلات إن تحققت فعلا في الدول النامية، فستعود بالفائدة على كافة دول التكتل، وحتى عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى، فإنها ستجني مكاسب اقتصادية أفضل مما لو كانت كل دولة على حدى.

يفضل أن يكون هناك تكتل اقتصادي يجمع الدول النامية ليدعم قوتها الاقتصادية، وهذا يتطلب وجود برنامج يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية، وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل الدول النامية بصفة عامة ومشاكل كل دولة على حدى. إضافة إلى العمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتقوية البنية الأساسية للتكتل، كما يتطلب الأمر وضع إستراتيجية التعامل مع العالم الخارجي، والقيام بمشروعات مشتركة و متعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول.

من جهة أخرى قد يتطلب إنشاء تكتلات اقتصادية كبرى، الاندماج في الاقتصاد العالمي، لأن هذا الأمر سيؤدي إلى تحقيق أكبر المكاسب الممكنة من التجارة العالمية، وانتعاش التجارة البينية، إضافة إلى تقدم عملية

التنمية وزيادة معدلات النمو لدول التكتل. ومن الممكن أيضا أن يحدث تنسيق وتعاون بين التكتلات الاقتصادية في الدول النامية والتكتلات الاقتصادية الكبرى في أوروبا وأمريكا الشمالية وأسيا. وقد يؤدي ذلك إلى تبادل الأدوار والأوضاع في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد.

إن نمو التكتلات الاقتصادية الكبرى سينتج عنه تكون ثلاثة كتل نقدية هي الدولار واليورو و الين. وقد تجمعها حقوق السحب الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي[1]. سينتج عن ميل العديد من الدول لظاهرة التكتلات الاقتصادية رغم اختلاف مستويات تطور هذه الدول، ازدياد حجم كل من التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي يزداد الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية ويتعمق أكثر مبدأ الاعتماد المتبادل، ومن ثم ستزداد الرفاهية الاقتصادية ويتحسن مستوى المعيشة في مختلف دول العالم.

[1] سمير عابد شيخ، هل سينتهي الدولار خلال العقد القادم، مجلة الأموال، جدة، السعودية، مارس، 1997، ص: 13.

## خـــلاصـــة:

من خلال ما تم ذكره في هذا الفصل، نلاحظ أنه مع بداية تسعينيات القرن العشرين شهد الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة شملت عدة مظاهر كانهيار النظام الاشتراكي وإفراز ظاهرة العولمة وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة وسيادة آليات السوق والثورة التكنولوجية والمعلوماتية وغيرها، معلنة عن بداية تكوين وتشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يمتاز بخصائص وسمات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة من قبل.

فبإنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، التي تولت الإشراف على تنفيذ القواعد التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية والإلمام بالدعائم النقدية والمالية والتجارية لهذا النظام.

بعد إنفراد القطبية الرأسمالية بقيادة النظام الاقتصادي العالمي وزيادة المنافسة بين الدول الرأسمالية المتقدمة على هذه القمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان، فالعالم مرشح لأن يشهد تعددية قطبية قد ينتج عنها مستقبلا تغير الأدوار على القمة الهرمية.

إن ما شهده الاقتصاد العالمي من أزمات طيلة مراحل تشكله وتطوره، يبرز ضرورة التركيز على منهجية محددة لإدارة الأزمات الاقتصادية العالمية لتفاديها أو الانسجام معها بعد وقوعها. وفي هذا الصدد يحتاج النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى إعادة النظر في مكوناته وسياساته وآلياته.

من هذا المنطلق، تبلور شيئا فشيئا الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن تعديلا جوهريا، يقتضي تعديلات جذرية في إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية وحتى الاجتماعية داخل الدول المعنية، وذلك مفاده أن البحث عن نظام اقتصادي عالمي عادل يجب أن يتعمق ويمتد ليصبح بحثا عن نظام اقتصادي عالمي جديد، توزع فيه الثروات بالعدل بين الأطراف المشاركة فيه.

لهذا ينبغي على الدول المتقدمة أن تأخذ بعين الاعتبار الترابط الاقتصادي العالمي، وتعتبر مشاكل الدول النامية جزء لا يتجزأ من المشاكل العالمية. وبدون شك فإن انتعاش التنمية بالدول النامية، سيساعد على نحو فعال في إنعاش الاقتصاد العالمي ومن ثم حل المشاكل الاقتصادية الدولية.

# الفصل الثاني

# تطور الاقتصاد العالمي

# من العالمية

# إلى العولمة الاقتصادية

## تمهيد:

تعتبر العولمة الاقتصادية في نظر بعض المفكرين، مرحلة متطورة من الرأسمالية وهي نهاية التاريخ والاختلافات الطبقية، بهدف الربط بين الإمبريالية التي سادت أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، وبين العولمة في وقتنا الحاضر.

إلى جانب ذلك، تم تحويل النظام الرأسمالي إلى نظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت هيمنتها على العالم بأسره، من خلال القوة الاقتصادية والدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات التي تمثل الأداة الرئيسة للعولمة الاقتصادية.

لكن خلال تسعينيات القرن العشرين، برزت تطورات عالمية إضافية كانت متعاقبة وعميقة سواء من حيث توجهاتها أو آثارها على كل من العالم المتقدم والعالم النامي، وخلقت نظاما اقتصاديا جديدا يمتاز بنمط وهيكل وخصائص مختلفة تماما عما كان عليه من قبل. تتجلى أهم مظاهر هذا النظام في التوجه المتزايد والمستمر نحو تحرير التجارة الدولية، وإزالة القيود والعقبات والاندماج بين كل من أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، إضافة إلى السعي لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية وعالمية والتطور الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية.

كل التغيرات السابقة، جعلت البعض الآخر من المفكرين يقتنعون بأن العولمة هي قناع جديد لمشروعات وأنظمة عالمية سابقة وهذا الأمر لا مفر منه.

في خضم التغيرات السريعة والمتراكمة التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لا يزال استيعاب مفهوم العولمة منحصرا في إطار تزايد ونمو الأسواق العالمية، وتحركات الأسعار والتغيرات في حجم ونوعية الإنتاج والخدمات وتوجيهات التجارة الدولية من قبل المؤسسات العالمية وتحركات رؤوس الأموال، إضافة إلى انتشار العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والخدماتية.

بناء على ما تم ذكره، من الأجدر أن نلم في هذا الفصل بالمباحث الآتية:

المبحث الأول: مدخل إلى العولمة الاقتصادية.

المبحث الثاني: أبعاد و آثار العولمة الاقتصادية.

## المبحث الأول: مدخل إلى العولمة الاقتصادية.

العولمة ليست مفهوما مجردا، وإنما هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال. ومن الصعب إيجاد إطار خاص لتحديد مفهوم دقيق للعولمة لأنها تتميز بعمومية استخدام المصطلح في شتى المجالات. فالتطور التكنولوجي الذي شهدته المرحلة الأخيرة بشكل عميق، دفع إلى زيادة رغبة الدول في الاستفادة من الفرص التي ينتجها التفاعل بين المجتمعات عن طريق التجارة و الهجرة و الاستثمار.

### المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية.

يمكن تعريف العولمة بمدلولات ومفاهيم متنوعة، وتحديد تعريفها يتطلب الرجوع إلى طبيعة المصطلح وتطور مضمونه مع حركة الفكر والدراسات. فعلماء التاريخ يرون أن العولمة ظاهرة قديمة، لكن تسارع تكنولوجيا الاتصال أدى إلى تطور واتساع مفهومها. حيث كثرت تعريفات العولمة ولم يتم الاتفاق على تعريف واحد شامل وجامع لها، وذلك نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم، وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى شتى الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية.

#### 1/ مفهوم العولمة لغة:

على وزن قولبة مشتقة من العالم، والعالم جمع ليس له مفرد كالجيش والنفر. و هو مشتق من العلامة على ما قبل. وقيل مشتق من العلم على تفضيل مذكور في كتب اللغة[1]. لغويا أيضا يقال عولم الشيء بمعنى صيره ونشره وعممه عالميا أو على نطاق العالم كله، والعولمة هي اسم فعل مصاغ مثل القولبة[2]. لغويا أيضا من الفعل عولم يعولم عولمة، فهو معولم والمفعول معولم، يقال عولم الشيء أي أعطاء طابعا عالميا[3].

[1] حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية دراسة حالة الجزائر ومصر، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص: 19.

[2] محمد الفرج الخطراوي، منظمة التجارة الدولية ومستقبل التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر السادس عشر لرؤساء الأندية الأدبية، المدينة المنورة، السعودية، 2001.

[3] قاموس المعجم الوسيط في اللغة العربية المعاصر، قاموس عربي عربي متاح على الموقع: www. Almaany.com.

## 2/ مفهوم العولمة اصطلاحا:

أصبحت العولمة اليوم كلمة شائعة في العلوم الاجتماعية ومستخدمة كثيرا في الأدب المعاصر، وتعرف بـ"إعطاء الشيء صفة العالمية من حيث النطاق والتطبيق". فهي اسم شمولي ومصطلح دال على فترة تتميز باستخدام أدوات أوسع من الأدوات الاقتصادية تهم الثقافة والحضارة وحتى البيئة. ويمكن تحديد عدة مفاهيم خاصة بالعولمة حسب اختلاف المفكرين ومذاهبهم ومعتقداتهم. وهذه جملة من المفاهيم المتناقلة حول مصطلح العولمة بين مؤيدين ومعارضين[1]:

### أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية في نظر المؤيدين لها.

تعددت تعاريف العولمة الاقتصادية حتى لدى أنصارها، ومن بين تعاريف هؤلاء المؤيدين نذكر ما يأتي:

يرى بروتون بادي: " أن العولمة تعمل على إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع إدعاء إدماج الإنسانية ضمن إطاره"[2]، أي أن الغرض الأساسي من العولمة هو توحيد المجتمع الإنساني في قالب جاهز تقوده قوة معينة، يتلخص في الغالب في البرنامج الأمريكي المجسد في قيم وقواعد وأهداف خاصة بالدول الرأسمالية الغربية عامة وبالولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

يرى أنتوني جيدنز أن العولمة هي: "عملية تكييف للعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية عبر العالم على نحو يهيئ لترابط التجمعات المحلية المتباعدة، بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد كبير جدا، والعكس بالعكس"[3]، يتضح من تعريفه أنه يركز على الطابع الجدلي للعولمة حيث يشير إلى التأثيرات المتبادلة بين ما هو عالمي وما هو محلي.

واترس يقول أن: "العولمة هي عملية اجتماعية يتراجع بمقتضاها تأثير العامل الجغرافي على التركيبات والنظم الاجتماعية والثقافية، وما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذا التراجع"[4]. يتضح من تعريفه أنه يركز على البعد الجغرافي أو العامل المكاني وعدم تأثيره على النظم الاجتماعية والثقافية.

---

[1] حداد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[2] فضيل دليو، التحديات المعاصرة، العولمة الانترنيت، الفقر، اللغة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، الجزائر، 2002، ص: 76.

[3] ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 12.

[4] ممدوح محمود منصور، المرجع ذاته، ص: 13.

من جهته يعرف روبرتسون العولمة على أنها: " انضغاط الزمان و المكان على مستوى العالم، و تكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط"[1]، بمعنى أن هناك تراجعا أثر على الفواصل المكانية و الزمنية للمعاملات الدولية.

و يحدد ريكاردو بيتريلا العولمة في كونها: "مجموعة من المسلسلات التي تمكن من إنتاج السلع والخدمات، وتوزيعها واستهلاكها في الأسواق العالمية، تكون مجموعة هذه المسلسلات منظمة بمعايير ومقاييس عالمية، من طرف منظمات تعمل على أساس قواعد عالمية، وفق ثقافة تتطلع للانفتاح على النظام العالمي وتخضع للإستراتيجيات العالمية"[2].

كما يرى بيار بول برولكس أن العولمة: "هي الحركة السريعة للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات"، ويرى أيضا أنها: "ظاهرة تدويل الإنتاج بواسطة مؤسسات متعددة الجنسيات، غذيت بالتطوير التكنولوجي والمعلومات والاتصالات، في شكل استثمارات أجنبية مباشرة"[3].

إضافة إلى ذلك، يرى روبر بويز أن مصطلح العولمة موجود معناه في طيات عمل الشركات متعددة الجنسيات، ويعطى كتعبير عن تقارب الأسواق في العالم، لذلك يعرفها على أنها:" تعني طرق التسيير المنهجية على المستوى العالمي بالنسبة للاستثمار والتجارة للشركات متعددة الجنسيات"[4].

يعرف Gabriel Wackerman العولمة الاقتصادية على أنها تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق إنشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية. وهذا الاتفاق يؤدي إلى استقلالية الدولة و المشروع الاقتصادي، وبالأحرى يغير من علاقة الحكومات بالتنمية الاقتصادية، حيث تصبح هذه الأخيرة أكثر حرية في عملية الإستثمار و إنتقال عناصر الإنتاج و السلع و الخدمات و الحكومة، و من ثم تأخذ مكانة جديدة ضمن مسؤوليات عملية المراقبة و التنظيم[5].

بالنسبة لـ Alain Nonjon فيعرف العولمة الإقتصادية على أنها:" الترابط المتزايد للأسواق الوطنية من أجل

---

[1] ممدوح محمود منصور، المرجع ذاته، ص: 16.

[2] حي اليحياوي، العولمة أية عولمة، إفريقيا الشرق بلد النشر غير موجود، الطبعة الأولى، 1999، ص:19.

[3] Proulx Pierre paul, La mondialisation de l'économie et le rôle de l'état, établissement emmielle, Sia, 1997, P:125.

[4] Boys Robert, Les mots et les réalités Coordination , (Serge Cordeillier), dans Fabienne Doutaut, La mondialisation au de la mythes, édition Casbah,1997, P P: 15-16 .

[5] Wackerman Gabriel, de l'espace national à la mondialisation , édition Copy Right, 1995، P :157.

إنشاء السوق العالمية، ليست هذه الحركة من أجل إتمام الأسواق الوطنية وإنما لتطوير سريع للسوق القارية[1].

و ترى الأستاذة بثينة حسين عمارة أن العولمة:"هي إزالة القيود والحدود الاقتصادية والعلمية والسياسية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق كبيرة موحدة أو كقرية صغيرة، تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها والمتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي"[2].

بالنسبة للدكتور عصام نور يقول أن العولمة عبارة عن "اتجاه جديد لطابع الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية بالصيغة العالمية، لأن ظاهرة العولمة تريد أن تجعل العالم كله يتكلم لغة واحدة لأن معاناته الاقتصادية واحدة، من منطلق أنه ما من مجتمع قوي يستطيع العيش بمعزل عن المجتمعات الأخرى. ونتيجة زيادة نظم المعلوماتية والتقدم التكنولوجي والتقارب الشديد عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، أصبح العالم قرية إعلامية صغيرة"[3]

و يرى الدكتور جلال الشافعي أن العولمة هي: "ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، فيتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة"[4].

الدكتور عابد الجابري، يرى أن العولمة هي من إفرازات الثورة المعلوماتية، وما يرافقها من تطورات في مجال الاتصال والإعلام ويقول أن: " العولمة هي توحيد للاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي، وهي تزيد من التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينها"[5]. و يعرف دونينق العولمة على أنها عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب النظام الاقتصادي العالمي، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات، الأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم، على أنها نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم[6].

[1] Nonjon Alain, la mondialisation la question du programme traité sous formes de dissertation, édition SEDES, Paris, 1999, P: 28.

[2] بثينة حسين عمارة، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، الطبعة الأولى، 2000، ص: 21.

[3] عصام نور، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شهاب الجامعية، الطبعة الأولى، 2002، ص: 16.

[4] جلال الشافعي، العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد خاص،2002، ص: 06.

[5] حسين حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق سوريا، 1999، ص: 73.

[6] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 05.

تعني العولمة الاقتصادية حسب محمد الأطرش "اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات، الرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية"[1]. حسب هذا التعريف، فإن هناك درجات من العولمة وكلما كان وضع أية دولة أقرب إلى هذا التعريف المثالي، كان وضع اقتصادها أكثر عولمة.

يشير عبد المطلب عبد الحميد، إلى أن مصطلح العولمة عبارة عن عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن، في مجالات متعددة أهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي[2].

يركز هذا التعريف على أن العولمة عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل، وتحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيها نسبة المشاركة في التجارة العالمية، على أساس إعادة النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، للوصول إلى نمط جديد لكليهما. والفاعلون هنا ليس فقط الدول والتكتلات الاقتصادية، بل بالدرجة الأولى الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتم حوالي 40 بالمائة من التجارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة العابرة للقارات.

من بين ما تم سرده من تعاريف متعددة لمفكرين من بيئات مختلفة، نجد أن التعريف المميز هو التعريف السادس لـ"بيار بول برولكس" لأنه هو الأنسب والأشمل. حيث عرف العولمة من الناحية الاقتصادية وربطها بمختلف الجوانب المالية وحركة الشركات متعددة الجنسيات والتطور التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

من خلال كل التعاريف الواردة، نجد أن المؤيدين للعولمة يقدمون تعاريف تربط بينها وبين العالمية، بحيث تبدو شيئا حتميا ومفروضا لابد من الاستسلام له، أو شيئا محببا لا بد من الاعتراف والإقرار به، ويتبنون وجهة نظرهم بالتركيز على الجوانب الإيجابية للعولمة. تم انتقاء هذه المفاهيم لتوضيح مدلول العولمة لدى مفكرين مناصرين

[1] محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات، الوحدة العربية، العدد: 260، الكويت، 2000، ص: 09.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة والاقتصاديات والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17- 18.

للعولمة غربيين وعرب، حيث نلاحظ أن كل واحد من المفكرين السابقين قد ركز على نقطة معينة. فمنهم من ركز على البعد المكاني والزماني، ومنهم من ركز على المعاملات الدولية دون أن تتأثر بالمكان الجغرافي للدول. أما بقية التعاريف فهي تتناول الجانب الاقتصادي وتختلف نوعا ما في نقاط طفيفة، فبعضها ينظر لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، والبعض الآخر يشير إلى التطور التكنولوجي، والبعض الآخر يسلط الضوء على التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

## ثانيا: مفهوم العولمة في نظر المعارضين لها.

ينظر الرافضون للعولمة على أنها استعمار من نوع جديد تروج له الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يؤكدون على وجوب الحذر منها والاحتياط من أساليبها وأفكارها. وهذه مجموعة من التعاريف المناهضة للعولمة:

يعرف تايلور العولمة على أنها: "عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة – وهذا من المنظور الغربي– عبر العالم، بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في المشاركة في هذه العملية"[1].

الدكتور عبد السلام أبو قحف فيصيغ مجموعة من التعاريف على النحو الآتي[2]:

1- العولمة خطة رأسمالية غربية تستهدف استنساخ العالم على صورتها، أي قولبته وتنميته بالشكل الذي يخدم أهداف القوى العظمي.

2- أو هي محاولة جادة لتكريس أو تجنيد الشرعية الدولية، لخدمة مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

3- أو هي دعوة لتجاهل التاريخ أو الحضارات.

4- أو هي خطاب ثقافي وسياسي واقتصادي تحت شعار أو أطروحة تسمى بالنظام العالمي الجديد، الذي

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[2] عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال، دار الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص: 14- 15.

ينطوي في ظاهره على شعارات عديدة مثل حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية، بينما جوهره هو تعميق فجوة التخلف بين الشمال والجنوب والقضاء على أي محاولة للثنائية القطبية، والسيطرة على ثروات الشعوب واستعمالها لصالح الدول العظمى وطمس حضاراتهم وثقافتهم.

5- أو هي إستراتجية أمريكية التصميم، لترويج دعوى قهرية من خلال آليات اقتصادية وثقافية وبتوجيه نفعي بحت، لتغيير هيكل وتركيبة المجتمعات ونسيجها القومي وتحويله نحو الحضارة الغربية إن صح التعبير.

6- أو هي الاستعمار الفكري والثقافي والاقتصادي من جانب قوة واحدة أو تكتل واحد.

و يرى الدكتور عبد المجيد الصالحين، أن العولمة هي" تعاظم شيوع النمط الاستهلاكي الغربي، و تعاظم آليات فرضه سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وعسكريا، خاصة بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الإتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الشرقي[1].

الدكتور رمزي زكي يقول أن: "العولمة ليست سوى إعادة إنتاج لجوهر الرأسمالية المتوحشة، التي انطلقت غرائزها بعد زوال الحواجز الرادعة لها"[2].

يعرف الدكتور جلال العظم العولمة على أنها: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ"[3].

ويؤكد الدكتور علي جمعة أن العولمة في صورتها المتطرفة، تدعو إلى زوال الدولة والأسرة والدين والثقافة واللغة باعتبارها قيودا على الفكر و العمل معا[4].

نلاحظ أنه مهما تعددت التعاريف المناهضة للعولمة سواء بالنسبة للمفكر الواحد أو لعدة مفكرين، إلا أنها تشترك في نظرتها للعولمة على أنها من صنع الولايات المتحدة الأمريكية وتجسيد للنظام الرأسمالي، الذي استطاع أن يثبت ذاته ويغزو العالم بأسره، ويزيح من طريقه كافة القوى المعارضة له. وتختلف في جانب واحد، أن

[1] عبد المجيد الصالحين وآخرون، العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 43.

[2] حسين حنفي، صادق جلال العظم، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

[3] حسين حنفي، صادق جلال العظم، المرجع السابق، ص: 125.

[4] علي جمعة وآخرون، الإسلام والعولمة، دار الإشعاع الفني، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص: 133.

بعض التعاريف يسلط الضوء على هيمنة الرأسمالية فقط. والبعض الأخر ينظر للعولمة من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية في آن واحد.

## ثالثا: التعريف المحايد للعولمة الاقتصادية.

بعيدا عن أراء المؤيدين والرافضين، فإن العولمة بشكل أوسع تعني حرية انتقال وتحرك رؤوس الأموال والسلع، والخدمات والأيدي العاملة والاستثمارات والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية دون قيود تذكر. فالعولمة الاقتصادية يقصد بها الانفتاح على الأسواق العالمية وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين دول العالم من خلال رفع القيود الجمركية على السلع والخدمات[1].

إن المتتبع و المتأمل للتطورات المتلاحقة للعولمة الاقتصادية، يجد أن هناك مجموعة رئيسة من التغيرات العالمية التي حدثت وتحدث على نطاق واسع، والمتمثلة أساسا في النمو السريع لكل من المعاملات المالية الدولية وللاستثمار الأجنبي. فيكتشف أن العولمة الاقتصادية تتحدد في نوعين رئيسين، هما العولمة الإنتاجية والعولمة المالية و سنوضحهما من خلال ما يأتي[2]:

**أ/ عولمة الإنتاج:** تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتتبلور من خلال اتجاهين مهمين هما عولمة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

**ب/ العولمة المالية:** وهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال. ويمكن الاستدلال على العولمة المالية من خلال مؤشرين هامين هما[3]:

المؤشر الأول: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات.

المؤشر الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

---

[1] عبد المجيد الصالحين و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

[3] رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص: 80.

تتلخص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية في انتصار الرأسمالية وظهور فائض كبير في رؤوس الأموال، والتقدم التكنولوجي ونمو سوق الأسهم والسندات، إضافة إلى إعادة هيكلة مجال الخدمات المالية والخوصصة في المجال المصرفي[1].

## المطلب الثاني: نشأة العولمة الاقتصادية.

### أولا: تاريخ نشأة العولمة الاقتصادية.

تشير التحليلات التاريخية للعولمة إلى أنها ذات علاقة بما روج له كل من الاقتصاديين "أدم سميث"و "دافيد ريكاردو"، لحرية التجارة و اقتصار دور الدولة على الدفاع والأمن والقضاء وحماية الممتلكات فقط. فانتشرت تلك الأفكار بعد الثورة الصناعية الغربية، ثم بدأت تنحسر في القرن العشرين خصوصا مع أزمة الكساد عام 1929، ثم عادت في السبعينيات بسبب فشل الدولة في تخفيض معدلات التضخم والبطالة.

من جهة أخرى، يرى كثير من المفكرين أن العولمة الاقتصادية نسخة مجددة لأفكار أدم سميث، تدعو إلى حرية انتقال رأس المال وإلغاء الحواجز الجمركية، والإطاحة بالأنظمة لتعزيز حرية المبادلات التجارية. ومن جهة دافيد ريكاردو، فقد برر في النظرية النسبية سلب الدول الصناعية لخبرات الدول التي لم تدخل بعد مجال الصناعة. وفي هذا الصدد يشجع "ريكارو" كل إقليم على الاستفادة من مزاياه النسبية في تكلفة الإنتاج، وجودته بقصد الحد من الإنتاج غير الكفء ذو التكلفة المرتفعة، ومن ثم ترتفع الإنتاجية وتزداد الثروة الإجمالية للعالم[2].

ترجع نشأة العولمة عند مفكرين غربيين آخرين، إلى لحظة انتصار الرأسمالية التاريخية بانهيار المعسكر الاشتراكي ليعلن بذلك بداية مرحلة تنفرد فيها الرأسمالية بالسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي[3].

### ثانيا: أسباب نشأة العولمة الاقتصادية.

تعتبر العولمة الاقتصادية نتاج عوامل كثيرة ساهمت في ظهورها، ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي وما هو سياسي وآخر ثقافي، وجملة هذه العوامل تؤثر وتتأثر ببعضها البعض. وأهم الأسباب التي أدت إلى نشوء ظاهرة العولمة تتمثل في النقاط الآتية[1]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 36.

[2] يونس أحمد البطريق، الأحداث الرئيسية في التطور الاقتصادي، الدار الجمعية، بيروت، 1985، ص: 44.

[3] محسن أحمد الخضيري، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص: 54.

- الحاجة إلى مزيد من الحرية والديمقراطية.

- تحقيق الرفاهية الإنسانية التي تكفل مزيدا من المتعة والحياة المريحة والكريمة.

- تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة، وتقديس القيم والمعتقدات.

- تحقيق وتفعيل الجمال والمتعة والخير، أي جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيبا وجمالا وإنتاجا للخير للبشرية.

- تحقيق العقلانية و الرشاد في استخدام الموارد بالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية.

- تحقيق مزيد من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الصائبة والمصيرية.

- تحقيق مزيد من التعاون الفعال والبناء، الذي يساعد على تحسين ظروف العيش والتغلب على المشاكل.

أما الدكتور عمر صقر فركز على الأسباب الاقتصادية دون أن يهمل العوامل الأخرى كالآتي[2]:

- انخفاض القيود على التجارة و الاستثمار.

- التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمية.

- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصال.

إضافة للأسباب السابقة، حدد الدكتور عبد المجيد الصالحين جملة العوامل الآتية المساهمة في نشأة العولمة[3]:

- ظهور التكتلات الإقليمية وتكوينها للأسواق المشتركة.

- وجود فروع للشركات العملاقة في الأسواق العالمية.

- ظهور المؤسسات العالمية التي تساعد على تهيئة الظروف لتسيير آليات النظام العالمي الجديد.

---

[1] محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص: 56.

[2] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 9- 15.

[3] عبد المجيد الصالحين و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

– يعد انهيار الشيوعية وتفكك الإتحاد السوفيتي، أحد أهم الأسباب التي دفعت الرأسمالية باسم العولمة إلى غزو كل دول العالم ونشر مبادئ حرية انتقال الموارد المالية والمادية والبشرية والطبيعية، وإلغاء الحواجز الجمركية وتعزيز حرية المبادلات التجارية.

## ثالثا: مراحل تطور العولمة الاقتصادية.

لقد صاغ الاقتصادي "روبرتسون"[1] نموذجا يضم خمس مراحل توضح تطور ظاهرة العولمة، بالاعتماد على مجموعة من الاعتبارات كان أهمها البعد الزمني، تتمثل هذه المراحل في:

### – المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية.

باعتبار أن العولمة مثل الكائن الحي لا بد من أن تمر بمرحلة تكوين جنينية، يكون فيها المصطلح محل مراجعة[2]، يمكن القول أن جذور هذه المرحلة تعود إلى فتوحات الفراعنة القدماء سواء، في رحلاتهم إلى بلاد الصومال أو إلى بلاد الفينيقيين، أما البعض الأخر فيؤكدون أن مصطلح العولمة تطور ليتزامن مع تشكل الإمبراطوريات الكبرى[3]. أما "بوتسون" فيؤكد أن هذه المرحلة استمرت في أوروبا، بدء من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية[4].

### – المرحلة الثانية: مرحلة النشأة.

دامت هذه المرحلة في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى غاية عام 1870 ، حيث حدث خلالها تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، و أخذت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية و بالأفراد – باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة– تتطور. كما نشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية و ازدادت الاتفاقات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير

[1] أسامة أمين الخوالي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص: 30.

[2] محسن أحمد الخضيري، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[3] محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص: 30.

[4] رامز طنبور، فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة للطبع و النشر، بيروت، لبنان، 2000، ص: 30.

الدولية. كما نشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام أكثر فأكثر بموضوع القومية والعالمية[1].

**– المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق.**

دامت هذه المرحلة منذ عام 1870 حتى العشرينيات من القرن العشرين، ظهرت خلالها مفاهيم عالمية مثل المجتمع القومي ومفاهيم أخرى تتعلق بالهويات والقومية والفردية، وتم إدماج عدد من الدول والمجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها. كما حدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال العالمية للاتصال، وتمت المنافسات العالمية كالألعاب الأولمبية وجوائز نوبل وتطبيق فكرة الزمن العالمي، وأهم ما ميز هذه المرحلة توقف الحرب العالمية الأولى ونشأة عصبة الأمم[2].

**– المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة.**

امتد عمر هذه المرحلة من العشرينيات من القرن العشرين حتى منتصف الستينيات، أين بدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بالعولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق. ثم نشأت صراعات عالمية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة. وفي هذه المرحلة أيضا تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت مثل إلقاء القنبلة الذرية على اليابان، وبروز هيئة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم. إضافة إلى وقوع أزمة الكساد العالمي سنة 1929 واندلاع الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، وكذا إنشاء البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية[3].

**– المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين.**

بدأت منذ الستينيات إلى غاية وقتنا الحالي، أين تم دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي و تصاعد الوعي

[1] رامز طنبور، فتحي يكن، المرجع السابق، ص: 31.

[2] أسامة أمين الخوالي، العرب و العولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص: 31.

[3] رامز طنبور، فتحي يكن، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

العالمي، وتم أول هبوط على سطح القمر، وتعمق القيم ما بعد المادية وانتهاء الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وتزايد دور المؤسسات والحركات العالمية، أهمها المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وأصبح النظام الاقتصادي العالمي أكثر ديناميكية وانتهى النظام الثنائي القومية.

في مقابل ذلك، تواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات والسلالات والأجناس داخل المجتمع نفسه، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا. لذلك ظهرت حركة حقوق الإنسان المدنية وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، كما تم تدعيم نظام الإعلام العالمي[1].

## المطلب الثالث: أهمية العولمة الاقتصادية.

إن العولمة الاقتصادية هي ثمرة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي من دول المركز إلى مستوى الأطراف، كما أن العولمة تهدف إلى أبعد من الربح ومن التجارة الحرة والحدود المفتوحة والأسواق الحرة، وتسعى إلى أشمل وأوسع من ذلك ضمن أربعة ثورات رئيسة تهدف إلى تحقيقها. يمكن توضيح هذه الثورات كالآتي:

### أولا: الثورة الديمقراطية.

قال الجنرال الأمريكي "كولن باول":" ليس من غريب الصدف أن يكون التقدم التكنولوجي الأخير والثورة المعلوماتية، بفضل العقول الإلكترونية والاتصالات قد انطلق من العالم الديمقراطي، حيث تنتقل تيارات الأفكار والمعلومات بحرية ولا تعترض المبادرة الخاصة أية حواجز تذكر"[2].

فالديمقراطية –في هذه الحالة– تنادي بعولمة حرية التفكير والعقيدة وحقوق الإنسان، وهو ما نتج كضرورة حتمية للنتائج المدمرة للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة[3].

يرى الكثير من المفكرين أن الديمقراطية منهج يقضي على الحلول الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع. وترى الأستاذة "بثينة حسين عمارة" أنه في غياب الديمقراطية لا تتحقق الحريات[4]. لأن غياب الديمقراطية يقلل من

[1] أسامة أمين الخولي، مرجع سبق ذكره، ص: 32.
[2] يحي اليحياوي، في العولمة، والتكنولوجيا، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص: 34.
[3] أسعد السحمراني، صراع الأمم بين العولمة و الديمقراطية، دار النفائس، الطبعة الأولى، 2000. ص: 60.
[4] بثينة حسنين عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

الابتكارات والتطورات التكنولوجية والعلمية. لكن الديمقراطية التي تسعى العولمة لتثبيتها هي العولمة التي تكون ضمن الدائرة الغربية.

## ثانيا: الثورة التكنولوجية الثالثة أو ما بعدها.

تعد تكنولوجيا المعلومات أحدث نتائج التطور التكنولوجي، التي أدت إلى إلغاء حواجز الوقت والمسافة بين الدول. حيث ازداد انتقال السلع بسرعة بين أسواق العالم، وتطورت وسائل الاتصالات الإلكترونية لنقل الصوت والبيانات متضمنة كل من البريد الإلكتروني والفاكس والإنترنت وشبكة الاتصال التلفزيوني العالمية السريعة.

يقصد بالثورة التكنولوجية تطور شبكات الاتصال وانفجار المعلوماتية وما إلى ذلك. وهو ما جعل مجتمعات الدول المتقدمة عبارة عن شبكات يتم التعامل داخلها بالرموز والبيانات والصور، باعتبارها المحدد الجديد للنشاط الاقتصادي والمالي والاتصالي والاجتماعي والثقافي.

بفضل عولمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وصل العالم إلى ديمقراطية العلاقات الدولية، وهو هدف العولمة التكنولوجية، أعطى للإنسان إمكانية هائلة لم تكن موجودة في حصوله على أخبار العالم. وفي الجانب الصناعي، غزى الإنسان الآلي عالم الإنتاج، مما خفض من تكاليف ومدة الإنتاج وأدى إلى زيادة الجودة وتحقيق أرباح هائلة. حيث أصبحت الدولة التي لديها تكنولوجيا معلومات متطورة هي الدولة المتقدمة والناجحة، الأمر الذي يجبر الدول النامية على مضاعفة جهودها ووضع برنامج دقيق للبحوث العلمية، للانخراط في عالم تحكمه التكنولوجيا المتطورة بأقل التكاليف.

لقد خلف التطور السريع للتكنولوجيا في عصر العولمة ما يأتي:

- زيادة التقسيم الدولي للعمل بصورة أكثر فعالية.
- زيادة المنتجات الجديدة المبتكرة.
- انتشار الآلات الجديدة المبتكرة.
- انتشار الآلات ومعدات الإنتاج وعملياته.
- عولمة الأسواق والمنافسة.

إذن بفضل التكنولوجيا أمكن للعولمة تعظيم إيجابياتها بالنسبة لكافة دول العالم، وفي كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. فالثورة التكنولوجية هي التي تعطي للعولمة الاستمرارية والنجاح، لذلك كانت التكنولوجيا هي الهدف الرئيس الذي ترتكز عليه العولمة في مواصلة مسيرتها.

**ثالثا: ثورة الأقطاب الاقتصادية والتكتلات العملاقة.**

يعمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد على تحقيق التكامل والاعتماد المتبادل بين الدول. وتعتبر التجارة الدولية مؤشرا لهذا الاعتماد، فارتفاع قيمتها ونموها المتزايد دليل على نجاحه. وفي هذا الإطار تسعى الدول جاهدة لتكثيف التفاعلات الدولية، عن طريق إنشاء التكتلات العملاقة التي تسمح بتعظيم التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية لانتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، بفضل توحيد السياسات الاقتصادية المتكاملة لدول الأعضاء في التكتل.

الملاحظ أن الأقطاب الاقتصادية العملاقة وصلت إلى تحقيق تقدم ملحوظ في ظل العولمة، بفضل تدعيم القدرات التنافسية وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها. وخير دليل على ذلك هو الإتحاد الأوروبي حيث بلغ إجمالي ناتجه المحلي خلال سنة 2014، 18,46 تريليون دولار أمريكي[1] بنسبة مشاركة في التجارة الدولية قدرت بـ 18 بالمائة سنة 2000[2]. في حين حققت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب اقتصادي عملاق إجمالي ناتج محلي بلغ 17,42 تريليون دولار أمريكي سنة 2014[3]وبنسبة مشاركة في التجارة الدولية قدرت بـ 17 بالمائة في سنة 2000[4]. وهذا راجع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتوحيد أسواقها الداخلية وسياساتها الاقتصادية بين أقاليمها، كما استعملت تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي بعد الحرب العالمية الثانية لتصنع من نفسها قطبا اقتصاديا عملاقا، عن طريق سياسة الانفتاح ومشروع مارشال لاعمار أوروبا بعد الحرب. فحققت نموا اقتصاديا إلى أن أصبحت الممثل الشرعي لتحرير المعاملات الاقتصادية من تدخل الدولة في عصر العولمة، بنسبة مشاركة في التجارة العالمية تفوق 17 بالمائة سنة 2000.

بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تأتي الصين في المرتبة الثالثة بناتج محلي إجمالي قدر

[1] موقع صندوق النقد الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، تصفحت بتاريخ:2015/09/16، الساعة:17:45.

[2] قدي عبد المجيد، العولمة وتحدياتها، الواقع و الفرص أمام دول العالم الثالث، مجلة النائب، العدد الأول، الجزائر، 2003، ص: 71.

[3] موقع صندوق النقد الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، مرجع سبق ذكره.

[4] قدي عبد المجيد، العولمة وتحدياتها، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

بـ10,360 تريليون دولار أمريكي سنة 2014[1]. وتعتبر بذلك أسرع اقتصاد نامي في الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتجاوز عشرة بالمائة، حيث قلص نمو الفقر بمعدل ثمانية بالمائة سنويا في العقود الثلاثة الأخيرة، لذلك تعد الصين أكبر دولة تجارية وأكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم.

إلى جانب الأقطاب الثلاثة، توجد الأقطاب الاقتصادية الإقليمية التي من بينها دول جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة التي تضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا وتايلندا، و هي معروفة باسم "دول حوض الباسيفيك المطلة على المحيط الهادي". حيث تشكل قوة اقتصادية هائلة مستقبلا، لأنها شهدت ارتفاعا كبيرا في إجمالي ناتجها القومي. وإذا أضيف إليها اليابان، فإن إجمالي ناتجها القومي سيسجل 20 بالمائة من إجمالي الناتج العالمي، بعد أن كانت نسبته لا تتجاوز ثمانية بالمائة في السبعينيات و16 بالمائة في التسعينيات.

إضافة إلى ذلك، تم إقامة تجمع إقليمي خاص بتعزيز القدرة التنافسية وهو "منطقة التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية " سنة 1989، ليتحول بعد ذلك إلى منطقة النافتا سنة 1994 بانضمام المكسيك.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 1992 وحدها تم ميلاد 29 تجمعا إقليميا من أصل أكثر من 100 تجمع قائم اليوم[2]. وبذلك تم تحويل مركز اتخاذ القرار من الدولة لصالح المؤسسات والهيئات المشرفة على تسيير الإقليم كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي. وهذا يدل على أنه أصبح توحيد السياسات ضرورة حتمية في عصر العولمة، لأن الأهداف لم تعد محلية بل أضحت فوق القومية، لذلك عملت العولمة على تجميع الدول في تكتلات جهوية إقليمية من أجل زيادة القدرة التنافسية بين هذه الدول.

كما يمكن أن تكون نفس العملية في الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل منطقة النافتا وعملية أخرى في جنوب شرق أسيا واليابان، هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة الثلاثة يمكن أن تشكل عولمة جهوية، ويبقى العالم الثالث خاضعا لمجموعة تفاعلاتها إلى أن يتم انحلاله كليا في إطار العولمة الشاملة.

[1] موقع صندوق النقد الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، مرجع سبق ذكره.

[2] قدي عبد المجيد، العولمة وتحدياتها، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

## رابعا: ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري ورفع الحواجز الحدودية ومنع الرسوم الجمركية.

تهدف العولمة الاقتصادية عن طريق ثورة اقتصاد السوق إلى تحقيق ما يأتي[1]:

• تحرير أسعار جميع السلع والخدمات التي كانت تتحدد سابقا، انطلاقا من معايير سياسية واجتماعية. ومن ثم إخضاع الأسعار لفعل السوق أي قانون العرض والطلب.

• الخوصصة وهي عملية نقل ملكية مؤسسات إنتاج بعض السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، المصاحب بتعديلات دستورية.

• إعادة النظر في دور الدولة، ويكون ذلك بإلغاء دورها في المهام الاجتماعية والاقتصادية الذي تقوم به الحكومات عن طريق:

- إلغاء السياسات والبرامج الاجتماعية.
- إلغاء الدعم الحكومي.

• حصر عمليتي التنظيم والمراقبة اللتين تقوم بهما الدولة في عملية التنمية الاقتصادية.

• توسيع الأسواق وجعلها ميدانا عالميا متحررا من القيود والحدود الدولية.

• التحرر من كل السياسات التي تعيق توسيع الأسواق وتطويرها، عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية والإدارية واعتماد سياسات الأجواء المفتوحة.

• عولمة النشاط الإنتاجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة التي أخذت على عاتقها عولمة النشاط الإنتاجي بفضل الإمكانات التي تتوفر لديها. فأكثر من 40 ألف فرع في العالم وصل الناتج الإجمالي لها إلى 23.000 مليار دولار سنة 1996 أي ما يشكل 44 بالمائة من الناتج الإجمالي العالمي.

إذن يتضح أن النظام العالمي القائم على العولمة، يهدف إلى استثمار الوقت وتحويله إلى معرفة جديدة يتم استبدالها بسلعة أو خدمة جديدة، أواستخدامها في التنويع السريع والتحسين المستمر في المنتجات، وكذلك الاستفادة منها في جودة التصنيع بطريقة فعالة ومتواصلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

بناء على الثورات الأربعة السابقة، يمكن استنتاج مجموعة الأهداف الحيوية للعولمة كالآتي[1]:

الهدف الأول: الوصول إلى سوق عالمية واحدة مفتوحة، دون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو عرقية أو جنسية أو معنوية أو عاطفية، سوق متسعة تشمل العالم ككل.

الهدف الثاني: جعل العالم قرية واحدة مندمجة ومتكاملة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة، أو من حيث الإحساس بالخطر الذي يهدد الجميع.

الهدف الثالث: الوصول إلى التجانس العالمي من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة وحقوق الإنسان، ولا يكون هذا التجانس بالتماثل، وإنما هو قائم على التعدد والتنوع الذي يؤدي إلى رفع جودة الحياة.

الهدف الرابع: محاولة إيجاد لغة اصطلاحية واحدة.

الهدف الخامس: نزع الفوارق بين الأجناس والقوميات من أجل الوصول إلى الوحدة الإنسانية ككل.

الهدف السادس: إزالة أشكال التعصب والتمييز العنصري، ومن ثم تصبح العولمة أول واقع إنساني في التاريخ.

الهدف السابع: بعث رؤية جديدة في النفوس لتحقيق طموحات البشر باختلاف أجناسهم ودولهم.

[1] محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 118- 120.

## المبحث الثاني: أبعاد وآثار العولمة الاقتصادية.

إن ظاهرة العولمة الاقتصادية مست كافة الدول على اختلاف مستويات تطورها الاقتصادي أو الاجتماعي. وبالرغم من تنامي هذه الظاهرة وازدياد التغيرات الدولية وتصاعد حدة الأحداث، إلا أن العولمة لا تخلو من السلبيات التي لم تستطع الدول التغلب عليها. وفي مقابل ذلك، هناك العديد من المميزات يمكن الظفر بها إن استطاعت الحكومات استغلال الوجه الإيجابي للعولمة في تحقيق الخيرات والرفاهية لشعوبها.

### المطلب الأول: أبعاد وأهداف العولمة.

للعولمة الاقتصادية أبعاد وأهداف متعددة تتطلب تدقيق النظر وبذل الجهود لمواكبتها والتأقلم معها، والابتعاد عن مسارها السليم قد يجعل عملية المواكبة صعبة وغير مستوعبة، وذات أثار وخيمة.

#### أولا: أبعاد العولمة.

يوجد العديد من الأبعاد للعولمة وهي متباينة حسب الوسائل والأدوات المستعملة، إذ تشمل أبعادا سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وعسكرية واتصالية وتكنولوجية.

#### 1/ البعد السياسي.

يتمثل هذا الجانب في الحرية والديمقراطية، التين ضحت من أجلهما كافة الشعوب على اختلافها ولازالت تدفع ثمنا غاليا من دماء أبناءها إلى حد اليوم لقاء هذين المبدأين[1]. ولقد أثبتت العولمة أن التغيرات في كل من العلاقات والنظم السياسية، تعني أن الحكومة لا تكون هي الفاعل الوحيد في الساحة السياسية العالمية، بل توجد إلى جانبها هيئات وشركات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، كتنظيمات فاعلة تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتعاون والاندماج الدولي[2].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعددا وتنوعا في انعكاسات العولمة على المجال السياسي داخليا وخارجيا، ومن

[1] محسن أحمد الخضري، المرجع السابق، ص: 19.

[2] أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك، مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد: 256، لبنان، 2000، ص: 73.

أبرزها صعوبة الفصل بين ما هو محلي وما هو دولي بسبب تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، إذ أنه لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون حدوث تفاعلات دولية، وقد أدى ذلك إلى زيادة الترابط بين كل من الأوضاع الخارجية والداخلية.

تتمثل أبرز الانعكاسات السياسية للعولمة فيما يأتي[1]:

### أ/ تراجع مبدأ سيادة الدولة:

لقد ظل مبدأ السيادة لفترة طويلة مبدءا مقدسا، لكنه طرأ عليه تغيير ملموس منذ منتصف القرن العشرين، ويعود الأمر لعدة ظروف أهمها على سبيل المثال[2]:

- التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقات الدولية وتطبيق النظم الدولية التي تتضمن قواعد ملزمة لكافة الدول.

- الاتجاه المتنامي نحو بعض المبادئ كاحترام حقوق وحريات الإنسان الأساسية.

- الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية.

- ظهور مشاكل دولية لا يمكن حلها إلا بتضافر الجهود، مثل مشاكل البيئة والتلوث ومشاكل الطاقة وندرة المياه، والتصحر والجفاف والإرهاب والعنف السياسي وغيرها.

- استقرار الفقه والقضاء الدولي على عدم إمكانية احتجاج الدول بدساتيرها وتشريعاتها الداخلية، لتجنب الالتزامات الدولية، سواء كانت ذات طبيعة تعاقدية أو ناشئة عن أحكام القانون الدولي العام والنظم الدولية ذات الصفة الشارعة، حتى وإن لم تصادق الدول عليها أو تنظم إليها.

### ب/ تراجع قوة و دور الدولة:

أدت العولمة إلى إضعاف دور الدولة القومية، حيث توصلت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع التسعينيات، إلى إزاحة الدولة فلم تعد هي الفاعل الوحيد أو الرئيس في الساحة الدولية كالسابق. بل أصبحت تتراجع شيئا فشيئا تاركة المجال لفاعلين جدد تتعاظم أدوارهم يوما بعد يوم، أمثال الشركات متعددة

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 43 - 64.
[2] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص ص: 44- 46.

الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن عجزها عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة لشعبها، وعن التدخل لحماية مصالحها الاقتصادية. ومن أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك ما يأتي[1]:

- الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والتعددية السياسية.

- سقوط وتفكك الإتحاد السوفيتي.

- احترام المنافسة والحاجة إلى تخفيض التكاليف يتطلب تقليصا كبيرا في دور الدولة.

- الاتجاه نحو العمل بمبدأ الحرية الاقتصادية.

- تحول القوة في المجتمع من الدولة إلى المنشأة.

- محدودية الاختيارات السياسية أمام الحكومات.

- تنازل الدول عن الكثير من صلاحياتها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتجنب هروب رأس المال للخارج.

- تكامل الأسواق المالية أنقص من فعالية السياسة الاقتصادية الكلية للدولة في إدارة اقتصادها.

### ج/ تزايد الاتجاه نحو التكتل الدولي بين الدول المتقدمة:

بالنظر للتطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ مطلع التسعينيات، نلاحظ أن هناك رغبة متزايدة نحو إقامة التكتل السياسي والاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدمة.

## 2/ البعد الاقتصادي.

من أهم مظاهر العولمة التدفقات الهائلة للتجارة والتمويل والإنتاج، لكنها ليست متماثلة في كل المستويات. ففي الوقت الذي يتم فيه تفكيك كل القيود على حركة رأس المال، هناك محاولات صارمة للإبقاء على القيود التي تعيق حركة عنصر العمل خاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة[2]، وليس فقط انتقاله عبر حدود الدول بل حتى داخل الدولة الواحدة. لأن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد، بهدف زيادة انفتاح

[1] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص ص: 48-49.

[2] أحمد يوسف أحمد وآخرون، العولمة، قضايا ومفاهيم، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص ص: 168- 169.

الأسواق وأخذ هذا التيار في التنامي مع تطور حركة البنية الإنتاجية في الدول المتقدمة، وتعديل نظم الإنتاج في اقتصاديات الدول ذات التخطيط المركزي وتحولها إلى اقتصاد السوق.

مع العلم أن العولمة في بعدها الاقتصادي استعملت مجموعة من القواعد والآليات منها ما يأتي[1]:

- تشجيع الاندماج الاقتصادي بطريقة غير مسبوقة.
- تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام.
- استخدام نظم تسويقية فورية الإتاحة على جميع المستويات.
- استخدام نظم دفع وتمويل تتسم بالإتاحة الفورية.
- استخدام نظم استثمار فعالة في تطوير القدرات البشرية.

إضافة إلى ذلك يمكن تمثيل الأبعاد الاقتصادية للعولمة، في مجموعة من المستجدات والتطورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والتي مست أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها أو مضمونها أو التوجهات الغالبة عليها. وهذه بعض الأبعاد الاقتصادية الخاصة بالعولمة[2]:

- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية والسيطرة عليها.
- تزايد سيطرة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية.
- تنامي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج.
- تزايد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها على الاقتصاد العالمي.
- تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي.
- سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي على النظام الاقتصادي العالمي.
- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة وتراجع الحاجة إلى اليد العاملة البشرية.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[2] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 65 - 79 .

- اتساع النزعة الاستهلاكية والترويج لثقافة المستهلك العالمي.

### 3/ البعد الثقافي.

لقد ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم حسب لجنة اليونسكو العالمية، أي أن العولمة الثقافية هي تفاعل بين الثقافات العالمية ولا تهدف إلى محو الثقافات والحضارات الأخرى، وإنما تدعو إلى الحوار فيما بينهما[1].

ويمكن الإشارة إلى أن مظاهر العولمة الثقافية تتمثل في العناصر الآتية[2]:

- تغليب النزعة المادية على النزعة الروحية.

- محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية.

- تغليب وسيادة القيم الغربية و نمط الحياة الأمريكية.

### 4/ البعد الاجتماعي.

يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات المتأثرة سلبا بظاهرة العولمة، لاسيما في دول الجنوب التي تعد أكثر الدول تضررا من آثار هذه الظاهرة. " تمتد الأبعاد الاجتماعية للعولمة لتشمل التأثير على المجتمعات في كل ما يتعلق بالبناء أو بالنظام الاجتماعي. الأمر الذي يجعل المجتمعات أكثر عرضة للتجرد من هويتها وثقافتها وخصوصيتها، وتصبح بذلك مؤهلة لاكتساب هوية وثقافة جديدة أكثر اتساعا ومدى و قبولا واتجاها إلى مجالات أكثر فاعلية على المستوى العالمي أكثر من أي وقت مضى"[3].

### 5/ البعد العسكري.

لقد كان لانتصار الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الليبرالي على المعسكر الشيوعي خلال الصراع السياسي الدولي الذي شهدته نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لأن تترأس

[1] أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة تأثيره على المستهلك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 78- 79.

[2] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 83 - 86.

[3] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص ص: 91- 105.

القطبية الأحادية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وصارت بذلك قادرة على فرض إرادتها على العالم بأسره وأن تطيح بأية محاولة مضادة لهيمنتها.

## 6/ البعد الاتصالي.

تعرف عملية الاتصال الدولي بأنها العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الإقليمية للدول، أي أن مجمل الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة التي تشمل كافة أشكال الاتصالات الإعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها المختلفة المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذا كافة عمليات نقل وتداول المعلومات والبيانات والأخبار والصور والأصوات عبر الوسائل الإلكترونية كشبكة الانترنيت وغيرها، لها صلة بالعولمة سواء بهدف الترويج لها أو من خلال التأثير بها. والجدير بالذكر أن علاقة العولمة بكل من الثورة المعلوماتية وثورة وسائل الاتصال والمعلومات هي علاقة تبادلية نفعية، لأن كلا منهما تؤثر وتتأثر بالأخرى.

## 7/ البعد التكنولوجي.

تعد العولمة سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية، التي تتم بتحرير الأسواق وتشجيع الملكية الخاصة للأصول وتهميش سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، وجعل دورها مقتصرا على أنشطة معينة يمكن التنازل عنها لاحقا لصالح كيانات أكبر حجما من الدول، بسبب ما يتطلبه ذلك من تطبيق تكنولوجيا متطورة كثيفة الانتشار وبسيطة وسهلة الاستعمال.

تجدر الإشارة إلى أن هناك منظومة تكنولوجية تشمل مجموعة من الفاعلين، كل واحد فيهم يدفع الأخر ويحثه على الوصول إلى مجموعة من الأهداف الكلية والجزئية الخاصة والعامة. تتمثل أهم هذه الفواعل فيما يأتي:[1]

- الحث على الابتكار التكنولوجي وخلق سوق مفتوحة محتاجة دوما إلى المنتج الجديد المبتكر.

- تقسيم العمل على النطاق العالمي للمنتجات.

- تحقيق قدرة هائلة على التعولم في كافة المجالات.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 28- 30.

## ثانيا: أهداف العولمة.

للعولمة مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها كما يأتي:

1/ الوصول إلى سوق عالمية مفتوحة دون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود أخرى. أي إقامة سوق متسعة ممتدة تشمل كل القطاعات والمؤسسات والأفراد، وتجعل العالم كله كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة. وفي نطاق هذا الهدف يتم بين توحيد وتآلف كافة الأفراد البشرية على اختلاف حضارتهم وثقافتهم وأفكارهم ومعتقداتهم.

2/ جعل العالم بأسره متوحدا ومندمجا ومتكتلا من حيث المصالح والمنافع، ومن حيث أهمية تحقيق الأمن الجماعي والتصدي لأي خطر يهدد الاستقرار والأمن العالمي، بالشكل الذي يضمن القضاء على بؤرة النزاع ومصادر التوتر وعوامل القلق. يتم ذلك من خلال زيادة مساحة الفكر المشترك وإنهاء حالات الصراع وزيادة الاعتماد المتبادل بين الشعوب، وكذا تنمية حاجة كل منهما إلى الآخر وخلق الثقة وجني المكاسب المشتركة.

3/ الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي القائم على التعدد والتنوع، وعلى التشكيل الدافع للارتقاء والتطور. من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة أو في حقوق الإنسان. ومن ثم تزداد المودة والألفة وتتعمق روابط الإنسانية وتتحول قيمة الحياة إلى قيمة الحرية والعدالة والمساواة.

4/ تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة، يتم استخدامها وتبادلها بين الحاسبات الإلكترونية ومراكز تبادل البيانات وخلق وصناعة المعلومات.

6/ تعميق الإحساس بالإنسانية وإزالة كل أشكال التعصب والتمييز العنصري والنوعي.

## المطلب الثاني: آثار العولمة الاقتصادية.

ينظر إلى العولمة الاقتصادية في الدول المتقدمة على أنها ظاهرة لها قوتها في استدراج الدول للاندماج والابتعاد عن العزلة، بل وأيضا تستخدم كأداة لإرساء حقوق الإنسان والدفاع عنه ضد أي انتهاك. وفي نفس الوقت تعمل على زيادة دور كافة الشعوب في إدارة العالم وتنمية مصالحها ومكاسبها.

لكن في الدول النامية، تختلف نظرة الشعوب للعولمة الاقتصادية. فعكس هذه الأفكار هو الذي يؤمن به. لأن الشائع هو أن ظاهرة العولمة الاقتصادية ما هي إلا وسيلة في يد الدول المتقدمة للسيطرة على الشعوب واستغلال خيرات الضعفاء، وسلبهم حقوقهم بحجة الديمقراطية والحرية. لذلك انطلاقا من وجهتي النظر المتناقضتين لابد من التطرق لكل من الآثار السلبية والآثار الإيجابية الناجمة عن تطبيق العولمة. وذلك بسبب المخاوف التي تثيرها هذه الظاهرة، والآثار الإيجابية التي تبدو مغرية لا تستطيع أية دولة الاستغناء عنها.

## أولا: الآثار السلبية لتطبيق العولمة الاقتصادية.

نتيجة ارتباط العولمة الاقتصادية بمجموعة من المخاطر والتهديدات خاصة بالنسبة للدول النامية والمبالغة في وصف أضرارها، برزت مخاوف تعرف باصطلاح "الجلوبوفوبيا" أي "هوس العولمة". جعلت العالم النامي ينظر للعولمة على أنها ظاهرة تعمل على أمركة العالم وتهميش الشعوب، بسبب قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية المفروضة في كافة أنحاء العالم، والتي تحاول من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية نشر ثقافتها وسلوكها الأمريكي المحض[1]. بإمكاننا إيجاز السلبيات الناتجة عن مخاطر تطبيق العولمة الاقتصادية في النقاط الآتية:

- زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار.
- عجز الدول النامية عن منافسة الشركات العظمى ذات التكنولوجيا العالية.
- تقليص دور الحكومات في تسيير الشؤون الداخلية لدولها.
- التفاوت في توزيع الدخل بين دول العالم وإعادة ترسيخ ظاهرة الطبقية في المجتمع.
- توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب.
- طمس كل من الهوية الفردية والثقافية والحضارة المحلية للأمة.
- عودة الاستعمار إلى الدول الضعيفة بأشكال جديدة.
- الهيمنة الاقتصادية الغربية والقضاء على المصالح والمنافع الوطنية.

[1] عبد المجيد الصالحين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 51- 56 .

– تصدير الجريمة المنظمة وغسيل الأموال.

– تزايد انكشاف وتبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد العالمي، ومن ثم إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب زيادة تأثر الاقتصاد الوطني بالتقلبات الخارجية. فالتقيد بتطبيق اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة يؤدي لاسيما في المدى البعيد إلى تعريض استقرار الاقتصاد الوطني إلى هزات وتقلبات، تعتمد درجة ضررها على الانفراجات السياسية ومتانة العلاقات الودية مع الأطراف الدولية خاصة مع دول مراكز القوى العالمية. ويأتي في هذا السياق تفشي ظاهرة الفوضى المالية والانهيارات والأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية العنيفة.

– اتساع تفاوت الدخول بين الدول وحتى بين السكان داخل الدولة الواحدة، ذلك راجع إلى أن المكاسب المتوقعة من تعميق العولمة لا يتم تقاسمها بالتساوي بين الدول. والسبب في ذلك يعود لعدد من الأسباب أهمها:

• عدم تكافؤ الأطراف المشتركة في ظاهرة العولمة، فالشركات متعددة الجنسيات على سبيل المثال تابعة عادة للدول المتقدمة.

• الطبيعة اللاانسانية لديمقراطية السوق. وذلك لاعتمادها على المنافسة الحادة، أين يكون البقاء للأقوى والمطالبة بتخلي الدول عن دورها الاجتماعي في تخفيف حدة الفقر بين الدول وبين سكان الدولة الواحدة.

• تشويه أنماط الاستهلاك السائدة وتعويد مجتمعات الدول النامية على الاستهلاك التفاخري والإفراط فيه. وذلك عن طريق نشر نمط الاستهلاك الغربي، تحت تأثير الإعلام القوي والمكثف والموجه لتوحيد سلوك وعادات البشر على نسق الحياة الغربية.

– تراجع حصيلة الدولة من الرسوم الجمركية، بسبب خفض وإلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات المستوردة. وهذا سيكون له تأثير على الميزانية العامة وبالتالي القدرة على تمويل الإنفاق.

– تعرض القطاعات الاقتصادية السلعية والزراعة والصناعة والخدمة المحلية والخدمات المالية والاتصالات، والتوزيع والنقل وأعمال المهن الحرة والخدمات السمعية والبصرية لهجمات تنافسية قوية من قبل السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة، التي تنتجها الشركات العريقة والعملاقة متعددة الجنسيات والمعروفة بتفوقها وبقدراتها التقنية والإدارية والتسويقية الهائلة. وهو ما قد يؤدي إلى زوال عدد من الصناعات والمؤسسات والنشاطات الخدمية ذات الكفاءة المنخفضة التي لا تقوى على مواجهة العولمة.

– ارتفاع أسعار مدخلات المنتجات الزراعية والغذائية، بسبب ارتفاع تكلفة شرائها واستيرادها. نتيجة الالتزام الوارد في اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة بإلغاء الإعانات المقدمة لها.

– رفع تكاليف إنتاج وتوزيع بعض الصناعات التصديرية، خاصة في المراحل الأولى لوصولها لأسواق الدول المتقدمة. بسبب شروط ومواصفات تعجيزية في جودة وتغليف وتعبئة المنتج من قبل الدول المتقدمة. إضافة إلى شروط حماية البيئة وتطبيق أحكام اتفاقات التدابير الصحية والصحة النباتية SPS، وكذا قلة خبرة المصدرين وندرة المعلومات الخاصة بأسواق التصدير.

– رفع تكاليف إنتاج الصناعات المعتمدة على نقل التقنيات الحديثة، بسبب المبالغة في تطبيق أحكام حماية حقوق الملكية الفكرية TRIPS، ومن ثم رفع أسعار الكثير من الآلات والمعدات المصنعة حديثا في الدول المتقدمة مثل صناعة الأدوية.

– تقييد الحكومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والزراعية والصناعية والأنظمة، وكذا الإجراءات المتعلقة بها. حيث يجب أن تكون هذه الأخيرة وتعديلاتها منسجمة مع أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

**ثانيا: الآثار الإيجابية لتطبيق العولمة الاقتصادية.**

بناء على مبادئ العولمة المتمثلة أساسا في تحقيق الترابط بين الدول وجعل العالم قرية واحدة، إضافة إلى رفع مستوى معيشة الأفراد والحفاظ على حقوقهم وزيادة مكاسبهم. فإن الإيجابيات التي تنطوي عليها العولمة الاقتصادية يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

– تحقيق الاستقرار والازدهار.

– ترسيخ مبدأ التعاون ولتعايش بين الحضارات.

– توحيد مقاييس ومواصفات المنتجات في كافة أنحاء العالم.

– إتاحة الفرصة للأفراد لإطلاع على الثقافات.

– فتح الأبواب أمام من لديهم المهارة والقدرة على العمل والاستفادة من خبراتهم.

– إزالة التجزئة الاقتصادية وتوفير الديمقراطية والحماية الاجتماعية وحماية الحريات.

– زيادة حجم التجارة الدولية، بسبب تحريرها وإلغاء الحواجز والعراقيل التي تعترض تدفق السلع والخدمات. وفي هذا السياق تؤدي العولمة إلى زيادة الصادرات البترولية، والصادرات من منتجات المصانع القائمة. بسبب تزايد النمو الاقتصادي والتزام الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتطبيق مفاهيم تحرير التجارة في السلع، خاصة بالنسبة لصناعة مشتقات البترول و الصناعات البيتروكيماوية والمنتجات المعدنية الأساسية كثيفة الطاقة.

– فتح فرص أكبر للاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية. بهدف الاستثمار في عدة قطاعات لاسيما قطاع الغاز وصناعة المشتقات البترولية والصناعات البتروكيماوية، إضافة إلى الخدمات مثل البنوك والسياحة والنقل والخدمات الصحية. عن طريق الشركات متعددة الجنسيات. حيث تصاحب عادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى الإمكانات التمويلية والتقنيات الفنية المتطورة والخبرات الإدارية والمهارات التسويقية، تساعد عن طريق المنافسة على تطوير الإمكانات والقدرات المحلية في مجال أداء الأعمال، وإيجاد فرص عمل جديدة وتحسين نمط توزيع الثروة والدخول محليا، بسبب تأثيرها المباشر على تخفيض عوائد رأس المال ورفع أجور العمال.

– رفع معدلات نمو مجموع الناتج المحلي والإجمالي العالمي، وزيادة فرص النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاديات المحلية. بسبب ارتفاع الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات، نتيجة إلغاء القيود المفروضة على تدفقاتها وزيادة الاستثمارات المباشرة.

– تنويع المنتجات من السلع والخدمات وتحسين جودتها وخفض تكاليفها، ومن ثم أسعارها. بسبب المنافسة الشديدة التي تسود الأسواق المعولمة في مجال السلع بما فيها الآلات والمعدات وقطع الغيار والخامات والخدمات. وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف مدخلات الصناعة، ويساهم في تحسين ورفع مستوى رفاهية ومعيشة المستهلكين.

– توسيع الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الكثير من الدول النامية، في العديد من السلع والخدمات. كالمنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات والمشتقات البترولية والمنتجات البتروكيماوية والمنتجات الكثيفة الاستخدام للطاقة.

– تسريع تنفيذ عملية الخوصصة في بعض الأنشطة الاقتصادية المقتصرة على القطاع الحكومي فقط.

– مساعدة الاقتصاد الوطني على التغلب على ظاهرة الإغراق، وانتشار السلع المقلدة في السوق الداخلية وأسواق التصدير خاصة المنتجات الصناعية.

– التشجيع على البحث والتطوير وتسهيل الحصول على التقنيات الحديثة من الدول المتقدمة. بسبب الالتزام الأكثر جدية بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية، والمرتبط بترتيبات المنظمة العالمية للتجارة.

– الضغط من أجل تسريع عصرنة الاقتصاد الوطني، من خلال سرعة تحديث وتطوير الأنظمة والتشريعات السائدة. وكذا تبسيط وتسهيل الإجراءات المطبقة لتلبية متطلبات العولمة، بما في ذلك الالتزام بشفافية أكبر في التعامل مع المراجعين. هذا إضافة إلى إعطاء الأولوية لتطوير أنظمة المعلومات والاتصالات، لمواكبة متطلبات سرعة الحركة في التعامل مع بقية الدول.

– إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي والتكامل الاقتصادي الذي يعمل على التخلص من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد[1]. ويمكن جني هذه الاستفادة من خلال السعي إلى التغيير والقضاء على النزاعات العنصرية و المذهبية بهدف الوصول إلى الوحدة. إضافة إلى الإتقان والارتقاء بالطموح الفردي والجماعي. وتبني الفكر المستقبلي والترويج له، والابتعاد عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي.

## ثالثا: آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات المغاربية.

يبدو –انطلاقا من حالة الاقتصاديات المغاربية–، أنها ستجني العديد من الآثار السلبية في المدى القصير. وبإمكانها أن تعرف الإيجابيات إذا أجادت استغلال المزايا التي تتيحها العولمة.

### 1/ الآثار السلبية التي تعود على الاقتصاديات المغاربية:

– ارتفاع أسعار واردات المواد الغذائية، وهذا طبعا يؤدي إلى امتصاص نسبة كبيرة من موارد الدول المغاربية.

– سعي الدول المتقدمة لإيجاد بدائل لمعظم صادرات الدول المغاربية من المواد الخام.

– ستواجه صناعة البتروكيمياء المغاربية منافسة دولية حادة، نتيجة تحرير التجارة الدولية. كما سترتفع تكلفة الواردات منها بسبب عدم كفاية المنتجات المغاربية منها في الأسواق المحلية.

– يؤثر تحرير التجارة في الخدمات على الدول المغاربية، خاصة في النقل والاتصالات والسياحة والتأمين والاستثمارات. لأن الدول المغاربية تعد مستوردا صافيا للخدمات وتعاني من عجز في ميزان خدماتها.

[1] بثينة حسين عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

– سوف يترتب عن تحرير التجارة في حقوق الملكية الفكرية بعض السلبيات تجنيها الدول المغاربية، مثل تدهور ثقافته العربية بسبب الغزو الثقافي للدول الأخرى.

### 2/ الآثار الإيجابية التي ستجنيها الاقتصاديات المغاربية:

– الاستفادة من تخفيضات التعريفة الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية والدعم، الأمر الذي يزيد من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية.

– بالإمكان الاستفادة من الاتفاقات الهادفة إلى عدم اللجوء للمقاييس والمواصفات، لخلق حواجز غير تعريفية إضافية غير مبررة أمام تحرير التجارة.

– الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يسمح للدول المغاربية بالاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، الذي يعزز فرص وصول صادراتها لبقية الدول الأعضاء.

يتضح من خلال التعرف على آثار العولمة على الدول المغاربية أن السلبيات أكثر من الإيجابيات، هذا الأمر يزيد من الصعوبات والأعباء التي تعانيها الاقتصاديات المغاربية. وهو يتطلب اللجوء إلى العمل الجماعي المشترك لتخفيف المساوئ وتعظيم الفرص والمزايا. بعد أن تدرك الدول المغاربية كغيرها من الدول النامية فعلا الحقائق التي تجسدها العولمة، والمتمثلة أساسا في الاحتكاك بين مختلف الاقتصاديات وفي كافة المجالات.

## المطلب الثالث: كيفية الظفر بمزايا العولمة الاقتصادية.

يلاحظ أن الدول النامية خاصة الدول المغاربية منها، أصبحت مجبرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، لمسايرة ظاهرة العولمة الاقتصادية. وبهدف تثمين اندماجها في هذه الظاهرة وتحقيق أكبر استفادة ممكنة، لابد من التركيز على جملة من الأسس الآتية:

### أولا: تفعيل دور الدولة.

نظرا لطبيعة وحجم الضغوطات التي تواجه اقتصاديات الدول المغاربية على حد السواء، فإن الأمر يتطلب منها إعادة الاعتبار لدور الدولة في النشاط الاقتصادي. خاصة فيما يتعلق بعملية التنمية الاقتصادية، وذلك دون

أن تكون في معزل عن الاقتصاد الإقليمي أو العالمي[1]. وفي هذا الإطار تلجأ الدولة من خلال أجهزتها ومؤسساتها إلى تبني إصلاحات اقتصادية، إلى جانب إصلاحات اجتماعية وسياسية حكيمة وفعالة تتمحور أساسا في النقاط الآتية[2]:

✓ توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وتشجيع المبادرات الخاصة، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص.

✓ تخفيف الأعباء عن الدولة التي تتحملها في إطار الدعم الذي تمنحه للمؤسسات التي حققت خسارة أو عجزا، وتسخير مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة. دون أن تنسى أن تولي اهتماما أيضا للبنية الأساسية وللمؤسسات الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

✓ توفير مناخ استثماري لائق وتشجيع الاستثمار المحلي، بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

✓ توفير إطار قانوني شفاف وتبسيط إجراءات التقاضي لفض النزاعات، من خلال إقامة نظام قضائي متخصص في المعاملات التجارية والمالية.

✓ تبسيط العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص، خاصة إذا كان الهدف هو تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال. مع الاعتماد على سياسة اقتصادية تكون أكثر مرونة وتوفر بيئة مناسبة لتصحيح الاختلالات، إضافة إلى ترشيد عمليات الاستيراد والعمل على زيادة القدرة التصديرية.

✓ تطوير النواحي الإجرائية في السوق المالية وتوفير عنصري الشفافية والإفصاح في البيانات، مع ضرورة إتباع أو تطبيق القواعد المالية المحلية والدولية التي تكون أكثر استجابة للتغيرات الطارئة على السوق.

✓ اعتماد الحكم الراشد وإضفاء المزيد من الشفافية والديمقراطية على الحياة السياسية، إضافة إلى مكافحة الفساد الإداري والسياسي.

## ثانيا: الشروع في إنشاء منظومة أمنية.

أي تحالف يتم بين مجموعة دول يتطلب توفير شروط ضرورية له، وتجسيدا للإرادة السياسية لحكومات هذه

[1] محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002، ص ص: 23-24.

[2] محمد مصطفى العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ، الجزائر، مركز الوحدة العربية، 1999 ، ص ص: 36 -37 .

الدول. إضافة إلى تسريع اعتماد منظومة أمنية إقليمية أو دولية، بهدف الحفاظ على أمن الأفراد والدول داخل التكتل.

## ثالثا: زيادة التصور العام و الشمول.

إن العمل الاقتصادي المشترك الذي يستهدف الحد من سلبيات العولمة الاقتصادية والتكيف معها، يتطلب الكثير من التصور العام والترابط بين الدول النامية خاصة الدول المغاربية منها[1]. وهذا الأمر يستوجب توفر بعض الإجراءات التي نوجزها في البنود الآتية:

- ✓ وجود قناعة حقيقية وإرادة سياسية لدى الأنظمة المغاربية، وضرورة الإيمان بإيجابيات التكامل الاقتصادي العربي. إضافة إلى محاولة وضع خطة إعلامية لتوضيح أهمية التكامل وترسيخ قيمه.
- ✓ إنشاء جهاز مغاربي للتكتل الاقتصادي له فروع في كافة الدول المغاربية، يتولى التنسيق والإشراف على المشاريع.
- ✓ وضع نظام مغاربي موحد للشركات المساهمة.
- ✓ إنشاء هيئة للمواصفات الموحدة ومركز معلومات تكون له فروع عبر كافة الدول المغاربية.
- ✓ إقامة هيئة دائمة لنقل التقنيات الحديثة ذات وزن اقتصادي عالمي، تتولى مهمة إنشاء معاهد متخصصة في البحث العلمي في الدول المغاربية.
- ✓ إنشاء بنك للتنمية الزراعية الصناعية بشراكة البنوك الوطنية للدول المغاربية.
- ✓ إنشاء معهد للدراسات المائية يتولى إعداد دراسات خاصة بمكافحة التصحر وتحلية مياه البحر.
- ✓ تنشيط دور صندوق النقد العربي بغية التخفيف من هجرة رؤوس الأموال العربية والمغاربية، وتخفيض الديون وفوائدها.
- ✓ إقامة شبكات واسعة للنقل والمواصلات وتسهيل تنقل الأشخاص بين الحدود المغاربية وحتى العربية، من أجل تبادل الخبرات والموارد البشرية.
- ✓ وضع التشريعات اللازمة لتنشيط الحياة الاقتصادية وتحقيق العدالة في التوزيع.
- ✓ التنسيق بين التكتلات الاقتصادية العربية والإفريقية وغيرها ومراعاة مصالح جميع الأطراف.

[1] غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص ص: 36-37.

- ✓ العمل على تحقيق المزيد من استقلالية الاقتصاديات المغاربية، من خلال الاعتماد أكثر على الإمكانات الذاتية وزيادة حجم التجارة البينية.
- ✓ وضع مسح شامل للثروات التي تزخر بها الدول المغاربية، و استغلال المزيد من الخيرات غير المستغلة.
- ✓ تطوير مشروع منطقة التجارة العربية الحرة والسعي الجاد لتحقيق السوق المشتركة.
- ✓ تنسيق وتوحيد المواقف بين الدول المغاربية والعربية كافة في المنظمة العالمية للتجارة.

## رابعا: التكامل الاقتصادي فيما بين الدول المغاربية والعربية ككل.

يجدر بالدول المغاربية والعربية أن تلتزم بتطوير مواطن القوة لديها. وهذا ليس في اقتصادياتها فحسب، بل حتى في الجانب السياسي والاجتماعي والتقني. وهذا الأمر يتطلب عدم الانعزال والسعي الجاد والإيجابي للاستفادة من فرص العولمة[1]. فزيادة تشكيل تكتلات اقتصادية تؤدي إلى توزيع المنافع الاقتصادية بين الأطراف المشكلة لها، والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة، إضافة إلى زيادة الإنتاجية وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين دول التكتل.

وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اتساع السوق ومن ثم زيادة القوة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى وفورات الإنتاج الداخلية والخارجية أي ما يسمي "اقتصاديات الحجم الكبير". إذ أن اتساع حجم السوق وزيادة اندماج الأسواق الوطنية، يؤدي إلى المزيد من التخصص وتقسيم العمل بين دول التكتل طبقا للمزايا النسبية الحقيقية، وهذا ينتج عنه رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة قدرة الدول على المنافسة العالمية[2].

إضافة إلى ذلك يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة ثقة المستثمرين في تصريف الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ثم ارتفاع الدخول، ومن ثم زيادة كل من الطلب الفعال والتوظيف، وينعكس في الأخير على معدل النمو الاقتصادي الذي يرتفع، مما يترتب عليه ارتفاع إضافي في مستوى الاستثمار والتشغيل، إضافة إلى نقل الأساليب التقنية الحديثة.

---

[1] جاب الله عبد الفضيل بخيت وعبد الله بن سليمان الباحوث، دول العالم الإسلامي و العولمة الاقتصادية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص: 23-31.

[2] رفعت السيد العوضي، التكامل الاقتصادي الإسلامي، مقومات ونتائج أعماله في الدعوة الإسلامية، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1989، ص ص: 48- 50 .

يستهدف التكامل الاقتصادي إزالة كل القيود التي تقف عائقا أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول المكونة له، فينتج بذلك الاستفادة الجماعية المثلى من تنوع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية وتحقيق الاستغلال الأمثل لها، مما يمكن دول التكامل في الأخير من تحقيق التنمية الاقتصادية[1]. كما يؤدي إلى تنويع كل من سلة الإنتاج والصادرات السلعية في إطار التنسيق بين الدول المشتركة في برنامج التكامل. وكذا زيادة حجم التجارة البينية التي ينتج عنها تحسين معدلات التبادل الدولي لصالح دول التكتل الاقتصادي.

## خامسا: التدرج في تحرير الأسواق المالية.

حتى تتمكن الدول المغاربية من مواكبة العولمة الاقتصادية في جانب الأسواق المالية عليها السعي إلى:

- ✓ تقوية بنية وهيكل الاقتصاديات السلعية الوطنية، وإصلاح أوضاع الأسواق المالية من حيث القوانين التنظيمية والأدوات المالية والحاجات التنموية.
- ✓ وضع ضوابط وقيود تنظيمية لتداول وتملك الأجانب للأدوات المالية المحلية.
- ✓ تنظيم عمليات الاقتراض الخارجي قصير الأجل بالعملات الأجنبية.
- ✓ العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية دولية تتولى تنظيم وتطوير الأدوات المالية الإسلامية، وتساعد على انتشارها وتداولها في الدول الإسلامية.
- ✓ العمل على استغلال الميزة النسبية للبنوك الإسلامية، وهي عدم التعامل بالربا لمواجهة المنافسة الأجنبية.

## سادسا: استكمال برامج الخوصصة.

يستوجب على الدول المغاربية أن تواصل برامج الخوصصة مع المحافظة على الدور الرئيس للدولة في النشاط الاقتصادي، حسب درجة النمو الاقتصادي التي حققتها. وفي هذه الحالة قد تكتفي بالدور التوجيهي أو التخطيط التأشيري، حتى لا يخرج النشاط الاقتصادي عن السيطرة وينجر تحت تأثير تحرير الأسواق والسلع، إلى ما قد يضر بالاقتصاد الوطني.

[1] محمد الأمين الشنقيطي، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتبة العلوم والحكم، دون طبعة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ص: 316.

**سابعا: الأخذ بالأساليب العلمية و التقنية الملائمة.**

من المستلزمات الضرورية لمواجهة تيار العولمة الاقتصادية، السعي الجاد للاستفادة من الأساليب العملية والتقنية الملائمة لحاجات التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية. وليس بالضرورة أن تكون هذه الأساليب أحدث ما تم اختراعه أو إنتاجه في العالم، بل يشترط أن تتوافق مع أوضاع وظروف الدول وتلبي احتياجاتها الفعلية فقط[1].

**ثامنا: الاهتمام برأس المال البشري.**

تعاني كافة الدول النامية بما فيها الدول المغاربية من تخلف مستوى التقنية وأساليب الإنتاج فيها. ويعود السبب في ذلك إلى ضعف برامج التعليم والتدريب وضالة جهود البحث العلمي مقارنة مع الدول المتقدمة، إضافة إلى انعدام روح المبادرة والابتكار وغيرها. حيث تشير بعض البيانات المتاحة إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم في الدول النامية بلغت 3.8 بالمائة من إجمالي الناتج القومي سنة 1997، في حين قدرت بنسبة خمسة بالمائة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لنفس الفترة [2]. ونسبة الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة تتراوح بين إثنين وأربعة بالمائة من إجمالي ناتجها القومي، في حين لا تنفق الدول النامية في المتوسط سوى 0.3 بالمائة من ناتجها القومي[3] . لهذا فإن إعداد سياسات فاعلة لتنمية رأس المال البشري، خاصة في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي، تعد من العناصر الرئيسة التي يجب إيلاؤها اهتماما بالغا من قبل الدول المغاربية.

**تاسعا: تفعيل الدور السياسي و الاقتصادي للدول المغاربية على المستوى الدولي.**

رغم أن سكان العالم الثالث بما فيهم سكان المنطقة المغاربية يشكلون نسبة هامة من مجموع سكان العالم، إلا أن مشاركتهم في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية تكاد تكون منعدمة. الأمر الذي يحتم على الدول المغاربية السعي الجاد والتنسيق لتوحيد مواقفها في العديد من القضايا المعاصرة، حتى تضطلع بأثر بارز في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للمبادلات التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي.

[1] عبد الحق الشكيري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، كتاب الأمة رقم 17، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، 1988، ص: 140.

[2] تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، جدول رقم 11، 2000، ص: 197.

[3] زغلول راغب النجار، قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، كتاب الأمة رقم 20، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، 1989، ص، 84.

## خـــلاصـــة:

إن العولمة الاقتصادية تؤدي إلى تكثيف حركة التجارة وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية وإتساع مجال الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال عمليات التحرير السريع والتقدم التكنولوجي المتزايد. وقد نجم عن هذه المميزات الكثير من المكاسب لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء. لذلك جعل التوجه نحو العولمة الاقتصادية كافة دول العالم أشبه بقرية صغيرة، لا تعترضها حدود أو حواجز ويسودها نظام اقتصادي واحد شامل ومتداخل أساسه الحرية الاقتصادية وحرية انتقال الأفراد والمنتجات ورؤوس الأموال. ومن الواضح أيضا أن للدول المالكة للتقنية الحديثة وللشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية الدولية، دورا متميزا وفاعلا في تقسيم العمل على الصعيد الدولي في إطار ظاهرة العولمة. ومن البديهي أن كل هذه التحولات الجارية في هيكل الاقتصاد العالمي، تطرح تحديات جديدة على الدول النامية بما فيها الدول المغاربية، تجعلها بحاجة ماسة إلى دراسات وتحليلات جادة للوقوف على آثار العولمة بالنسبة لمستقبل التنمية فيها، وكذلك إمكانات مواجهة الأضرار التي قد تلحق بها.

وفي هذا الإطار يمكننا استخلاص ما يأتي:

- إذا كانت هناك مخاطر أو سلبيات للعولمة الاقتصادية يمكن أن تهدد مسارات التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية، فإنها في مقابل ذلك تتيح فرصا يمكن الاستفادة منها في مجالات متعددة، أهمها زيادة الصادرات وتسهيل نقل التكنولوجيا وإثارة الإرادة لزيادة درجة التنافسية الدولية. فسلبيات العولمة لا يمكن أن تحجب الضوء عن جملة من مزاياها وفوائدها.
- ليس بالإمكان التصدي للعولمة الاقتصادية، لأن ذلك يؤدي إلى فقدان الدور والقوة وحتى المستقبل. وهذا يستدعي ضرورة التفاعل الإيجابي مع العولمة لمواجهتها.
- إن فرص استفادة الدول المغاربية من العولمة تتوقف على عدة اعتبارات هامة منها:

– مواكبة التطور الاقتصادي ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، وذلك من خلال رسم السياسات التعليمية والعلمية والتقنية الفعالة، وصياغة سياسات فاعلة وبناءة لتنمية رأس المال البشري، خاصة في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي.

– تخصيص نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، توجه لمجال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي.

- إفساح المجال أمام القطاع الخاص، دون تخلي الدولة عن دورها الفعال في الاقتصاد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- التدرج في تحرير الأسواق المالية والاهتمام بالنشاط التصديري ورفع مستوى جودة الإنتاج.
- تفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية والعربية كافة، بغية إيجاد كيانات اقتصادية كبرى قادرة على المنافسة الدولية، لأن التكتل الاقتصادي سيدعم موقف هذه الدول في التفاوض مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية لتحقيق مصالحها الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر من خلال تيسير الإجراءات والقوانين المتعلقة بهذا الشأن.

إن الدول التي ستجني مكاسب أكثر من العولمة الاقتصادية، هي الدول التي تستجيب للتغيرات العالمية بسرعة، من خلال تعديل سياساتها وهياكلها لتعزيز النمو المتجه للخارج. ويكون ذلك عن طريق انتهاج سياسات متعلقة بالاستثمار والتجارة وسعر الصرف، تدعو إلى الاتجاه نحو الانفتاح وزيادة القدرة التنافسية.

# الفـصــل الثـــالـــث:

# التـحـــولات الاقتــصـاديــة العــالمـــية المــعــاصـــرة.

## تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات اقتصادية عالمية سريعة، أثرت بشكل كبير على اقتصاديات العالم. فبقدر ما تعرضت هذه الأخيرة للمشاكل والأزمات، بقدر ما كانت في مقابل ذلك جهود مبذولة لتعزيز السياسات العامة على المستويين المحلي والدولي.

انعكست أهم التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي على تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، الذي يتمثل في زيادة حجم ونوع المعاملات السلعية والخدماتية العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية وازدياد سرعة انتشار التكنولوجيا. ونتيجة هذه التغيرات بدأت الخريطة الاقتصادية للعالم في التغير، إذ برزت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة على مستوى السياسة الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية، وطبعا كان العالم الثالث طرفا في هذه التطورات يتفاعل معها مرة يؤثر فيها ومرة أخرى يتأثر بها.

إن أبرز ما ميز التغير الحاصل على المستوى الاقتصادي، هو الثورة العلمية والتكنولوجية التي كانت ولاتزال محتكرة من قبل عدد قليل جدا من الدول المتقدمة. وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وروسيا. وهذا يعود إلى أن هذه الدول تضم أكبر عدد من الباحثين وتقوم بإنفاق مبالغ ضخمة على البحوث العلمية والتكنولوجية. هذا الأمر جعلها تحتكر هذا المجال وتساهم بشكل فعال في تغيير هيكل الاقتصاد العالمي. إضافة إلى ذلك، شهدت الساحة الدولية انهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة النظام الرأسمالي، مما فتح الأبواب لسيطرة الدول المتقدمة على الأسواق العالمية بهدف تصريف فائض إنتاجها، والعمل على تحرير المبادلات التجارية وكذا إلغاء الحواجز أمام تدفق عناصر الإنتاج- عدا عنصر العمل-. من جانب آخر ساهمت كل من المؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية الكبرى بقوة في رسم معالم النظام الاقتصادي العالمي وتوجيهه. وبغرض بحث موضوع التحولات التي حصلت في الاقتصاد العالمي، تم التطرق خلال الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: التحرر التجاري العالمي.

المبحث الثالث: التحرر الاقتصادي العالمي.

## المبحث الأول: التكامل الاقتصادي.

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، بغض النظر عن الشكل الذي يتخذه هذا التكتل. فحضي باهتمام بارز من طرف الأدبيات الاقتصادية، نظرا لإقبال مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية على الدخول في تجمعات اقتصادية عالمية أو إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

### المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.

فرضت ظاهرة التكتلات الاقتصادية وجودها بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تعتبر من أهم التحولات الاقتصادية المعاصرة. ورغم أنها عرفت منذ زمن بعيد[1]، إلا أنها تميز على وجه الخصوص العصر الحديث. رغم حداثة تشكل وظهور التكتلات الاقتصادية، إلا أنها عرفت تطورا سريعا ونموا في هيكلها وطبيعتها وأهدافها، وكان لها تأثير جلي وهام فعلا على عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ويعود هذا التطور والتأثير إلى ازدياد علاقات الإنتاج وزيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة وظهور فكرة أقطاب التنمية.

#### أولا: تعريف التكامل الاقتصادي.

نجد من بين التعاريف التي قدمها رواد الفكر الاقتصادي التكاملي لمصطلح التكامل الاقتصادي، ما يأتي:

"إن التكامل الاقتصادي هو عملية ارتباط دولتين أو أكثر في شكل إتحاد اقتصادي، تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم"[2]. وحسب ما قدمه الاقتصادي "بيلا بلاسا"[3]، "فالتكامل الاقتصادي بوصفه عملية، هو عبارة عن عملية تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، أما بوصفه حالة فإنه يتمثل في انتفاء واختفاء كل صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأعضاء، وهذا يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها من خلال التكامل".

---

[1] زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 312.

[2] ج. هو جيندورون و ب. براون، الإقتصاد الدولي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص: 607.

[3] بيلا بلاسا، نظرية التكامل الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

التكامل الاقتصادي عبارة عن "عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة، باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة، من خلال خلق مزيد من التداخل بين هذه العلاقات الاندماجية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية[1].

باختلاف التعاريف السابقة المقدمة للتكامل الاقتصادي، يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

إن التكامل الاقتصادي هو عملية بالغة التعقيد والشمول والعمق في العلاقات الاقتصادية والسياسية. كما أنها تنتج عنها تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل[2]. وفي هذا الصدد هناك اتجاهان رئيسان يمكن التمييز بينهما هما[3]:

**الاتجاه الأول:** وهو اتجاه عام، يعرف التكامل الاقتصادي على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين مختلف الدول دون المساس بسيادة أي منهما. لكن هذا التعريف ينتقد لأتساعه، لأنه يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية. وهذا يتنافى مع مفهوم التكامل، ويغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

**الاتجاه الثاني:** وهو اتجاه أكثر تحديدا، ينظر للتكامل على أنه عملية تطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات المتفاعلة التي تؤثر على سيادة الدولة.

## ثانيا: مقومات و أهداف التكامل الاقتصادي.

### 1/ مقومات التكامل الاقتصادي:

يشترط تحقيق التكامل الاقتصادي الاستناد إلى مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية وجيوسياسية. ومن

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة،، الطموحات والأداء، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1985، ص: 20.

[2] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص: 46.

[3] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص: 45.

بين المقومات الاقتصادية التي لها دور فاعل في إحداث التكامل الاقتصادي ما يأتي:

– التخصص وتقسيم العمل: وهما عاملان أساسيان في بلورة التكامل الاقتصادي، لأنهما يحققان وفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، في ظل ضمان الاستفادة لجميع الدول. ويعتبر هذا أساس قيام التكامل واستمراره ونجاحه وفاعليته.

– توفر عناصر الإنتاج: وهذا يعني توفر كل عناصر الإنتاج التي تدخل في العمليات الإنتاجية من رأس المال والعمل والعوامل التقنية والتنظيمية، المسؤولة عن تحقيق الكفاءة الإنتاجية. والواضح أن التكامل يوفر فرصا وإمكانات أكبر لإتاحة هذه العناصر للدول المتكاملة. إضافة إلى الموارد الطبيعية التي تعد من أهم مقومات التكامل الاقتصادي ونجاحه واستمراره. لأنه بتوفرها سيحقق مكاسب للدول المتكاملة. فبعض الدول لديها إمكانات زراعية واسعة تساعدها على توفير إنتاج زراعي هائل، والبعض الأخر تتوفر على إمكانات معدنية تمكنها من تحقيق صناعة متطورة، ودول أخرى تتمتع بمناخ ملائم ومناطق سياحية تمنحها قدرات سياحية فائقة.

– توفير وسائل النقل والاتصال: تساعد وسائل النقل البحري والجوي أو البري، وكذا طرق الاتصال الحديثة، على نجاح عملية التكامل بين الدول. وتوفرها يؤدي إلى تقويته واستمراره.

## 2/ أهداف التكامل الاقتصادي:

تكمن الأسباب التي تجعل الدول تلجأ للتكامل الاقتصادي فيما يأتي[1]:

– اتساع حجم السوق: يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لدول التكامل بدل توجيهها إلى السوق المحلية فقط. وهذا ما يؤدي إلى نمو حافز التوسع في إنتاج المشروعات، بسبب توفر الطلب، وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية. هذا الأمر يحقق الوفورات الإنتاجية بكميات كبيرة، وتزداد بالتالي المنافسة بين المشاريع الإنتاجية، فتنخفض الأسعار وترتفع جودة المنتجات، وربما قد تتجه هذه المشروعات إلى عمليات تصدير منتجاتها بعدما تتشبع سوق التكامل.

– زيادة التشغيل: يتيح اتساع السوق والتوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية فرصا أكبر للتشغيل، خاصة

[1] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص ص: 180- 184.

وأن سوق العمل أصبحت سوقا واحدة لدول التكامل، قادرة على استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها، فترتفع بالتالي إنتاجية العمل.

– زيادة معدل النمو الاقتصادي: يوفر التكامل إمكانات أكبر لزيادة الإنتاج، بغية تغطية السوق الواسعة مع وفرة عناصر الإنتاج التي تتيحها بلدان التكامل لبعضها البعض. وبالتالي تصبح هناك حرية في عملية الإنتاج ومزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية. من ثم يتوفر قدر كاف من عنصر رأس المال والأيدي العاملة، اعتمادا على إمكانات كافة الدول المتكاملة. وهذا ينتج عنه زيادة في حجم الإنتاج بالشكل الذي يحقق نموا في الناتج والدخل القومي، ويرتفع بالتالي النمو الاقتصادي.

– تطوير القاعدة التكنولوجية: التعامل بين مجموعة من الدول المتكاملة، يجعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية للدولة سهلة بالنسبة لبقية دول التكامل الأخرى، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة على الاستجابة للمتطلبات المحلية، وبالتالي تتطور وتنمو القدرة على الاستخدام والنمو اعتمادا على هذه القاعدة التكنولوجية المحلية.

– ضمان حماية أكبر للاقتصاد: يساهم التكامل الاقتصادي في توفير درجة عالية من الحماية لكافة الاقتصاديات المتكاملة أمام الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية، وهذا يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على القدرات والموارد وتسخيرها لخدمة دول التكامل، وبالتالي يجنبها التبعية لاقتصاديات أخرى أكثر تطورا.

## المطلب الثاني: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي.

من المعلوم أن التكامل الاقتصادي يحمل الكثير من المزايا، لكن في مقابل ذلك لا يخلو من المشاكل التي قد تعيق استمراره أو نجاحه.

### أولا: مزايا التكامل الاقتصادي.

هناك العديد من المزايا التي ينطوي عليها التكامل الاقتصادي، يمكن توضيحها كما يأتي:

#### 1/ حرية تنقل عناصر الإنتاج:

قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة المتكاملة دون قيود،

مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين جودة المنتجات. وهذا ما يزيد من نسبة توظيف عناصر الإنتاج ويرفع العوائد، وبالتالي يزداد مستوى الإشباع لدى أفراد الدول المتكاملة ويرتفع مستوى رفاهيتهم.

فانتقال رؤوس الأموال من الدول ذات فائض في رأس المال إلى الدول ذات العجز، يصاحبه إعادة توزيع مكافآت رأس المال من الدول التي لديها فائض ومستوى أجور متدني وضغط ديمغرافي، باتجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة. واستمرار هذه العملية في الأجل المتوسط والطويل يعيد التوازن لمستويات الأجور في منطقة التكامل الاقتصادي، ويؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد، الأمر الذي ينجم عنه توفير المزيد من السلع والخدمات بشكل أكثر مما كان قبل الدخول في التكامل الاقتصادي.

## 2/ زيادة قوة التفاوض:

من مزايا التكامل الاقتصادي منح الدول المتكتلة صلابة في التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات العالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها ووارداتها، فتستطيع اقتناء واردات بأسعار أقل وزيادة أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، وهذا يمكنها من الحصول على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية.

## 3/ اتساع حجم السوق:

هناك العديد من المقاييس يمكن بواسطتها التعرف على حجم السوق، فالاقتصادي "كوزنيتر" يرى أن قياس هذا الحجم يكون على أساس عدد السكان أو باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة. أما الاقتصادي "ألن" فيستخدم معيار حجم الناتج القومي لقياس حجم السوق[1] لأن ضيق الأسواق المحلية للدول وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات، يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. لكن التكامل الاقتصادي يعطي حلا لهذه المشكلة، فمختلف المنتجات سوف تجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر، مما يزيد من تسويقها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج. و يترتب على اتساع حجم السوق العديد من المزايا، أهمها الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية نتيجة توسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة، والاستفادة من وحدات الإنتاج الكبير الخارجية والداخلية[2] الذي يصاحبه زيادة في حجم

[1] عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص: 252.

[2] عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، المرجع السابق، ص: 258.

الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية. إضافة إلى إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل إنشاء التكتل.

### 4/ تخفيض العبء على ميزان المدفوعات:

تلجأ الدول المتكاملة اقتصاديا إلى زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض من حجم استيرادها من العالم الخارجي. هذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على موازين مدفوعاتها.

### 5/ زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الاستثمار. حيث أن الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، أين تكون الفرصة مهيأة لرأس المال في مختلف دول التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج تلك السلع، فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وإتاحة حرية التنقل والتوطن وإقامة رؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، إذ يسهل استغلال موارد جديدة في كل من الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها. ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة"[1].

### 6/ الاستفادة من مهارات اليد العاملة:

يصاحب قيام التكامل الاقتصادي تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار القدرات والمواهب والعمل على تنميتها والاستفادة من الفنيين وغيرهم كل في ميدان تخصصه.

## ثانيا: مشاكل التكامل الاقتصادي.

رغم المزايا التي يتيحها التكامل الاقتصادي، إلا أنه لا يخلو من السلبيات والمشاكل. فقد تنشأ بعض المشاكل تلقائيا بمجرد قيام التكامل، وقد ينشأ بعضها الآخر عند بداية التطبيق الفعلي لاتفاقية التكامل. ومن أهم هذه المشاكل نذكر ما يأتي:

### 1/ التعريفة الموحدة:

من أهم أسس قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، هو إزالة الحواجز الجمركية والاتفاق مسبقا

[1] بكري كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1984، ص ص: 48 – 49.

على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي. إلا أنه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموع الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها. وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، والبعض الآخر من الدول يرفض تعريفة موحدة تزيد عن الرسم المعمول به، نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية.

### 2/ الحماية الجمركية:

ينتج عن تباين مستويات النمو الاقتصادي وظروف المشاريع الإنتاجية للدول المتكاملة، اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في الدولة العضو. وهذا يرجع للمنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى خاصة التي تنتج بتكاليف أقل، والتي قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية.

### 3/ توزيع الإيرادات و تعويض الخسائر:

قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا إشكال في كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات، إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل. وفي هذه الحالة تبرز مشكلة الأساس الذي سيتم وفقه هذا التقسيم[1].

فالبعض يرى أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة، بعد قيام الدول الكبرى في الإتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه، وذلك كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للتكتل، وكمثال على ذلك ما طبق في الإتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو سنة 1965. وفريق آخر يرى أن يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء، على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الإتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان.

ونفس الإشكال يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض الدول من الإيرادات الجمركية، وهذا يعود لتباين مساهمة الدول الأعضاء في إيرادات الإتحاد الجمركي.

[1] بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص: 314.

## المطلب الثالث: درجات التكامل الاقتصادي.

قام العديد من الباحثين الاقتصاديين بتصنيف التكامل الاقتصادي في درجات، فقد رتب الاقتصادي "بيلابلاسا"[1] درجات التكامل الاقتصادي كالآتي: اتفاقية التفضيل الجمركي، ومنطقة التجارة الحرة، والسوق المشتركة، والوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي التام. لكن في مقابل ذلك، يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تضم منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والوحدة الاقتصادية فقط. ويضيف البعض الآخر الإتحاد النقدي، و يمكن أن نلخص أهم درجات التكامل الاقتصادي فيما يأتي:

### 1/ منطقة التجارة التفضيلية أو منطقة التفضيل الجمركي[2]:

بغية تفعيل التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، يتم إنشاء منطقة تجارة تفضيلية، وهي عبارة عن اتفاقات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، بهدف تخفيض العوائق التجارية الجمركية أو غير الجمركية على الواردات التي تتم بينها دون إلغائها كليا، مع الحفاظ على أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل. ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقات التجارية التفضيلية، العوائق التي تفرضها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية. ومن بين خصائص منطقة التجارة التفضيلية ما يأتي:

- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كليا.

- تنصب المعاملة التفضيلية الجمركية في هذه الدرجة من التكامل على الشق السلعي للتجارة الإقليمية فقط، دون أن تمتد إلى شقها النقدي.

- تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركي بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية، دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

[1] بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة،1994، ص: 286.

## 2/ منطقة التجارة الحرة[1]:

تمثل منطقة التجارة الحرة ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي، وتهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة. شرط احتفاظ كل دولة عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية.

تعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي، والهدف منها هو زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع التجارة. وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة، يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء. لكن المشكلة الرئيسة التي تواجهها في الغالب مناطق التجارة الحرة، هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات إنحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء. لأنه غالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية، إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير التي تزيد بدورها من احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة، خاصة من الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية، وذلك حتى تسهل عملية دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة[2] .

إضافة إلى ذلك، فإنه بإمكان أية دولة عضو في منطقة التجارة الحرة، أن تقوم بعقد اتفاقات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى في المنطقة. لأنه يمكن أن تكون منطقة التجارة الحرة مقتصرة على بعض المنتجات دون منتجات أخرى. لذلك ينظر إليها على أنها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي وتعتبر كتمهيد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدما في سلم التكامل الاقتصادي، إضافة إلى أنها لا تثير أية تعقيدات تقنية أو قانونية في التطبيق بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم، لهذا نلاحظ اتجاه العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة بالتوافق مع التوجهات نحو تحرير التجارة العالمية.

---

[1] تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة في أن هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين، التصنيع، التجهيز، التصدير، إعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات وتجلب التكنولوجيا المتقدمة. وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض و تشترك في إقامتها عدة دول، فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

[2] كامل بكري، التكامل الاقتصادي، 1984، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

## 3/ الإتحاد الجمركي:

يشترك الإتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة، في إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، إضافة إلى ذلك يتم خلال الإتحاد الجمركي توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكافة الدول الأعضاء إزاء العالم الخارجي، فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء إقليما جمركيا واحدا.

من جانب آخر، ليس للدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي الحق في عقد اتفاقات تجارية مع الدول الخارجة عن الإتحاد، أو تجديد الاتفاقات المبرمة معها. والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للأعضاء. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحادات الجمركية هي الأكثر كفاءة في درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر، لكنها في مقابل ذلك تحتاج إلى تنظيم أكبر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادة الدول الأعضاء[1] . يمكن أن نشير إلى عناصر الإتحاد الجمركي كالآتي[2]:

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء.

- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد.

- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، حسب معادلة متفق عليها تتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

يتضح من هذا أن الإتحاد الجمركي يختلف عن منطقة التجارة الحرة، في توحيد مستوى الرسوم الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها عادة منطقة التجارة الحرة المتعلقة بإعادة التصدير[3]. ومن عيوب الإتحاد الجمركي أنه يمثل أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، نظرا لاحتوائه على ترتيبات تتضمن الكثير من التنسيق في صنع القرارات وإدارة معقدة لإنشائه والإشراف عليه. لكنه كثيرا ما

[1] موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الإقليمي و التنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2002، ص: 79.

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 292.

[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

يعد مؤشرا على إتباع أعضائه سياسة تكامل لا مجرد تعاون.

لقد أثارت قضية إقامة الاتحادات الجمركية مخاوف عديدة، شكلت محورا بارزا في المفاوضات والمناقشات المتعلقة بإقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية. ويرجع سبب ذلك إلى اعتبارها حركة إقليمية لتحرير التجارة الخارجية،[1] لها دخل في عرقلة إقامة النظام التجاري العالمي المنشود. لذلك نجد أهم قضايا التكامل التي تواجه خطط بعض الدول، هي الاختيار بين منطقة التجارة الحرة أو إتحاد جمركي. فمن بين 162 اتفاقية تكامل إقليمي مسجلة في إطار الجات والمنظمة العالمية للتجارة حتى أوت 1998، توجد 143 اتفاقية منطقة تجارة حرة لا تفرض رسوما جمركية، لكن لا يوجد تنسيق بينها في الرسوم الخارجية، وهناك 19 إتحادا جمركيا له رسوم خارجية متساوية وتجارة داخلية حرة[2].

تجدر الإشارة إلى أنه لقياس الآثار الناجمة عن قيام الإتحاد الجمركي، يرى الاقتصادي "فاينر" [3] أنه إذا أدى قيام الإتحاد إلى خلق التجارة كانت هناك فائدة منه، أما إذا توقفت آثاره عند تحويل التجارة فقط، فإنه يكون ضارا. وإذا أدت إزالة الرسوم الجمركية داخل الإتحاد الأكثر كفاءة من المناطق خارج الإتحاد كان الإتحاد منشئا للتجارة، أما إذا أراد تحويل الإنتاج أو جزء منه إلى مناطق داخل الإتحاد أقل كفاءة من المناطق خارج الإتحاد، كان الإتحاد محولا للتجارة*. ويتوقف مقدار المكسب أو الخسارة المحققة على الفوارق في التكاليف الخاصة بالإنتاج قبل إزالة الحواجز الجمركية و بعدها"[4].

## 4/ السوق المشتركة:

تمثل السوق المشتركة الدرجة الأكثر تقدما في سلم التكامل الاقتصادي، يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، وكذا إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

[2] موريس شيف ول و ألن وينترز، مرجع سبق ذكره، ص ص: 79- 78.

[3] كامل بكري، الإقتصاد الدولي، التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص ص: 153-167.

* خلق التجارة يحدث عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في الإتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في الإتحاد. أما تحويل التجارة فيحدث عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الإتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالإتحاد، هذا ينتج بسبب المعاملة التفضيلية المعطاة للدول الأعضاء. فخلق التجارة له أثر إيجابي يزيد من رفاهية الدول الأعضاء لأنه يؤدي إلى تخصص أكبر في الإنتاج قائم على الميزة التنافسية. أما تحويل التجارة يخفض من الرفاهية لأنه يقبل الإنتاج من منتجين خارج الإتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الإتحاد.

[4] محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

الدول الأعضاء. فيتم دمج أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وتصبح بالتالي المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة تؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، وهذا من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الإتحاد. لكن في مقابل ذلك تؤدي حرية انتقال المنتجات إلى تقييد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة، وهذا يترتب عنه زيادة التفاوت الحاصل في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم.

## 5/ الوحدة الاقتصادية:

في هذه الدرجة التكاملية، لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج فقط، بل يمتد ليشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل وإزالة التباين في تلك السياسات.

## 6/ الإتحاد النقدي:

إضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج دون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية، فإن قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة، يتوقف على إمكانية تحويل العملات. فتقوم الدول الأعضاء بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، لأن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي.

ويتم في هذه الحالة إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول[1]. يتمثل عمل هذا الإتحاد في تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، إضافة إلى زيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الإتحاد[2].

## 7/ الإتحاد الاقتصادي التام:

يمثل التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي، وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء

[1] دنيا عبد الله االدباس، التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث و الدراسات، الأردن، فيفري، 1985، ص: 05.

[2] عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 241.

بمثابة اقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد سياساتها الاقتصادية وإنشاء سلطة إقليمية وجهاز إداري يتولى تنفيذ تلك السياسات الموحدة[1]. ويمكن في إطار هذا الإتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة عن قيام التكامل الاقتصادي، مثل تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية التي ينجم عنها زيادة الدخول الحقيقية والعدالة في توزيعها، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية. مع العلم أن هذا النوع من الإتحاد غالبا ما يجمع بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للدول المشتركة فيه[2].

تجدر الإشارة إلى أن درجات التكامل الاقتصادي لا تنشأ صدفة، لأن هناك بعض العوامل التي تساعد على تكوينها أهمها[3]:

- وجود علاقات بين مختلف الدول قبل تكوين الإتحاد.

- وجود العديد من القيود التي تعرقل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول، إذ تشكل هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الاتحادات.

- وجود منافسة بين الدول المتكاملة تدفع إلى تكوين الاتحادات الجمركية، حيث أن إلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول يؤدي إلى تمتع الدول ذات الكفاءة بميزة الإنتاج، وبالتالي اعتماد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها، وهذا الأمر يؤدي إلى خلق التجارة وارتفاع معدلاتها.

- عدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة انتقال السلع والخدمات، من شأنه أن لا يؤثر على نفقات النقل ويسمح بوجود سعر واحد في السوق التي يسعى التكامل إلى خلقها.

- كثرة عدد الدول المكونة للإتحاد يشجع على تكوينه للاستفادة من حجم السوق وتعدد مصادرها.

[1] أيمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، دون سنة نشر، ص: 113.

[2] عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

[3] محمد رنيف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2004/2005، ص ص: 186 – 185.

## المبحث الثاني: التحرر التجاري العالمي.

تتعلق السياسة التجارية لأية دولة مباشرة بمصالحها الاقتصادية، وترتبط مباشرة بمستوى تطورها الاقتصادي، لهذا نلاحظ التباين في السياسات التجارية من دولة لأخرى ومن وقت لآخر. وبتأثير كل من المصالح الاقتصادية ومستوى التطور الاقتصادي وطبيعة ومكونات النظام العالمي، مرت السياسات التجارية بتقلبات عديدة عبر الزمن ميزها اتجاهان متناقضان، هما سياسة الحماية تارة وسياسة الحرية تارة أخرى. ففي الظروف التي تسودها الأزمات ودرجة تطور قطاعات الاقتصاد، تتصاعد حدة الاتجاهات الحمائية وتتنوع أدواتها وأساليبها، بهدف إعادة الترتيب والتكيف مع هذه الأوضاع والمحافظة على المركز النسبي لكل دولة في السوق العالمية. وفي حالة حدوث العكس تتبع الدول سياسة حرية التجارة.

في ظل الظروف التي سادت فيها سياسة الحماية، أدركت الدول الرأسمالية مدى خطورة اعتمادها على هذه السياسة، وبدأت تفكر في الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وانطلاقا من هذا، تم التحضير لعدة جولات من المفاوضات متعددة الأطراف في إطار الجات للعمل على تحرير التجارة العالمية، كانت أول هذه الجولات جولة جنيف سنة 1947، وبعد سبع جولات من المفاوضات[1]، وفي إطار جولة الأوروغواي التي امتدت من سنة 1986 إلى غاية سنة 1994، وتحت تأثير التحولات الاقتصادية العالمية وظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد[2]، أسفرت جولة الأوروغواي على اتفاقات دولية جديدة ملزمة لكافة الأطراف، من خلال مجموعة من السياسات تلعب الترتيبات الوطنية دورا هاما في صياغتها، وتسهم في نتائجها الترتيبات الإقليمية من خلال التكتلات الاقتصادية، ثم تتولى مؤسسات بريتون وودز ترتيب الإطار الدولي العام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

### المطلب الأول: المسار التاريخي للسياسات التجارية.

مرت السياسات التجارية بمراحل تطور منذ القدم، تباينت بين الحماية مرة والحرية مرة أخرى، نبرزها كما يأتي:

[1] مراحل المفاوضات السبع هي: جولة جنيف سنة 1947- جولة أنسي بفرنسا سنة 1949- جولة تروكاي بإنجلترا سنة 1951- جولة جنيف سنة 1956- جولة ديلون بجنيف سنة 1960- جولة كينيدي 1967/1964- جولة طوكيو 1979/1973.

[2] أسامة المجدوب، الجات، مصر و البلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1997، ص: 25.

## أولا: الفترة الأولى.

تعود تطورات التجارة الدولية إلى العصور القديمة والوسطى، أين كانت تخضع لسيطرة عدد محدود من الدول التي كانت تحتكر مجال النقل نظرا لموقعها البحري. أما بقية الدول الأخرى فكانت تتميز بأنها بلدان غير تجارية، لذلك عملت على جذب التجار الأجانب عن طريق منحهم امتيازات واسعة وحمايتهم مقابل دفعهم رسوم خاصة.

فخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، سعت الدول لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي وتقوية مركزها الاقتصادي لمواجهة المنافسة، وطورت لهذا الغرض الرسوم على التجارة لتصبح أداة حمائية. أما خلال القرن التاسع عشر، اتبعت القارة الأوروبية منهج حرية التجارة ولم تتردد بريطانيا في استخدام القوة لمواجهة الذين يقيمون العقبات أمام صادراتها. فقد ألغيت قوانين الغلال في بريطانيا عام 1846 وكانت إتفاقية "كوبدن-شوفالي" " Cobden – Chevalier" المبرمة بين بريطانيا وفرنسا في عام 1860 هي بداية العمل بمبدأ حرية التجارة في أوروبا، وفتحت المجال لباقي الدول لتبرم اتفاقات مع بعضها البعض. ونتيجة ذلك انخفضت مستويات الحماية بين دول القارة الأوروبية.

لكن لم يمض أكثر من عشرين عاما على تبني سياسة التجارة الحرة في أوروبا، حتى بدأ هذا المبدأ ينهار. فبحلول عام 1880 اضطرت الدول الأوروبية إلى العودة إلى سياسة الحماية جراء تأثير عوامل اقتصادية وسياسية. فمن الناحية الاقتصادية ارتبطت عودة سياسة الحماية بظهور قوى جديدة مثل ألمانيا وإيطاليا، اللتين تسعيان إلى تطوير صناعتيهما في مناخ يتسم بشدة المنافسة بين دول القارة الأوروبية. أما من الناحية السياسية، فقد ارتبطت عودة سياسة الحماية بتوفير الموارد المالية من خلال التعريفات الجمركية المطبقة، بغرض مواجهة أعباء تجهيز الجيش وتسليحه بسبب تصاعد حدة الصراع المسلح بين دول أوروبا.

زيادة على ذلك، ساهمت التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال سبعينيات القرن التاسع عشر، في تشجيع الدول الأوروبية على تبني سياسة الحماية. هذه التطورات تمثلت في التدفقات الضخمة من الحبوب رخيصة الأثمان من الولايات المتحدة وروسيا باتجاه الدول الأوروبية، كذلك ظاهرة الكساد الذي اجتاح العالم الرأسمالي خلال

الفترة 1873-1879، وقد ترتب على هذا ارتفاع احتجاج المزارعين ورجال الصناعة ومطالبتهم بالحماية[1].

يمكن القول أنه خلال الفترة 1880-1913 لم يتبق إلا بريطانيا وهولندا والدانمارك التي تطبق سياسة الحرية الاقتصادية، أما بقية الدول الأوروبية فقد كانت تنتهج سياسات تجارية حمائية[2].

بالنسبة لليابان، فبعد قيامها بإصلاحات عميقة للقواعد الصناعية وتحديث الصناعة وخوصصة المشروعات ابتداء من عام 1868، تبنت سياسة حمائية بغرض ازدهار الصناعة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كان الوضع الصناعي جد متطورا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لأن الولايات المتحدة الأمريكية أقامت هذه الصناعة المتطورة تحت مظلة سياسة الحماية، بدعوى أن الدولة الغنية والمتقدمة لابد أن توفر لنفسها الحماية لمواجهة الدول الأخرى صاحبة الحضارة المتدهورة. وبقيت الأمور على حالها حتى مطلع الحرب العالمية الأولى[3].

## ثانيا: الفترة الثانية.

تمتد هذه الفترة بين الحربين العالميتين، أين سادت أزمة الكساد الكبير وتعرضت كافة الدول لمعدلات غير مسبوقة من البطالة وتدهور حاد في موازين مدفوعاتها. وفي مقابل ذلك دفعت ظروف الحرب والكساد معظم الدول إلى انتهاج سياسات الحماية وعزل نفسها عن المشاكل، من خلال فرض قيود تعريفية على وارداتها وتبني نظام الحصص بالحماية والرقابة على الصرف. كما ساهم في تصاعد حدة هذه الاتجاهات، صدور تشريع جمركي جديد في الولايات المتحدة الأمريكية أعقاب الانهيار المالي، ترتب عليه ارتفاع مستوى التعريفة الجمركية إلى أكثر من 50 بالمائة، مما أحدث ردود أفعال انتقامية من جانب دول أوروبا، التي لجأت بدورها إلى رفع مستويات تعريفاتها الجمركية والتشديد من سياسات الحماية. لذلك تعتبر فترة ما بين الحربين العالميتين أشد فترة حماية في القرن العشرين[4].

[1] أحمد يوسف الشحات، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية، دار النيل للطباعة و النشر، مصر ، 2001، ص: 09.

[2] أحمد يوسف الشحات، المرجع السابق، ص: 11.

[3] أحمد يوسف الشحات، المرجع السابق ، ص: 12.

[4] أحمد يوسف الشحات، المرجع السابق، ص: 13.

## ثالثا: الفترة الثالثة.

بدأت هذه الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وامتدت إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين. وتعتبر هذه المرحلة أعظم فترات النمو والتوسع في الإنتاج والتجارة العالميين. ويرجع السبب إلى استقرار العلاقات الدولية على الأسس التي وضعتها اتفاقية بروتن وودز. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة التجارة العالمية عام 1973 أكثر من ضعف قيمتها في عام 1963، وعرف متوسط معدل النمو السنوي للصادرات لغالبية الدول الرأسمالية ارتفاعا ملحوظا، كما تعمق مفهوم التخصص الدولي وتزايد اندماج الدول في الاقتصاد الرأسمالي. كما تجدر الإشارة إلى أن السياسات التجارية للدول الرأسمالية تطورت في اتجاهين متناقضين، الأول كان أقرب إلى حرية التبادل في فترة ما بعد الحرب مباشرة حتى بداية السبعينيات، والثاني كان أقرب إلى الحماية ابتداء من منتصف السبعينيات إلى غاية بدأ العمل بمقررات جولة الأورغواي في منتصف التسعينيات.

لقد شهدت فترة السبعينيات وما بعدها تحولات هامة في موازين القوى الاقتصادية، بظهور دول غرب أوروبا واليابان وألمانيا كدول منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة بدأت تفقد هيمنتها تدريجيا على السوق الرأسمالية العالمية،[1] مما شجع على إعاقة الجهود الرامية لتحرير التجارة العالمية وجعل اللجوء إلى سياسات الحماية من طرف أي دولة غير مبرر، بل كان كرد فعل لما سبق أن تبنته الدول الأخرى من ترتيبات حمائية فقط. لكن بالرغم من مناداة هذه الدول بتطبيق مبدأ حرية التجارة، إلا أن الواقع العملي كان غير ذلك وسادت سياسة الحماية معظم الأنظمة الاقتصادية.

مع تعمق الأزمة الاقتصادية وتزايد خطر تصاعد الاتجاهات الحمائية، بدأ التفكير في عقد جولة مفاوضات لتحرير التجارة العالمية، بغية تعميق تقسيم العمل الدولي وتدويل الإنتاج وتحويل العالم كله إلى بيئة اقتصادية وقانونية واحدة. وتم فعلا عقد جولة الأورغواي لتحرير التجارة العالمية بعد سبع جولات من المفاوضات، التي انتهت إلى مجموعة من الاتفاقات في كثير من المجالات والقضاء على مجموعة من القيود التي كانت تحول دون تحرير التجارة. فقد أنتجت الجولة عدة تخفيضات في التعريفات الجمركية لكثير من المنتجات، وتم إلغاء الكثير من القيود غير التعريفية والشروط التي كانت تفرضها الدول على الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تطبيق مبادئ الجات في قطاعات الزراعة والخدمات ومكافحة الإغراق وإنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995.

[1] أحمد يوسف الشحات، المرجع السابق، ص: 17.

لكن في مقابل ذلك لم تسفر جولة الأورجواي على تحرير كامل للتجارة وخطت خطوة فقط نحو ذلك، حيث بقيت العديد من الحواجز والقيود قائمة لأنه تحرير جزئي يتم على مراحل زمنية، وهذا يعني استمرار تطبيق إجراءات الحماية لفترة طويلة، إضافة إلى احتوائها على ثغرات كثيرة يمكن استغلالها من طرف الدول لتكريس أساليب الحماية متى استدعت الضرورة ذلك. وبالتالي مازالت سبل الحماية مفتوحة أمام جميع الدول خاصة الدول المتقدمة.

## المطلب الثاني: إقامة المنظمة العالمية للتجارة.

بعد ثماني جولات من المفاوضات بين الدول في إطار الجات، بهدف تخفيف القيود المفروضة على حرية التجارة العالمية و التي دامت منذ عام 1947 إلى غاية جولة أورغواي التي تمت خلال الفترة 1986-1993، و تم إعتماد نتائجها في مراكش بالمغرب بتاريخ 15 أفريل 1994 بمشاركة 127 دولة، نتج عنها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

**كرونولوجيا جولات المفاوضات من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.**

| إسم الجولة | مكان و مدة انعقادها | عدد الأعضاء المشاركين |
|---|---|---|
| **الجولة الأولى** | جنيف (سويسرا) 1947-1947 | 23 |
| **الجولة الثانية** | أنيسي (فرنسا) 1949- 1949 | 13 |
| **الجولة الثالثة** | توركي (إنجلترا) 1951- 1951 | 38 |
| **الجولة الرابعة** | جنيف (سويسرا) 1956- 1956 | 26 |
| **الجولة الخامسة (جولة دبلون)** | جنيف (سويسرا) 1960- 1960 | 26 |
| **الجولة السادسة (جولة كنيدي)** | جنيف (سويسرا) 1964-1967 | 62 |
| **الجولة السابعة (جولة طوكيو)** | طوكيو (اليابان) 1973- 1979 | 102 |
| **الجولة الثامنة(جولة أوروجواي)** | أورجواي 1986- 1994 | 108 |

**المصدر: س. إنجاريا، جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، العدد:23، جوان 1986، ص: 04.**

### أولا: أهم نتائج جولة أوروجواي.

يمكن تلخيص أهم نتائج جولة الأوروجواي في النقاط الأساسية الآتية:

– قيام المنظمة العالمية للتجارة كمؤسسة دولية تقوم بالإشراف على تطبيق اتفاقات الجات، وتعمل بالتوازي مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والاقتصادية للدول الأعضاء.

– توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث أصبح يشمل تجارة كل من الخدمات والمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، وهي جوانب لم يسبق التطرق إليها خلال المفاوضات متعددة الأطراف في الجولات السابقة. كما شملت القواعد الجديدة لهذا النظام حقوق الملكية الفردية ذات الصلة بالتجارة، وتدابير الاستثمارات المتعلقة بالتجارة[1].

– إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية، وإقامة نظام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية، وذلك تكريسا لشفافية الأنظمة التجارية الدولية.

– تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الصناعية، وإزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية وإحلالها بقيود جمركية أخف، إضافة إلى تخفيض الدعم الحكومي المقدم للصادرات الزراعية.

– التأكيد على التزام الدول المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية بصفة عامة، والأقل نموا بصفة خاصة.

– التزام الدول المتقدمة بتقديم العون المالي والتقني للدول النامية، لتمكينها من الاستجابة للمتطلبات التي يفرضها الاقتصاد العالمي.

– فرض عقوبات مناهضة للإغراق من طرف أية دولة، وإجراء التحكيم على مستوى المنظمة العالمية للتجارة لأنها المؤسسة المشرفة على تنفيذ اتفاقية الجات.

– تعزيز فعالية القواعد متعددة الأطراف في تسوية المنازعات، إذ تم إدماج جميع جوانب وتدابير تسوية المنازعات في نظام واحد يعمل تحت جهاز تسوية المنازعات، ويوفر هذا النظام عدة مزايا وضمانات في إطار متعدد الأطراف.

– توسيع و تعميق تحرير التجارة، عن طريق إجراء تخفيضات إضافية في التعريفات الجمركية و تثبيت الرسوم

[1] حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 ، ص: 161.

الجمركية عند سقوف معينة لا يمكن رفعها إلا من خلال التفاوض والالتزام بالتعويض، وكذلك تخفيض القيود الجمركية[1].

## ثانيا: الآثار الناجمة عن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

تنقسم الآثار الناجمة عن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة إلى ما هو إيجابي وما هو سلبي. و فيما يأتي الآثار الإيجابية التي يمكن جنيها.

### 1/ الآثار الإيجابية:

توجد جملة من الآثار الإيجابية المتوقعة، التي تعود على اقتصاديات الدول النامية جراء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة تتمثل فيما يأتي:

#### أ/ انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول المتقدمة على الدول النامية:

تشير الأبحاث التي من بينها بحث الدكتور "فرج عبد العزيز" والدكتور "مجدي شاكر" بعنوان "اتفاقات منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية" المنشور ضمن أعمال مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية، جامعة شمس بالقاهرة 1997. إلى أن تخفيف الحواجز الجمركية سوف يؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي، وبالتالي زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم دول العالم، خاصة في الدول المتقدمة. فالتقديرات تشير إلى أن زيادة حركة التجارة العالمية تقود إلى زيادة الناتج القومي العالمي، وهذا من شأنه تنشيط الاقتصاد العالمي، حيث أن مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة يعتبر عاملا مهما في زيادة الطلب على صادرات الدول النامية، فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية.

إن لتحرير التجارة العالمية أثر بارز على معدل النمو الاقتصادي العالمي والدخل الوطني، لأن معدل النمو أو الزيادة المتحققة في حجم الناتج العالمي الحقيقي تقدر بحوالي واحد بالمائة سنويا في المتوسط، أي ما يعادل 200 بليون دولار سنويا في المتوسط. حيث ستستفيد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 0.8 بالمائة فقط أي حوالي

[1] حشماوي محمد، المرجع السابق، ص: 162.

36.4 بليون دولار، في حين تقدر الزيادة في اليابان بمعدل اثنين بالمائة أي حوالي 60 بليون دولار. أما الاستفادة الأكبر فسوف تجنيها أوروبا والدول حديثة النمو في جنوب شرقي أسيا، إذ تقدر بحوالي 2.2 بالمائة أي ما يفوق 60 بليون دولار. أما الدول الأقل نموا أو النامية، فستستفيد بنسبة قدرها 0.6 بالمائة فقط. وهذه الزيادة تمتد إلى حجم التجارة العالمية التي تقدر سنويا ما بين خمسة و 20 بالمائة أي ما يقابله 250 بليون دولار و واحد تريليون دولار[1].

**ب/ زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة:**

شملت اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من طرف الدول المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين، والإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة، والتي سوف تعطي فرصة لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة من النفاذ إلى أسواق الدول المقدمة تدريجيا.

**ج/ انتعاش بعض القطاعات الإنتاجية في الدول النامية:**

توجد العديد من النقاط التي تشجع على إنعاش الإنتاج المحلي منها:

✓ تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج المحلي، يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي ومعدلات التضخم الناشئ عن التكلفة، ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة الإنتاج في تلك الدول.

✓ سيتيح تحرير التجارة في الخدمات للدول النامية بما فيها الدول المغاربية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات عديدة، كخدمات المكاتب الاستشارية. فانخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية، سيشجع المكاتب الاستشارية العالمية على الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب. وكذا الاستفادة من ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي والنقلة النوعية لوسائل المواصلات، واستثمار كل ذلك في الصناعة الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية وزيادة الادخار و التراكم الرأسمالي[2].

[1] شيحة مصطفى رشدي، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص: 14- 15.

[2] حشاد نبيل، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، مصر، 1999، ص: 43.

### د/ زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية:

لاشك أن تحرير التجارة العالمية سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول، وهذا يتطلب تخفيض التكاليف ورفع الجودة وتحسين الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية. فزيادة الكفاءة لها أهمية بالغة بالنسبة للمشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلية والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، وهو ما يفرض على الدول النامية تكييف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادي وفقا لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

### هـ/ تسوية النزاعات:

قلت الخلافات في إطار المنظمة العالمية للتجارة، لأنها أصبحت تحل في إطار هيئة تسوية المنازعات. تتميز هذه الهيئة بالصرامة في اتخاذ القرارات للفصل في الشكاوى المرفوعة إليها، والسرعة في اتخاذها وفق جداول زمنية محددة حتى لا تتضرر مصالح الأطراف المتنازعة، فلا تزيد الفترة عن خمسة عشر شهرا. أما بالنسبة للفترة التي ينبغي فيها على الدولة الخاسرة تنفيذ القرار، فهي كقاعدة عامة خمسة عشر شهرا، وعليه فإن الحد الأعلى للمدة اللازمة لتسوية المنازعة شاملا مدة النفاذ لا تتجاوز في مجموعها ثلاثين شهرا. وهي مدة تعتبر معقولة بالنظر إلى أهمية منازعات التجارة العالمية وتعقيداتها[1].

### و/ اتساع هامش المفاوضات:

تنتهج المنظمة العالمية للتجارة أسلوب المفاوضات لتحرير التجارة العالمية وتسوية المنازعات وتعديل الاتفاقية، لأنها لا تملك سلطة إلزام الدول الأعضاء بتنفيذ الاتفاقية. وتستهدف المفاوضات زيادة عدد الدول الأعضاء والقضاء على ظاهرة الثنائية في التجارة العالمية[2].

تتخذ جميع القرارات في المنظمة العالمية للتجارة بالإجماع، وتتم مناقشتها والتفاوض بشأنها قبل تطبيقها من طرف الدول الأعضاء، ومن ثم تطبق سواء على الدول المتقدمة أو النامية. وتجدر الإشارة إلى أن النظام الجديد للتجارة العالمية قد أعطى الدول النامية قوة تفاوضية أكبر من خلال تكتلها وتعاونها، نتيجة اشتراكها في الكثير

[1] محمدين جلال وفاء، تسوية منازعات التجارة الدولية في إطار اتفاقيات الجات، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 102.

[2] علي إبراهيم محمد محمد، الجات، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، مصر، 2002 – 2003، ص: 21.

من القضايا التي تهم تجارتها العالمية، لأن إنفرادها في الاتفاقات لا يؤهلها للظفر بمزايا النظام التجاري العالمي[1].

### ي/ الالتزام بعدم التمييز والشفافية:

من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام التجاري العالمي الجديد، مبدأ عدم التمييز بين مختلف الدول في المعاملات التجارية، ومبدأ الشفافية التي تتضمن معلومات واضحة حول زيادة حالة التأكد فيما يتعلق بشروط التجارة بين الدول، وحرية دخول الأسواق إضافة إلى تسهيل إجراءات الجمارك ووضع معايير لها، ومن ثم القضاء على الإجراءات الروتينية التي تعيق عمليات التجارة العالمية[2].

يهدف هذان المبدءان ضمن مبادئ النظام العالمي الجديد للتجارة، إلى تسهيل عملية التبادل التجاري الدولي وخفض التكاليف التي تتحملها المشاريع الاستثمارية. وهذا يمكن من تدفق رؤوس الأموال نحو الأماكن التي تكون فيها تكاليف الإنتاج منخفضة، الأمر الذي يحقق لها ميزة تنافسية وينتفع بذلك المستهلكون من انخفاض الأسعار.

### 2/ الآثار السلبية:

تتمثل أهم الآثار السلبية على الدول النامية في النقاط الآتية:

- ✓ سيؤدي الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة بالنسبة للدول النامية، وهذا سيلحق أضرارا بميزان المدفوعات ومعدلات التضخم المحلية في الدول النامية.
- ✓ صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج، التي تمتاز بتكلفة أقل وجودة أفضل، مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، وهذا قد يسهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة.
- ✓ تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الإتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا، مما ينتج عنه آثار سلبية خاصة فيما يتعلق بقدرتها على تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.

[1] حشاد نبيل، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[2] حلمي خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2002. ص ص: 313- 314.

✓ تفرض الدول المتقدمة خاصة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات، وهذا يحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

✓ قد يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادة عجز الميزانية العامة للدول النامية، أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة. مما يؤدي إلى زيادة الضرائب وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، وهذا قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج.

✓ المنافسة العالمية الحادة للدول النامية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات، كالخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني، مما قد يلحق أضرارا بالصادرات الخدماتية للدول النامية.

## المطلب الثالث: دعائم النظام التجاري العالمي.

بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، أصبح النظام التجاري العالمي الجديد يسري وفق ما تضمنته اتفاقية الجات سابقا، وما جاء من اتفاقات جديدة متعددة الأطراف ضمن جولة الأوروغواي، شملت مجالات أوسع مما كانت عليه فيما ورد في الجات. هذه الاتفاقات هي:

### 1/ اتفاق الزراعة:

ينص اتفاق الزراعة على تحويل القيود غير التعريفية المفروضة على السلع الزراعية إلى قيود تعريفية[1]، أي أن هذا الاتفاق يلغي كافة القيود غير التعريفية. كما نص على تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 36 بالمائة في الدول المتقدمة خلال ستة سنوات، بدء من سريان اتفاق المنظمة العالمية للتجارة، و 24 بالمائة في الدول النامية خلال عشر سنوات. أما بالنسبة للدول الأقل نموا، فهي غير ملزمة بإجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية.

ينص الإتفاق أيضا على حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية، وتخفيض الدعم الممنوح لصادرات السلع الزراعية بنسبة 36 بالمائة من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات، وبنسبة 21 بالمائة من كميات الصادرات

[1] إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995 ص: 05.

التي يتم دعمها في الصادرات في الدول المتقدمة لمدة ستة سنوات. أما بالنسبة للدول النامية، فيتم تخفيض الدعم الممنوح للصادرات بنسبة 24 بالمائة من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات، وبنسبة 14 بالمائة من كميات الصادرات المدعمة في الدول النامية على مدى عشر سنوات. وبالنسبة للدول الأقل نموا، فهي غير ملزمة بتخفيض الدعم المقدم للصادرات الزراعية، كما استفادت من استثناءات من تخفيض التعريفة والدعم، وكذلك قرار خاص بمساعدة الدول التي تعد مستوردا صافيا للغذاء.

### 2/ الاتفاق الخاص بتطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية:

وهو اتفاق مكمل لاتفاق الزراعة، يقر بحق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، في القيام بكل ما هو ضروري ولازم لحماية صحة النباتات والحيوانات وضمان سلامة الأغذية، مع عدم التمييز ومراعاة مبدأ الشفافية.

### 3/ اتفاق التجارة في المنسوجات و الملابس:

يدرج هذا الاتفاق تجارة المنسوجات والملابس ضمن اتفاقية متعددة الأطراف خلال عشر سنوات كمرحلة انتقالية، وعلى أربعة مراحل، المرحلة الأولى تبدأ سنة 1995 ببداية سريان اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، وبنسبة لا تقل عن 16 بالمائة من الحجم الكلي من الواردات من المنسوجات والملابس. المرحلة الثانية تكون بنسبة 17 بالمائة من حجم الواردات خلال ثلاثة سنوات انطلاقا من سنة 1995 إلى غاية 1998، أما المرحلة الثالثة تكون النسبة فيها 18 بالمائة بدء من سنة 1998 حتى سنة 2002. وفي المرحلة الرابعة فيكون الإدماج بنسبة 42 بالمائة المتبقية من سنة 2002 إلى سنة 2005. خلال هذه المرحلة تلغى كافة الحصص الكمية التي كانت سائدة قبل جولة الأوروغواي[1].

### 4/ الاتفاقات الأخرى المتعلقة بتجارة السلع:

يندرج ضمن هذه الاتفاقات ما يأتي:

### 1/4/ إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة:

تتمثل هذه الإجراءات، في الاشتراطات التي تضعها السلطات المحلية في دولة ما على الاستثمارات الأجنبية

[1] محمد رضوان، الأمم المتحدة، نبذة تاريخية من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، نيويورك، 2001 ، ص: 08.

الوافدة إليها، مثل اشتراط قيام المشروع الأجنبي باستخدام منتجات محلية أو وجود نسبة معينة للمكون المحلي في منتجات المشروع، واشتراط أن تكون واردات المشروع محددة بكمية أو قيمة معينة، أو تقييد صادرات المشروع بنسبة معينة من إنتاجه، وهذه الاشتراطات تتناقض مع مبادئ الجات وتحرير التجارة العالمية. كما ينص الاتفاق على قيام كل دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة، بإلغاء الإجراءات المحظورة خلال سنتين من قيام المنظمة بالنسبة للدول المتقدمة، وخمسة سنوات للدول النامية وسبعة سنوات للدول الأقل نموا.

### 2/4/ الإجراءات الوقائية:

إذا زادت واردات أية دولة عضو من منتج معين بصورة غير متوقعة وبشكل يحدث ضررا جسيما، يصبح بإمكان هذه الدولة بناء على الاتفاق، اتخاذ إجراءات حكومية لحماية إنتاجها المحلي، و يكون ذلك إما عن طريق فرض رسوم إضافية على السلعة المستوردة، أو فرض حصة على السلعة المستوردة التي سببت الضرر أو سحب الالتزام بإجراء تنازلات جمركية بشأن هذه السلعة مع التعويض، ويجب التخلص من أية إجراءات وقائية خلال خمسة سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية، أو خلال ثمانية سنوات من بدء تطبيق الإجراءات الوقائية كحد أقصى.

### 3/4/ مواجهة سياسة الإغراق:

الإغراق هو قيام دولة ما بتصدير منتجات معينة بأسعار أقل من السعر الطبيعي في أسواقها المحلية، ويؤدي ذلك إلى إلحاق ضرر بمصالح المنتجين في الدول المستوردة. وقد تضمن الاتفاق وضع قواعد لحساب هامش الإغراق، وهو الفروق السعرية، وتحديد قيمة الرسوم المضادة للإغراق، وتحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق. كما ينص الاتفاق على وقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور خمس سنوات على اتخاذها، وعلى الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغراق، إذا كان هامش الإغراق ضئيلا أي أقل من اثنين بالمائة من سعر تصدير المنتج، أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق ضئيلة أي أقل من ثلاثة بالمائة من الواردات الكلية للمنتج[1].

### 4/4/ الدعم و الإجراءات المضادة:

حدد اتفاق التجارة في السلع أنواع الدعم حسب درجة مشروعية تطبيقه من وجهة نظر المنظمة العالمية

[1] محمد صفوت قابل، اتفاقات تحرير التجارة الدولية في السلع، مؤتمر الاقتصاد السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 16- 18 تشرين الأول 2001 ، الأردن، ص: 18.

للتجارة. فهناك دعم محظور يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة له، مثل دعم سلعة أو خدمة أو صناعة أو قطاع معين، ودعم ينطوي على تفضيل استخدام المنتجات المحلية على المستوردة، وهناك دعم مسموح به لا يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة له، مثل الدعم الموجه لبرامج البحوث العلمية، والدعم الممنوح للمناطق الأقل نموا في الدولة، و كذا الدعم الممنوح للمشروعات لتمكينها من تعديل تجهيزاتها بما يتناسب مع المتطلبات البيئية الجديدة التي يفرضها القانون.

تتمثل الإجراءات المضادة للدعم في فرض رسوم تعويضية أو تقديم تعويض إلى الطرف المتضرر. وينبغي إلغاء الرسوم التعويضية خلال خمس سنوات من تطبيقها، لكن هناك استثناءات لصالح الدول النامية تشمل كل ما يتعلق ببرامج التنمية الاقتصادية لديها، وهذه الاستثناءات هي:

- ✓ بالنسبة لدعم التصدير: لن يسر حظر دعم الصادرات على الدول الأعضاء الأقل نموا أو الدول النامية طالما كان دخل الفرد فيها أقل من 1000 دولار أمريكي في السنة. أما الدول الأعضاء الأخرى، فعليها إلغاء دعم الصادرات خلال ثمانية سنوات بدء من سنة 1995.

بالنسبة لدعم تفضيل المنتج المحلي على المنتج المستورد: لن يسرى حظر هذا النوع من الدعم على الدول النامية طوال خمس سنوات من تاريخ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وتزداد هذه المدة إلى ثمانية سنوات للدول الأقل نموا.

- ✓ الدعم في إطار برامج الخصخصة: وذلك فيما يخص التكاليف الاجتماعية التي تنجر عن تطبيق هذه البرامج.
- ✓ الدعم الذي يمكن التجاوز عنه: إذا كان الدعم الكلي الممنوح لمنتج ناشئ في دولة نامية لا يزيد عن اثنين من قيمة المنتج، أو إذا كان حجم الواردات المدعومة لا يزيد عن أربعة بالمائة من الواردات الكلية من هذا المنتج في الدولة المستوردة.

## 5/4/ اتفاق العوائق الفنية أمام التجارة:

يتناول هذا الاتفاق استخدام الجوانب المتعلقة بالتعبئة والعلامات وبيانات السلع والمعايير الفنية والمواصفات، وكذا إجراءات الفحص واستخراج شهادات الصلاحية وغيرها، بشكل يؤدي إلى عرقلة التجارة. وفيما يتعلق بالصحة النباتية وسلامة البشر والحيوان وحماية البيئة، يقر الاتفاق بحق الدول الأعضاء في وضع ما تراه ضروريا في هذا الشأن، ولا يلزمها بتعديل هذه المعايير لتتوافق مع المعايير الدولية. كما يتضمن هذا الاتفاق نصوصا تقضي بمعاملة مميزة للدول النامية.

### 6/4/ اتفاق التقييم الجمركي:

يتضمن هذا الاتفاق القواعد التي تنظم العلاقة بين الجمارك والمستوردين، عند تحديد قيمة السلعة بهدف فرض الرسوم الجمركية عليها. ويهدف إلى تأمين استقرار التعامل وتحقيق التوازن بين حق السلطات الجمركية في تحديد قيمة السلعة المستوردة والحصول على الرسوم الجمركية الحقيقية، وحق المستورد في ضمان عدم مغالاة هذه السلطات في فرض الرسوم بشكل عشوائي.

### 7/4/ اتفاق تراخيص الاستيراد:

ينص هذا الاتفاق على حق حكومة الدولة العضو في فرض نظام تراخيص الاستيراد على السلع المستوردة بغية تنظيم دخولها إلى الدولة، على أن يكون منح هذه التراخيص تلقائيا. وهو يضع القواعد اللازمة للحالة التي تستخدم فيها الدولة التراخيص بشكل غير تلقائي، وذلك شرط أن تتم العملية بشكل لا يؤدي إلى عرقلة التجارة الدولية.

### 8/4/ اتفاق فحص البضائع قبل الشحن:

يضع هذا الاتفاق الضوابط المسموح بها، ويقر بحق الدول في فحص السلع المستوردة قبل الدخول إلى أراضيها، سواء من حيث الكمية أو القيمة أو الجودة أو المواصفات الفنية. ويطبق الاتفاق في حال حدوث تفاهم بين المستورد و المصدر على إجراءات فحص السلع قبل شحنها.

### 9/4/ اتفاق قواعد المنشأ:

ينص هذا الاتفاق على القواعد التي تضعها الدول لتحديد منشأ السلع الواردة إليها، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالتبويب والتصنيف الجمركي وتحديد نسب المنشأ في الصناعات التجميعية، شرط ألا تؤدي هذه القواعد إلى وضع العراقيل أمام التجارة الدولية. وقد جاء هذا الاتفاق ليسد ثغرة تتعلق بالتهرب من تطبيق مبادئ الجات الخاصة بمكافحة الإغراق، وهو ينص على تشكيل لجنة مهمتها تنسيق قواعد المنشأ أو توحيدها. على أن تنتهي من هذه المهمة خلال ثلاثة سنوات من تاريخ إنشاء المنظمة التجارة العالمية.

### 10/4/ التفاهم حول التكتلات الإقليمية:

حدد هذا التفاهم طريقة حساب الرسوم الجمركية والإجراءات التجارية قبل تشكيل التجمعات الإقليمية، مثل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وحتى بعد تشكيلها، وذلك بما يتفق مع الشرط الذي يستوجب عدم

وصول الرسوم الجمركية والإجراءات التجارية التي تفرض عند تشكيل التجمعات على التجارة مع الدول غير الأعضاء في التجمعات، إلى مستوى يسبب تقييد التجارة بالنسبة لما كانت عليه قبل تكوين التجمعات.[1]

## 5/ الاتفاق العام بشأن الخدمات:

يغطى هذا الاتفاق تجارة الخدمات بكل أشكالها، وقد قسمت أمانة المنظمة العالمية التجارة أنشطة الخدمات إلى 12 نشاطا و 155 قطاعا فرعيا، تضم كافة الخدمات التجارية في شتى القطاعات. يتكون الاتفاق من مفاهيم عامة ومبادئ وقواعد لتجارة الخدمات، وجداول بالالتزامات التي تتعهد بها الدول، وقد حدد أربعة أشكال لتوريد الخدمة[2] هي انتقال الخدمة عبر الحدود مثل خدمات البنوك وشركات التأمين والخدمات الهندسية، انتقال مستهلك الخدمة إلى دولة أخرى مثل السياحة، والوجود التجاري في الدولة التي ستقدم فيها الخدمات مثل فروع الشركات، وانتقال الأشخاص الطبيعيين الذي يعني الانتقال المؤقت وليس الانتقال للبحث عن فرصة عمل أو إقامة دائمة أي انتقال الخبراء والمستشارين.

يوجد نوعان من الالتزامات في تجارة الخدمات هما:

الالتزام الأول: يتمثل في التزامات عامة تطبق على كل قطاعات الخدمات، مثل الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية والشفافية، وتسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية في الخدمات.

الالتزام الثاني: يتمثل في التزامات محددة تقع في مختلف قطاعات الخدمات من قبل كل دولة، ويجيز الاتفاق دخول الدول الأعضاء في اندماج اقتصادي، وإقامة تجمعات إقليمية لتحرير تجارة الخدمات. وبمقتضى هذا الالتزام يتعهد الأعضاء بالدخول في مفاوضات جديدة لتحرير تجارة الخدمات، تبدأ خلال خمسة سنوات على الأكثر من تاريخ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

## 6/ اتفاق التجارة المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية:

طبقا لهذا الاتفاق، تشمل حقوق الملكية الفكرية حقوق الطبع والعلامات التجارية وبراءات الاختراع، والعلامات الجغرافية للسلع التي تشير إلى مكان الصنع والجودة العالمية للمنتج والتصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة والأسرار الصناعية، وتتعهد الدول الأعضاء في المنظمة للعالمية للتجارة، بتنفيذ

[1] محمد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2] أحمد العجلوني، إستراتيجيات البنوك الأردنية الصغيرة لمواجهة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) المؤتمر الخامس حول مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي – دور التعليم الإداري و الابتكار التقني–، كلية الإدارة و الاقتصاد، العين، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، أيام 24–25 مارس 2002 ، ص: 46.

إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال التشريعات المحلية وتطبيق إجراءات رادعة ضد من ينتهك هذه الحقوق.

يوضح الاتفاق أن الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية، هو 50 سنة في مجال حقوق الطبع و 20 سنة في مجال براءات الاختراع، وسبع سنوات في مجال العلامات التجارية. ويمكن أن تمتد فترة السماح إلى خمس سنوات للدول النامية وعشر سنوات للدول الأقل نموا.

## 7/ اتفاقات جماعية:

تمثلت هذه الاتفاقات الجماعية في أربع اتفاقات هي المشتريات الحكومية واتفاق اللحوم واتفاق الألبان واتفاق الطيران المدني.

تكتسي هذه الاتفاقات طابعا خاصا في إطار المنظمة العالمية للتجارة، لأنها لا تطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على جميع الدول الأعضاء، بل يكون تطبيق هذا المبدأ على الدول الأعضاء الأطراف في هذه الاتفاقات فقط، وهي اتفاقات اختيارية وليست إلزامية. ولهذا السبب فإن فتح الأسواق في هذه القطاعات يظل مقصورا على الدول الأعضاء في هذه الاتفاقات.

في سنة 1997، ألغي كل من اتفاق اللحوم واتفاق الألبان، وأصبحت الاتفاقات الجماعية تضم اتفاق المشتريات الحكومية واتفاق الطيران المدني فقط.

## المبحث الثالث: التحرير الاقتصادي العالمي.

نتيجة تقلص حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ازدادت موجة التحرر الاقتصادي العالمي من خلال ترك آليات السوق لقانون العرض والطلب، وتبوء القطاع الخاص مكانة هامة، باعتباره أكثر كفاءة من الدولة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي. إضافة إلى تحرير كل من التجارة الخارجية وأسواق الصرف والأسعار، وعدم تدخل الدولة في سوق العمل والتركيز بصفة خاصة على المبادرة الفردية.

### المطلب الأول: التوجه نحو اقتصاد السوق.

بدأ التحول نحو اقتصاد السوق أو السوق الحرة مع بداية الثمانينيات، وتسارع بعد سقوط الإتحاد السوفيتي. يقوم هذا التحول على جملة من المبادئ كانفتاح الأسواق على بعضها البعض وحرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال، إضافة إلى منح القطاع الخاص والمبادرة الفردية الدور القيادي في عمليتي الاستثمار والتنمية. لكن في مقابل ذلك تراجع دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتقلص إلى درجة إلغاء تدخلها في مسألة توزيع الناتج وترك السوق لآلية العرض والطلب، وأصبح نطاق دورها مقتصرا فقط على وضع الإطار التشريعي والتنظيمي، وضمان عمل آليات السوق بحرية وسيادة المنافسة ولعب دور الحكم.

#### أولا: مفهوم اقتصاد السوق.

أصبح مصطلح اقتصاد السوق شائع الاستعمال وله عدة تعاريف منها ما يأتي:

- جون رفوار jeau rivoire ، عرف اقتصاد السوق على أنه " تنظيم اجتماعي يعطي دورا أساسيا لقوانين السوق، ليتأقلم معها بأفضل ما يمكن عندما تكون السوق جيدة ولتصحيحها عندما تكون سيئة "[1].
- جمال لعمارة يعرف اقتصاد السوق على أنه "الاقتصاد الذي يعتمد على قوى السوق كأسلوب لتنسيق النشاط الاقتصادي للمجتمع، فهو نظام اجتماعي يتم من خلاله تنظيم ورقابة النشاط الاقتصادي من خلال الأسواق المتميزة بالمنافسة عند تحديد الثمن"[2].

[1] Rivoire Jean, que sais-je ? l'économie de marché , éditions DAHLAB, 1994 ,p4

[2] حشاد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

❖ يرى لحمدي أحمد العناني أن "نظام السوق هو ذلك النظام الاجتماعي الذي يتم من خلاله تنظيم ورقابة معظم النشاط الاقتصادي من خلال الأسواق التي تتميز بالمنافسة عند تحديد الأثمان"[1].

من خلال التعاريف السابقة، يتضح أن اقتصاد السوق هو سيادة السوق كمنظم ومهيمن على النشاط الاقتصادي، يقوم على أساس الحرية الاقتصادية والمنافسة. بمعنى ممارسة الحرية الاقتصادية من قبل المنتجين في إنتاج وبيع السلع والخدمات وقيام المنافسة بينهم لتحقيق أقصى ربح ممكن، وكذلك ممارسة الحرية الاقتصادية من قبل المستهلكين في استهلاك السلع والخدمات المعروضة في السوق، وقيام المنافسة لتحقيق أقصى إشباع ممكن، وهذا يتحقق في إطار عدم تدخل الدولة في عمليات السوق.

## ثانيا: مبادئ اقتصاد السوق.

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي أو كما يسمى أيضا بالنظام الحر أو اقتصاد السوق، على أسس تتمثل في العناصر الآتية:

### أ/ الملكية الخاصة والمصلحة الخاصة:

تعتبر الملكية الخاصة من أهم دعائم اقتصاد السوق، إذ تتمثل في حرية الأفراد في تملك السلع والخدمات والانتفاع بها واستخدامها بشكل يحقق مصلحتهم الشخصية. هذه الأخيرة تحقق بدورها المصلحة الجماعية. فالمنتج يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن والمستهلك يبحث عن تحقيق أقصى إشباع ممكن، ومن ثم فالدافع الفردي هو المحرك الحقيقي لهذا النظام[2]. ويتم هذا دون أن يحدث تناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، بفعل اليد الخفية[3] وفي إطار العقلانية والرشاد الاقتصادي الذي يتصف به الأفراد بهدف تعظيم منفعتهم.

### ب/ الحرية الاقتصادية وحافز الربح:

يقصد بهذا المبدأ حرية الأفراد في اختيار وممارسة نشاطاتهم دون منعهم من ممارسة أي نشاط. وينجر عن هذا المبدأ قيام المنافسة الحرة بين المنتجين بغية تحقيق أقصى ربح ممكن، وقيام المنافسة الحرة بين المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن.

---

[1] العناني حمدي أحمد، الاقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الجزء الأول، دار المصرفية اللبنانية، بيروت، 1992، ص: 35.

[2] Anoulay Piere, le mécanisme de l'économie de marché, édition université paris,1980, p20

[3] محمود يونس، عبد المنعم مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص: 53.

استنادا إلى ذلك، تفترض الحرية الاقتصادية تنظيم المجتمع حسب آليات السوق في جميع الأنشطة، بوجود منافسة كاملة وشريفة بين مختلف المتعاملين. وتتجلى مظاهر الحرية الاقتصادية في المجالات الآتية[1]:

– حرية الملكية الفردية لكافة أنواع الثروة المادية كالأرض والمباني والآلات وغيرها، وحرية الفرد في التصرف في ممتلكاته واستغلالها كما يشاء.

– سيادة المستهلك في اختياره للسلع والخدمات، تمثل العامل الأساسي في تحديد نوع وكمية عرض مختلف السلع والخدمات، وهي التي تحدد في النهاية شكل التوزيع النهائي لعوامل الإنتاج بين الاستخدامات المختلفة.

– حرية العمل والإنتاج، أي أن لكل فرد الحق والحرية في اختيار المهنة التي يريدها والاستثمار في أي نشاط من الأنشطة الاقتصادية التي يرغب فيها.

### ج/ عدم تعارض المصالح:

كما هو معلوم، تقوم الدولة بضمان تطبيق قواعد السوق، من خلال هيئات مراقبة يخول لها جملة من المهام مثل فرض العقوبات الضرورية على الخارجين عن القانون، وفرض قيود معينة تفاديا للأضرار الصحية وغيرها التي تلحق بالمستهلكين. إضافة إلى فرض نوع من الحماية لمصلحة الطبقات العاملة لتحديد ساعات العمل، ووضع حد أدنى للأجور ومنع الاحتكار وتنظيم المنافسة، فضلا عن منع الإغراق ومكافحة الغش التجاري.

كل هذه سبل وإجراءات، تتخذها الدولة لقمع المحاولات التي من شأنها جعل مصالح أفراد تطغى على مصالح أفراد آخرين.

### د/ حرية الأسعار:

يخضع اقتصاد السوق لقوانين العرض والطلب، فيعمل على تحرير الأسعار لتكون وسيطا بينهما. لأن السعر يمثل إحدى المحددات الأساسية لقيمة السلعة، فهو يتحدد في نظام المنافسة بالتقاء العرض بالطلب على السلعة. والهدف الذي يراود المنافسين هو نجاح وتوازن مشاريعهم سواء في المدى القصير أو الطويل، والذي لا يتحقق إلا بالسعر الفعلي أو الحقيقي للسوق وهو الذي تتحقق عنده أكبر كمية ممكنة من المبيعات.

[1] السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص ص : 32-34.

## ثالثا: شروط الانتقال لاقتصاد السوق.

لقد اتضح أن النظام الليبرالي بوجهه الجديد "اقتصاد السوق" له جوانب إيجابية عدة، مثل نوعية المنتجات والخدمات وسرعة التطور والتقدم التكنولوجي وتحسن نصيب الفرد من الناتج القومي. هذا الأمر دفع بالدول الاشتراكية إلى إحداث تغيير جذري في نظامها الاقتصادي بغية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

تتطلب عملية انتهاج اقتصاد السوق اللجوء إلى عدة إجراءات ضمن برنامج يسمى بالمرحلة الانتقالية، وذلك من أجل بناء آليات اقتصاد السوق التي تتمركز في العناصر الآتية[1]:

- الحرية الاقتصادية وتراجع دور الدولة.
- الإصلاحات المؤسساتية.
- استقرار الاقتصاد الكلي.
- الانفتاح على العالم الخارجي.
- إعادة هيكلة القطاع العمومي والخوصصة.
- إصلاح النظام المالي والنقدي.
- ترقية وتشجيع القطاع الخاص.
- تحرير الأسعار وإقامة سوق عمل.[2]

### 1/ الحرية الاقتصادية وتراجع دور الدولة:

في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق تقوم الدولة بتعزيز مكانة القطاع الخاص، عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص والاعتراف بحقه في ملكية وسائل الإنتاج وسن نصوص تشريعية وتنظيمية مستحدثة. ومن ثم يزداد دوره في الاقتصاد الوطني ويتراجع بالتالي دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

إلا أن هذا التحول واجه جمودا وعراقيل عدة، حيث عرفت دول أوروبا الشرقية عدة أشكال مختلفة منه مثل اقتصاد السوق المختلط على الطريقة المجرية، واقتصاد السوق الرأسمالية المتوحشة في روسيا واقتصاد السوق المعتمد

[1] Shulders Guy, terminologie économique française pour les pays en transition, l'harmattan, Paris,1997, p :32

[2] J.P bricasier et J.F perettiwatel, les mutations économiques à l'Est , crise et transition vers le marché, éd vuibert, Paris,1992,p: 96.

على التسيير الذاتي في بولونيا[1].

### 2/ الإصلاحات المؤسساتية:

بشأن إصلاح المؤسسات، شرعت مجمل الدول في المصادقة على عدد كبير من القوانين والنصوص التشريعية المنظمة للنشاط الاقتصادي في جوانبه التجارية والمالية والجبائية وغيرها. والهدف من ذلك هو إنشاء محيط ملائم ومشجع على بعث حركية المؤسسات الإنتاجية في اتجاه المنافسة التامة والكاملة.

### 3/ استقرار الاقتصاد الكلي:

يتمثل الاستقرار الاقتصادي الكلي في محاربة الاختلالات الهيكلية الهامة، مع انتهاج سياسة اقتصادية تهدف إلى تثبيت المجاميع الاقتصادية الكلية، خاصة منها الإنفاق الحكومي والإعانات والتسهيلات المالية وتقليص حجم القطاع العام. كما عرف تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي نجاحا جزئيا، إلا أن نسبة التضخم لم تصل إلى الهدف المحدد والمتمثل في نسبة ذات رقم واحد فقط، ويرجع ذلك إلى استمرار الدولة في تقديم الإعانات.

### 4/ الانفتاح على العالم الخارجي:

تعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي نموذجا عاما يطبق في جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية. والانفتاح الاقتصادي كسياسة أو كمنهج للتنمية الاقتصادية، له حدود وضوابط لا بد من مراعاتها عند وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. لأن تطبيقه يأخذ أنماطا ومستويات مختلفة حسب طبيعة الاقتصاد القومي.

ويعرف الانفتاح الاقتصادي على أنه تحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات، وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف أو العقبات، وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية لكل الضمانات والالتحاق بسرعة بأحدث تكنولوجيا إنتاجية ممكنة في العالم. كما يعني الانفتاح تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد القومي مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب[2].

[1] رمزي مراد بن زرق، مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص، حالة الجزائر، ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص:194 .

[2] محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وأثاره الإجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر ، 2002 ، ص: 90.

للعلم، تؤدي زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي إلى جعل الاقتصاد الوطني أكثر جاذبية للاستثمار، خاصة عندما تلجأ الدولة إلى تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية ونزع جميع الحواجز المعيقة للتجارة الخارجية، وتكييف منتجاتها مع متطلبات التجارة الدولية التي تشترط خضوع المنتجات لمعايير ومقاييس الجودة والنوعية.

### 5/ ترقية وتشجيع القطاع الخاص:

يتجسد اهتمام الدولة بالقطاع الخاص كشرط ضروري لبناء نظام اقتصاد السوق، في توفير بيئة ملائمة ومشجعة لتطوير وتنمية القطاع الخاص، مثل تيسير الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لتمويل المشاريع، وإضفاء السهولة والشفافية على الإجراءات الإدارية ومحاربة البيروقراطية والفساد الإداري، إضافة إلى تخفيف الضغط الجبائي.

### 6/ إعادة هيكلة القطاع العام:

بعد تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، شرعت في تفكيك المؤسسات العمومية التي حققت خسارة وعملت على بيعها للقطاع الخاص الناشئ. وبهذا تم إلغاء وظيفة التخطيط المركزية التي كانت تعمل على تسييرها وفق الخطة الاقتصادية. كما أصبحت عملية الخوصصة حلا أمثل لإعادة هيكلة القطاع العام، لأنها تمثل إحدى التغيرات الأساسية للشروع في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

### 7/ إصلاح النظام المالي والنقدي:

يعتبر مشروع إنشاء نظام بنكي وسوق مالية فعالة وحديثة من أولويات الدول التي تحاول الإسراع في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق وضمان نجاحها، لأن البنوك التجارية أصبحت مطالبة بالمساهمة بصفة فعالة في تنشيط المؤسسات الإنتاجية. إضافة إلى ذلك يؤدي تحرير القطاع المالي والمصرفي إلى دخول بنوك تجارية خاصة تنافسه، لكن هذا القطاع مازال يعاني من بقاء الممارسات البنكية السابقة و عدم الشروع في استبدالها بالمقاييس الحديثة.

### 8/ تحرير الأسعار:

إن الانتقال من نظام أسعار إدارية إلى نظام أسعار سوقية يتطلب من الدولة تحرير أسعار الجملة والتجزئة. هذا الإجراء من شأنه أن يضمن تعديل العرض بالنسبة للطلب، وتخفيض النفقات العمومية من خلال حذف الإعانات وتكييف هيكل الأسعار حسب تكاليف الإنتاج.

يمكن لعملية تحرير الأسعار أن تأخذ أحد الشكلين إما تحرير جزئي أو تحرير كلي. فالتحرير الكلي يعني أن السوق تحل محل الدولة مباشرة، أما التحرير الجزئي معناه أن الدولة حاضرة في مراقبة أسعار بعض المنتجات أو السلع التي تراها إستراتيجية.

### 9/ إقامة سوق عمل:

في إطار اقتصاديات السوق، ينتج معدل الأجور ومستوى العمالة نظريا بتقاطع مجموع عروض العمل للأجراء والطلب على العمل للمؤجر. وحتى تضمن السوق تخصيصا فعالا وعقلانيا لليد العاملة، يستوجب الأمر جعل العمل حرا بين المستخدم والأجراء، لأن إقامة سوق العمل تعني تشريع نصوص جديدة تحدد علاقات العمل بين المستخدم والأجير بطريقة أكثر حرية، فالمستخدم لما يستغني عن الأجير فله كل الحرية في تسريحه، وكذلك الشأن بالنسبة للأجير عندما يجد عملا بديلا أخر وبأجر أعلى مما يتقاضاه، فله الحرية والحق في إيقاف عقد العمل.

## رابعا: مزايا وعيوب اقتصاد السوق.

لا يخلو نظام اقتصاد السوق من العيوب رغم أنه يشمل عدة مزايا نوضحها كالآتي:

**1/ مزايا اقتصاد السوق:** يرى المؤيدون للتحول نحو اقتصاد السوق أن هذا النظام يشمل جملة من الإيجابيات يمكن توضيحها كالآتي:

- يرى البعض أن اقتصاد السوق قد حقق مزايا عديدة في الأساليب الإنتاجية والتطوير، ووفر وظائف

أفضل وأعلى إنتاجية، كما ساهم في تخفيض نسب الفقر في العالم[1]. عكس النظام الاشتراكي الذي تميز بالتدخل الواسع للدولة وتقليص دور القطاع الخاص، والتضييق على المبادرة الفردية وتعطيل جزئي لآليات اقتصاد السوق.

- لقد أثبتت التجربة أن الدول التي نجحت في تحقيق التنمية هي التي اعتمدت على قوى السوق والقطاع الخاص، وتمكنت من السيطرة على حجم القطاع العام، وكمثال على ذلك كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة.[2]
- نتيجة تغير نموذج التنمية، وعجز النظام الاشتراكي على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حل اقتصاد السوق محل اقتصاد التوجيه في معظم الدول[3].
- يحمل اقتصاد السوق بدائل ويتيح خيارات وإمكانات لتحقيق التنمية، كما يسمح بالاستفادة الكبيرة من الظروف الدولية الجديدة.
- تمثل السوق الوسيلة الطبيعية لتحديد الأرباح والفوائد التي يتوقعها المتعاملون سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وهذا دون الحاجة إلى تدخل أو توجيه من الدولة.
- تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال رفع إنتاجية المشروعات التي تنتهج مبادئ اقتصاد السوق، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات بغرض توجيهها إلى الاستثمار.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإعطائه التحفيزات القانونية والتشريعية والتنظيمية بهدف رفع معدلاته.
- اتساع مساحة السوق العالمية للمنتجات، وفرض قوانين تحكم تسييرها.
- استفادة الدول النامية من الثورة التكنولوجية، وذلك من خلال البرامج الدولية المسطرة لهذا الغرض وحرية انتقال التطور التكنولوجي من بلد لآخر.

## 2/ عيوب اقتصاد السوق:

[1] طه عبد العليم، التقرير الإستراتيجي العربي الثالث، الاقتصاد المصري في عصر العولمة: رؤية إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تقرير 2005/2004، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 2005.

[2] سعد طه علام، التنمية ...و الدولة، دار طيبة للنشر و التوزيع و التجهيزات العلمية، القاهرة، 2003 ، ص: 38.

[3] فريديريك سي. تيرنر، الأدوار المتغيرة للدولة: المقياس و الفرص و المشكلات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد: 163، مارس، 2000 ، مجلة ربع سنوية تصدر عن اليونسكو، النسخة العربية الصادرة عن مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة، ص ص: 19- 20.

عند التعرض لأراء المعارضين للتحول لاقتصاد السوق، نجد جملة من السلبيات التي يتضمنها هذا النظام منها ما يأتي:

- بهدف تخصيص الموارد بكفاءة، تتطلب آلية السوق درجة عالية من المرونة في الاستجابة لمؤشرات الأسعار، مما يستلزم تدخلا لمواجهة تقلبات الأسعار.
- يطرح اقتصاد السوق مرحلة تحول صعبة مليئة بالمهام الواجب على الدولة القيام بها، حتى تحقق سوقا تعمل وفقا لآليات النمط النظري لاقتصاد السوق.
- يقوم اقتصاد السوق على خوصصة المؤسسات العمومية بهدف فتح المجال للاستثمارات الأجنبية وتوسيعها، وهذا الأمر يؤدي إلى إضعاف قدرة الدول على السيطرة على إمكاناتها الاقتصادية[1].
- يؤدي نظام اقتصاد السوق إلى سوء توزيع الثروات والمداخيل على المستوى الوطني وحتى على المستوى العالمي، وطبعا لهذا التفاوت آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- تعاني أغلب الدول النامية من ضعف وخلل أجهزتها المصرفية، وهذا يتطلب منها مجهودات كبيرة لتغيير هياكلها.
- لابد من تدخل الدولة، لأن آليات السوق لها بعض جوانب القصور في توجيه النشاط الاقتصادي، التي قد تؤدي إلى عدم التلاؤم مع المصلحة العامة.
- قد لا تتوافق المصلحة العامة مع المصالح الخاصة دوما، وبالتالي فإن القول بأن المصالح الخاصة تقود إلى المصلحة العامة هو أمر يفتقر إلى الدقة.
- يؤكد بعض المفكرين على عدم قدرة السوق الحرة على إنجاز تنمية حقيقية في الدول النامية، لأن ترك قوى السوق دون رادع و تخلي الدولة عن مهامها الجوهرية في التنمية، سوف يؤدي إلى تفاقم التخلف وتدهور الرفاهية في أغلب دول العالم الثالث[2] .
- من بين مساوئ تحرير التجارة والتحول لاقتصاد السوق، أن الاهتمام ينصب على جانب التجارة أولا قبل التنمية، وتعمد عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية على رفع معدل النمو وأثره على

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، العولمة و اتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، الصادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد: 107، سبتمبر، 2001، ص: 77.

[2] نادر فرجاني، أثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث، مصر، أوت، 1989.

تغيير هيكل الإنتاج القومي. يمكن أن يكون لهذا التحرير أثرا إيجابيا على معدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية، لأن الزيادة الحاصلة في نمو الناتج القومي نتيجة تحرير التجارة قد تكون مؤقتة ولا تؤدى إلى تغيير الهيكل الإنتاجي.[1]

- فقدان الدول النامية لأسواقها في الدول الاشتراكية سابقا، والتي كانت تحصل عليها من خلال الاتفاقات الثنائية، لأن هذه الدول انتهجت سياسات التحرر الاقتصادي.
- مشاركة دول الاقتصاد المتحول الدول النامية، في تحركات رؤوس الأموال والمعونات التي كانت تمنحها إياها الدول المتقدمة.
- يزداد الأمر صعوبة بالنسبة للدول النامية خاصة الدول المغاربية منها، عندما يتم دخول دول الاقتصاديات المتحولة في إتحاد اقتصادي مع الإتحاد الأوروبي، وهو ما يحولها من قوى داعمة للدول النامية إلى قوى منافسة لها.
- ارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للطبقات الفقيرة وزيادة عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، جراء تحرير الأسعار وتخلي الحكومات عن تقديم الدعم.
- سيطرة الأجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسيات على رأس المال الوطني بصفة عامة وعلى الأنشطة الإستراتيجية بصفة خاصة، من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع.
- يتطلب أداء اقتصاد السوق بصورة فعالة توفر بعض الشروط الأساسية، لأن هذا النظام لا يمكن أن يقدم جميع الحلول لكل المشاكل التي تعترض عملية التنمية، إذا لم يتم توفير الحد الأدنى الضروري من الشروط المؤسساتية والقانونية التي تفتقر إليها الكثير من الدول النامية ومن أهمها ما يأتي:

- وجود نظام كفء للخدمة العمومية يخلو من الفساد.
- توفر الثقة والأمان والكفاءة في الجهاز المصرفي الوطني وبالعملة المحلية.
- سيادة القانون في المجتمع لضمان تنفيذ العقود وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات.
- حرية الحصول على المعلومات الضرورية لإقامة المشروعات.

[1] محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004/2003، ص ص: 77- 78.

لذلك يمكننا القول أن إخضاع عملية التنمية لآليات السوق بمفردها، يتعارض مع واقع الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول النامية، ويتناقض حتى مع أراء التجديد التي يحاول أنصار النظام الرأسمالي بعثها فيه.

## المطلب الثاني: تحويل قاعدة الملكية.

أصبح نقل ملكية المؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص ظاهرة تجتاح العالم، فبعد قرن من سيادة النظام الاقتصادي الاشتراكي، أصبح هناك اقتناع بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وترك فرصة أكبر للقطاع الخاص. وكان الدافع إلى ظاهرة الخوصصة هو تطور مفهوم الدولة من دولة تتدخل في كل الشؤون إلى دولة حارسة فقط. ونتيجة الركود الاقتصادي الذي ساد الدول الرأسمالية بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1932، قامت كل من أمريكا وبريطانيا بالتراجع عن القطاع العام. حيث تعتبر بريطانيا من أوائل الدول التي تبنت سياسة الخوصصة على نطاق واسع منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، إذ قامت حتى ببيع شركات هامة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي كالبترول والنقل والاتصالات والخدمات.

ونتيجة نجاح هذه السياسة الاقتصادية في بريطانيا في تحقيق أهداف النمو في تلك القطاعات، وتحسين نوعية الخدمات وارتفاع معدلات الربحية وزيادة العمالة، وفي ظل تغير البيئة السياسية والاقتصادية والعالمية في أوائل التسعينيات، اقتنعت العديد من الدول ذات القطاعات الضخمة العامة والدول ذات الاقتصاد المختلط بإتباع هذه السياسة. بعد ذلك انتشرت عالميا في كثير من الدول بغض النظر عن العقائد السياسية ومستوى التقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

بالنسبة للدول النامية، شهدت خلال الثمانينيات تراكم الديون الخارجية وانخفاض شديد في أسعار السلع التصديرية الرئيسة وتدهور معدلات التبادل التجاري. إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة واضطراب في أسعار الصرف واختلال موازين المدفوعات الخارجية، وكذا تباطؤ معدلات النمو وازدياد الفقر. كل هذه الظروف دفعت بالعديد من الدول النامية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء، اللذين لعبا دورا هاما في تقديم سياسة الخوصصة لتلك الدول كإحدى أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي الأكثر ملائمة لها.

وهكذا أصبح ينظر إلى الخوصصة على أنها الأداة الفعالة والمرجوة، من أجل رفع كفاءة الاقتصاد القومي وتوزيع الثروة في المجتمع وتقليل عجز الميزانية العامة، وأضحت ظاهرة عالمية تعم خاصة دول التحول الاقتصادي.

## أولا: تعريف الخوصصة.

ظهر مصطلح الخوصصة سنة 1979 في بريطانيا معبرا عن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، إما بتحويل كامل أو تحويل جزئي للملكية، وهذا ما يعرف بخوصصة الملكية أو إحلال إدارة قطاع خاص لإدارة المشروعات العامة أو ما يسمى بخوصصة الإدارة[1].

تعرف الخوصصة على أنها "سياسة تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة، وهذا التحويل يرتبط بتحويلات اقتصادية واجتماعية سابقة ولاحقة لا يمكن تطبيقها إلا في بيئة تتسم بالحرية الاقتصادية. وبهذا تعتبر الخوصصة أصعب وأطول مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي". ويعرفها صلاح عباس على أنها "مفهوم لا يقتصر على مجرد بيع القطاع العام، ولكن يتسع هذا المفهوم لمجموعة من السياسات المتكاملة الهادفة إلى تحقيق تنمية المجتمع وذلك بفكر ومبادئ القطاع الخاص وآليات السوق..."[2].

يرى شريف شكيب بأنها عبارة عن "العملية التي بموجبها تتنازل الدولة عن المؤسسات التي تملكها سواء كلية، أو عن مجموعة من الأسهم للمستثمرين الخواص الوطنيين أو الأجانب"[3]. ويرى بن بيتور من جهته أنها "العملية التي عن طريقها يمكن التنازل أو بيع أصول المؤسسة العمومية لمؤسسات أخرى أو لأشخاص معنويين خواص"[4].

تجدر الإشارة كذلك إلى أن الخوصصة تعرف على عدة مستويات من بينها المستوى الاقتصادي[5]: فهي تتمثل في تحويل المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى مؤسسات اقتصادية خاصة. وتأتي كسياسة مرحلية لإعادة هيكلة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية،2003، ص: 217.

[2] صلاح عباس، الخوصصة المصطلح والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2003، ص: 79.

3 Chakib cherif, la Privatisation en Algérie, Institut des sciences économiques, Université de Telmecen, Mai 1995, P :22.

[4] Bouhazza mohamed, la Privatisation de l'entreprise Public Algérienne et le rôle de l'état dans le processus, Revue des sciences économiques et de gestion, Université ferhat Abbas, N°3,2004, P: 81.

[5] حميد حميدي ، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، بحث مقدم لندوة الإصلاحات الاقتصادية سياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير، 1999، ص: 374 .

نمط الاستثمار الوطني وإعادة توزيعه بين القطاعين العام والخاص، وتحويل هيكل الاستثمار لصالح القطاع الخاص حيث تسود آليات السوق ويقود القطاع الخاص عملية التنمية[1].

## ثانيا: مبادئ وأهداف الخوصصة.

### 1/ مبادئ الخوصصة: تتمثل المبادئ التي تقوم عليها عملية الخوصصة فيما يأتي:

- مبدأ التدرج: ويقصد به أن خوصصة المؤسسات القابلة لهذه العملية تتم بطريقة تدريجية، ضمن برنامج الحكومة حتى تقدم شكلا مضبوطا.

- مبدأ حماية مصالح الدولة: أي أن عملية التقييم تخضع لمعايير موضوعية، بهدف الحفاظ على مصالح الخزينة العمومية و على الأسهم العينية في حالة الخوصصة الجزئية.

- مبدأ الشفافية: من خلال هذا المبدأ يمكن للمعنيين تحويل الملكية عن طريق الإشهار الواسع، بجميع الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول.

- مبدأ عدم التميز: أي عدم التفرقة بين الفئات الاجتماعية باستثناء بعض الامتيازات الخاصة المتعلقة بالإجراءات الواردة في الأحكام القانونية المتعلقة بعملية الخوصصة، مثل القيام بتخصيص الأسهم الواجب بيعها للعمال بالمجان أو بشروط تفضيلية لا يمكن اعتباره عملا، تمييزا لأن العامل ساهم لفترة طويلة في بناء وحماية هذه المؤسسات العمومية.

### 2/ أهداف الخوصصة:

تختلف أهداف الخوصصة من بلد إلى أخر، فقد تكون أهدافا إجمالية أو تفصيلية على مستوى القطاع أو المؤسسات. وقد تنحصر في حل مشاكل التمويل الحكومي، أو تمتد لتشمل تحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام أو تحسين الأداء في صناعة معينة. فقد هدفت بعض الدول إلى تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة، عن طريق تخفيض عجز الميزانية وتحقيق المنافسة والتخلص من قيود القطاع العام وتحقيق مزايا ضريبية للدول. ودول أخرى هدفت إلى انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي، وما تشمله من إجراءات تعمل على تحرير الاقتصاد وتنمية روح المنافسة في السوق.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

ويمكن ذكر الأهداف الرئيسة للخوصصة لكثير من دول العالم كما يأتي:

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص في إدارة الاقتصاد القومي وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية، مع بقاء إدارتها للاقتصاد وفق اقتصاديات السوق.
- الحفاظ على المال العام من خلال تقليص الدعم والمساعدات أو القروض الممنوحة للمشاريع العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف العبء المالي عن الموازنة العامة وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والصحة. إضافة إلى الاهتمام بالبنية الأساسية والمنشات الاقتصادية الإستراتيجية.
- تحسين الأداء والكفاءة والفاعلية في أداء الوحدات الاقتصادية من خلال قطاع أهلي قوي.
- تحفيز الادخار المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية بشكل تنافسي، من خلال فتح الأسواق وإلغاء احتكار الدولة مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية.
- تشجيع قيام السوق المالية وتطويرها وتنشيطها.
- تسهيل الحصول على تكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية، والوصول إلى أسواق جديدة ومستقرة.
- تخفيض البطالة المقنعة عن طريق التخلص من العمالة الزائدة أو تطبيق نظام التدريب التحويلي، واستغلالها في إقامة مشروعات إنتاجية أخرى.
- توجيه سوق العمل نحو المهن المطلوبة، ومن ثم تحقيق الكفاءة في فرص العمل والمساهمة في توجيه السياسة التعليمية ومخرجاتها للتوافق مع الطلب المحلي على العمل.
- إعادة تخصيص الموارد لصالح القطاع الخاص، وهذا من شأنه أن يزيد من معدلات الإنتاج باعتبار أن وحدات القطاع الخاص أكثر كفاءة في تخصيص مواردها. ويؤدي إلى التخلص من قيود الأسعار وإحداث درجة عالية من المنافسة بين وحدات القطاع الخاص سواء على مستوى السوق المحلية أو على مستوى السوق العالمية.
- تخفيض الإنفاق الحكومي بعد التخلص من الدعم الممنوح من طرف الحكومة لوحدات القطاع العام، وزيادة حصيلة الضرائب المفروضة على أرباح الوحدات والمشروعات بعدما يتم تحويلها إلى القطاع الخاص. وهو ما يترتب عنه انخفاض العجز في ميزانية الدولة والتخفيف من حدة التضخم.
- إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الطبقات المتوسطة والفقيرة، من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام في إطار تحويل الملكية.

## ثالثا: طرق تنفيذ عملية الخوصصة.

قبل التطرق لطرق تنفيذ عملية الخوصصة، لابد من ذكر الشروط اللازمة لتنفيذ هذه العملية.

### 1/ شروط تسبق تطبيق الخوصصة:

لا يمكن تطبيق الخوصصة إلا في ظل توافر سوق تسودها الحرية الاقتصادية وقوى العرض والطلب التي تتحقق عن طريق ما يأتي:

- تحرير الأسعار، أي إعطائها فرصة من خلال قوى العرض والطلب لتقوم بدورها في تحرير الأسعار، شرط أن تقوم الحكومات بإلغاء الأسعار المحددة بقرارات إدارية وتقليص الدعم، حتى يتم القضاء عليه إلى حد ما وتحل الأسعار الحقيقية محل الأسعار الإدارية.
- دعم المنافسة، إذ أن إضفاء سمة المنافسة على السوق يسمح بتحقيق الكفاءة والتوزيع الأمثل للموارد مما يجعل الدولة تلعب دورا رئيسا في إرساء قواعد المنافسة من خلال ما يأتي:
  - اتخاذ معيار الكفاءة معيارا مميزا لنجاح أو فشل المؤسسات حتى تكون الفرص متكافئة فيها.
  - وضع قوانين تمنع الاحتكار لتفادي احتمال ممارسة أساليب محبطة للمنافسة في القطاع الخاص، من أجل السيطرة على الأسواق وتحقيق أرباح مغرية.
- تحرير النظام النقدي والمالي من أجل النهوض بالخوصصة وتهيئة ظروفها، وذلك من خلال ما يأتي:
  - تحرير سعر الفائدة الذي يسمح بزيادة المنافسة بين البنوك ويرفع من كفاءة استخدام القروض.
  - تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى تحرير القيمة الحقيقية للعملة مقارنة بالعملات الأخرى، مما ينتج عنه تقييم السلع والخدمات بأسعار حقيقية.
- إنشاء أسواق مالية متطورة تضم مشروعات خاصة لتحقيق برامج الخوصصة على أحسن وجه.
- إصلاح النظام الضريبي. لأن الضريبة تعتبر من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، مع زيادة الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال من الخارج، إلى جانب الإعفاءات المشجعة للاستثمارات الخاصة.

**2/ متطلبات تنفيذ الخوصصة:** يتطلب تنفيذ الخوصصة إعداد برنامج خاص يضم ما يأتي:

- إصدار التشريعات المناسبة لتنفيذ الخوصصة، بغرض تشجيع المستثمرين على الإقدام على شراء المؤسسات المطروحة للبيع وتوفير المناخ المناسب لسير القطاع الخاص.
- الإعلان عن برنامج المؤسسات التي تطبق عليها الخوصصة. ففي مرحلة الإعداد على الوزارة المكلفة بتنفيذ الخوصصة أن تقوم بالمسح الشامل للمؤسسات العمومية، لأن هذه الأخيرة تتفاوت فيما بينها تفاوتا كبيرا من حيث الربح أو الخسارة وحجم القوة العاملة وقيمة رأس المال المستثمر وحجم المديونية والدعم وما تقدمه الميزانية من إيراد ومدى حاجاتها.
- عدم خوصصة جميع المؤسسات دفعة واحدة وعدم إخضاعها لهدف الزمن، بل يجب العمل على الملائمة بين عدد الوحدات الواجب خوصصتها في أية سنة ومدى قدرة سوق المال على استيعابها، لأن الهدف من الخوصصة هو تقليص العجز الحكومي مما يقلل من العبء الذي تتحمله الدولة.
- وضع خطة لمواجهة مشاكل الخوصصة، خاصة مشكل التصرف في فائض العمال الذين اضطرت مؤسساتهم لتسريحهم بسبب عدم القدرة على الاستمرار. التخلص من عدم كفاءة وحدات القطاع العام. فقد اتضح أن أهم أسباب تدني كفاءة هذه الوحدات هو الفصل بين الملكية والإدارة، وما يصاحبها من ضعف في الحافز الخاص وسيطرة البيروقراطية على اتخاذ القرارات، إضافة إلى إتباع سياسة حكومية للتسعير لا تعكس التكلفة الحقيقية، وفرض عمالة زائدة تنتج عنها بطالة مقنعة وتقديم الدعم والحماية لوحدات القطاع العام يفقدها حافز المنافسة. ويترتب على كل هذا انخفاض مستوى جودة المنتجات وتدني الإنتاجية وزيادة المخزون الراكد وارتفاع المديونية وزيادة الخسائر.

## المطلب الثالث: الاقتصاديات المتحولة.

لقد عرف التحرر الاقتصادي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى النظام الرأسمالي وانتهاج مبادئ الاقتصاد الحر. حيث كان الإتحاد السوفيتي أول من شهد هذا التحول ثم تلته دول وسط وشرق أوربا التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم "مجموعة الاقتصاديات المتحولة". فقد كان لهذه الاقتصاديات المتحولة أثر بارز على الاقتصاديات الدول النامية بما فيها الدول المغاربية، باعتبارها من أهم الأحداث التي شهدها الاقتصاد العالمي. فإلى جانب الأثر الذي تركته هذه التحولات على الدول النامية، إلا أنه يجب على الدول المغاربية انتهاج نفس السبيل والإقتداء بما فعلته، بهدف التأقلم والانسجام مع التحولات التي

عرفتها الدول التي انتهجت النظام الرأسمالي من جهة، والتخلص من عيوب النظام الاشتراكي ومنح فرص أوفر للمبادرة والمنافسة والتحرر من جهة أخرى. لأنه بعد انتهاء الحرب الباردة، برزت مفاهيم جديدة تتمحور أساسا في أن العالم أصبح يسوده التنافس الاقتصادي والتكنولوجي، أين تعتمد الدول على بعضها في مواجهة كافة المشاكل على اختلاف أنواعها كالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

## أولا: تحول الإتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.

بعد تحول الإتحاد السوفيتي ووصول "ميخائيل غورباتشوف" إلى الحكم في أفريل 1985، شرع في تبني سياسة إعادة البناء والمصارحة للحد من الوضع المتدهور وحالة اللاتوازن الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، إضافة إلى انخفاض عائدات التصدير من العملات الأجنبية وتزايد عجز الميزانية. وكان لابد من الحصول على مساعدات من طرف الدول المتقدمة، مما تطلب تقديم تنازلات للولايات المتحدة مثل إيقاف التجارب النووية.

كل هذه الأحداث عجلت بتدخل صندوق النقد الدولي لدعم الإتحاد السوفيتي على إيجاد حلول تسرع دخوله لاقتصاد السوق، وبذل الجهد لتشجيع التجارة وتكثيف المساعدات الفنية لاسيما في مجال الطاقة، إضافة إلى تحويل الصناعات العسكرية إلى الإنتاج المدني وتقديم المساعدات المالية[1].

أدت حركة الإصلاحات هذه بدول أوروبا الشرقية التابعة للإتحاد السوفيتي، إلى الدخول في فضاءات سياسية تميزها التعددية وأخرى اقتصادية يميزها الاقتصاد الحر. وانعكس جو الصراع بين القطبين مؤديا في الأخير إلى تكوين نظام عالمي جديد يتميز بالقطبية الأحادية. أما دول أوروبا الغربية التي تأثرت كثيرا بهذا التحول، فقد وجدت نفسها مجبرة على تقديم الدعم والتأييد، وهو ما فعله الإتحاد الأوروبي من خلال برنامج المساعدة الذي استفادت منه كل دول أوربا الشرقية ذات الاقتصاد المحول.

## ثانيا: أثر الاقتصاديات المتحولة على الإتحاد الأوروبي.

نتيجة اشتداد التنافس بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للاستحواذ على الأسواق، وبشكل خاص أسواق دول الاقتصاديات المتحولة لكونها تعتبر أسواقا فتية غير مشبعة، حاول الإتحاد الأوروبي وسعى جاهدا لضم

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، دراسة حالة دول المغرب العربي، دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 23.

هذه الدول إليه والاستحواذ على أسواقها. فشرع في إبرام الاتفاقات مع كل دولة وتقديم الإعانات والقروض للرفع من مستوى معيشة مواطنيها خاصة بعد أن بدأت تعاني من مشكل الهجرة.

وتعدى الأمر إلى استهداف عشر دول من دول أوروبا الشرقية للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وهي ما يطلق عليها دول أوروبا الشرقية والوسطى، وتتمثل في: بلغاريا واستونيا والمجر ولتوانيا وليتونيا وبولونيا ورومانيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا. هذه الدول قدمت رسميا طلب انضمامها للإتحاد الأوروبي وتم قبولها كأعضاء جدد.

من جهة أخرى، رأى الإتحاد الأوروبي أن تأهيل اقتصاديات هذه الدول يستدعي تقديم المساعدات والقروض لتحسين ميزانياتها وتأهيل صناعتها وتثبيت هياكلها ورفع مستوى معيشة سكانها.

### ثالثا: أثر الاقتصاديات المتحولة على الدول النامية.

لقد انعكس الصراع القائم بين كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على بلدان أوروبا الشرقية والوسطى واعتبارها سوقا جديدة، سلبا على تعاون كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع الدول النامية. وبرز هذا التأثير بشكل جلي على دول المغرب العربي التي تتمتع بطابع خاص في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي. حيث تحققت أكبر مخاوف المغرب العربي الناجمة عن الاستثمار السياحي والاقتصادي والمالي في شرق أوروبا بعد

عودة التواصل التاريخي والثقافي والسياحي بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، والتضامن بينها لدعم أوروبا الشرقية.

وتجدر الإشارة، إلى أن انتقال دول أوروبا الشرقية من النظام الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الحر، أحدث هزة قوية في اقتصاديات العالم، فاختلت الموازين وتسابقت الدول المتقدمة للاستحواذ على اقتصاديات الدول الأخرى ونهب ثرواتها والدخول معها في اتفاقات تضمن لها البقاء في أسواق تلك الدول.

و بما أن الاقتصاديات المتحولة مازالت تعاني من عدة مشاكل اقتصادية لا يمكنها الخروج منها إلا بعد فترة طويلة، لأن انتقالها لاقتصاد السوق لم يحضر له، إلا أن هذا أحدث اختلالا في ميزان القوى الاقتصادية العالمية. لكن تبقى دوما الدول المتقدمة خاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد من العلاقات والتطورات الاقتصادية العالمية.

## خلاصة.

شجعت التطورات المعاصرة التي عرفها الاقتصاد العالمي على بروز العديد من الظواهر التي أدت إلى ارتباط الاقتصاديات ببعضها بالبعض. وكان من أبرز هذه الظواهر التي أدت إلى زيادة أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، التطور الاقتصادي الهائل وما لحقه من تطور علمي وتكنولوجي متسارع، وإنشاء الوحدات الاقتصادية الكبيرة واتساع حجم المشروعات. وكذا ظهور الحاجة الملحة لتصريف المنتجات وتوفير مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى تطور وسائل النقل والاتصال.

فالتطورات السابقة الذكر أحدثت تغييرات في مكانة الدول وثقلها في الساحة الدولية ومست حتى نظمها الاقتصادية. حيث تعمقت أكثر عالمية الأسواق العالمية وتبعها توزيع الإمكانات الاقتصادية بين الدول وإعادة ترتيب الأولويات، بما ينسجم مع التحديات الجديدة ويؤدي إلى مضاعفة كل من الإنتاجية والتنافس والتصدير.

وفي إطار عمليات التحول الكبرى التي يشهدها العالم منذ مطلع التسعينيات، بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والصيغ الجديدة التي أسهمت في وضع أساس النظام الاقتصادي العالمي الجديد. الذي أصبح يسوده تسارع الدول إلى تحرير اقتصادياتها وانتهاج النظام الاقتصادي الليبرالي والتسابق للانضمام إلى المنظمات الداعمة لهذا المسعى. إضافة إلى تحرير أسواق الصرف وتحرير الأسعار والتركيز على النشاط الاقتصادي الفردي، وكذا العمل باتفاقات تحرير التجارة العالمية وتقليص المعوقات التي تحول دون ذلك. وهو الأمر ذاته بالنسبة للأسواق المالية والاستثمار المحلي والأجنبي. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى ظهور الكيانات الكبرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وكل هذا بهدف تحقيق ضرورات اجتماعية وتنمية اقتصادية شاملة.

لذلك كان من أهم ما يمكن استخلاصه، أن الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد بات أمرا أساسيا. يتيح فرصا عديدة يمكن الاستفادة منها في عدة مجالات، كزيادة الصادرات وتسهيل نقل التكنولوجيا وفتح الأسواق أمام بعضها البعض وزيادة درجة المنافسة العالمية. وحتى تتمكن الدول المغاربية من التأقلم مع مختلف التغيرات الطارئة على هذا النظام وتعزز دورها و قوتها لا بد من التفاعل الإيجابي معها، وهذا الأمر يتوقف على

عدة اعتبارات هامة مثل:

- ✓ القيام بالتحديث الاقتصادي ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، عن طريق رسم السياسات التعليمية والعلمية والتقنية الفعالة، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص دون تخلي الدولة عن دورها الفعال في الاقتصاد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- ✓ التدرج في تحرير الأسواق المالية والاهتمام بالنشاط التصديري، وتطوير الآلية الإنتاجية ورفع جودة الإنتاج.
- ✓ تفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول بهدف إيجاد كيانات اقتصادية كبرى قادرة على المنافسة الدولية، والتفاوض مع الدول الصناعية والمنظمات العالمية لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

# البـــاب الـثـــانـــي:

# الاقتـــصـاديات العـربيـة وسـبل البحـــث

# عـــن مـــكانـــة أفـضـل

# فـي ظـــل الاقـتـــصاد العـالمـي.

## تمهيد:

أحدث التبادل الاقتصادي على المستوى العالمي تراكما غير مسبوق للثروة والمعرفة، معبرا بذلك عن تحول عميق على كافة الأصعدة والمستويات بالنسبة لمختلف الدول متقدمة كانت أو نامية، ومنبئا عن ضرورة وحتمية جديدة تستدعي كافة الدول وهي الاندماج في الاقتصاد العالمي.

لذلك أصبحت الاقتصاديات العربية، من بين الاقتصاديات التي تحظى بأهمية كبرى للدراسة والتحليل، نظرا للحاجة الملحة لمعرفة واقعها وسماتها وتفاعلها في الساحة الدولية، وكذا مدى تأثرها وتأثيرها على العلاقات الاقتصادية الدولية. هذا الأمر تفرضه الضروريات والتغيرات التي تحدث في العالم في كل مرة، والتي تتطلب دراسة هذه الاقتصاديات بصفة كلية. وذلك انطلاقا من فكرة أن تنميتها بحاجة إلى اندماجها في الاقتصاد العالمي، والرغبة في معرفة أسباب قصور الاقتصاديات العربية عن الاندماج في الاقتصاد العالمي رغم ما تستحوذ عليه من إمكانات ومقومات بشتى أنواعها، وكيفية جعلها تحظى بمركز متميز إلى جانب بقية الاقتصاديات المتطورة.

إضافة إلى ذلك، بما أن الدول العربية تربطها روابط مشتركة كالتاريخ والدين واللغة والعادات والتقاليد والمصير المشترك، وبالنظر للتغيرات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، كالاتجاه المتزايد نحو إقامة تكتلات اقتصادية والتسارع نحو التحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي وكذلك التطور التكنولوجي، فإنه يصبح من الضروري تسليط الضوء على أهمية اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي، من خلال تسليط الضوء على متطلبات الاندماج وتقصي العراقيل التي يمكن أن تشكل حاجزا للمشاركة في الاقتصاد العالمي، ومن ثم الوصول إلى السبل والآليات التي تحسن وضعية الاقتصاديات العربية ، وتسهم في اندماجها بفعالية وتمكنها من الظفر بمزاياه. وذلك من خلال ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حواجز مشاركة الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني: سبل إنجاح الاقتصاديات العربية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث: فرص تعزيز اندماج الاقتصاديات المغاربية الجزائر والمغرب وتونس في الاقتصاد العالمي.

# الفـــصـل الأول:

# حـــواجـــز مـــشـــاركـــة

# الاقتـــصاديات العـربـــية

# فـــي الاقـــتـــصاد العـــالـــمـــي.

## تمهيد:

شهدت العديد من الدول تحولات اقتصادية جذرية، نتيجة التغيرات الاقتصادية العديدة التي طرأت على الاقتصاد العالمي. وذلك في إطار البحث عن موقع اقتصادي راق ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية، وابتعادا عن التخطيط المركزي والتسيير الإداري للاقتصاد الذي أدى إلى فشل خطتها التنموية. وكذا تحرير المبادرات والقضاء على البيروقراطية والمساعدة على اتخاذ القرار، وبالتالي تسهيل اندماج الدول في الاقتصاد العالمي والظفر بفوائده.

لذلك نجد الدول العربية من بين الدول العديدة الساعية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، معلقة أمالا كبيرة على كسب مزاياه واحتلال مكانة مميزة ضمن الدول الرائدة، رغم غياب المبادرات الجادة فيما بينها ورغم الأنماط الاقتصادية التي يهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي إلى تعميمها. فيفرض بذلك مجموعة من التحديات على الدول النامية بصفة عامة وعلى الدول العربية بصفة خاصة حتى يتسنى لها تعظيم منافع الاندماج.

إن الإشكال الراهن الذي يطرحه موضوع الاندماج على الدول العربية، هو كيفية تحدي الحواجز التي تعترض سبيلها وكيفية استغلال الإمكانات التي تتوفر عليها من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن. لذلك يحاول هذا الفصل تشخيص حالة الاقتصاديات العربية، بهدف التعرف على مواطن القوة لديها. إضافة عرض التحديات والعراقيل التي تشكل حاجزا أمام الاقتصاديات العربية للولوج في الاقتصاد العالمي. وذلك من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

المبحث الثاني: واقع الأسواق المالية العربية.

المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية التي تواجه اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي.

## المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

شهدت الاقتصاديات العربية العديد من التطورات الهائلة خلال السنوات الأخيرة، بفضل الإصلاحات الهيكلية التي قامت وتقوم بها بهدف لعب دور مستقبلي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. هذا الدور مرهون بمدى نجاحها في مواكبة التطورات والمستجدات الدولية، والتصدي لمجموعة من التحديات المفروضة على المنطقة العربية. لذلك أصبحت الدول العربية تولي أهمية بالغة لتطوير تجارتها الخارجية والبينية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني.

### المطلب الأول: التجارة الخارجية العربية.

تندرج الدول العربية ضمن الدول النامية، لذلك من الأجدر تحليل تجارتها الخارجية بكل جوانبها حتى يتسنى إبراز دورها ومكانتها والإستراتيجية التي تحتلها التجارة الخارجية العربية على المستوى العالمي.

#### أولا: خصائص التجارة الخارجية العربية:

لعبت التجارة الخارجية العربية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات دورا أساسيا في إستراتيجية التنمية العربية، وذلك بفضل الصادرات النفطية. هذه الأخيرة جعلت التجارة الخارجية العربية تتميز بخاصيتين رئيستين هما الدور القيادي للقطاع العام في النشاط الاقتصادي واعتماد القطاع العام في نفقاته على الصادرات النفطية.

#### 1/ الصادرات العربية:

أظهرت الإحصاءات أن الصادرات العربية خلال الفترة 1972-1993 شهدت تطورا، حيث بلغت أعلى نسبة النمو 13.9 بالمائة. ويرجع هذا التطور خاصة إلى فترة السبعينيات، حيث قدر معدل نمو الصادرات بـ 39.4 بالمائة، نتيجة ارتفاع معدل صادرات النفط الخام التي بلغ معدل نموها السنوي 42.8 بالمائة. وذلك بسبب ممارسة الدول المنتجة لحقوقها في وضع سياسة نفطية مستقلة ومحاولة تطبيقها كأحد الوسائل لتطبيق السيادة على مصادر ثروتها، علما أن هذه المادة تمثل أكثر من 85 بالمائة من حجم الصادرات العربية. وخلال الثمانينيات بلغ معدل الانخفاض السنوي للصادرات العربية 0.6- بالمائة نتيجة انخفاض الصادرات النفطية التي وصلت إلى-2.5

بالمائة، وذلك راجع لقيام الدول المستهلكة ببناء مخزون كبير من النفط. وتبعا لذلك انخفضت المداخيل النفطية من 198.7 مليار دولار سنة 1980 إلى 81.5 مليار دولار سنة 1989.[1]

من جهة أخرى تغير هيكل الصادرات العربية، فبعد أن مثلت الصادرات النفطية نسبة 87.5 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية سنة 1980، أصبحت هذه النسبة لا تتجاوز 66.6 بالمائة سنة 1989. ثم ارتفع من جديد معدل النمو السنوي للصادرات العربية في بداية التسعينيات حيث بلغ 5.5 بالمائة وتحسنت الصادرات النفطية التي تجاوز معدل نموها السنوي 6.2 بالمائة. كما تميزت الصادرات العربية غير النفطية رغم تواضعها بتطور مستمر، حيث انتقلت من 3.4 مليار دولار عام 1972 إلى 24.7 مليار دولار عام 1993.

إن من أهم الصفات المميزة لاندماج اقتصاد بلد ما في الاقتصاد العالمي هي اتجاهات الصادرات من السلع و الخدمات. حيث نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات من المنطقة العربية من 236.082 مليون دولار سنة 1980 إلى 143.879 مليون دولار سنة 1990 لتعود و ترتفع إلى 180.164 مليون دولار عام 1999، وانخفضت حصة المنطقة العربية في قيمة الصادرات العالمية من 11.6 بالمائة في عام 1980 إلى 3.2 بالمائة عام 1999.[2]

انخفضت قيمة الصادرات السلعية العربية بنسبة 6.6 بالمائة عن سنة 2013 التي قدرت بـ 1.316 مليار دولار لتصبح 1.230 مليار دولار سنة 2014. يعود هذا الانخفاض إلى تأثر الإقتصاديات العربية بتراجع أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014. أما عن اتجاهات التجارة العربية، فقد تراجعت الصادرات الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان وبقية دول العالم سنة 2014[3]. لكن الصادرات العربية المتجهة إلى الصين و دول أسيا عرفت ارتفاعا نسبيا. فقد صدرت الدول النفطية العربية نحو 21.5 مليون برميل يوميا خلال 2014 منها 15.2 مليون برميل يوميا أي ما يشكل 70.7 بالمائة من مجمل الصادرات العربية وجهت إلى الدول الأسيوية كالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة و دول أسيوية أخرى. وبلغ حجم الصادرات في العام نفسه إلى كل من أميركا الشمالية و أميركا اللاتينية والدول الأوروبية، ما يقارب 5.6 مليون

[1] حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية دراسة حالة الجزائر و مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

[2] سكينة بوراوي و آخرون، العولمة والنوع الاجتماعي المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، تقرير تنمية المرأة العربية، مركز المرأة العربية للتدريس و البحوث، 2001، ص: 51.

[3] صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير العربي الموحد، 2015، ص: 195.

برميل يوميا، منها 2.1 مليون برميل يوميا إلى أميركا الشمالية، و3.3 مليون برميل يوميا إلى الدول الأوروبية، وهذا ما يجعل نسبة نفط الدول العربية المصدرة إلى هذه الدول تمثل ما يقارب 26 بالمائة فقط من الإجمالي[1].

تعبر وجهة صادرات الدول النفطية العربية، على الأهمية القصوى في دعم العلاقات الإستراتيجية والاقتصادية مع الدول الأسيوية الصناعية والناشئة، وذلك نظرا لما تشكله من ضمان للمصالح المشتركة للطرفين. فبالنسبة إلى الدول العربية، تعتبر أسيا السوق الأساسية للصادرات النفطية، و بالنسبة إلى دول أسيا، يزداد اهتمام هذه الدول بضمان سلامة الإمدادات النفطية وعدم انقطاعها بسبب الاضطرابات السياسية والنزاعات العسكرية في الشرق الأوسط.

إضافة إلى ذلك، نجد أن واردات الدول الأسيوية من الدول العربية لا تقتصر على النفط فقط، بل تشمل الغاز أيضا. ففي سنة 2014 صدرت الدول العربية نحو 198.2 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي بنوعيه المسال أو عبر الأنابيب، واتجهت الكمية الأكبر من هذه الصادرات إلى دول أسيا والمحيط الهادئ. فقد بلغت سنة 2014 الصادرات العربية من الغاز الطبيعي 1.6 بليون متر مكعب إلى أميركا الشمالية، و1.8 بليون متر مكعب إلى أميركا الجنوبية، و4.0 بليون متر مكعب إلى إفريقيا، و 22.9 بليون متر مكعب إلى دول الشرق الأوسط، و63.8 بليون متر مكعب إلى الدول الأوروبية، وكانت الحصة الأكبر البالغة 104.1 بليون متر مكعب من نصيب دول أسيا و المحيط الهادئ.

استمرت قيمة الصادرات السلعية العربية في الانخفاض في سنة 2015، بنحو 32.1 بالمائة ليبلغ 832 مليار دولار[2]، و ذلك بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية و الظروف الداخلية التي تشهدها بعض الدول العربية. لكن رغم ذلك، بقيت فئة النفط والمعادن مهيمنة على الحصة الأكبر من حجم الصادرات العربية. وارتفعت حصة المصنوعات بنسبة 29.2 بالمائة وذلك بسبب زيادة الأهمية النسبية للآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية.

[1] وليد خدوري، النفط في أسبوع وجهات صادرات النفط العربية، نشر بتاريخ 17/ 2016/04 ، تصفح بتاريخ: 2017/02/25، الساعة: 17:02 من الموقع: http://www.alhayat.com.

[2] صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير العربي الموحد، 2016، ص: 225.

## 2/ الواردات العربية:

تطورت الواردات العربية بمعدل سنوي وصل إلى 14 بالمائة طيلة الفترة 1972- 1993. حيث شهدت فترة السبعينيات تطورات بلغت 35.8 بالمائة، أما خلال عقد الثمانينيات قدر نمو الواردات ب1.7 بالمائة و في التسعينيات بـ 6.5 بالمائة. مع العلم أن تكلفة الواردات العربية تضاعفت خلال المرحلة 1972- 1993 بعشرة مرات حيث كانت تساوي 14.5 مليار دولار عام 1972، ثم ارتفعت إلى 145 مليار دولار سنة 1993 لكنها انخفضت خلال العامين 1997 و 1999 إلى 117.9 مليار دولار و 125.26 مليار دولار على التوالي لترتفع مرة أخرى سنة 1998 إلى 154.2 مليار دولار.

سنة 2011 قدرت الواردات العربية بـ 756.7 مليار دولار، لكنها ارتفعت بنسبة 7.9 بالمائة سنة 2012 لتصل إلى 816.1 مليار دولار[1]، وهذا نتيجة ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي في بعض الدول العربية وتأثير ارتفاع أسعار النفط على الواردات البترولية في بعض الدول، وارتفاع حصة الواردات العربية من السلع الزراعية التي تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية. كما ارتفعت حصة الواردات من الوقود والمعادن التي تحتل المرتبة الثالثة في الهيكل السلعي للواردات العربية.

بالنسبة لسنة 2013، قدرت الواردات السلعية العربية بـ 860.6 مليار دولار لترتفع بنسبة زيادة قدرت بـ 3.3 بالمائة إلى ما يقارب 895 مليار دولا سنة 2014، وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الواردات العربية مع كل الشركاء التجاريين خاصة من دول أسيا، التي سجلت أعلى نسبة استيراد منها قدرت بـ 38.2 بالمائة من إجمالي صادرات سنة 2014. وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات، فقد مثلت المصنوعات النسبة الأكبر من حجم الواردات العربية، كما ارتفعت أيضا حصة المواد الكيماوية، لكن في مقابل ذلك انخفضت حصة الواردات من المواد الزراعية سنة 2014.

في سنة 2015 انخفضت الواردات العربية إلى 831 مليار دولار أي بنسبة انخفاض 7.2 بالمائة[2] مقارنة مع سنة 2014. وذلك بسبب تقليص الإنفاق الحكومي نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية. أما عن الهيكل السلعي للواردات العربية خلال هذا العام، فقد زادت الأهمية النسبية للمصنوعات لتحتل صدارة الواردات السلعية العربية،

[1] صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير العربي الموحد، 2013، ص: 163.

[2] صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير العربي الموحد، 2016، ص: 225.

وذلك نظرا للأهمية النسبية للمصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل، ومن ناحية أخرى سجلت الأهمية النسبية للسلع الزراعية و الوقود و المعادن تراجعا سنة 2015.

## ثانيا: التجارة الخارجية الإجمالية:

**الجدول 1 – 2: التجارة العربية الإجمالية خلال الفترة 1996 – 1999.**

| | مليار دولار | | | | معدل التغير السنوي % | | | متوسط معدل التغير للفترة 1994–1998 ‰ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 1997 | 1998 | 1999 | |
| الصادرات العربية | 168,8 | 173,2 | 136,0 | 162,9 | 2,6 | 21,5 | 19,8 | 1,9 |
| الواردات العربية | 139,4 | 142,3 | 154,2 | 151,7 | 2,1 | 8,4 | 1,6 | 6,8 |
| صادرات عالمية | 5273,4 | 5507,5 | 5417,9 | 5577,2 | 4,4 | -1,6 | 2,9 | 6,1 |
| الواردات العالمية | 5368,2 | 5507,5 | 5507,5 | 5751,5 | 4,3 | -1,4 | 4,3 | 6,9 |
| وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية % | 3,2 | 3,1 | 2,5 | 2,9 | | | | |
| وزن الواردات العربية في الواردات العالمية % | 2,6 | 2,5 | 2,8 | 2,6 | | | | |

**المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000، ص: 13.**

يتضح من خلال الجدول، أن نسبة المشاركة العربية في الاقتصاد العالمي ضعيفة جدا 2.6 بالمائة بالنسبة للواردات و 2.9 بالمائة بالنسبة للصادرات خلال سنة 1999. و هذا ما يعكس تقلص درجة انفتاح الاقتصاد العربي مقارنة بالمنافسة من طرف الدول و التكتلات الأخرى. فإذا كانت نسبة انفتاح الدول العربية سنة 1972 تمثل 53.8 بالمائة، فإنها أصبحت لا تتجاوز 23.8 بالمائة سنة 1993، بينما ارتفعت هذه النسبة خلال نفس الفترة في اقتصاديات أخرى و الجدول التالي يبين ذلك:

**الجدول 1 – 2: مقارنة نسبة الانفتاح الاقتصادي العربي مع الدول المنافسة.**

| الدول | 1972 | 1979 | 1986 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العالم العربي | 53,8 | 68,7 | 33,3 | 29,1 | 29,5 | 29,6 | 25,5 | 23,8 |
| تركيا | 11,5 | 8,0 | 25,2 | 25,3 | 23,4 | 23,0 | 29,5 | 25,5 |
| دول جنوب شرق أسيا | 30,2 | 47,9 | 56,2 | 66,0 | 62,9 | 61,1 | 58,8 | 58,4 |

**المصدر: حداد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 179.**

نلاحظ أن درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بالنسبة للدول العربية تختلف من دولة إلى أخرى، لكن يمكن القول أن درجة انفتاح الإقتصاديات العربية مجتمعة على العالم الخارجي غير كافية في ظل الاقتصاد العالمي، رغم الأهمية الكبيرة التي تحتلها التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال كانت نسبة صادرات الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي 59.6 بالمائة سنة 1980 ونسبة الواردات 25.5 بالمائة خلال نفس السنة، و بالتالي بلغ إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي 79.1 بالمائة، فيما أدى تراجع نسبة الصادرات سنة 1994 إلى تراجع إجمالي التجارة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 50 بالمائة سنة 1994[1].

[1] حداد محمد، المرجع السابق، ص: 179.

**الجدول 1 – 3: مقارنة نسبة الانفتاح الاقتصادي العربي مع الدول.**

| البيان | متوسط 2009 - 2000 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | توقعات 2014 | مقارنة 2013 بـ 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات العربية | 479 | 1,202 | 852 | 1,041 | 1,348 | 1,514 | 1,499 | 1,547 | -14.7 |
| الصادرات العالمية | 11,164 | 19,813 | 15,916 | 18,974 | 22,361 | 22,564 | 23,190 | 24,395 | 626.9 |
| الصادرات العربية / الصادرات العالمية (%) | 4.3 | 6.1 | 5.4 | 5.5 | 6.0 | 6.7 | 6.5 | 6.3 | -0.2 |
| الواردات العربية | 348 | 865 | 780 | 839 | 931 | 1,059 | 1,130 | 1,193 | 70.2 |
| الواردات العالمية | 11,034 | 19,447 | 15,581 | 18,510 | 21,804 | 22,028 | 22,634 | 23,776 | 606.6 |
| الواردات العربية / الواردات العالمية (%) | 3.2 | 4.4 | 5.0 | 4.5 | 4.3 | 4.8 | 5.0 | 5.0 | 0.2 |
| إجمالي التجارة العربية | 826 | 2,068 | 1,632 | 1,880 | 2,279 | 2,573 | 2,628 | 2,740 | 55.5 |
| إجمالي التجارة العالمية | 22,198 | 39,260 | 31,497 | 37,485 | 44,165 | 44,591 | 45,825 | 48,172 | 1,233.5 |
| التجارة العربية / التجارة العالمية (%) | 3.7 | 5.3 | 5.2 | 5.0 | 5.2 | 5.8 | 5.7 | 5.7 | -0.03 |

**المصدر: الاقتصاد العربي ومستقبله في ظل المستجدات الإقليمية والدولية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص، السنة 32، العدد الفصلي الأول جانفي/ مارس 2014، ص: 09.**

يتبين من الجدول أن ارتفاع حصة الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية من 4.3 بالمائة خلال الفترة ما بين 2009/2000 إلى 6.5 بالمائة سنة 2013 و تراجعها إلى 6.3 سنة 2014، قد تزامن مع ارتفاع الواردات السلعية والخدماتية العربية من متوسط سنوي يبلغ 348 مليار دولار خلال الفترة 2009/2000 إلى 1130 مليار دولار سنة 2013 مع مواصلة ارتفاعه سنة 2014 إلى 1193 مليار دولار. أي أن حصة الواردات العربية من الإجمالي العالمي قد ارتفعت من 3.2 بالمائة إلى خمسة بالمائة خلال نفس الفترة واستقرارها حول خمسة بالمائة سنة 2014.[1]

تجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة الخارجية للسلع والخدمات في الدول العربية قد بلغ 2628 مليار دولار سنة 2013، ليرتفع هذا المبلغ إلى 2740 سنة 2014. كما ازدادت نسبة مساهمة الدول العربية في إجمالي التجارة العالمية من السلع و الخدمات من متوسط سنوي يبلغ 3.7 بالمائة خلال الفترة الممتدة بين 2009/2000 إلى نسبة 5.7 بالمائة سنة 2014. وحقق الميزان التجاري سنة 2013 فائضا في ثمانية دول عربية هي: دول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر و العراق مقابل عجز في بقية الدول العربية. والملاحظ أيضا أن حجم التجارة الخارجية من السلع والخدمات قد فاق الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الآتية: الإمارات العربية المتحدة

[1] الاقتصاد العربي و مستقبله في ظل المستجدات الإقليمية والدولية، المرجع السابق، ص: 09.

بنسبة 178 بالمائة، موريتانيا 162 بالمائة ولبنان 143 بالمائة والبحرين 135.6 بالمائة وليبيا 115 بالمائة وسلطنة عمان 113.2 بالمائة والأردن 112 بالمائة وتونس 104 بالمائة وقطر 103 بالمائة[1].

من خلال الأرقام الواردة، يعود ارتفاع نسبة مساهمة الدول العربية في إجمالي التجارة العالمية من السلع والخدمات، إلى ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وجهود الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها عدة دول عربية، خاصة تنفيذ برامج الخوصصة وفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مناخ الأعمال. وكذلك كمحصلة لتحسن معدلات النمو في بعض الدول العربية، لأن النمو لم يتأثر جذريا في أغلب الدول المصدرة للنفط رغم استمرار تراجع الأسعار والعائدات، وذلك بفضل استمرار الإنفاق الاستثماري القوي، نتيجة استمرار استخدام بعض الدول العربية المصدرة للنفط لاحتياطاتها لتمويل الإنفاق الاستثماري.

## المطلب الثاني: التجارة العربية البينية.

إن توفير سوق عربية واسعة ومفتوحة أمام المنتجات العربية، يشكل عاملا أساسيا ومهما في نمو وتطوير قوى الإنتاج في الدول العربية. وبالرغم من أن التجارة العربية البينية مازالت تشكل نسبة ضعيفة من إجمالي التجارة العربية، إلا أنه من الضروري تسليط الضوء عليها لإبراز أهميتها ومساهمتها الفعالة في رفع نمو وتطوير التجارة الخارجية العربية.

### أولا: تطور التجارة العربية البينية:

ترتبط التجارة الخارجية العربية بشكل كبير بنمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع واقع التجارة العربية البينية. فعندما ترتفع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معينة، يرتفع معدل نمو التجارة الخارجية العربية بنسبة أعلى من معدل نمو التجارة العربية البينية، وبالمقابل عندما ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن كلا من التجارة الخارجية العربية والتجارة العربية البينية تتأثران سلبا وبشكل متماثل، وهذا يعني أن السوق الدولية هي المستفيد الرئيس من أية زيادة تتحقق في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن التعامل التجاري يتزايد معها بمعدلات تفوق ضعف

[1] الاقتصاد العربي ومستقبله في ظل المستجدات الإقليمية والدولية، المرجع السابق، ص: 09.

معدلات الزيادة في التعامل التجاري العربي البيني[1].

خلال الفترة 2011/2002، شهد إجمالي الصادرات العربية البينية ارتفاعا ملحوظا من قيمة 20.103 مليار دولار سنة 2002 إلى 103.527 مليار دولار سنة 2011. في مقابل ذلك وخلال نفس الفترة عرفت قيمة إجمالي الواردات العربية البينية ارتفاعا من 19.435 مليار دولار سنة 2002 إلى 111.454 مليار دولار سنة 2011[2]. يعود ارتفاع كل من إجمالي الصادرات والواردات البينية العربية إلى ازدياد عدد الشركاء التجاريين العرب بين كل دولة عربية وأخرى. خاصة منها السعودية التي أصبحت تشكل مصدرا هاما للتصدير للدول العربية وفي نفس الوقت موردا هاما للواردات البينية العربية. ويمكن اعتبار العلاقات السياسية الجيدة بين الدول العربية أيضا سببا في تحسن التجارة العربية البينية. إلى جانب ذلك، اتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات الداعمة لحركة التجارة البينية، مثل اتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وهي تمثل صورة للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية بين الدول العربية، والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2005. كذلك اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية المعروفة باسم اتفاقية أغادير، والتي تم التوقيع عليها بالرباط في سنة 2004 تنفيذا لإعلان أغادير الذي وقعه كل من الأردن ومصر وتونس والمغرب سنة 2001.

## ثانيا: اتجاهات وهيكل التجارة العربية البينية:

تشير اتجاهات التجارة العربية البينية إلى وجود اتجاهين أساسيين هما:

– تعتبر السوق السعودية أهم سوق تصدير للدول العربية، حيث تشكل ما يزيد عن نصف الصادرات البينية إلى كل من البحرين والسودان والصومال. وحوالي ربع الصادرات البينية إلى كل من الأردن وسوريا وقطر ولبنان واليمن. ومن جهة الواردات البينية، تعتبر السعودية أيضا أهم مصدر للواردات البينية، حيث أن نصف الواردات البينية تقريبا للإمارات والبحرين والسودان والصومال والكويت ومصر والغرب تأتي من السعودية.

– مازالت التجارة العربية البينية تتميز بظاهرة التركيز الجغرافي[3]، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات و كل دولة

[1] نواف الرومي، اقتصاديات الوطن العربي، دار النشر غير موجودة، الطبعة الثانية، تونس، 1995، ص: 267.

[2] تقرير الإحصائيات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، 2013، ص: 15.

[3] التركز بالنسبة لأية دولة يكون بنسبة تساوي أو تزيد عن 20 بالمائة للتجارة البينية.

عربية تتعامل مع شريك أو شريكين تجاريين فقط، وهذا ما أضعف عملية التبادل.

تجدر الإشارة كذلك، إلى أن العلاقات السياسية الثنائية بين الدول العربية تؤثر بقوة في اتجاه وحجم التجارة العربية البينية. فكلما كانت هذه العلاقات جيدة كلما انعكس ذلك إيجابا على التجارة العربية البينية والعكس صحيح.

في المقابل سيتأثر الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية باتجاه هذه الأخيرة وبطبيعة العلاقات السياسية بين كل دولة عربية وأخرى. ففيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية خلال الفترة 2010/ 2013، قدرت التجارة البينية للبترول نحو 10.9 مليار دولار سنة 2010 أي ما نسبته 14.2 بالمائة من التجارة العربية البينية. أما عن مكونات التجارة البينية غير النفطية فقد استحوذت المواد المصنعة الأساسية على الحصة الأكبر، تليها البتروكيماويات ثم الغاز الطبيعي بمختلف أنواعه، بعده الأغذية والحيوانات الحية وفي الأخير الآلات والمعدات. يعود هذا التركيب في الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية إلى تركز الصناعات الأساسية والبتروكيماويات، في حين تبقى حصة التجارة البينية من السلع المصنعة كالأجهزة ومعدات الاتصالات والأجهزة الإلكترونية والحاسبات الكهربائية متواضعة لأن الدول العربية تستوردها بكثرة من الأسواق غير العربية، الأمر الذي يستدعي تطوير الإنتاج الصناعي وتكثيف التعاون الصناعي العربي المشترك، لتأسيس صناعات منتجة للسلع كثيفة المهارات وذات قيمة مضافة عالية.

خلال سنة 2011 بلغت قيمة التجارة البينية للبترول الخام ما يقارب 10.6 مليار دولار أي ما نسبته 11.3بالمائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية. وعن مكونات التجارة البينية غير النفطية، حازت السلع الزراعية على الحصة الأكبر، تليها المواد المصنعة الأساسية ثم الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية والصناعات المتنوعة الأخرى. أما في سنة 2012، بلغت قيمة التجارة البينية للبترول الخام حوالي 10.4 مليار دولار بحصة قدرت بحوالي 9.3 بالمائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية. أما عن مكونات التجارة البينية غير النفطية، فقد استحوذت السلع الزراعية على النصيب الأكبر تليها المواد المصنعة الأساسية ثم المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل والمواد المصنعة المتنوعة الأخرى.

في سنة 2013 بلغت قيمة التجارة البينية للنفط الخام حوالي 9.5 مليار دولار بنسبة 8.4 بالمائة من متوسط

قيمة التجارة العربية البينية[1]. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية استحوذت مجموعة السلع المصنعة على النصيب الأكبر تليها مجموعة السلع الزراعية.

في سنة 2014 تأثرت التجارة العربية البينية بتراجع أسعار النفط، واستمرار تدهور الأوضاع الداخلية لبعض الدول العربية التي أثرت على حركة التجارة العربية خاصة بين دول الجوار، التي نتج عنها ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين. لذلك ارتفع معدل نمو التجارة العربية البينية بمعدل طفيف قدر بـ 5.4 بالمائة لتصل إلى 121.09 مليار دولار، و ذلك كمحصلة لارتفاع معدل نمو الصادرات البينية بحوالي 6.2 بالمائة أي ما قيمته 118.8 مليار دولار و تراجع الواردات البينية بمعدل 4.7 بالمائة[2].

لقد شكلت حصة التجارة البينية للنفط الخام سنة 2014 ما نسبته 6.7 بالمائة من متوسط قيمة التجارة العربية البينية، أي ما يعادل 8.1 مليار دولار. أما عن مكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، تليها مجموعة السلع الزراعية.

في سنة 2015، تأثرت التجارة العربية البينية باستمرار انخفاض أسعار النفط العالمية وأحداث الربيع العربي التي عرفتها بعض الدول العربية. فقد تراجعت التجارة العربية البينية بنسبة 8.3 بالمائة لتصل إلى 110 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض الصادرات العربية البينية بنسبة 9.0 بالمائة أي ما قيمته 108.1 مليار دولار سنة 2015. كما انخفضت الواردات بحوالي 7.7 بالمائة[3].

سجلت حصة التجارة البينية للنفط الخام سنة 2015، حوالي 6.4 بالمائة من متوسط قيمة التجارة العربية البينية، أي ما يعادل 7.5 مليار دولار. أما عن مكونات التجارة البينية غير النفطية، فقد هيمنت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر من حجم التجارة العربية البينية، ثم تليها مجموعة السلع الزراعية.

## ثالثا: معوقات التجارة العربية البينية:

يمكن التمييز بين مجموعتين من المعوقات التي تقف أمام تنمية التجارة العربية البينية وهي:

### 1/ المعوقات الداخلية: بالإمكان حصر هذه المعوقات في النقاط الآتية:

- ضعف القاعدة الإنتاجية العربية من الناحيتين الكمية والنوعية.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص: 168.
[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص: 196.
[3] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص: 225.

- ضعف علاقات التشابك والتوازن القطاعي الإنتاجي العربي.
- ضعف البنية الأساسية العربية، خاصة ما يتعلق بالمواصلات والاتصالات والنقل والكهرباء والماء والغاز.
- الحاجة إلى المزيد من الموارد المالية لتمويل التجارة العربية البينية.
- ضعف الاستثمارات العربية المشتركة في مجالات إنتاج العديد من المنتجات الخفيفة والتحويلية المهمة والضرورية للاستهلاك اليومي للمجتمع العربي، ومن أهم أسباب هذا الضعف نجد القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة والخبرات العربية بين الدول العربية، واستمرار حاجة العديد من الأقطار العربية التي تصدر مواردها الأولية وسلعها المصنعة ونصف المصنعة إلى البلدان الأجنبية، أكثر مما تصدرها إلى دول عربية أخرى، وذلك نظرا لحاجاتها المالية للعملات الأجنبية لغرض تمويل حاجاتها من التكنولوجيا والمعدات والخبرات الأجنبية بشكل خاص.
- السياسات والإجراءات الإدارية والمعوقات السياسية.
- مجموعة القيود الإدارية والجمركية التي تضعها الدول العربية فيما بينها، فبعضها لا يمنح نفس الافضليات التجارية لاقتصاديات المنطقة العربية، وهذا الأمر يعد مهما ليس فقط لترشيد النشاطات الاقتصادية بل بالنسبة لتدفقات الاستثمار الداخلي والخارجي أيضا[1] .
- الاختلافات الأساسية الموجودة بين الدول العربية على الحدود، إضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في العديد من الدول العربية.
- الاختلاف في مراحل التنمية التي بلغتها الدول العربية، مع وجود تفاوت بين المجموعات وتشابه بين مجموعات أخرى.
- تشابه وتماثل السلع التجارية بين الدول العربية.
- غياب التنسيق بين الهياكل الإنتاجية العربية بشكل كبير، خاصة أن هذه الهياكل تتسم بالتشابه والضعف وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى عدم مرونتها ومعاناتها من العديد من الاختلالات.
- يتسم الهيكل الإنتاجي السلعي القابل للتجارة البينية بالتركز في إنتاج عدد محدود من السلع، مما يؤدي إلى تزايد درجة التركز في الصادرات السلعية العربية لا تتعدى سلعتين أو ثلاث سلع. ومما يزيد الأمر تعقيدا تركز اتجاهات هذه السلع المحدودة في سوقين أو ثلاثة من أسواق الدول المتقدمة، مثل المنتجات البتروكيماوية ذات

[1] سكينة بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

الكثافة التكنولوجية العالية التي لا توجد غالبا في الأسواق العربية.

- عدم كفاءة التدابير النقدية العربية، وهذا ما يؤثر سلبا على التجارة العربية البينية لأنها تؤدي إلى تجميد نمط التبادل التجاري وتقلل من المنافسة.
- حصر تحرير التجارة البينية في قوائم سلبية، تختارها الدول المتفاوضة تحيزا لحماية المنتجات الوطنية أو المحلية. إضافة إلى وجود فئة قليلة من السلع المصنفة في كل دولة ليس لها مثيل في الصناعات المحلية في دول عربية أخرى، والتي تكون قابلة للتحرير وإزالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية. وبالتالي فإن عملية التحرير الانتقائي للتجارة العربية البينية أدت إلى حرمان الصناعات العربية من الاستفادة من الفرص التي تتبعها اتفاقات تحرير التجارة، بحيث لم يؤد تطبيق هذه الاتفاقات إلى زيادة صافية في التجارة العربية البينية.
- ضعف جاذبية المناخ الاستثماري العربي للاستثمارات العربية البينية، واتجاه معظم الاستثمارات العربية المشتركة للقطاعات غير المنتجة للسلع القابلة للتجارة البينية وللسوق المحلية.
- وجود مخاوف تثيرها العديد من الاقتصاديات العربية من الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة العربية البينية على الاقتصاديات الوطنية، مثل الخوف من انهيار الصناعات الوليدة وانخفاض الإيرادات العامة للدولة، وارتفاع معدلات البطالة على الأقل في الأجل القصير، إضافة إلى إرتفاع المديونية المستحقة على بعض الدول العربية تجاه الدول العربية الأخرى.
- افتقار التجارة العربية البينية للخدمات المتطورة اللازمة لإتمام عمليات التبادل التجاري البيني العربي، مثل ضعف الخدمات التسويقية والتمويلية وهو ما يقف عائقا أمام نمو التجارة العربية البينية.

**2/ المعوقات الخارجية:** بالإمكان حصر هذه المعوقات في النقاط الآتية:

- تزايد الترابط العضوي بالسوق الدولية من خلال ما يأتي:

– جذب الدول النامية للانضمام إليها بواسطة الاتفاقات الثنائية، بحيث تبقى هذه الدول تابعة للدول المتقدمة في جميع المجالات.

– سياسة القروض الخارجية باهظة التكلفة أو المشروطة بشروط تعجيزية ومكلفة في أن واحد.

– الاستثمارات الأجنبية في الأقطار النامية، ودورها الكبير في استنزاف الفائض الاقتصادي المتاح وفرض شروط غير عادلة في بناء وتشغيل مشروعاتها في تلك الدول.

- الشراكة بين كل دولة عربية على حدى مع الإتحاد الأوروبي من خلال اتفاقات تجارة حرة تضعف الروابط التجارية العربية.
- سياسة الدعم والإغراق الخارجية، حيث أنه من أشد المخاطر التي تتعرض لها الدول العربية عموما وتجارتها البينية بشكل خاص، تلك السياسات الناجمة عن سياسة الدعم والإغراقات الخارجية التي تمارسها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الأقطار العربية[1].
- انخفاض جودة الكثير من المنتجات العربية القابلة للتجارة البينية، مقارنة بالمنتجات المثيلة لها ذات الجودة المرتفعة والمواصفات القياسية المطلوبة المتأتية من الدول المتقدمة، الأمر الذي يجعل المستهلك العربي يفضل المنتجات الواردة من الدول المتقدمة.

## المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

لم يحظ الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام اللازم في الدول العربية، خاصة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات. وذلك بسبب عدة اعتبارات منها اعتماد نهج التنمية المستقلة وإعطاء الأولوية للقطاع العام، واعتماد الدول العربية النفطية على العائدات النفطية في الإنفاق الحكومي، والدول العربية غير النفطية على المدخرات المحلية، إضافة إلى المساعدات والقروض الخارجية. لكن الوضع تغير حيث أصبحت الدول العربية تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

### أولا: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

حتى يتسنى لنا فهم ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، رأينا أنه من ضرورة بمكان إلقاء الضوء على الجوانب التي تدخل في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 1/ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعاريف المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، أهمها:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر، "تحركات رؤوس الأموال الدولية، التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية و/ أو ممارسة السيطرة أو تأثير كبير على إدارة الشركة الأجنبية".

[1] نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص: 276.

عرف "هايمر" الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل، بحيث يراقب المستثمر مباشرة المؤسسة الأجنبية[1]. وقال "عبد العزيز هيكل فهمي" أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "استثمار تقوم به شركات مقيمة في دولة ما من خلال شركات أخرى مقيمة في دول أخرى، وذلك بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي، أو بزيادة رأس مال شركات موجودة أصلا. ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله"[2].

من خلال التعاريف السابقة؛ نجد أن الاستثمار الأجنبي، المباشر عبارة عن عملية تحويل رأس المال إلى دولة أخرى لاستثماره في المشاريع. وبإمكان المستثمر الأجنبي أن يدير المشروع جزئيا أو كليا حسب قوة التصويت التي يتمتع بها. وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة. وعليه يمكننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو " أنه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية وحق ملكية المؤسسة".

## 2/ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دائما بمدى استعداد الدولة المضيفة لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية، ومن هنا يكون للمزايا المكانية دور كبير في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يأتي:

- **سعر الصرف:** تتفاعل الشركات متعددة الجنسيات عكسيا مع تغيرات أسعار الصرف، وفي هذا الصدد أوضح Cushman في دراسة قام بها سنة 1985، أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة، أو عندما تتوقع تضخما في الدول المضيفة. وهذا راجع إلى أن انخفاض أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، كما أن الارتفاع المفاجئ لأسعار الصرف يكون له تأثير سلبي على المناخ الاستثماري.

[1] Hymer stephen H., The International Operations of National Firm: A Study of Direct Foreign Investment, Thesis of Doctorat, McGill University, Canada, 1960, p: 11.

[2] هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1985، ص: 246.

**– الناتج المحلي الإجمالي:** في هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير، تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، لأن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات على تحقيق اقتصاديات الحجم. مع العلم أن أهمية الناتج المحلي الإجمالي، كأحد المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت[1]، لأن شكل وهدف الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يتأثر بالتصنيع المنتشر جغرافيا وتكامل الأسواق والمواد من خلال الاستثمار والتجارة.

**– معدل التضخم:** تؤثر معدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وتكاليف الإنتاج، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال. كما يؤثر على ربحية السوق نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة. ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز عشرة بالمائة سنويا. كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، و يتجنبون الاستثمارات طويلة الأجل.[2]

**– الإصلاح الاقتصادي:** يقوم مفهوم الإصلاح الاقتصادي على ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوة السوق، وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، وهذا يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## ثانيا: السلوك الاستثماري للدول العربية.

إن المناخ الاستثماري داخل كل دولة هو الذي يحكم تدفق الاستثمارات عبر العالم. وهو يخضع لدرجة عالية من الاستقرار وإلى البنية الصناعية الصلبة للدولة، وله العديد من المزايا والضمانات لأنه هو الذي يستحوذ على أكبر قدر من تدفقات رؤوس الأموال. فقد اتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بالتوجه التجاري، وهو الاستثمار الذي يفرز التجارة في حد ذاته ويحقق ما يأتي:

– يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء في الصناعة التحويلية أو الخدمات أو استخراج المواد نتائج إيجابية للبلد.

– يولد وظائف أكثر إنتاجية وأعلى أجرا.

[1] عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998، ص: 76.

[2] سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، إتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص: 66.

- يكمل مخزون المهارات ويرفع مستوى التكنولوجيا، ويحسن الدخول إلى الأسواق الدولية. كما يربط الدول بشبكات الإنتاج العالمية التي أصبحت موضع التدفقات التجارية بصورة متزايدة.

- المساهمة الجيدة لتدفقات رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية تبرز دور التنمية المالية في التنمية الاقتصادية، أي من الممكن أن يحفز الانفتاح تعميق السوق المالية وإنشاء المؤسسات وتقويمها وبناء بنية تنظيمية سليمة من أجل جذب رأس المال وتخفيف تقلبه إلى أدنى حد.

- توضح البحوث أن المقدرة المالية يمكن أن تضيف نقطة أو نقطتين لمعدل النمو السنوي، نتيجة تزايد الكفاءة التخصصية وأن التخلف المالي يضاعف من حواجز الانفتاح المعيقة للنمو.

لكن المؤسف في الدول العربية، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكنها أن تلعب دورا مهما في تنمية اقتصاديات هذه الدول، لأنها تتركز في قطاعات محدودة فقط مثل النفط والصناعات الاستخراجية.

## 1/ خصائص السلوك الاستثماري للدول العربية:

بالنظر إلى الفشل الذي حققته العديد من مشاريع الاستثمار في الدول العربية بسبب غياب السلوك الاستثماري الفعال فيها، نجد أن من أهم خصائص هذا السلوك ما يأتي[1]:

- الإفراط في منح التراخيص دون مراعاة حالات الاحتكار أو المنافسة وظروف العرض والطلب في الأسواق.

- التقليد الأعمى لمشروعات الاستثمار دون دراسة الأسواق.

- المغالاة في استيراد التكنولوجيا المتقدمة التي لا تلاءم البيئة المحلية ولا السلوكيات الاستهلاكية المحلية.

- الموافقة على عقود تراخيص دون فهم واستيعاب بنودها.

- غياب النظرة الدولية للمستثمر العربي والتركيز على الأبعاد المحلية فقط.

- عدم دراسة سلم حاجات المستثمر الأجنبي ودوافعه اتجاه الاستثمارات في السوق العربية.

- عدم تحري الدقة في اختيار سمعة المستثمر الدولي.

[1] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:64 .

## 2/ توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية:

رغم تراكم التشريعات الاستثمارية لدى الدول العربية بما فيها العربية، وما تتضمنه من تحفيزات وضمانات وامتيازات، إلا أن الدول العربية بما فيها الدول المغاربية لم تفلح في جذب المستوى المطلوب للاستثمارات خاصة بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001، حيث تدنت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بشكل كبير[1].

رغم ازدياد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، إلا أن الدول العربية سجلت نموا بطيئا في هذا النوع من الاستثمارات، حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تسعة بالمائة من 53.3 مليار دولار سنة 2012 إلى 48.5 مليار دولار سنة 2013 .

### 1/2/ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية:

**التمثيل البياني 1-1- حصة التدفقات الواردة للدول العربية كنسبة من العالم والدول النامية خلال الفترة 2000/ 2013.**

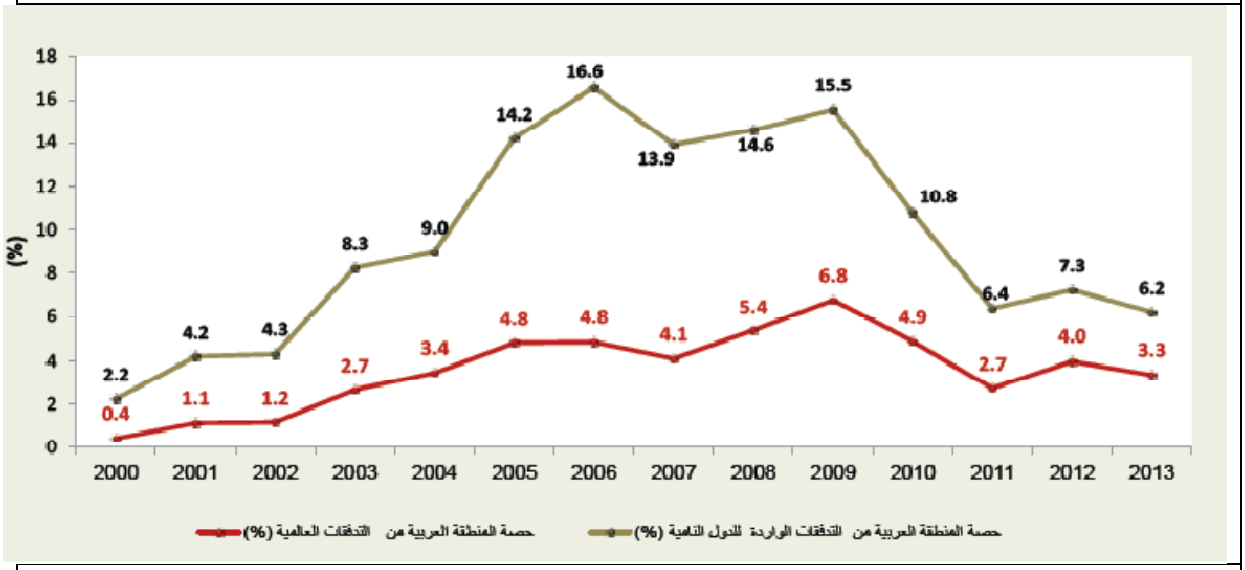


**المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، ص: 73.**

لقد مثلت الاستثمارات الواردة للدول العربية ما نسبته 3.3 بالمائة من الإجمالي العالمي البالغ 1.45 تريليون

[1] طلال محمد مفضي بطاينية، العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد التاسع، جانفي 2004، ص: 21.

دولار، و 6.2 بالمائة من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط 4.5 بالمائة خلال الفترة الممتدة بين عامي2005 /2007 إلى 5.4 بالمائة سنة 2008 ثم إلى 6.4 بالمائة سنة 2009، ثم تراجعت إلى 5.2 بالمائة عام 2010. بعدها انخفضت إلى 2.8 بالمائة سنة 2011 لترتفع من جديد إلى نسبة أربعة بالمائة سنة 2012[1] لكنها انخفضت بعد ذلك إلى نسبة 3.3 بالمائة سنة 2013.

خلال سنة 2013 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40 بالمائة من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، احتلت الإمارات الصدارة بقيمة 10.5 مليار دولار و بحصة 21.6 بالمائة ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 9.3 مليار دولار بحصة 19.2 بالمائة.كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.6 مليار دولار بنسبة 11.5 بالمائة من الإجمالي العربي، ثم احتل المغرب المرتبة الرابعة بقيمة 3.4 مليار دولار بنسبة 6.9 بالمائة، ثم السودان في المركز الخامس بقيمة 3.1 مليار دولار أي بنسبة 6.4 بالمائة[2].

تجدر الإشارة إلى أن إجمالي النفقات الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، قدرت بأزيد من تريليون دولار خلال الفترة الممتدة بين 2003 وأفريل 2014. أما فرص العمل التي أتاحتها هذه المشاريع بلغت 1.6 مليون فرصة عمل. إضافة إلى ذلك تضمنت هذه المشاريع قوائم عشرة شركات عربية مستثمرة في الدول العربية مثل "اعمار" من الإمارات، "زين" و"كيبكو" و"مجموعة الشايع" و"بيت التمويل"من الكويت و"بنك دبي الإسلامي" و"مجموعات لاندمارك" و" MKE " و" NME" و "BMA " و "الدانوب" لمواد البناء و"راك" للخزف و مجموعة "الفطيم" و "DM " للرعاية الصحية و"بنك المشرق" و"بنك أبوظبي الوطني".

## 2/2/ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية:

شهدت تدفقات الاستثمارت الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية ارتفاعا كبيرا بنسبة 62 بالمائة أي 18.2 مليار دولار عام 2012 إلى 29.5 مليار دولار عام 2013 . وقد بلغ متوسط قيمة التدفقات الصادرة واحد مليار دولار خلال الفترة 2012/2005، أي ما نسبته 2.1 بالمائة من الإجمالي العالمي البالغ 1.4 تريليون

[1] مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، ص: 73.

[2] مناخ الاستثمار في الدول العربية، المرجع السابق، ص: 73.

دولار و 6.5 بالمائة من إجمالي الدول النامية البالغ 454 مليار دولار. مع العلم أن دول الخليج مثلت المصدر الرئيس للتدفقات الصادرة من المنطقة المقدرة 9.5 بالمائة لعام 2013.

على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية، فقد بلغت 231.6 مليار دولار في نهاية سنة 2013، أي ما نسبته أقل من واحد بالمائة من الإجمالي العالمي البالغ 25 تريليون دولار. وكانت دول الخليج المصدر الرئيس للتدفقات الصادرة بنسبة 9.5 بالمائة في عام 2013. حيث احتلت الكويت المرتبة الأولى بقيمة 8.4 مليار دولار أي بنسبة 28.4 بالمائة، تلتها قطر بمبلغ ثمانية مليار دولار أي بنسبة 27.2 بالمائة ثم السعودية بقيمة 4.9 مليار دولار أي ما نسبته 16.8 بالمائة. واحتلت الدول المغاربية المراتب المتأخرة للترتيب عربيا.

## 3/ توزيع الاستثمارات العربية البينية:

**التمثيل البياني 1-2- تدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المستقبلة خلال الفترة 2001/ 2012 (مليار دولار).**

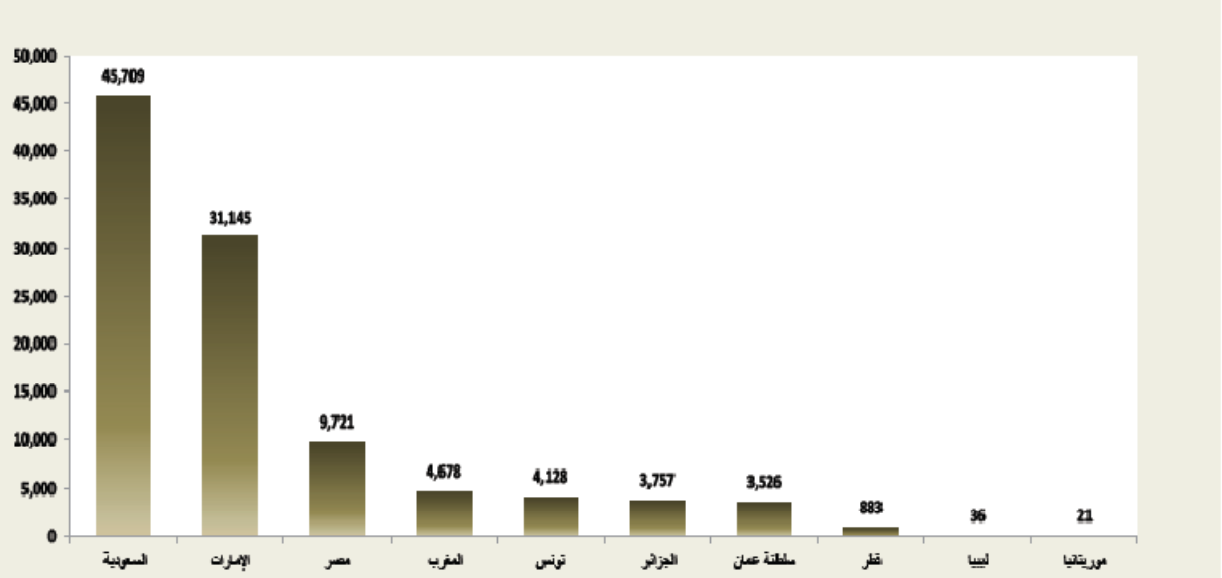


**المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المرجع السابق، ص: 82.**

بالنظر لواقع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2001 / 2012 التي تقدر بأزيد من 103 مليار دولار، نجد أن الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية خلال هذه الفترة التي احتلت الصدارة، هي السعودية بقيمة

45.7 مليار دولار أي ما نسبته 44 بالمائة من الإجمالي، تلتها الإمارات بقيمة 31.1 مليار دولار أي بنسبة 30 بالمائة ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.7 مليار دولار أي بنسبة 9.4 بالمائة. وغياب الدول المغاربية في صدارة الترتيب العربي للتدفقات الواردة إلى الدول العربية، راجع لضعف استقطاب هذه الدول للاستثمارات الأجنبية الواردة من العالم الخارجي.

**التمثيل البياني 1-3- تدفقات الاستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة خلال الفترة 2001/ 2012 (مليار دولار).**

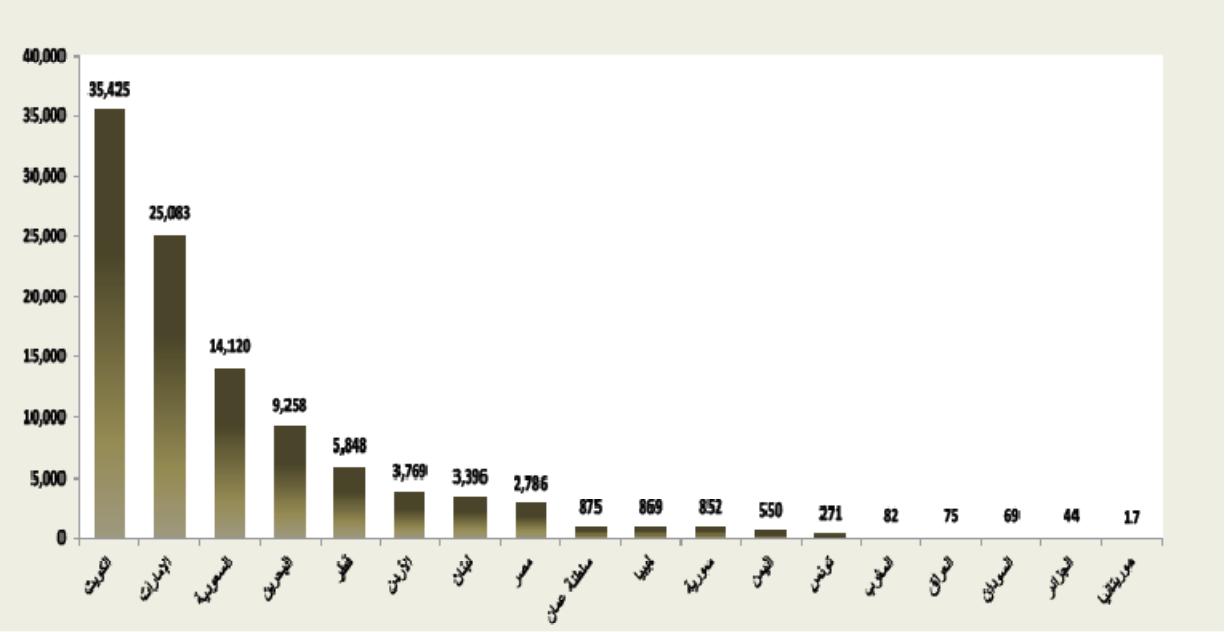


**المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المرجع السابق، ص: 82.**

بالنسبة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية الصادرة خلال الفترة 2012/2001 ، فقد احتلت الكويت الصدارة بقيمة 35.4 مليار دولار أي بنسبة 34.3 بالمائة من إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية الصادرة، تلتها الإمارات بقيمة 25.1 مليار دولار أي ما نسبته 24.3 بالمائة من الإجمالي ثم السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 14 مليار دولار أي بنسبة 13.7 بالمائة من الإجمالي. نلاحظ أن الاقتصاديات المغاربية حتى على صعيد تدفقات الاستثمارات العربية البينية، لم تتمكن من الظفر بمراتب متقدمة، وهذا يعكس ضآلة التدفقات الاستثمارية الصادرة من الدول المغاربية باتجاه بقية الدول العربية.

## ثالثا: صعوبات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية:

يواجه المستثمر العربي أو الأجنبي عند محاولة قيامه باستثمار أمواله داخل الدول العربية، العديد من الصعوبات نذكر منها[1]:

- ✓ تدني مستوى الدخل وبطء وتيرة النمو، فضلا عن ضيق السوق المحلية.
- ✓ تدني مستوى المدخلات المحلية مقترنا بقلة منظمي المشاريع، مما يقلص النطاق المتاح لتنفيذ المشاريع المشتركة مع المستثمرين الأجانب.
- ✓ نقص المهارات الإدارية والتقنية، مما يقلل من مستويات الإنتاج.
- ✓ وجود نقص في الهياكل الأساسية الجديدة، لاسيما إمدادات الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها. وكذلك غياب شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية جيدة ومرافق نقل مبرمجة وملائمة وإمدادات المياه الكفأة، وغيرها من البنى التحتية الارتكازية ذات الأهمية البالغة في استقطاب المشاريع الصناعية.
- ✓ تعرض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والمغاربي إلى الشلل شبه التام، وبالمقابل طرح بدائل من الخارج كالسوق الشرق أوسطية أو الشراكة الأورومتوسطية أو الوحدة الإفريقية، والتي ستؤدي إلى انفصال الاقتصاديات العربية وجعلها دائرة اقتصادية متقاطعة فيما بينها ومتكاملة دوليا وإقليميا، وتقسيم المحتوى الاقتصادي العربي إلى أجزاء غير موحدة ودفع مؤسساته إلى مزيد من التفكك. وهذا ما يؤدي إلى ظهور توترات وانفعالات نتيجة عدم استقرار المنطقة أمنيا واقتصاديا وسياسيا، الأمر الذي يجعل المنطقة العربية غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ أدت تفجيرات 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى اتهام الدول العربية بتدعيمها للإرهاب الدولي إلى نفور المستثمرين الأجانب من القيام باستثمارات داخل المنطقة العربية.
- ✓ تسببت برامج الخوصصة والتعديل الهيكلي في انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، وهذا راجع إلى ما تسببه هذه التعديلات من توترات داخلية. لأن صندوق النقد الدولي لا يراعي الظروف الداخلية لأي بلد يقدم له الإصلاحات.

[1] طلال محمد مفضي بطاينية، مرجع سبق ذكره، ص ص:21- 26.

✓ الفساد الإداري والبيروقراطية والرشوة والمحسوبية، وكذا العراقيل الجمركية وارتفاع الضرائب والرسوم. حيث لا توجد مشاريع مدروسة بطريقة جيدة وذات مردودية كبيرة، فضلا عن صعوبة الحصول على بعض المستلزمات الأساسية كالمياه والكهرباء والعقار والغاز والهاتف، وهذا ما يجعل المناخ الاستثماري غير جاذب للمستثمر الأجنبي.

✓ الصعوبات المصرفية والمالية خاصة في مرحلة نقل الأموال والأرباح من البلد. وهذا ما لا يحفز المستثمر الأجنبي.

✓ ضعف بعض مؤشرات الاقتصاديات العربية يجعل المناخ الاستثماري ضعيفا.

**رابعا: الترتيبات الترويجية الجديدة لجذب الاستثمار للمنطقة العربية.**

لجأت الدول العربية إلى ترتيبات جديدة قصد الترويج للاستثمار لجلبه، وذلك عن طريق سن قوانين واتخاذ إجراءات جديدة، إضافة إلى الترتيبات الثنائية أو الجماعية وخلق مدن صناعية ومناطق حرة جديدة، وهذا ما سنوضحه كالآتي[1]:

**1/ القوانين و الإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار.**

شهد عام 2004 إصدار 41 قانونا أو تعديلا لقوانين قائمة، قامت بها عشر دول عربية. هدفت أساسا إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تسيير الإجراءات والرقابة وتعديل قوانين التجارة والشركات التجارية وأحكام أسواق رأس المال، إضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات الرأسمالية وعلى بعض المواد الخام ومدخلات الإنتاج. والتوجه إلى فتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بتقليص القوائم السلبية ورفع حصة تملك المستثمر الأجنبي وتنمية مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكافحة غسيل الأموال. هذا ومازال هناك العديد من القوانين موضوع دراسة وبحث لتحديثها أو تفعيلها.

على صعيد التطورات المؤسسية والإجرائية لتحسين مناخ الاستثمار، تم في تونس مثلا إطلاق عدد من البرامج التطويرية في مجالات الصناعة والسياحة والبرنامج الثاني لتنمية الصادرات. وتم اعتماد الوسائل الإلكترونية لتمكين المستثمرين من تأسيس الشركات عن بعد. وفي مصر تم إنشاء تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بموجب القانون 15 لسنة 2004، وإنشاء صالة التأسيس الإلكتروني بمقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، كما تمت ميكنة

[1] بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص: 46 – 49.

عدد من الخدمات التابعة لبعض الوزارات الحكومية. أما في الأردن تم إنشاء النافذة الاستثمارية لدى مؤسسة تشجيع الاستثمار لغايات تسجيل وترخيص المشاريع في مكان واحد. وفي سوريا تم إنشاء لجنة النافذة الواحدة التي تضم الوزارات والجهات المعنية بالاستثمار ومواصلة تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي، بهدف إصلاح النظام المالي والنقدي والضريبي لتحفيز الاستثمار وزيادة موارد الخزينة. أما في ليبيا تم إنشاء وزارة السياحة، وتم البدء بتطبيق نظام النافذة الواحدة لخدمة المستثمرين وإطلاق مبادرات لتنمية الموارد البشرية والطبيعية والمالية. وفي السعودية تم اتخاذ إجراءات لحصر ومعالجة معوقات الاستثمار وإعداد إستراتيجية متكاملة للهيئة العامة للاستثمار. أما في اليمن منحت الهيئة العامة للاستثمار صلاحيات كاملة فيما يتعلق بإجراءات تسجيل وتوسيع وتطوير المشروعات الاستثمارية في المحافظات، وصلاحيات أخرى بهدف تسهيل وتبسيط إجراءات المستثمرين وتوفير الوقت والجهد والحد من المركزية في اتخاذ القرار.

### 2/ الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى.

بلغت الترتيبات المنفذة خلال 2004 حوالي 78 ترتيبا جديدا ثنائيا ومتعدد الأطراف، قامت بها عشر دول عربية مع دول عربية أخرى وأوربية وأسيوية وأمريكية شمالية. وتنوعت بين توقيع اتفاقات تجارة حرة واتفاقات لحماية وتشجيع الاستثمار واتفاقات لتجنب الازدواج الضريبي، وكذا عقد لجان مشتركة وتوقيع مذكرات تفاهم وتفعيل الاستثمار واتفاقات لتجنب الازدواج الضريبي. إضافة إلى عقد لجان مشتركة وتوقيع مذكرات تفاهم وتفعيل لترتيبات تم توقيعها سابقا. هدفت الترتيبات المنفذة إلى تبادل المعرفة والخبرات في عدة مجالات وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني المشترك، إضافة إلى تشجيع الاستثمار المتبادل وتحرير كامل لتجارة السلع والخدمات وتقديم ضمانات للاستثمار بين الدول الموقعة عليها.

### 3/ المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة.

فيما يتعلق بتنفيذ مناطق حرة ومناطق صناعية جديدة، تم خلال سنة 2004 اتخاذ قرارات بإنشاء 43 منطقة حرة وصناعية جديدة في سبع دول عربية، منها 12 مدينة صناعية مخطط لإنشائها في السعودية، و 14 منطقة حرة وصناعية قيد الإنشاء في المغرب. أما في تونس تم تنفيذ ثمانية مناطق صناعية جديدة توزعت على سبع ولايات تونسية. أما في اليمن هنالك ثلاث مناطق صناعية قيد الإنشاء في ثلاث مناطق مختلفة من اليمن. وفي

مصر تم تنفيذ منطقتين حرتين ومنطقة صناعية. في الأردن تم تنفيذ مدينة صناعية ومنطقة حرة، وفي الجزائر تم تأسيس مدينة صناعية جديدة.

يكمن الهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة والمدن الصناعية الجديدة، في توزيع المكاسب الاقتصادية والتنموية في أنحاء الدولة، و زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي واستغلال المساحات لأغراض صناعية واستثمارية. إضافة إلى تنشيط التبادل التجاري الخارجي وتعزيز النمو الاقتصادي بوجه عام.

### 4/ مجهودات الترويج الأخرى.

شملت الجهود الترويجية الأخرى حوالي 21 نشاطا ترويجيا قامت بها خمس دول عربية، تضمنت تعزيز الترويج الإلكتروني عبر المواقع الشبكية للهيئات والوزارات المعنية بالاستثمار في كل من مصر وتونس وسوريا والسودان. وتحديث المواقع الشبكية في اليمن. إضافة إلى إصدار مواد ترويجية جديدة مثل دليل المستثمر في السودان ودليل الاستثمار في اليمن، وتطوير وسائل عرض الفرص الاستثمارية المتاحة والتعريف بمزايا قوانين الاستثمار الجديدة المطبقة وبمجالات الاستثمار، من خلال وضعها على أقراص مدمجة باللغتين العربية والإنجليزية في السودان، وباللغات العربية والإنجليزية والفرنسية في تونس، وتحديث مواد ترويجية أخرى سبق إصدارها في السودان. وكذا تنظيم دورات تدريبية للإطارات الوطنية في سوريا، إضافة إلى نشر مواد إعلامية في الصحف والمجلات المتخصصة أو من خلال إجراء لقاءات صحفية في صحف عربية وأجنبية في اليمن.

و قد ركزت بعض الدول العربية جهودها الترويجية على القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية. فمثلا ركزت الأردن عل صناعات أملاح البحر الميت والصناعات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات. أما مصر فركزت على قطاعات البترول والصناعة وتكنولوجيا المعلومات. اليمن ركزت على قطاعات الصناعة والإسكان والبنية التحتية والزراعة والثروة السمكية والصحة والسياحة. كما أنشأت ثلاث دول عربية مجالس للتنافسية هي مصر والأردن والمغرب، وأصدرت كل من مصر والأردن تقارير تنافسية قطرية.

من جانب آخر، حرصت الدول العربية على تطوير نظم الإحصاءات والمعلومات لديها، للتوافق مع المعايير الدولية، وأن يكون هنالك مصدر واحد للمعلومات وإصدار المؤشرات الاقتصادية. وقد دخلت ست دول عربية في "النظام المعمم لجمع و نشر البيانات" GDDS لصندوق النقد الدولي، شملت الأردن و الكويت ولبنان والسودان وسلطنة عمان وموريتانيا، ثم أنظمت كل من مصر وتونس في "النظام الخاص لجمع ونشر البيانات"

SDDS لصندوق النقد الدولي. من جهة أخرى، تواصل سبع دول عربية وهي سلطنة عمان والبحرين والأردن والسعودية وسوريا ولبنان والكويت إقامة قواعد لجمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وإعداد وتنفيذ المنتجات اللازمة لذلك بالتعاون مع أطراف دولية.

## خامسا: المجهودات العربية لتشجيع الاستثمار العربي البيني.

قامت الدول العربية ببذل كل مجهوداتها من أجل جذب الاستثمارات إليها كل دولة حسب إمكاناتها. وفيما يأتي العوامل المساعدة على تشجيع الاستثمار بين كافة الدول العربية[1]:

### 1/ عوامل تشجيع الاستثمارات العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

تتمثل أهم عوامل تشجيع الاستثمارات العربية البينية، في المتطلبات القانونية والعوامل البنيوية والتمويلية والعوامل الفنية والإدارية وكذا العوامل المرتبطة بالمستثمرين.

#### أ/ مجموعة المتطلبات القانونية:

يتطلب التطور في حجم الاستثمارات العربية البينية توفر تشريعات قانونية تعمل على تشجيع الاستثمارات فيما بين الدول العربية، من خلال تشكيل مجلس تنسيق عربي لمحاولة إيجاد تشريع قانوني يعمل على توحيد مختلف التشريعات العربية في إطار يخدم المصلحة الاقتصادية لمجمل الدول العربية، وبالشكل الذي يضمن كفاءة الامتيازات والتسهيلات والإعفاءات التي تشملها تلك القوانين، الأمر الذي يشكل بدوره عاملا إستراتيجيا لتشجيع حركة الاستثمارات العربية البينية ويعمل على استمرارها وزيادتها. إضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن التشريعات العربية في مجالات الاستثمار كحد أدنى ما يأتي:

* منح إعفاءات ضريبية خاصة للاستثمارات العربية البينية، وعدم التقيد بتوفير حد أدنى لحجم المشروعات (قيمة الموجودات الثابتة) حتى يكون لها حق التمتع بالإعفاءات الضريبية.
* تسهيل الإجراءات القانونية في مختلف الدول العربية للطلبات المقدمة من طرف المستثمرين لغرض الاستثمار، وإصدار قرار الترخيص للمشروعات الاستثمارية بيسر وسهولة.
* ضمان التشريعات العربية الحرية المطلقة للمستثمرين وأصحاب المشروعات في التصرف في مشاريعهم بالطريقة التي يرونها، وبما لا يخل بالشروط القانونية الواردة في تلك التشريعات.

[1] بجاوية سهام، المرجع السابق، ص ص: 69 – 73.

* ضمان التشريعات العربية للمستثمرين العرب الحرية في إدارة مشاريعهم وفقا لتقديرهم للظروف الاقتصادية و أوضاع أعمالهم.

* ضمان التشريعات العربية بعدم تأميم المشروعات الاستثمارية العربية أو الاستيلاء عليها، وكذا عدم حجز الأموال المستثمرة أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ وفرض الحراسة عليها دون طريق القضاء.

* ضمان حرية المستثمرين العرب في إعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى بلدانهم أو البلدان التي يختارونها، سواء كان عينيا أو نقدا عند التصفية أو التصرف.

* ضمان حرية المستثمرين في تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمارات الأموال العربية في المشروعات الاستثمارية.

**ب/ العوامل البنيوية:** تتمثل العوامل البنيوية في مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح الاستثمارات العربية البينية، و هي تشمل ما يأتي[1]:

* ضرورة توفير الهياكل والبني الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والموانئ، وكذا المطارات والطاقة وغيرها. حيث أن عدم توفر أو قصور الخدمات الأساسية يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن إقامة مشروعاتهم الاستثمارية، أو تأخير تنفيذ الاستثمار في المواعيد المبرمجة وما يصاحبه من زيادة في التكاليف. وهذا الأمر يؤدي إلى ضعف العوائد من تلك الاستثمارات، ومن ثم التأثير على إمكانات نجاح المشروعات وإمكانية استمرارها.

* ملائمة أسعار الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية، لأن ارتفاع أسعار تلك الأراضي قد يجعل الكثير من المشروعات الاستثمارية المزمع إنشاؤها غير مجدية، ومن ثم يتطلب الأمر ضرورة تدخل الحكومات العربية وتقديم تسهيلاتها للمستثمرين العرب بما يكفل شراء الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشاريع بما يتلاءم مع عوائد تلك الاستثمارات.

* ضرورة توفير الحكومات لمناطق صناعية تحتوي على مختلف الخدمات والمرافق الصناعية اللازمة لإقامة البنايات الصناعية المثلى، بحيث تتساوى فيها الامتيازات المقدمة لكل للمستثمرين العرب.

[1] بركات عبد الله، معوقات الاستثمار في اليمن، الثوابت للنشر، دون طبعة، صنعاء، اليمن، 1999، ص: 114.

* تمكين المشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة ووسائل نقل ومستلزمات إنتاج لمزاولة نشاطها وعدم فرض أية رسوم جمركية عليها.

**ج/ العوامل التمويلية:**

تتمثل أهم المشاكل التي تواجه المستثمر العربي، في غياب أو ضعف الأسواق المالية التي تؤدي وظيفة الوسيط المالي في الأجلين المتوسط والطويل. وتوفر السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية. للتغلب على هذه المشاكل، لابد أن تقوم الحكومات بتشجيع البنوك والمؤسسات المصرفية على منح الائتمان للمستثمرين المحليين والعرب، مقابل تقديم ضمانات عن تلك القروض بما يساعد المستثمرين على الحصول على مصادر تمويلية في شتى الدول العربية. وكذا تأهيل محاكم تجارية عربية للنظر في القضايا التجارية. إضافة إلى العمل على ثبات أسعار صرف العملات العربية، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجاد نوع من التوازن الإيجابي في الاقتصاديات العربية.

**د/ العوامل الفنية والإدارية:**

و هي مجموعة من العوامل اللازمة لنجاح الاستثمارات العربية. من هذه العوامل نذكر على سبيل المثال ضرورة توفير الإحصاءات والبيانات اللازمة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات العربية، خاصة البيانات المتعلقة بأوضاع السوق الاستهلاكية وواقع القطاعات الاقتصادية المختلفة. والعمل على توفير برامج استثمارية وإستراتيجية واضحة من قبل الحكومات العربية تجاه النشاط الاستثماري.

إضافة إلى ضرورة تأهيل الإطارات في كل الدول العربية في مختلف المجالات وباستخدام برامج تدريب متنوعة، وإعطاء الأولوية لاستيراد السلع المنتجة من طرف الدول العربية بما يكفل تحقيق التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات، وبما يعمل على توسيع نشاط المشروعات الإنتاجية في الدول العربية ويوفر حوافز لاستثمارات جديدة.

كذلك لابد من توفير معايير ومواصفات موحدة عبر كافة الدول العربية، لجعل المنتجات العربية ذات جودة عالية وقادرة على الوفاء بمتطلبات المستهلك العربي، وإبعاده عن المنتجات الأجنبية. والعمل على خلق روح المنافسة بين الاستثمارات العربية وتنويعها، بما يضمن عدم التركيز على منتجات معينة وإغفال بقية المجالات، وكذا تطبيق قوانين الاستثمار دون التمييز بين مختلف المستثمرين، بما في ذلك الإعفاءات الجمركية والإعفاءات من تسديد الضرائب. والعمل على توفير دراسات دورية حول أوضاع السوق، بما يمكن المستثمرين من

وضع خططهم الإنتاجية بالاعتماد على تلك الدراسات، وهذا يؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والتنسيق في مختلف أسواق السلع والخدمات.

**هـ/ العوامل المرتبطة بالمستثمرين:**

توجد عوامل ترجع إلى المستثمرين كطرف أساسي في عملية الاستثمار. والدور الذي يجب أن يضطلع به المستثمر العربي إضافة إلى جوانب أخرى، تدخل في صميم مسؤوليات المستثمر العربي وواجباته، ومن أهم العوامل المرتبطة بالمستثمرين[1] نجد توفر المقدرة الاستثمارية لدى المستثمرين العرب وعدم تركيزهم على الاستثمارات قصيرة المدى، لأن الاستثمارات المباشرة التي هي بطبيعتها استثمارات طويلة الأجل، تحكمها عوامل فنية معقدة تتطلب قدرا كبيرا من المعرفة والمقدرة الاستثمارية في مختلف مراحل المشروع.

كذلك لابد من التركيز على مرحلة الدراسات الأولية للمشروعات الاستثمارية، بما يعمل على توفير بيانات دقيقة وكاملة لدى المستثمرين عن مختلف الجوانب المرتبطة بالمشروع الاستثماري، من حيث الجدوى الاقتصادية للمشروع والمشروعات المنافسة ودراسات السوق وغيرها.

إضافة إلى ما سبق لابد من العمل على إيجاد شركات استثمارية عربية، من خلال إنشاء شركات مساهمة يتكون رأس مالها من مساهمات عديدة من المستثمرين العرب من مختلف الدول العربية. والعمل على تنويع الاستثمارات في مختلف المجالات بما يحقق الاكتفاء في السوق العربية من مختلف السلع والخدمات.

**2/ الاهتمام بتنمية الاستثمارات العربية البينية:**

بدأ الاهتمام المشترك للدول العربية بتنمية الاستثمارات العربية البينية منذ فترة السبعينيات. حيث تم إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1975، بهدف تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وكذلك ممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان وتنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

كذلك أسهمت الصناديق الإنمائية العربية في توفير التمويل الميسر. حيث تمكنت بفضل رؤوس أموالها من مساندة الجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في عدد كبير من الدول العربية، واستطاعت تعزيز القطاعات الإنتاجية وتطوير قطاعات البنية الأساسية التي كانت تعاني في مجموعها من قصور على المستوى العربي. يتمثل

[1] بركات عبد الله، المرجع السابق، ص: 118.

هذا القصور أساسا في محدودية شبكات النقل والطاقة الكهربائية ووسائل الانتقال والاتصالات السلكية واللاسلكية. ولعل أهم ما يميز هذه المؤسسات هو رسملتها بصورة تسمح لها بالقيام بالعمل المنوط بها بشكل فعال، حيث لا تتوقف برامج عملها على ميزانيات سنوية تساهم بها الدول وتكون مواردها بالتالي عرضة للتذبذب من عام لآخر، نتيجة عدم تسديد بعض الدول لنصيبها في هذه الميزانيات. كما تتميز قروض هذه الصناديق بشروط مالية ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترة السماح والسداد[1].

[1] فتح الله ولعلو، التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة، ورقة قدمت إلى ندوة منهجية التخطيط القومي و إعداد المشروعات العربية المشتركة، ص ص: 134-138.

## المبحث الثاني: واقع أسواق المال العربية.

شهدت الوساطة المالية تطورات هائلة على المستوى العالمي، فقد ساهمت بقدر كبير في ربط البورصات العالمية، لأنها تعكس الترابط بين المستثمرين والمدخرين من جهة. ومن جهة أخرى، نتج عن التطورات المتلاحقة في المجالات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، ازدياد الحاجات المالية للوحدات الإنتاجية بحكم توسعها. الأمر الذي جعل الوساطة المالية تتبوأ مكانة مرموقة في الأسواق المالية عامة والبورصات خاصة. في خضم هذا الواقع، لم تتوقف الدول عن السعي عن إجراء تعديلات تمس عدة جوانب تتعلق بسوق المال واستقرار أسعار الأوراق المالية، وكذا إعطاء دفعة قوية لتنشيط العوائد بما يساعد على تشجيع انسياب المدخرات في هذه السوق.

### المطلب الأول: ماهية أسواق المال العربية.

تشكل سوق المال أحد الأطراف الفاعلة في النظام المالي. فإذا كان أداء هذه السوق جيدا من حيث الحجم والأداء، انعكس ذلك إيجابا على الأداء الاقتصادي ككل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الجمع بين المدخرين والجهات التي تقوم باستثمار الأموال، لذلك احتلت هذه السوق مكانة هامة في اقتصاديات معظم الدول، وحضيت باهتمام كبير خاصة من طرف الحكومات والمستثمرين.

#### 1/ تعريف سوق المال.

تعتبر سوق المال أشمل من سوق رأس المال، لأنها تشمل جميع الأصول المالية[1]. إن السوق المالية تعني مجموعة من المؤسسات المالية المتخصصة، التي تعمل كقنوات ينساب من خلالها فائض الوحدات الاقتصادية إلى ذوي الحاجة إليها من المنتجين، عن طريق الوسطاء الماليين وفقا لسياسة معينة وخلال فترة زمنية محددة. بحيث يتحدد دور هذه المؤسسات في الوساطة بين جانبي عرض رؤوس الأموال والطلب عليها. تعمل هذه المؤسسات إلى جانب المؤسسات المنظمة للسوق لتشكلان معا الهيكل المؤسسي للسوق المالية. لهذا تتشكل سوق المال من ثلاثة قطاعات هي: قطاع المستثمرين وقطاع المنتجين وقطاع الوسطاء الماليين[2]. تتكون سوق المال من سوق النقد وسوق رأس المال أي البورصات.

[1] بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 ، ص:05.

[2] محمد بن علي العقلا، الوظائف الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية، بحث مقدم لمؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات آفاق و تحديات، كلية الشريعة و القانون، جامعة أم القرى، 2007 ، ص ص: 3 -4.

## 2/ دوافع إنشاء البورصات العربية.

شهدت السنوات الأخيرة إنشاء العديد من البورصات العربية، وإنجاز العديد من برامج الإصلاح والتحديث للبورصات العربية الموجودة. سعيا من السلطات القائمة على أن تواكب بورصاتها التطورات التي تشهدها مختلف البورصات العالمية. ويعود هذا التوجه لأسباب عدة نوجزها في النقاط الآتية[1]:

- فشل سياسات الاستدانة والاقتراض الخارجي وتكاليفها الباهظة، نتيجة شح الموارد المالية والعجز النسبي في وسائل تجميعها، مما دفع بالحكومات العربية إلى الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل التنمية المحلية. وجعلها تتبنى سياسات تحفز الادخار المحلي من خلال توجيه المدخرين المحليين نحو البورصات.
- حاجة الحكومات العربية إلى إصدار السندات الحكومية وأدوات الخزينة لتمويل عجز الموازنات العامة.
- ارتفاع حجم الفوائض المالية التي حققتها الدول النفطية، في الوقت الذي تشح فيه الموارد المالية وبشدة في دول أخرى. وتمثل البورصات النشطة والمنظمة القناة التي ستسهل عملية انتقال هذه الفوائض إلى دول العجز.
- تبني الدول العربية برامج إصلاح، لتعزيز دور القطاع الخاص ودعمه من خلال برامج الخوصصة وتعديل القوانين المتعلقة بإنشاء شركات مساهمة.
- التطورات المتسارعة التي شهدتها بورصات العالم، من خلال تنوع أدواتها وشفافيتها وتوفر المعلومات وسهولة التعامل بها، الأمر الذي جذب العديد من المواطنين والمدخرين في الدول العربية.
- النجاحات الكبيرة التي شهدتها الدول الناشئة في تجسيد إصلاحاتها وتحقيق تنميتها، من خلال اعتمادها على البورصات. الأمر الذي دعمها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وأصبحت مغرية لرؤوس الأموال الباحثة عن فرص لتعظيم أرباحها. من بين هذه الدول نذكر الأرجنتين والبرازيل والفلبين وتايوان وتايلاند، تركيا وسنغافورة وفنزويلا وبرتغال و الهند وإندونيسيا، وكذا ماليزيا والمكسيك واليونان والصين وشيلي وكوريا الجنوبية[2].

## 3/ أهمية وجود بورصات عربية.

تكتسي عملية إنشاء بورصات فاعلة في الدول العربية أهمية بالغة. خاصة في ظل التطورات والأحداث العالمية، المتمثلة في توسع عمليات التحرير والانفتاح، وتوجه الدول العربية إلى انتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي وتفعيل

[1] محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، الاستثمار في البورصة أسهم –سندات –أوراق مالية، دار الحامد للنشر التوزيع، الأردن، 2006، ص: 205.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 ، ص: 57 .

دور القطاع الخاص في دعم عملية التنمية الاقتصادية. من هذا المنطلق يمكننا إبراز أهمية وجود بورصات في الدول العربية في النقاط الآتية:

- تعتمد الحكومات العربية على البورصات لإنجاح عمليات الخوصصة، من خلال طرح أسهم الشركات العامة للتداول والاكتتاب.
- تساهم البورصة بشكل أساسي في حشد المدخرات الوطنية، وتوجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس تنافسي، وهذا يرفع من كفاءة أداء المؤسسات داخل الاقتصاد.
- بإمكان وجود بورصات العربية متطورة وذات كفاءة عالية ومتكاملة، أن تستعيد الأموال العربية المهاجرة.
- إن وجود بورصات عربية كفأة وتضم شريحة واسعة من المتعاملين، يساعد السلطات النقدية في الدول العربية على إدارة سياستها النقدية بفاعلية أكبر.
- يساعد وجود بورصة كفأة، الحكومات العربية على تنمية الوعي الادخاري والاستثماري لدى المواطنين.
- إن الرقابة غير رسمية على أداء الشركات الذي تمارسه البورصات، سيحفز هذه الشركات على تحسين أداءها ورفع أرباحها ومعدلات نموها سنويا.
- يساهم وجود بورصات العربية فاعلة، في ظهور مشاريع جديدة وتوسيع مشاريع أخرى، مما يوفر العديد من فرص العمل التي تسمح بتخفيض معدلات البطالة ورفع حجم الإنتاج الوطني.

## 4/ خصائص البورصات العربية.

توجد عدة خصائص أساسية مشتركة تتميز بها البورصات العربية، رغم الاختلافات الموجودة بينها. يمكن حصر هذه الخصائص في العوامل الآتية:

### 1/4/ قلة عرض الأدوات الاستثمارية:

تعاني البورصات العربية من نقص واضح في الأدوات المالية الحديثة الجاذبة لرؤوس الأموال، ويبرز ذلك جليا من خلال سيطرة الأسهم ووسائل التمويل التقليدية على التعاملات في هذه الأسواق. ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يأتي:

**أ- سيطرة النمط العائلي للشركات المساهمة:** يسود نمط الشركات العائلية في العديد من البورصات العربية خاصة في دول الخليج العربي، مما يترتب عليه احتفاظ مؤسسي هذه الشركات بالغالبية العظمى من الإصدارات

الخاصة بأسهم الاكتتاب الجديدة أو الإصدارات اللاحقة لها عند الزيادة في رأس المال، وإحجام هذه الشركات عن إدراج أسهمها في البورصات، وهذا ما يحرم البورصة من الإصدارات الجديدة من الأسهم، ويجعل قاعدة المساهمين والمتعاملين ضيقة جدا[1]، وذلك بسبب ما يأتي[2]:

- ✓ يتطلب القيد في سجلات البورصة، الالتزام بشروط الإفصاح ونشر البيانات والتقارير الدورية للمستثمرين، ما ينطوي على مخاطر إفشاء أسرار الشركات في نظر أصحابها أمام المنافسين.
- ✓ إن عملية إدراج أسهم الشركة في البورصة يقيد من صلاحيات أصحاب الشركة الأصليين، خاصة في الصلاحيات غير المادية، مثل عمليات توظيف الأقارب في مراكز عالية داخل الشركة. وتعرضهم في بعض الأحيان للمسائلة.
- ✓ عدم قبول أصحاب الشركات اقتسام أرباحهم مع غيرهم، خاصة في ظل وجود بدائل للحصول على التمويل مثل القروض.
- ✓ عدم توفر الحوافز الكافية للشركات المدعوة إلى فتح أبوابها للاكتتاب العام.
- ✓ عدم قدرة عدة شركات على الوفاء بمتطلبات الإدراج نتيجة انخفاض رأس مالها عن الحد الأدنى المطلوب.
- ✓ استحواذ عدد محدود من كبار المستثمرين على نسب عالية من أسهم العديد من الشركات وتفضيلهم الاحتفاظ بها، مما يؤدي إلى ركود التداولات داخل البورصة.
- ✓ ضعف التشابك الاقتصادي العربي، ما يشكل عائقا أمام المؤسسات الاستثمارية وأمام حركة رؤوس الأموال.
- ✓ قلة الأوراق المالية الحكومية المقيدة في البورصة، واعتماد الحكومات بدرجة كبيرة على سوق النقد لتمويل احتياجاتها[3].

**ب- طبيعة أسواق السندات والتركيز الرأسي لإصدارها من قبل الدولة:** لقد اعتمدت الحكومات العربية في الآونة الأخيرة، على الاقتراض المحلي لتمويل العجز في الموازنة العامة، من خلال طرحها للسندات للاكتتاب العام. لكن النمط المؤسسي لتملك هذه السندات حال دون تداولها في البورصة، فمعظم الإصدارات

---

[1] خليل الهندي وانطوان الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثاني: المفهوم القانوني للسوق المالية و مدى علاقتها بالنظام المصرفي،المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000 ، ص: 253.

[2] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، دور أسواق رأس المال العربية في التنمية الإقليمية: دراسة حالة أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 19/ 20 سبتمبر 2006 ، ص: 33.

[3] بن دحان إلياس الأزهر، دور تفعيل تكامل البورصات العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة الدول المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012 ، ص: 126.

من هذه السندات يتم الاكتتاب بها من قبل البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد، وهذه المؤسسات تحتفظ بهذه السندات دون طرحها للتداول، مما أنعكس على ضآلة المعروض من هذه الأدوات في الأسواق الثانوية[1].

**ج- ضعف أسلوب توزيع الاكتتابات:** كان أسلوب التوزيع قائما على الاتصال الشخصي المباشر، وذلك بسبب الافتقار للمؤسسات التي تقوم بضمان التغطية والمساعدة في توزيع الاكتتاب.

**د- محدودية أحجام التداول وقلة عدد الشركات المدرجة في هذه البورصات:** تعزى محدودية حجم التداول إلى امتلاك الحكومات ومؤسسات القطاع العام لجزء كبير من الأسهم المصدرة. وغالبا ما تتجه هذه الفئات إلى الاحتفاظ بهذه الأسهم لفترات طويلة[2].

## 2/4/ قصور الطلب على الأدوات الاستثمارية:

تعاني البورصات العربية من تدني الطلب على الأوراق المالية. حيث لا يتعدى عدد المستثمرين في الأوراق المالية في البورصات العربية، خمسة بالمائة من عدد السكان المزاولين للنشاط الاقتصادي. في حين تتجاوز هذه النسبة 25 بالمائة في الدول المتقدمة. ويكمن السبب في هذا الانخفاض في الأسباب الآتية[3]:

✓ انخفاض معدل الادخار الفردي وعدم ثباته، بسبب تدني الدخل النقدي وعدم استقرار أوضاع الفئات التي تحققه.

✓ منافسة الحكومات ومؤسساتها للمدخرين في الطلب على أسهم الشركات، وحيازتها وحرمان السوق منها من جهة، ومنافسة الأوراق المالية الحكومية والأوعية الادخارية للبنوك في تحجيم الطلب على الأوراق المالية للشركات من جهة أخرى.

✓ تفضيل السيولة في الاستثمار قصير الأجل، حيث اتجهت معظم المدخرات الخاصة نحو الودائع الادخارية لدى البنوك التجارية وصناديق الادخار، نظرا لما يتطلبه الاستثمار في البورصة من توفر مستوى عال من الوعي الادخاري والتوظيف لدى المدخرين.[4]

✓ عدم انتشار الوعي الاستثماري في الأوراق المالية، وضعف ثقة الراغبين بمكاتب أو شركات الوساطة.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، سبتمبر 2000، ص: 182.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق.

[3] عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية و العالمية و التنمية المتواصلة، مرجع سبق ذكره، ص: 279.

[4] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص ص: 128- 129.

✓ انخفاض ربحية الأدوات الاستثمارية، وهذا راجع للواقع الضعيف للشركات المصدرة لهذه الأدوات من جهة، وبما يتصل بضعف كفاءة أو خبرة العاملين من الوسطاء والسماسرة وصناع السوق من جهة أخرى. هذا فضلا عن المحددات الرسمية لسقف الفروق السعرية، وذلك بغرض تجاوز أو تقليل ميول المضاربة لدى المستثمرين[1].

✓ ضآلة الدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية في تنشيط البورصة، ففي الأسواق المتقدمة تستحوذ المؤسسات على 60 بالمائة من حجم التعامل مقابل 40 بالمائة للأفراد. وهذه الصورة تبدو معكوسة في السوق المصرية مثلا، حيث يستحوذ الأفراد على 80 بالمائة تقريبا، بينما تستحوذ المؤسسات على 20 بالمائة.

✓ ضعف الفرص المتاحة للتنويع الذي تتسم به جميع البورصات العربية، بسبب ضعف الفرص المتاحة للمستثمر لتنويع محفظة أوراقه المالية. وهذه السمة المشتركة تضع قيودا على إستراتيجيات الاستثمار، سواء للمستثمر الفرد أو المؤسسة. وفي معظم البورصات العربية كان قطاع البنوك وقطاع المقاولات يسيطران على حجم التداول، كما أصبح سهم المحمول والاتصالات في الوقت الحاضر يستحوذ على نسبة عالية من حجم التداول.

✓ وجود استثمارات بديلة لها عوائد أكبر كالعقارات، في ظل غياب الأدوات المالية الأكثر جاذبية وغياب الاهتمام بالابتكار وتطوير الخدمات المالية.

✓ محدودية ثقافة المواطنين عن عمليات التداول والاستثمار في البورصة.

✓ قصور وعدم كفاءة مؤسسات الوساطة المالية داخل البورصات العربية. وكذا غياب المؤسسات الضرورية لرفع أداء البورصات العربية، مثل الشركات المتخصصة في صناعة البورصة التي تتولى مهمة الحفاظ على استقرار الأسعار، من خلال تغطيتها لكافة الأوامر المتعلقة بشراء أو بيع الأوراق المالية، حيث تتدخل عكس الاتجاه الذي تسلكه البورصة للحد من المضاربات، وتتولى كذلك مهمة تأمين السيولة داخل السوق. فأغلب البورصات العربية تتسم بغياب مؤسسات الوساطة المالية الكبرى القادرة على تطوير البورصة من خلال عرضها لخدمات متنوعة وتنافسية من جهة، وتفتقر لشركات تغطية الإصدارات ومتعهدي الاكتتاب، التي تقتصر في نشاطها على البنوك التجارية مع محدودية خبرتها في تنمية البورصات من جهة أخرى. وحتى في الدول التي بها بنوك استثمار بقي أداؤها محدودا ولم تساهم في تطوير بورصاتها.

✓ ضعف أنظمة المحاسبة والتدقيق والرقابة على الشركات في أغلب البورصات العربية. حيث تلزم بعض بورصات الشركات المدرجة بها بالتقارير السنوية فقط، و هذا يجعل المستثمرين يتكهنون خلال باقي السنة. إضافة إلى نقص

[1] هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر، عمان، 2003، ص :306.

الإطار المتخصصة في التحليل المالي في الدول العربية، ونقص المؤسسات المتخصصة في جمع وتحليل ونشر المعلومات المالية.

✓ غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول العربية.

✓ الاعتماد الكبير على القروض المصرفية كبديل للجوء إلى التمويل عن طريق البورصات في الدول العربية، من خلال إصدار الأسهم والسندات[1].

✓ ضعف القاعدة الاستثمارية في كافة الدول العربية ، حيث تتسم أغلب الوحدات الاستثمارية العربية بصغر الحجم وعدم انتشار شركات المساهمة بشكل واسع في الدول العربية.

## 3/4/ قصور الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم البورصات العربية.

يعد تخلف أو قصور النظم والتشريعات التي تحكم أصول وقواعد العمل في البورصات، من أهم المعوقات التي تحد من تطور البورصات العربية، وهذا يتجلى في عدد من الجوانب الآتية[2]:

✓ غياب الاستقلال الإداري لبعض البورصات العربية ، وقلة الصلاحيات المخولة لها، وافتقارها لأدوات الرقابة التي تساعدها على إدارة الأوراق المالية.

✓ غياب المؤسسات المساندة ذات الأثر المباشر على سوق الأسهم والمكملة لدوره، ومن أهم هذه المؤسسات الشركات الصانعة للبورصة، حيث أدى غيابها في بعض البورصات إلى زيادة مدة التقلبات في أسعار الأسهم، وزيادة مخاطر الاستثمار في هذه البورصات. كما تفتقر البورصات العربية إلى مؤسسات الحفظ والإيداع المركزي وشركات التسوية والمقاصة، التي من شأنها التقليل من مخاطر الإخفاق. إضافة إلى زيادة سرعة تبادل الأوراق المالية بين المتعاملين. كما تفتقر معظم البورصات العربية إلى شركات الترويج وضمان الاكتتاب التي تقوم بإدارة الإصدارات والترويج لها، وضمان الاكتتاب الكامل بالأسهم المطروحة، إضافة إلى افتقارها لوكالات محلية لتصنيف وتقييم الملاءة الائتمانية، التي تلعب دورا كبيرا في إنجاح عمليات الخوصصة وخاصة في الأوقات التي يتم فيها طرح كميات من الأسهم يصعب على البورصة استيعابها.

[1] بن دحان إلياس الأزهر، دور تفعيل تكامل البورصات العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000، مرجع سابق، ص ص: 181- 182.

### 4/5/ نقص دقة الإفصاح وتدفق المعلومات:

تعد المعلومات أساس البورصات والمصدر الرئيس لاتخاذ قرارات الاستثمار، سواء بالبيع أو الشراء. والاستمرارية في تدفقها وتوقيت نشرها وصحتها ودقتها وصدقها، هي أساس كفاءة البورصات.

تعاني البورصات العربية من غياب النصوص القانونية الواضحة والصريحة المنظمة لإشهار المعلومات، والمتعلقة بالشركات وسير أعمالها وكشف حقيقة مراكزها المالية. وقد ترتب على غياب هذه النصوص ضعف الرقابة على الشركات المساهمة، وتعذر توفير الضمانات الأساسية من ناحية صحة المعلومات. ومن شأن هذا أن يزيد من احتمالات تعريض حقوق المستثمرين للضياع والتلاعب بمدخراتهم. ولعل هذا ما يخلق عدم الثقة بالبورصة ويدفع المدخرين للإحجام عن ولوجها[1].

لقد أسهم تدني مستوى الإفصاح والشفافية باعتماد العديد من المتعاملين في البورصات العربية على إشاعات المضاربين، بهدف تعزيز حجم الطلب على أسهم بعض الشركات ورفع سعرها. وهذا يسبب خسائر كبيرة لصغار المستثمرين. فمعايير المحاسبة الدولية لا تستخدم من قبل جميع الشركات المساهمة، كما أن جودة التقارير المالية متفاوتة من بورصة إلى أخرى. فالكثير من الشركات لا توفر بيانات وحسابات تفصيلية شاملة، وتقتصر على توفير الحد الأدنى للإفصاح كنشر الميزانية السنوية، وعادة ما يتأخر صدور هذه البيانات في كثير من الأحيان. كما أن النصوص القانونية في البورصات العربية لا تلزم الشركات المدرجة فيها بإصدار تقارير نصف أو ربع سنوية، فضلا عن أن البورصات العربية تفتقر إلى وجود كفاءات فنية قادرة على فهم البيانات المالية في حالة توفرها[2].

### 5/4/ ارتفاع درجة تركز التداول:

ويقصد بها نسبة تداول الأسهم النشطة إلى إجمالي حجم التداول. وتعاني كافة البورصات العربية من هذه المشكلة التي تعكس صغر عدد الأسهم ذات الجاذبية. ويعزى ارتفاع درجة التركيز إلى سببين رئيسين هما:

أ/ احتفاظ بعض كبار المستثمرين بأسهم الشركات الواعدة.

ب/ انخفاض جودة غالبية الأسهم المدرجة، لا سميا أسهم شركات القطاع العام.

[1] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000 ، مرجع سابق، ص 185.

### 6/4/ التقلبات الشديدة في الأسعار:

من الخصائص الأساسية التي تميز البورصات العربية في الوقت الحاضر، شدة التقلبات في حركة الأسعار. ويعود السبب في ذلك إلى اعتماد البورصات الناشئة على التمويل من المصادر الخارجية، المتمثلة في القروض وإصدار المزيد من الأسهم، مع اعتماد أقل على الأرباح المحتجزة. كما أن هذا النمط التمويلي، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حدة التقلب في ربحية السهم وفي قيمته السوقية. من جهة أخرى، كلما كان التقلب السعري في حدود ضيقة كان ذلك مؤشرا على تطور كبير في السوق.

تسيطر المضاربة التي تتسبب أيضا في تقلب الأسعار، على نشاطات التعامل اليومي في البورصات العربية، حيث تبحث كافة المعاملات على الأرباح السريعة من خلال التركيز على فروق الأسعار، خاصة في مجال أسهم الشركات. وكثيرا ما يقع مشتري الأسهم ضحايا لما يعرف بالشركات الوهمية، نتيجة تداول أسهم شركات لم تنته إجراءات تأسيسها بعد [1].

### 7/4/ ضآلة حجم البورصة:

تتميز البورصات العربية بضيق نطاق السوق، من حيث النقص الشديد في العرض الذي يقاس بعدد الشركات، والطلب الذي يتمثل في عدد وحجم أوامر الشراء. إن متوسط عدد الشركات المدرجة في كل بورصة لا يتجاوز 75 شركة، ويعتبر هذا العدد منخفضا مقارنة مع البورصات المتقدمة والناشئة، لأن متوسط عدد الشركات في البورصات الناشئة بلغ 330 شركة، ويقدر في البورصات المتقدمة بـ 740 شركة. في شهر جوان 2012 بلغ مجموع عدد الشركات المدرجة في البورصات العربية ككل بما فيها البورصات المغاربية 1452 شركة، في حين بلغ عدد الشركات في بورصة الهند لوحدها 5650 شركة[2].

من جهة أخرى، تتسم البورصات العربية بصغر متوسط حجم رأس المال السوقي (قيمة الأسهم حسب أسعار أخر يوم تعامل)، وانخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تصنيف البورصات العربية في طار التصنيف العربي للبورصات من حيث الحجم النسبي لها إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى ثلاث مجموعات:

[1] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 308.

[2] شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص: 93 .

– المجموعة الأولى تضم بورصة الكويت والبحرين وقطر والأردن. وتزيد نسبة القيمة السوقية أي نسبة رأس المال السوقي أي الأسهم مقيمة بأسعار أخر يوم تعامل إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 100 بالمائة.

– المجموعة الثانية تتمثل في البورصات التي تزيد قيمتها السوقية عن 50 بالمائة، وتضم بورصة السعودية وبورصة الإمارات.

– المجموعة الثالثة تضم بورصات كل من مصر وعمان والمغرب وتونس ولبنان والسودان والجزائر، التي تقل فيها نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 50 بالمائة[1].

## المطلب الثاني: عوائق الاستثمار في البورصات العربية.

عند تحليل أداء البورصات العربية تتضح محدودية أدائها وضعف دورها في اقتصادياتها، فرغم الإصلاحات والتحديثات التي شهدتها، إلا أنها مازالت بعيدة عن الدور المنوط بها. ويكمن السبب في ذلك في العديد من العراقيل التي تحول دون ذلك، وتتمثل فيما يأتي:

- غياب المنهج الفكري الاقتصادي، الذي يشكل الإطار الذي تعمل وفقه البورصات العربية، خاصة أن كل بورصات العالم أقيمت على أساس فلسفة الاقتصاد الحر، دون أن يكون هناك تحديد دقيق لمهمتها في حالة إذا كانت سوقا لتجميع المدخرات وجني الأرباح، أو أن أهدافها أعمق من ذلك ولها وظائف اقتصادية[2].
- تعاني أغلب البورصات العربية من قصور وجمود في تنظيماتها وتشريعاتها، وتخلفها عن مواكبة التطورات في القوانين واللوائح المنظمة للبورصات العالمية. الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عملية نمو وتطور البورصة. في حين أن الإطار القانوني والتنظيمي المرن والمواكب للتطورات الاقتصادية، يحظى بأهمية بالغة في تطوير أداء البورصات ورفع كفاءتها[3].
- وجود عدد كبير من القوانين غير المنسجمة وتعدد الجهات القائمة على تنفيذها، الأمر الذي فرض نوعا من التعقيد على التعاملات داخل البورصات العربية وأعاق تطورها.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2004.

[2] كريم سالم حسين، إبراهيم راسول هابي، المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العربية، المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 22 – 24 – جويلية 2003 ، ص: 11.

[3] مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية – دراسة لواقع الأوراق المالية العربية وسبل الرفع من كفاءتها، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد السابع ، ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص: 189.

- حاجة البورصات العربية إلى الاستقلالية المالية والإدارية، من خلال فصل المهام التشريعية الرقابية عن المهام التنفيذية المتعلقة بإدارة البورصة والتداولات.
- ضعف آليات الرقابة والتدقيق داخل البورصات العربية، وقصورها عن اكتشاف البيانات غير الصحيحة والطرق غير الشرعية للحصول على المعلومات، ونشر الإشاعات الخاطئة. إضافة إلى القصور المسجل في التشريعات والقوانين التأديبية لمرتكبي المخالفات.
- تفشي ظاهرة المضاربة المفرطة في البورصات العربية، ففي بعض البورصات كتونس والمغرب شهدت مؤشراتها ارتفاعا سنة 1994 بنسبة 70 بالمائة، وأحيانا أكثر من 100 بالمائة. ونظرا لمحدودية أحجام هذه البورصات وقلة عمقها، فإن هذا الارتفاع ينسب في الغالب إلى المضاربة، التي تنتشر داخل البورصة للأسباب الآتية[1]:

– قلة المعروض من الأوراق المالية، وقلة المتاح من هذا المعروض للتداول.

– تزايد الطلب على الأوراق المالية.

– أخطاء في تسعير الأوراق المالية قبل الاكتتاب، أي طرحها بأقل بكثير من سعرها ما يرفع الطلب عليها.

فشل البورصات العربية في جذب الأموال المهاجرة. بسب صغر حجمها الذي يعود إلى حداثتها من جهة، ومن جهة أخرى للعوامل الثقافية والاجتماعية المتعلقة بنمط ملكية وتنظيم الشركات، وانعكس هذا على قلة عمق وضيق نطاق البورصات العربية.

## المطلب الثالث: عوامل تنشيط البورصات العربية.

مازالت البورصات العربية بعيدة عن الدور منتظر منها، ومازالت تعاني من نقص ثقافة الاستثمار في البورصة، ومن ضعف وتعقيد هياكلها التنظيمية. إضافة إلى القصور الواضح في منظومات الإفصاح لديها، وقلة وضعف تنوع الأدوات المتعامل بها.

**أولا: الدعائم الأساسية لتطور البورصات العربية:** هناك بعض الأسس التي من شأنها أن تساعد على إزاحة القصور الذي تعرفه البورصات العربية وتمكن من تطويرها. مثل الأسس الآتية:

1/ ضرورة توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، لأن الوضع الاقتصادي المستقر المقترن بمعدلات نمو مرتفعة، يحفز توقعات المستثمرين على أداء المؤسسات المدرجة بالبورصة، وبالتالي توقع تحقيق أرباح من خلال هذه التوقعات.

[1] عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، دون دار النشر، أبوظبي، 2002 ، ص: 284.

2/ تطوير الإدارة العامة التي تعتبر أحد المحددات الرئيسة للبيئة الاستثمارية الملائمة[1].

3/ إتباع سياسة اقتصادية كلية محفزة لرفع معدلات الاستثمار الحقيقي.

**ثانيا: إجراءات زيادة حجم السوق ورفع سيولة البورصة:**

هناك بعض السبل لتطوير عمل وأداء البورصات العربية يمكن توضيحها كالآتي:

**1/ زيادة حجم السوق:** تتطلب عملية تجاوز مشكلة ضيق النطاق التي تتسم بها كل البورصات العربية، بذل المزيد من الجهود لتنشيط العرض وتحفيز الطلب.

**أ/ تنشيط العرض:** يتم هذا من خلال الطرق الآتية:

- ❖ تشجيع الطرح العام في جانب الأسهم، والذي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات لدعم إصدار المزيد من الأسهم، وتجنب القصور في عمليات الطرح السابقة، كالتركيز القطاعي للشركات المصدرة للأوراق المالية ونقص كفاءة التسعير. من هذه الإجراءات نذكر توسيع عملية الخوصصة، لأن هذا يضمن طرح المزيد من الأوراق المالية وينشط البورصة، ويساهم في توسيع قاعدة الملكية ويخفض من درجة التركيز القطاعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التقييم الكفء في تسعير الأوراق المالية لهذه الشركات، لدعم استقرار السوق بعد عملية الطرح للاكتتاب[2].
- ❖ تمييز شركات الطرح العام بجملة من الإعفاءات والحوافز الضريبية، وتخفيض رسوم القيد على شركات الطرح العام.
- ❖ تنمية الأدوات المالية المستحدثة وإدراج الأدوات المالية الإسلامية.

**ب/ تنشيط الطلب:** يتم هذا كالآتي[3]:

- ❖ دعم توجه الأفراد للادخار والاستثمار، من خلال تعزيز جهود التوعية ضمن خطط إعلامية وتربوية تهدف للتعريف بالفرص المتاحة للاستثمار.
- ❖ زيادة العوائد المحققة من الاستثمار في الأوراق المالية من خلال ما يأتي:

– الحفاظ على الاستقرار النقدي في حدود ملائمة للحد من التضخم. خاصة وأن التضخم

[1] عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، دمشق، 17 – 18 نوفمبر 2011، ص: 08.

[2] شذا جمال الخطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 2008 ، ص: 158.

[3] بن دحان إلياس الأزهر، دور تفعيل تكامل البورصات العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الأسعار السوقية للأسهم والسندات.

- تشجيع الشركات المدرجة بالبورصة على توزيع نسب ملائمة من أرباحها. الأمر الذي يساعد بشكل كبير على جذب شريحة واسعة من المواطنين الساعين إلى رفع مستوى معيشتهم.
- تخفيض الضرائب المفروضة على عوائد الأوراق المالية إن وجدت.

❖ تقليل مخاطر الاستثمار المالي والتكاليف الضمنية في التعاملات بالأوراق المالية من خلال:

- إيجاد نظم تأمين على محافظ الأوراق المالية.
- نشر البيانات والمعلومات الكافية عن المراكز المالية للشركات وأرباحها بصفة دورية.

## 2/ الرفع من سيولة البورصة:

من خلال الإجراءات الآتية:

❖ تيسير عملية الحصول على القروض للمستثمرين بضمان الأوراق المالية.

❖ حث الشركات على القيام بإصدارات بقيم اسمية منخفضة توجه لصغار المدخرين ما يضمن لهم توزيع مدخراتهم وتقليل المخاطر.

❖ التوسع في إنشاء صناديق الاستثمار الموجهة لحشد مدخرات صغار المدخرين.

❖ تنويع الأدوات الاستثمارية داخل البورصات العربية بما يراعي قدرات الاستثمار لدى كافة شرائح المستثمرين داخل البورصة.

❖ التوسع في إنشاء الشركات الصانعة للسوق داخل البورصات العربية.

## 3/ دعم الإفصاح والشفافية في البورصات العربية:

يتم تحقيق الإفصاح والشفافية من خلال ما يأتي:

❖ تطوير المواقع الإلكترونية للبورصات العربية وتحديثها باستمرار، لتتضمن كافة المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمرون.

❖ دعم إنشاء شركات تتولى نشر المعلومات باعتماد من هيئات البورصات في الدول العربية.

### 4/ التركيز على التنظيم والرقابة:

❖ حث الجهات المشرفة على البورصات العربية، على العمل على التطوير المستمر للقوانين والأحكام والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمل البورصات. وتعزيز عملية الفصل بين الدور الرقابي والدور التنفيذي في البورصات العربية وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

❖ تعزيز المنظومة الإجرائية لمكافحة عمليات الغش والتلاعب في تداول الأوراق المالية داخل البورصات العربية، والعمل على تخفيض تكاليف التداول ما أمكن.

❖ تنظيم عمل شركات الوساطة المالية داخل البورصات العربية. وتشمل هذه الشركات شركات السمسرة وشركات الترويج وتغطية الاكتتاب. تكتسب هذه الشركات أهميتها من خلال دورها الهام وقدرتها على رفع كفاءة البورصات. لذلك أصبح من الضروري تنظيم عملها وربطها إلكترونيا بالبورصة وتنظيم قواعد العضوية الخاصة بهذه الشركات ووضع معايير للملاءة المالية لشركات التغطية والترويج.[1]

❖ تشجيع إنشاء شركات للاستشارة المالية، تتخصص بتقييم وتصنيف الأوراق المالية، وتحليل وضعية الشركات المصدرة لها.

[1] شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

## المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية التي تواجه اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي.

لقد شهدت اقتصاديات الدول العربية العديد من التطورات الهائلة خلال السنوات الأخيرة، بفضل الإصلاحات الهيكلية التي قامت ومازالت تقوم بها، وهذا ما يؤهلها إلى لعب دور مستقبلي في النظام الاقتصادي العالمي، شرط أن تحقق نجاحا باهرا في مواكبة التطورات والمستجدات الدولية الحديثة. هذه الأخيرة تطرح مجموعة من التحديات الاقتصادية على المنطقة العربية سواء على مستوى كل دولة على حدى أو على مستوى الإقليم بكامله. يقصد بهذه التحديات الاقتصادية جملة التحديات التي نتجت عن التوجهات العالمية والتحولات الاقتصادية التي شهدها العالم.

### المطلب الأول: التوجه نحو حرية التجارة الخارجية ورؤوس الأموال.

يساعد تحرير التجارة الدولية الدول العربية على توسيع الأسواق أمام المنتجين المحليين، والاستفادة من وفورات الحجم والدخول في المنافسة وكذا استيعاب التكنولوجيا الحديثة. كما يمكن الشركات في الدول العربية من أن تصبح جزء من شبكات الإنتاج الدولية وسلاسل الإمداد التي تعتبر القنوات الرئيسة للتجارة. من جهة أخرى تتحقق تنافسية الصادرات في الصناعات كثيفة المواد وهي الصناعات ذات مواد متعددة أو صناعة معينة تعتمد على مادة معينة بكثرة، مثل الصناعات كثيفة رأس المال أو كثيفة العمالة، أو بالأحرى الصناعات ذات الميزة النسبية، التي يمكن أن تستفيد من مدخلات الإنتاج والمهارات المتوفرة محليا. ويكتسب التصنيع في الدول العربية تزايد الإنتاجية والمشاركة في شبكة الإنتاج الدولية إذا تقلصت القيود على الواردات. فمن المفروض أن تحظى الدول العربية بكل هذه الامتيازات وهو ما يعكس التحدي الأكبر، لكننا نرى في واقع الأمر عكس ذلك أين تتجسد العديد من الصعاب نذكر منها[1]:

– يؤدي تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على الواردات وتخفيض الضرائب الجمركية، إلى زيادة حدة المنافسة الدولية خاصة بالنسبة لمنتجات الصناعات الناشئة. وينعكس ذلك على الطاقات العاطلة والناتج القومي وموازين المدفوعات. فالعلاقة بين تحرير التجارة ونسبة التبادل التجاري علاقة طردية، لأنه كلما ازدادت درجة الانفتاح

[1] سعيد عيطو مصطفى، الإستراتيجيات العربية في مواجهة المتغيرات الدولية في ندوة إستراتيجيات التغيير، المؤتمر السنوي الرابع، مركز وايد سيرفين للاستثمارات والتطوير الإداري، 1994، ص: 540.

لدولة ما على العالم، أدى ذلك لزيادة القوة الشرائية لوحدة صادراتها مقومة بوحدات من الواردات. مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات. ويؤدي أيضا تحرير التجارة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، مما يسمح بانخفاض أسعار المنتجات في السوق المحلية، ومن ثم ترتفع القوة الشرائية للمستهلك، مما قد يدفع إلى زيادة الاستهلاك ويؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك وزيادة الطلب، وهذا يدفع المنتجين إلى زيادة الطلب على عنصر العمل، ومن ثم زيادة الدخول، وهذا ينعكس إيجابا على الناتج القومي.

– إلغاء الدعم الممنوح للزراعة في البلدان المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات الغذائية، وهذا يؤثر على الموازين التجارية للدول العربية المستوردة للغذاء.

– اشتداد المنافسة في الجودة والتكلفة مع ضعف التطور التكنولوجي، وقصور هياكل الإنتاج ونظم الإدارة والتخلف في تطبيق نظم الجودة الشاملة، يؤدي إلى عدم ملائمة شروط التبادل التجاري بالنسبة لصادرات الدول العربية.

– سيطرة الشركات العالمية على التجارة المتعلقة بالخدمات والتكنولوجيا العالية التي تستعملها، تجعل الدول العربية في حاجة ماسة دائما إلى تجديد الوسائل و الآليات، وهذا ما يصعب تحقيقه والوصول إليه في الوقت الحاضر.

– تحرير تجارة الخدمات مع قصور كفاءة كل من خدمات نظم المعلومات والتأمين والبنوك و النقل والاتصالات وضعف الإمكانات التكنولوجية، يحدث خللا في ميزان الخدمات ومن ثم عجزا في العمليات الجارية لموازين المدفوعات.

من جهة أخرى يشكل تحرير حركة الرساميل عاملا مكملا لتحرير التجارة الدولية. حيث يعني تحرير حركة الرساميل بالنسبة لدولة معينة أن تقبل بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة إليها، وأن تسمح بحرية خروج الرساميل منها سواء كانت رساميل وطنية أو أجنبية. وهذا يعني أن تسمح لجهازها المصرفي ببيع العملات الأجنبية للمقيمين أو لغير المقيمين دون حدود، إما بسعر صرف ثابت أو بسعر صرف عائم وذلك لتمويل نزوح الرساميل، ويعتبر هذا الإجراء المعيار الأساسي والعملي لحرية حركة الرساميل[1].

[1] محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 260، الكويت، 2002، ص: 17.

إلى جانب ذلك، فحرية رؤوس الأموال تتصل بالعولمة المالية التي تفرض هي أيضا جملة من التحديات كالآتي[1]:

– تفقد الدول المضيفة للعولمة المالية درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي خاصة في المجال النقدي، مثل ارتفاع سعر الفائدة في المراكز الرأسمالية سيسبب استنزاف الاحتياطات من العملة الصعبة.

– ضغط العولمة المالية على الدول القومية باستعمال الدولار واليورو محل العملة الوطنية.

– عدم القدرة على التوسع في السياسة النقدية الداخلية، إلا بالاعتماد على فائض ميزان المدفوعات الجاري وتدفق القروض والاستثمارات الأجنبية إليها. وهذا سيرهن مصيرها ومصير شعوبها، بالاعتماد على عوامل خارجة عن إرادتها وسيطرتها وتتحكم بها القوى الكبرى في العالم.

– التعرض للأزمات المالية.

## المطلب الثاني: عراقيل بلوغ التطور الصناعي والزراعي والتكنولوجي.

أتت التحديات التي تقف عائقا أمام مشاركة الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي، على كافة المجالات بما فيها الصناعة.

**أولا: العراقيل الصناعية:** يمكن تصنيف التحديات التي تواجهها الدول العربية في المجال الصناعي إلى مجموعتين كالآتي:

**1/ التحديات الداخلية[2]:** وهي تحديات فرضها الواقع العربي، وتشكل النسبة الأكبر من إجمالي ما تواجهه الدول المغاربية من عقبات تحول دون صناعة المستقبل ونذكر منها:

– انعدام الثقة بالذات وبالقدرات، حيث تمتلك الدول العربية من القدرات العلمية والموارد البشرية والطبيعية إن تكاملت ما لا تملكه الدول المتقدمة. فمتى تمكنت الدول العربية من وضع الثقة الكاملة في كل القدرات والخيرات التي تزخر بها، فستتمكن من تحقيق ما لم تتوقع تحقيقه.

– فصل العمل السياسي عن العمل الاقتصادي.

[1] محمد الأطرش، المرجع السابق، ص: 23.

[2] فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2001، ص ص: 39-49.

- أولوية تجسيد الخطة العربية التنموية الشاملة.

- ضرورة استغلال المواصلات والاتصالات العربية وحتى العربية البينية.

- توجيه الاستثمارات العربية ذات الجدوى الاقتصادية العالية المتجهة للخارج، نحو الاستثمار داخل الدول المغاربية خاصة في قطاع الزراعة والصناعة وبنوك المعلومات المتخصصة.

- ضعف التنسيق بين التعليم والاحتياجات الصناعية للإطارات.

- النقل العكسي للتكنولوجيا، وتوفير الإمكانات من أجل رجوع الخبراء في الخارج وتوظيف الأدمغة العربية.

- توظيف المزيد من العمالة في الميدان الصناعي، حيث تقدر اليد العاملة في هذا المجال ب 18.5 مليون، أي نسبة 22 بالمائة فقط من إجمالي القوة العاملة. وهذا ينبئ بالحاجة الملحة للدورات التدريبية وحلقات النقاش المتخصصة للارتقاء بإنتاجية العمالة العربية.

- قلة مراكز الأبحاث الصناعية العربية المرجعية.

- قلة بنوك المعلومات المتعلقة بميدان الصناعة.

**2/ التحديات الخارجية:** تكمن أهم التحديات الخارجية التي تعترض سبيل الصناعات العربية فيما يأتي:

➢ التطورات التقنية المتسارعة: مع ما شهده العالم من تطورات تقنية متسارعة، من ابتكارات تقنية وطرق إنتاجية والتعامل مع مواد تركيبية وتنشيط وتدعيم مراكز الأبحاث والحسابات الإلكترونية والاتصالات والبرمجيات، كل ذلك سيفرض تحديات على الصناعة العربية، من أجل تنويع وتطوير منتجاتها وخدماتها وتخفيض كلفتها الإنتاجية خاصة في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات.

➢ الاستثمارات الوافدة: يعتبر الاستثمار أداة فاعلة في التفويض الحضاري، وأسلوبا من أساليب نقل التقنية ووسيلة من وسائل تنمية المنافع بين الدول، لكن هذا لا يحدث إلا إذا بني على أسس سليمة تراعي حقوق الأطراف المتعاقدة، وتنمي الموارد المحلية وتعمل على توليد التقنيات وتعميم المنافع والارتقاء بكافة القطاعات الإنتاجية.

➢ الإعلان والإعلام الدولي[1]: يؤدي الإعلان إلى توجيه الاستهلاك، فهناك من الشركات العملاقة من تخصص 200 مليون دولار لعملية الترويج، وفي مقابل ذلك نجد إمكانات الشركات المغاربية محدودة أو أقل إدراكا

[1] فلاح سعيد جبر، المرجع السابق، ص: 52.

للإعلان والإعلام وأهميته في توجيه الاستهلاك. فهذا يشكل تحديا خارجيا خطيرا على الشركات العربية مواجهته.

➢ القوانين الدولية[1]: تعتبر الدول العربية كغيرها من الدول النامية مستوردة للتقنيات، وهذا ما يجبرها على تطبيق القوانين والمواصفات الدولية التي هي بالأساس وليدة حاجة الدول المتقدمة لزيادة احتكاراتها الدولية. وهذا ما يشكل تحديا خارجيا صعبا يقف أمام الدول العربية.

يبدو من خلال ما تم ذكره من تحديات جدية وجسيمة تواجه المنطقة العربية في الحاضر وفي المستقبل، أن هناك عملا شاقا وصعبا يقع على عاتق الدول العربية للخروج من هذا المأزق، يساعدها في المستقبل على تقليص الفجوة التكنولوجية وتطوير الصناعة وزيادة نسبة المشاركة في التجارة العالمية وتقليص البطالة.

## ثانيا: العراقيل الزراعية.

تتباين التحديات التي تواجه الزراعة العربية بين ما هو قطري وما هو إقليمي وما هو الدولي، و نظرا لاختلاف نوعية هذه التحديات يصبح من الضروري تصنيفها على النحو الآتي:

### 1/ التحديات القطرية:

تواجه الأقطار العربية تحديات هائلة في المجال الزراعي أهمها ما يأتي:[2]

– زيادة الديون الخارجية وأعباء خدمة الديون، واتساع فجوة الموارد المحلية والعجز في موازنة الدولة.

– عدم تناسب المخصصات الاستثمارية مع المكانة النسبية للقطاع الزراعي. وهذا يعتبر تحيزا واضحا ليس في صالح التنمية الزراعية.

– قصور سياسات سقي الأراضي والمياه. حيث أدى هذا الوضع إلى هدر الموارد الأرضية كالتصحر وتشبع التربة بالملوحة وهدر الموارد المائية.

– يعد تدني مؤشرات التنمية البشرية أحد أهم تحديات تحقيق التنمية الزراعية، لأن أهم مؤشرات تدهور الخصائص المرتبطة بالتنمية البشرية تتمثل في الترتيب المتأخر للدول العربية في نصيب الدخل من إجمالي الإنتاج الوطني، وفي معايير الصحة والتعلم والسكن وملامح الحرمان البشري والفجوة الموجودة بين الريف والحضر. ومن أهم عوامل

[1] فلاح سعيد جبر، المرجع السابق، ص 53.

[2] أبو منذور محمد، التنمية الزراعية ودورها في تحصين الأمن القومي العربي، ندوة في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، المؤتمر الدولي الثالث، دبي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1995، ص ص: 114-117.

تدهور أوضاع الإنتاج الزراعي، عدم قدرة الفقراء على تطوير أوضاعهم الإنتاجية والاقتصادية وتخلف قاعدة البحث والتطوير والتقنية.

– عدم اعتماد الدول العربية على التقنية الحديثة في مجالات الري والتهجين، التي تؤدي إلى تحسين النوعية أو زيادة الكمية أو تكييف المناخ الصعب لذلك الإقليم.

– اختلال السياسات السعرية والتسويقية في الدول العربية، خاصة بالنسبة للدول التي تدخلت في تحديد الأسعار إداريا وفي تسويق المنتجات كليا أو جزئيا.

– تدني كفاءة البناء المؤسسي الفعال في توفير الخدمات الزراعية في مرحلتي الإنتاج والتسويق، ويزداد هذا القصور وضوحا بالنسبة للخدمات المطلوبة لصغار المزارعين.

– تأثير تطبيق سياسات دعم وتوزيع السلع الغذائية في عدة دول عربية على الأداء الاقتصادي للمنتجين.

## 2/ التحديات القومية:

تتجسد هذه التحديات من زاوية العمل العربي المشترك، في العديد من العوامل التي حالت دون تحقيق عدة أهداف مثل إستراتيجية الأمن الغذائي العربي، من بين هذه التحديات نجد[1]:

- تدني الإرادة السياسية.

– عدم كفاية الاستثمارات القومية والقصور في توجيه المشروعات والاكتفاء القطري في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

– تدخل الدولة غير الفعال في التجارة الخارجية مما يعيق تصدير المنتجات الزراعية.

– تخلف البنية الأساسية للطرق ووسائل النقل.

– سياسات الدعم والإغراق الممارسة من طرف الدول المتقدمة.

– الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية.

[1] أبومنذور محمد، المرجع السابق، ص: 119 .

### 3/ التحديات الإقليمية والدولية:

تنتج هذه التحديات عن علاقات بعض الدول العربية بدول أخرى غير العربية، وآلية عمل الهيئات والمنظمات الدولية مثل التأثير السلبي لبعض بنود اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى التحكم المتزايد في سوق النفط، الذي ينجم عنه عدم إعطاء سعر عادل للدول المصدرة والذي يؤدي إلى حرمانها من موارد مالية تستغلها في مختلف مجالات التنمية بصفة عامة والزراعة بصفة خاصة.

## ثالثا: العراقيل التكنولوجية.

لقد أدت الثورة التكنولوجية إلى زيادة توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، التي تشكل الدول العربية جزء منها، مخلفة بذلك تحديات صعبة على الدول العربية مواجهتها. كما لوحظ أن التطور التكنولوجي في الدول العربية يحدث ببطء، وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يأتي[1]:

- التفاوت المتزايد في الدخول بين الدول المتقدمة والدول النامية، مما ولد ضعف القدرة المالية للدولة على تمويل البرامج التكنولوجية.
- ضعف المهارات والحوافز ونظام التعليم ومرافق البحوث.
- يتطلب تبني التكنولوجيا من الدرجة الثالثة، توفر نسبة أساسية للبحوث والمشاركة النشطة لقطاع الأعمال في التمويل والبحث، لكن مساهمة قطاع الأعمال في الدول العربية تكاد تكون منعدمة.
- إن نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية يقدم على أنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق القفزات التكنولوجيا، والحل الوحيد لتضييق الهوة الفاصلة بين المجموعتين. في حين أنه لكي يكون لهذه القفزات الأثر المطلوب يجب أن تكون دائما حاضرة في إطار إستراتيجية للتنمية المندمجة.

من جانب آخر، يمكن القول أن اللحاق بالتطور التكنولوجي يتطلب أن يكون هناك في الدول العربية إبداع تكنولوجي، هذا الأخير لابد أن تكون له المحفزات الآتية[2]:

- اللجوء إلى التصدير كمحرك للنمو.

[1] حداد محمد، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية دراسة حالة مصر و الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 214.
[2] حداد محمد، المرجع السابق، ص: 215.

– رفع القيمة المضافة داخل المنتجات التكنولوجية، أي توجيه الأنشطة نحو تكنولوجيا أكثر تقدما.

– موازنة التوزيع الترابي للتنمية، أي توفير سياسة جهوية تستهدف توزيع الأنشطة وخلق أقطاب صناعية متحركة في كل أنحاء الدولة.

بهذا يصبح التحدي التكنولوجي المفروض على الدول العربية ، يكمن في السعي باستمرار لتعويض نقل التكنولوجيا بصناعة تكنولوجية خاصة، وتعويضها بشكل أوسع بسلسلة إنتاج تبدأ من المخابر العلمية إلى الدراسات الفنية للتطبيق، ومن ثم إلى خلق المؤسسات الكفيلة بوضع الاكتشافات موضع التطبيق داخل الدولة، وذلك إقتداء بالدول الأسيوية التي تحدد طريق الابتكار التكنولوجي، وتتمكن من إنتاج بضاعة وفق الأنماط الاستهلاكية الأسيوية.

إضافة إلى ما سبق ذكره، لابد أن ننوه بأوضاع أخرى تعاني منها كافة الدول العربية ولا تقل أهمية عن التحديات المذكورة، والتي تتسم بعدد من السمات الأساسية السلبية وتشكل حاجزا هاما أمام مجهوداتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي. ففي الوقت الذي تمكنت فيه الدول المتقدمة وحتى العديد من الدول النامية الأسيوية والأمريكية اللاتينية، من تطوير مواردها البشرية وزيادة نجاعتها الإنتاجية وملائمتها مع أنماط إنتاجها، بقي العنصر البشري مهمشا ودوره غير مرض في عملية التنمية في الدول العربية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة واتساع الفجوة بين مخرجات الأنظمة التعليمية والاحتياجات البشرية للتنمية الاقتصادية، وضعف أجهزة التخطيط وتنفيذ برامج التنمية البشرية التي تعتبر إحدى المعوقات الهامة أمام النمو الاقتصادي المتوازن المطلوب.

نلاحظ أن العنصر البشري قد تم إهماله رغم التزايد السكاني العربي المعتبر، الذي شكل حافزا لزيادة الطاقة الإنتاجية العربية بنفس المعدل أو أكثر. ورغم تزايد وتسارع التحضر الذي يرتبط إيجابيا بالزيادة السكانية في كل الدول العربية، سواء كانت متأتية من النمو السكاني في المدن أو من الهجرة المستمرة من الأرياف نحو المدن.

إضافة إلى ذلك، سجلت الدول العربية ارتفاع معدلات النمو السكاني وتنامي حركة الهجرة الداخلية والنزوح البشري نحو المدن الرئيسة. وكلها تؤدي إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تزايد معدلات البطالة واستفحال ظاهرة التضخم وتنامي الفوارق الاجتماعية والمهنية بين مختلف الشرائح السكانية في الدول العربية وهجرة الأدمغة. فحسب إحصاءات تقرير البنك الدولي ومنظمة العمل العربية، فإن معدل البطالة تجاوز في

بعض الأقطار العربية 20 بالمائة، ووصلت المعدلات في الأقطار الأخرى إلى 15 بالمائة[1]. أما إذا تم إضافة الأفراد غير الناشطين والعاطلين عن العمل، فإن نسبة البطالة تصل إلى ما يزيد عن 54 بالمائة بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاما خلال سنة 2014[2].

## المطلب الثالث: التحديات التي تفرضها التكتلات الإقليمية.

تتعرض الاقتصاديات العربية للتحديات التي تفرضها التكتلات الإقليمية، وذلك بسبب ضخامة حجم هذه التكتلات سواء من حيث مواردها وإنتاجها، أو اتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها، وكذا حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة. كل هذا يشكل آثارا سلبية تواجهها الاقتصاديات العربية، لذلك لابد من التطرق إلى هذه الآثار من خلال النقاط الآتية[3]:

– ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الذي مس المواد الغذائية، جراء إلغاء الدعم الزراعي وتحرير تجارة المنتجات في الدول المتقدمة.

– تقلص المزايا الخاصة بالصادرات العربية، حيث كانت هذه الأخيرة تتمتع بمزايا في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

– ارتفاع تكلفة برامج التنمية، فالإجراءات والقيود المفروضة على تطبيق الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية في السوق العالمية، تزيد من ارتفاع تكلفة استيراد التقنية وحقوق الطبع والنشر، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

– اختلال النشاط الاقتصادي في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها الأسواق العربية، كالخدمات والمنتجات الصناعية، جراء المنافسة غير متكافئة التي ستتعرض لها من جانب المصادر الأجنبية[4].

---

[1] محمد سعيد نايلسي، المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي، مجلة النبأ، العدد 77، أكتوبر 2000.

[2] سناء عبد الوهاب، نائب رئيس البنك الدولي يقر 54 بالمائة نسبة البطالة في المنطقة العربية، صحيفة المصري اليومي، نشر بتاريخ: الخميس 2014/02/27 ، الساعة: 16:09 ، تصفح بتاريخ: 2014/05/11 الساعة: 13:15.

[3] حداد محمد، مرجع سبق ذكره: ص ص: 222 – 223.

[4] نبيل حشاد، الجات و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 42، الكويت، 1994، ص: 16.

– تقليص قدرة الدول العربية على تصميم سياساتها التنموية بسبب الاتفاقات الجديدة، بما في ذلك اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، التي تنطوي على تحويل القدرة على اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى هذه المنظمة.

– تنص اتفاقات التكتلات الإقليمية على معاملة المستثمرين من الدول الموقعة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي يتمتع بها مواطن الدولة المقيمة، مع وجود بعض الاستثناءات. إلا أن ذلك سوف يؤثر إيجابا على توحيد قوانين الاستثمار بالنسبة للمستثمرين المغارب من جهة، وسلبا بالنسبة لانعدام قدرة المنافسة لديهم مقارنة بالمستثمرين الأجانب.

– تشمل اتفاقات التكتلات الاقتصادية تحريم القيود على المنافسة في مجالات محددة، خاصة التجارة والاستثمار والخدمات المالية والمشتريات والعقود الحكومية، إلا أنها لا ترتقي إلى مستوى توحيد القرار.

– عند القيام بالمفاوضات تجد الدول العربية أمامها مجموعة من الخبراء والتقنيين الأكفاء من خيرة خبراء التكتلات الإقليمية والمنظمات العالمية، وهذا ما لا يساعدها على تحقيق أكبر فائدة ممكنة.

في مقابل ذلك، هناك أثار إيجابية لهذه التكتلات على الاقتصاديات العربية لابد من ذكرها[1]:

- تتيح الاتفاقات الجديدة للتكتلات الإقليمية فرصا أوسع للدول المغاربية لتصدير منتجاتها التي تملك فيها نسبة مهمة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، فضلا عن انفتاح السوق العالمية أمامها لتصدير بعض المنتجات الصناعية.
- تعطي فرصا أفضل لحماية الحقوق التجارية للدول العربية ، والوقاية من إجراءات الدعم وسياسة الاغراق الممارسة من قبل الدول الأخرى، وفرصا لحل النزاعات بين الدول بطريقة عادلة.
- تتيح هذه الاتفاقات مكانة تفضيلية للدول العربية، مما يمكنها من حماية صناعتها الوطنية لمدة أطول وتنفيذ التزامات أخف مما هو مطلوب منها من طرف الدول المتقدمة.
- ارتفاع أسعار السلع الزراعية وانخفاض دعم السوق، يعطي دعما قويا وحافزا للدول العربية لزيادة وتحسين إنتاجيتها في القطاع الزراعي.
- يؤدي تحرير التجارة في كثير من القطاعات إلى زيادة درجة المنافسة، وهذا يعطي دفعا قويا للصناعات المحلية حتى ترفع من مستوى إنتاجها وتحسن من جودتها وكفاءتها.

[1] حداد محمد، مرجع سبق ذكره: ص ص: 223 – 224.

- سيؤدي تحرير التجارة على النطاق العالمي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وهذا بالضرورة سيعود بالفائدة على الدول النامية بما فيها الدول العربية، من خلال زيادة الناتج العالمي وانتعاش التجارة العالمية وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يتضمن اتفاق الخدمات والاستثمار إلغاء كثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، ويؤدي إلى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول العربية، وهذا سيكون له انعكاسات إيجابية على التنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق ذكره من تحديات في مجالات مختلفة، يتضح أن الدول العربية مازالت بعيدة عن الاستفادة من المتغيرات الدولية، كالاندماج الفعلي في التكاملات الاقتصادية ونظام التجارة العالمية والأسواق الدولية، باستثناء الدول النفطية التي تعتمد في علاقاتها مع السوق العالمية على تصدير النفط إليها واستيراد احتياجاتها منها فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية والإنتاجية.

على سبيل المثال، نلاحظ أن خلال العقود الثلاثة الماضية اتجهت الاستثمارات الرأسمالية العالمية بصورة أساسية إلى دول شرق أسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية من خلال الشركات متعددة الجنسيات، لكن الدول العربية لم تحض من هذه الاستثمارات بالقدر الذي يستحق الذكر، بالرغم من أن القسم الأكبر من الموارد المالية العربية خاصة منها الفوائض المالية النفطية، اتجهت إلى الأسواق والمصارف العالمية الرأسمالية. وما يمكن قوله في هذا المجال ونتيجة لاتجاهات الشركات متعددة الجنسيات واختيارها لمناطق الاستثمار في العالم التي تحقق مصالحها الخاصة، فإن المنطقة العربية مازالت خارج نشاط هذه الشركات باستثناء الشركات الدولية العاملة في مجال النفط ومشتقاته، والتي تستخدم تقنية عالية وأيدي عاملة عالية المستوى العلمي والتقني قد تكون غير عربية في كثير من الحالات.

## خـــلاصـــــة:

تناول هذا الفصل تحليل أبرز التحديات التي تعترض سبيل الاقتصاديات العربية، من أجل الاندماج بكل نجاح في الاقتصاد العالمي. إلا أنه مهما تعددت واختلفت هذه التحديات، فإن ذلك لا يشكل عائقا أمام الاقتصاديات العربية لتستغل كافة الإمكانات المتاحة لها، بالشكل الذي يؤهلها للرقي بكافة قطاعاتها الاقتصادية، والنهوض باقتصادياتها واحتلال مكانة مهمة في سلم العلاقات الاقتصادية الدولية. لذلك توصلنا في هذا الصدد إلى أنه لابد على الدول العربية أن تقوم ببعض الإجراءات الكفيلة بتعزيز مكانة اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي كالآتي:

– صياغة إستراتيجيات تقوم على زيادة مستويات تنويع الاقتصاديات العربية، ورفع وتيرة النمو وضمان عدالة توزيع الدخل والفرص الاقتصادية.

– إعادة النظر في توجهات وخطط التنمية الاقتصادية، بما يسمح بتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهو ما يستلزم توفير التمويل الملائم لأنشطة القطاع الخاص ووجود إطار مؤسسي داعم للنمو وتهيئة مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية لأجنبية.

– العمل على تبني سياسات تستهدف زيادة مستويات تنافسية الصادرات العربية ومستويات تنوعها واتجاهاتها الجغرافية، وترشيد الواردات الاستهلاكية لتوفير المزيد من الموارد من النقد الأجنبي، بما يدعم خطط التنمية الاقتصادية ويعزز التوازنات الخارجية ويخفض فجوة الموارد المحلية في الدول العربية.

– التوجه بشكل أكبر إلى إقامة مؤسسات حديثة وشفافة، تشجع المساءلة والحوكمة الرشيدة وتعمل على تطوير مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. حتى تتمكن من رفع معدلات النمو ونقل التكنولوجيا وزيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية.

– توفير مناخ ملائم للاستثمار وأكثر جاذبية وتشجيعا لرؤوس الأموال العربية. والقيام بترتيبات خاصة بالاستثمار من خلال الاهتمام بتنمية الاستثمارات، وذلك عن طريق تفعيل دور القطاع الخاص العربي وترويج الاستثمارات بواسطة بنوك الاستثمار.

– بإمكان الدول العربية أن تستفيد من تحرير التجارة الدولية، مثل تحسين الفرص أمام صادرات الدول النامية

والوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، خاصة بالنسبة للسلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية والتطور التقني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. كما أن توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود يؤدي إلى الارتقاء بالاستثمار، وتحسين أداء الشركات المحلية والاستفادة من الشراكة في مجالات الاستثمار. إضافة إلى التسويق والتسيير وتحويل التكنولوجيا. ولمواكبة هذه التطورات والاستفادة منها، يستوجب على الدول العربية أن تضع السياسة الكفيلة بتهيئة وتطوير مناخ الاستثمار وتنشيط آليات السوق، بما يحقق فاعلية توظيف الموارد وحرية وعدالة الدخول للأسواق.

- بما أن الدول العربية تعاني من ضعف كفاءة بورصاتها ومحدودية نطاقها، وكذا تخلف وقلة تنوع أوراقها المالية، فعليها بذل المزيد من الجهود والإستراتيجيات الواضحة للنهوض ببورصاتها المحلية. في هذا الصدد لابد من إنشاء المؤسسات المكملة للبورصات القائمة، مثل الأجهزة المتعلقة بنشر المعلومات الاستثمارية وتحليلها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. إضافة إلى إنشاء المزيد من مؤسسات وسطاء التمويل وصانعي السوق وشركات الترويج للاكتتاب وشركات التصنيف لاختبار وترتيب جودة السندات للشركات المصدرة. كما يمكن إنشاء شبكة اتصالات إلكترونية لتأمين سرعة الاتصال ونقل المعلومات بين البورصات، وإنشاء شركة مساهمة العربية للوساطة المالية حتى تساعد على ربط وتكامل البورصات فيما بينها، وتأسيس شركات كبرى على المستوى العربي للعمل في مجال المقاصة والتسوية والحفظ، وفي مجال التأمين ضد المخاطر المحتملة وضمان تغطية التزامات الوسطاء حتى تتمكن الدول العربية من تحسين المركز التنافسي لبورصاتها بين الأسواق الدولية.

# الفصل الثاني:

# سبل إنجاح الاقتصاديات العربية

# من أجل

# الاندماج في الاقتصاد العالمي

## تمهيد:

تواجه المنطقة العربية في الوقت الراهن تحديات جسيمة، تعجز عن مواجهتها منفردة، كتحديات مكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي. لذلك أصبح من الضروري في هذا الإطار إطلاق مبادرة للنهوض بالتجارة، وإحداث تحولات هيكلية، وتنويع الصادرات إضافة إلى تشجيع التبادل داخل القطاع الواحد، وتجسيد التكامل الاقتصادي الإقليمي لتعزيز التنمية الاقتصادية ضمن إطار الجهود الساعية لإنجاح اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي.

لذلك كان لابد من التركيز على أبرز القضايا والاحتياجات المشتركة بين الدول العربية ككل، وكذلك نقاط الاهتمام المشترك لديها، وأوجه التعاون المشتركة بينها، بغرض تحديد الطرق الكفيلة بكيفية اندماج الاقتصاديات المغاربية في الاقتصاد العالمي وتعظيم مكاسبه. وذلك من خلال التطرق للمحاور الآتية:

المبحث الأول: ضرورة إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة.

المبحث الثاني: تجسيد إستراتيجية مشروع تطوير التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الثالث: سبل الارتقاء بالاقتصاديات العربية إلى اقتصاديات تنافسية.

## المبحث الأول: ضرورة إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة.

أنشئت منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة لدعم بيئة وحركة التجارة العربية، وزيادة فرص التكامل بين الأسواق العربية، وكذا استثمار الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية. لذلك أصبحت منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة تمثل خطوة هامة في مسار التعاون الاقتصادي العربي. وينتظر منها أيضا أن تؤدي إلى الاهتمام أكثر بتأهيل البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية، نتيجة إزالة التعريفات الجمركية وإلغاء العديد من الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل، وكذا تقليص القيود غير الجمركية إلى حدها الأدنى، التي شكلت لفترة طويلة عاملا معيقا لحركة التجارة العربية البينية.

للعلم سميت "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة أو الكبرى" بهذا الاسم لتمييزها عن المناطق التجارية الحرة التي تقام على أساس قطري. ولتيسير وإنجاح اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي على غرار بقية الاقتصاديات العربية، لابد من الحديث عن تجسيد منطقة تجارة حرة عربية شاملة، لأنها تعتبر أشمل من منطقة التجارة الحرة وتشكل انطلاقة لتحريك المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي، الذي يرتكز على إنشاء سوق كبيرة وتطبيق آليات السوق القائمة على التحرير والحرية الاقتصادية.

### المطلب الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة.

يكمن الهدف من إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، في إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء. ثم الوصول إلى التحرير الكامل للمعاملات والمبادلات داخل المنطقة، وقيام الدول الأعضاء بمنح بعضها البعض تخفيضات جمركية أو إعفاءات من كافة الرسوم والضرائب الجمركية، وإزالة القيود التعريفية وغير التعريفية.

#### أولا: مفهوم وأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة.

تعرف منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة باسم "جافتا"، أي الأحرف الأولى لاسم المنطقة باللغة الإنجليزية. وهي عبارة عن حلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية. دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي2005 . وقعت

الاتفاقية برعاية الجامعة العربية في القمة العربية في عمان عام 1997، بتوقيع 17 دولة عربية بغرض إنشاء سوق عربية مشتركة لمواجهة التكتلات العالمية.

جرى الاتفاق على تخفيض الرسوم على المنتجات ذات المنشأ العربي، وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية للاستيراد والتصدير. لذلك حول لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة القيام بوظائف التجميع والتصنيع والتجهيز، وكذا عمليات التصدير وإعادة التصدير التي تتم من خلال سياسات تنشيط وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة المدربة والاستثمار من أجل التصدير وتنمية الموارد من النقد الأجنبي للدولة المضيفة. وهذا يحفز على زيادة فرص الاستثمار، مع تحقيق وفورات اقتصادية مرتبطة بحجم الإنتاج الكبير وتعظيم الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، إضافة إلى تعميق التخصص والتشابك الاقتصادي ومبدأ الاعتماد المتبادل، وما يترتب عنه من إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية. وبالتالي توطين التكنولوجيا وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للصادرات وزيادة التبادل الدولي بين الدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء وبقية دول العالم غير الأعضاء[1].

من هذا المنطلق، نجد أن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة تتجسد في أنها تستجيب للتحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية، حيث تعمق وتعظم من التنافسية الاقتصادية وتتصدى للتكتلات الاقتصادية الكبيرة كالإتحاد الأوروبي والنافتا والآسيان.

## ثانيا: مقومات قيام منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة.

تحتاج منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة إلى مجموعة من المرتكزات، التي يستند عليها التكتل الاقتصادي في مرحلة إنشائه. وهي ضرورية لنجاحه وتعمل في نفس الوقت على تفعيل الجهود الساعية للتكامل وتضمن استمرارها بفعالية. تتمثل أهم هذه المقومات في العناصر الآتية[2]:

- ✓ تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي.

[1] ممدوح محمد المصري، دور التجارة العربية البينية في كمية الاستثمار والتكامل الاقتصادي في ظل سياسة التحرير الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث عشر، السنة التاسعة، جويلية 1996، ص ص: 137-138.

[2] حمدي عبد العظيم، جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 20 – 22 نوفمبر 1997، ص ص: 7-9 .

- ✓ حرية تنقل السلع والخدمات.
- ✓ توفير آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام متكامل للمقاصة وتسوية المدفوعات.
- ✓ التكفل بتعويض الدول الأقل تقدما في التكتل الاقتصادي.
- ✓ تحول العلاقات السياسية لصالح اقتصاديات التكتل الاقتصادي.
- ✓ وجود شبكة متكاملة للمعلومات بين دول التكتل الاقتصادي.

## 1/ تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي "جافتا":

يعد تنوع الاقتصاديات ضروريا لترسيخ مبدأ الإنتاج وهو المحرك للتجارة، لأن تنوع الإنتاج وارتفاع كفاءته يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير، وبالتالي زيادة الدخل القومي للدول الأعضاء ورفع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات الإنتاجية للتصدير. ومن ثم ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، وبالتالي تحول الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي إلى الاقتصاديات تكاملية، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم ومعدلات التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

## 2/ حرية تدفق السلع والخدمات وانتقال الملكية الفكرية:

تضمن منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة وجود توجهات محددة وواضحة، لضمان حرية تدفق السلع والخدمات عبر الدول الأعضاء المكونة للتكتل، دون أية عراقيل أو قيود كمية أو غير كمية. وتتيح التحرير الشامل لكافة السلع والخدمات دون اختيار مجموعة معينة من السلع، لأنه في هذه الحالة ستفقد منطقة التجارة الحرة الشاملة أهم مقوماتها.

من جانب آخر، من الضروري أن تتعهد الدول المكونة لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، بتوفير التسهيلات اللازمة لتسهيل حركة النقل والترانزيت داخل أراضي كل دولة من الدول الأعضاء، والتي تعمل على نقل السلع بسهولة ويسر سواء برا أو بحرا أو جوا. وذلك لتحقيق انسياب وتدفق السلع المتداولة في نطاق هذه المنطقة، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية ومن ثم نجاح واستمرار منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة.

## 3/ توفير آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام متكامل للمقاصة و تسوية المدفوعات:

تعد هذه الآليات ضرورية لتمويل التجارة البينية، ومن ثم تسوية المدفوعات وإجراء المقاصة بين معاملات الدول الأعضاء، ومن ثم إتاحة نظام للائتمان التجاري على درجة عالية من الكفاءة، لتحقيق الزيادة العالية في حجم ومعدلات التجارة البينية بين الدول الأعضاء وهو ما يعود بالنفع والعائد المتزايد لدول التكتل.

إضافة إلى ذلك، يؤدي هذا الأمر إلى تشجيع المؤسسات المصرفية والمالية على تمويل التجارة البينية للدول الأعضاء، الأمر الذي يثمن نجاح واستمرار منطقة التجارة الحرة الشاملة.

## 4/ ضمان تعويض الدول الأقل تقدما في التكتل الاقتصادي"جافتا".

تؤدي إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية[1] إلى انخفاض الإيرادات العامة نتيجة تدني حصيلة الجمارك، ومن ثم التأثير السلبي على أوضاع الموازنة العامة للدولة خاصة بالنسبة للدول الأقل تقدما. إضافة إلى تضرر بعض

[1] يقصد بالقيود التعريفية الرسوم الواجبة الدفع أو الضريبة المقررة على السلعة. و تشمل القيود التعريفية ما يأتي:

– الرسوم الجمركية: و هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع والبضائع التي تعبر حدودها الجمركية دخولا أو خروجا، ومن ثم فإن اجتياز السلع هذه الحدود، هي الواقعة المنشئة للرسم الجمركي".

– نظام الإعانات: هو عبارة عن المساعدات و المنح المالية التي تقدم للصادرات من أجل تمكينها أمام المنافسة في الأسواق الخارجية، ولا تلجأ الدولة إلى منح الإعانات للصادرات بدرجة كبيرة نظرا لما يثيره هذا الأسلوب من مشاكل في تمويل الإعانات، و هذا ما يقتضي فرض ضرائب في مجالات أخرى.

القيود غير تعريفية يتفرع منها القيود غير التعريفية الكمية أو نظام الحصص، والقيود غير التعريفية النقدية و أخيرا القيود غير التعريفية الإدارية.

– نظام الحصص: يقصد به القيود الكمية. و هذا معناه أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة من السلعة المعينة التي يمكن استيرادها خلال مدة محددة. ونادرا ما يطبق على التصدير. و لنظام الحصص مزايا تتمثل في فعاليته البالغة بالمقارنة بالضرائب الجمركية في مجال تقييد الواردات، حيث أنه يسمح للدولة بدون أي شك منع إستيراد السلع الأجنبية.

– نظام الحظر: إن حظر استيراد سلعة ما هو منع دخولها عبر الحدود مثل المخدرات التي لا تدخل في الاستعمال الطبي. يطبق الحظر على المنتجات غير مسموح باستيرادها إلا بترخيص خاص يطلق عليه اسم "ترخيص استيراد"، و يمنح من طرف وزارة المالية. و يوجد عدد من الحضر التقليدي المستمد من الاعتبارات الخارجية للحماية الجمركية مثل الحضر الضريبي (تبغ، كبريت....إلخ) إنتاج و بيع المنتجات المحتكرة من طرف الدولة. كما نستطيع أن نصنف الحظر إلى حظر كلي و يكون عندما تحقق الدولة الاكتفاء الذاتي، فتمنع التبادل من الدول الأخرى. وهناك حظر جزئي عندما تمنع الدولة التبادل مع بعض الدول أو في بعض السلع.

– القيود النقدية: و يطلق عليها أيضا إجراءات الصرف، و هي إجراءات تقوم بها السلطات النقدية في الدولة بتوزيع ما لديها من عملات أجنبية عند استيرادها للسلع والمنتجات، بدون أن تتعدى قيم هذه السلع أو المنتجات ما في حوزة الدولة من نقد أجنبي، بمعنى أخر إخضاع كافة المدفوعات الخارجية لقواعد و شروط محددة من ناحية كمية و نوع العملات الأجنبية المسموح بها.

الصناعات والأنشطة الاقتصادية. لذلك يصبح من الضروري البحث عن آلية مناسبة لتعويض الدول الأقل تقدما ماليا، وتوفير الأموال اللازمة لإعادة تأهيل القوى العاملة وتأهيل الصناعات والأنشطة في تلك الدول.

### 5/ تحول العلاقات السياسية لصالح اقتصاديات التكتل الاقتصادي"جافتا":

إنه من الضروري أن تتجه القرارات السياسية إلى خدمة المصالح الاقتصادية في كل دولة من دول منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، ويتطلب هذا الأمر توفر الإرادة السياسية التي تؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، إلى جانب توفر نوع من التوافق السياسي والانسجام بين النظم السياسية لدول التكتل، والاتجاه بدرجة أكبر نحو تطبيق الحكم الديمقراطي وترسيخ الحرية والديمقراطية على مستوى الدول الأعضاء.

### 6/ وجود شبكة متكاملة للمعلومات بين دول التكتل الاقتصادي"جافتا":

يجب الاستفادة من منتجات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وكذا نظم المعلومات العالمية " الإنترنت". بهدف توفير كل المعلومات الضرورية عن الأسواق وفرص التصدير والاستثمار والمعلومات والبيانات المتعلقة بالتطورات والمؤشرات والأنشطة الاقتصادية، وحتى المواصفات القياسية وفرص البيع والشراء في كل دولة، لأن هذا لازم لتنمية التجارة البينية بين دول التكتل الاقتصادي.

## ثالثا: البرنامج الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة شاملة.

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، كمنهج لإقامتها خلال برنامج زمني مدته عشر سنوات. يتم خلالها التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية بنسبة عشرة بالمائة سنويا، على كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل و المفروضة على استيراد جميع السلع العربية ذات المنشأ الوطني. كما يلغي البرنامج التنفيذي كافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية المتبادلة مثل القيود الكمية والنقدية والإدارية، وتتم معالجتها فقط من خلال الرسوم الجمركية بعد تخفيضها خلال تنفيذ البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الشاملة[1].

– القيود الإدارية: هي تلك الإجراءات الإدارية التي تضعها السلطات العامة في الدولة، بهدف التأثير على المبادلات الخارجية استيرادا أو تصديرا. وتمكن هذه الإجراءات الدولة من تحقيق سياستها الخارجية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 145-146.

مع العلم أن البرنامج قد عالج بعض القضايا التي كانت مثارة بين الدول العربية خلال مرحلة الإعداد. مثل قضية مواسم الإنتاج الزراعي أو ما أصطلح عليه الرزنامة الزراعية، حيث أتاح للدول الأعضاء الاحتفاظ بالرسوم الجمركية المطبقة على استيراد السلع الزراعية خلال فترة الرزنامات الزراعية، بنهاية مدة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة. وبذلك يكون البرنامج قد حافظ على مصالح القطاع الزراعي لكل دولة، مع إعطاء فترة العشر سنوات للتكيف التدريجي مع المنافسة على المستوى القومي.

إضافة إلى ما سبق، تضمن البرنامج آليات عمل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة والأجهزة اللازمة للتنفيذ والمتابعة، وكيفية مشاركة أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك في عملية التنفيذ والمتابعة. وكذلك مشاركة القطاع الخاص في التنفيذ والمتابعة، وإعداد التقارير الدورية عن السياسات التجارية العربية والمعاملة الوطنية، إضافة إلى المشاركة في إعداد قواعد المنشأ للسلع العربية.

بناء على القواعد العامة لمنشأ السلع العربية، لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة سبتمبر 1997، فإن البرنامج التنفيذي تضمن العناصر الآتية[1]:

– معاملة السلع العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.

– تحرير السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية، وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يقوم على نسبة تخفيض سنوية تبلغ عشرة بالمائة، خلال عشر سنوات بداية من تاريخ 1998/01/01 وتنتهي في 2007/12/31 . ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، حيث بإمكان أي طرف في البرنامج التنفيذي تبادل أي مزايا تسبق البرنامج الزمني.

– لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى مهما كان.

– مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق، والخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن ذلك.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص: 146-147.

– منح معاملة تفضيلية للدول الأعضاء الأقل نموا، وعلى الدولة المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة.

– تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وحسم أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.

## المطلب الثاني: الشروط الاقتصادية الضرورية لإنجاح منطقة التجارة الحرة الشاملة.

رغم ما تحوزه منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة من مقومات تتوفر لدى كافة الدول العربية، إلا أن ذلك غير كاف لإنجاحها في خضم التكتلات الاقتصادية التي يزخر بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والمنافسة الشديدة السائدة والعديد من التحديات الأخرى. لذلك أصبح لزاما توفير جملة من الشروط الاقتصادية التي يطلق عليها أيضا الشروط الموضوعية، لإنجاح وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة. تتمثل هذه الشروط في العناصر الآتية[1]:

- ✓ توفر نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق والحرية الاقتصادية، مع تدخل نسبي للدولة في تسقيف ومراقبة الأسعار ومحاربة المضاربة والاحتكار وسعر الفائدة، وكل ذلك في إطار مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ توفر إنتاج سلعي قابل للتداول و التجارة البينية.
- ✓ الحرص على إبقاء مستوى التبادل مرتفع بين الدول الأعضاء داخل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة.
- ✓ السعي إلى تقارب مستويات التطور الاقتصادي.

### أولا: توفر نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق و الحرية الاقتصادية:

لابد أن تحرص منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة باستمرار، على التقيد بمبدأ الحرية الاقتصادية وتعميق آليات السوق. حتى تتمكن من إعادة تخصيص الموارد وترسيخ التخصص وتقسيم العمل، وفق ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية وتنافسية. لأن الدول العربية تتقارب في نظمها الاقتصادية وتتبنى معظمها عمليات التحول إلى آليات

[1] معتصم رشيد، منطقة التجارة الحرة العربية الأسس النظرية– إمكانية التطبيق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 20 – 22 نوفمبر، ص ص: 18– 24.

السوق والحرية الاقتصادية، حتى ولو كان ذلك بمستويات متفاوتة من دولة لأخرى. فقد خطت هذه الدول خطوات هامة نحو الحرية الاقتصادية والتحول إلى آليات السوق، وهذا يساعد إلى حد كبير في إزالة التحديات التي تعترض قيام التكتل الاقتصادي العربي.

تجدر الإشارة إلى أن هناك إمكانية للدخول التدريجي للدول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، وفق إمكانات كل دولة اقتصاديا وسياسيا، ومن ثم فهو ليس من الضروري أن تدخل كل الدول العربية منطقة التجارة الحرية العربية الشاملة في وقت واحد. حيث وافقت على الدخول 18 دولة عربية من أصل 22 دولة عربية.

**ثانيا: توفر إنتاج سلعي قابل للتداول و التجارة البينية:**

نقصد بتوفر إنتاج سلعي قابل للتداول، أن تملك الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة قواعد إنتاجية زراعية وصناعية، تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب الداخلي لكل دولة، وتقوم بتصدير الفائض من السلع باتجاه دول المنطقة، شرط أن تكون هذه السلع ذات جودة عالية وأسعار تنافسية.

لقد تمكنت الدول العربية من زيادة إمكاناتها التصديرية بما يعادل عشرة بالمائة من السوق المتاحة أمامها، خلال العام الأول من تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الشاملة. وأدى هذا إلى زيادة قيمة صادراتها البينية بحوالي ثمانية بليون دولار عام 1998، أي زيادة الصادرات العربية البينية بما يعادل حوالي 90 بالمائة من قيمة الصادرات العربية البينية لعام 1996.

نلاحظ أن شرط توفر إنتاج سلعي قابل للتداول والتجارة البينية متواجد بشكل كبير بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، وهذا ما يزيد من احتمالات نجاحها وتطورها.

**ثالثا: الحرص على إبقاء مستوى التبادل مرتفع بين الدول الأعضاء داخل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة:**

بما أن نسبة التجارة العربية البينية لا تتجاوز عشرة بالمائة من إجمالي التجارة العربية الخارجية، فإنه يصبح من الصعب قبول فرضية وجود مصالح اقتصادية بين الدول العربية تفرض عليها إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها. أي أنها بحاجة إلى فترة زمنية أطول لترتفع نسبة التجارة البينية. وهذا الشرط يحتاج إلى توفير جهود كبيرة لتحقيقه مع التركيز على علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي وتوسيع السوق، ومن ثم ينعكس توسع السوق على زيادة

الدخل والادخار والاستثمار والعمالة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، وكذلك تحقيق وفورات الحجم الداخلية والخارجية للقطاعات الإنتاجية والخدماتية.

## رابعا: السعي إلى تحقيق تقارب في مستويات التطور الاقتصادي:

إن أكبر المكاسب من عملية التكامل الاقتصادي سوف تجنيها الدول الأكثر تطورا، أي أن الدول الأقل تطورا يجب أن تحظى بمعاملة خاصة أو يتم تحديد برامج تنمية اقتصادية خاصة بها تقوم الدول الأكثر استفادة من التكامل الاقتصادي بتحمل جزء من تكاليفها، وهذا الإجراء تم في إطار السوق الأوروبية المشتركة من خلال تخصيصها لاستثمارات كبيرة لتطوير الاقتصاد الإسباني و الاقتصاد البرتغالي.

إن مستوى التطور الاقتصادي يتحكم فيه التراكم الرأسمالي والتراكم التكنولوجي والبحث العلمي. وارتفاع مستويات العناصر الثلاثة يعبر عن مستوى التطور الاقتصادي. وهذا يدل على أن الدول التي تتقارب في مستويات التراكم الرأسمالي والتراكم التكنولوجي والبحث العلمي سوف تتوزع مكاسب التكتل بشكل متقارب فيما بينها.

بالنظر للاقتصاديات العربية، نجد أنها تتقارب في مستويات التراكم الرأسمالي. حيث يتراوح معدل الاستثمار في الدول العربية بين 20 و 35 بالمائة باستثناء السودان والكويت وليبيا، التي يقل فيها معدل الاستثمار عن 20 بالمائة. والملاحظ أن الدول التي ترتفع فيها نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع فيها أيضا نسبة الصادرات الصناعية إلى صادراتها الإجمالية، وبالتالي يمكن أن تعكس النسبة الأخيرة أهمية التراكم الرأسمالي في الدول العربية[1].

من جانب آخر، نجد أن الدول العربية تتقارب فيما بينها في مستوى تطور البحث العلمي والتكنولوجي. ويقل فيها الإنفاق على هذين العنصرين حيث لا تتجاوز النسبة 0.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

إضافة إلى ذلك، نلاحظ تفاوت مستويات الدخل الفردي بين الدول العربية نتيجة تنوع أنماط الاستهلاك بينها. وهذا يؤدي إلى تنوع الطلب على السلع العربية، ويعطي ميزة إضافية لصالح إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، التي ستؤدي إلى توسيع قاعدة نمط الاستهلاك وفتح مجالات جديدة للطلب على السلع الاستهلاكية،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

ومن ثم زيادة الطلب على السلع الرأسمالية التي يصبح بالإمكان إنتاجها داخل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة. هذه الأخيرة سينجم عنها إتاحة المجال أمام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على المستوى القومي العربي، مما ينبئ بتغيير نمط تقسيم العمل بين الدول العربية وإعادة تخصيص مواردها على أساس المزايا النسبية المكتسبة، وهذا يدفع إلى تطوير القدرات التنافسية للشركات العربية، وهذه الميزة ستؤدي إلى تغيير موقع الدول العربية في تقسيم العمل الدولي وزيادة مكاسبها من السوق العالمية والارتقاء في سلم التطور التكنولوجي.

كل الشروط الاقتصادية السابق ذكرها اللازم توفرها لإنجاح منهج عمل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، لا تأتي بثمارها إذا تم التخلص من الإجراءات البيروقراطية والنظرة المالية الجزئية المسيطرة على السياسات الاقتصادية، وكذا ضعف البنية الأساسية وانخفاض مستوى الخدمات المصاحبة للتجارة العربية البينية، كخدمات النقل البري والبحري والخدمات المالية والمصرفية والتأمينية والاتصالات وخدمات التسويق والمعلومات، إضافة إلى تعقيدات الإجراءات الحدودية والجمركية والترانزيت.

## المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطوير منطقة التجارة الحرة الشاملة.

رغم انضمام أغلب الدول العربية لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، إلا أن هذه المنطقة مازالت تعترضها العديد من التحديات التي تحول دون إنجاحها. يرجع السبب في ذلك إلى بعض السلبيات والممارسات النابعة من داخل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، والتي لا بد من تسليط الضوء عليها.

### أولا: تحديات تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة:

تتمثل التحديات التي تشكل حاجزا لتطوير وإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، في جملة من العوامل تشترك في تشكيلها الدول العربية وهي تتمثل فيما يأتي[1]:

- غياب الشفافية والمعلومات المتعلقة بالتعامل التجاري.
- التمييز في المعاملة الضريبية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 165-170.

- القيود الكمية وغير الجمركية.
- تفاوت المكاسب وتعويض الخاسرين.

## 1/ غياب الشفافية و المعلومات المتعلقة بالتعامل التجاري:

يشكل الإفصاح بكل شفافية عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية، عنصرا أساسيا ومهما في منهج عمل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة. لأن غياب الإفصاح والتبليغ عن الإجراءات والسياسات يؤثر سلبا على مجريات تنفيذ مهام المنطقة. فقد يفاجئ المنتجون أو المصدرون أو المستوردون باستحداث تغيير في الرسوم والضرائب، أو وضع شروط تتسبب في خسائر معتبرة خاصة بالنسبة للسلع السريعة التلف. هذا الأمر يتولد عنه صعوبات في عملية التنبؤ بالأسعار وتكاليف إنتاج السلعة المتبادلة في إطار هذه المنطقة.

من جانب آخر، يؤثر الإفصاح مباشرة على تكلفة الإنتاج وفرص الإستيراد والتصدير لمختلف السلع العربية وإمكانية إجراء إسقاطات لها. لأن جل المعلومات المتعلقة بالأسواق العربية ومواسم ذروة الإنتاج الزراعي والطاقات الإنتاجية للسلع الصناعية ومواصفاتها، وكذا الإمكانات التصديرية للأسواق العربية والأسعار، إضافة إلى إمكانات الاستيراد كلها معلومات مازالت غير متوفرة لدى الدول العربية الأعضاء في المنطقة. وهذا ما يجعلها غير متاحة لدى القطاع الخاص الذي يلجأ إليها للاستفادة من الفرص التسويقية والاستيراد بأقل التكاليف.

في هذا السياق، قامت بعض الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الشاملة باتخاذ إجراءات ضد الإغراق وإجراء تغييرات في التقييم الجمركي لأغراض حمائية. إضافة إلى عقد اتفاقات اقتصادية وتجارية ثنائية دون علم بقية أعضاء المنطقة بذلك، وهذا رغم تأثيرها المباشر وغير المباشر على المبادلات التجارية بين أعضاء المنطقة. كل هذا يدل على غياب شفافية المعلومات الخاصة بالتبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرية العربية الشاملة، ويشكل عقبة أمام تنفيذ مهام و فعالية هذه المنطقة.

## 2/ التمييز في المعاملة الضريبية:

يتمثل التمييز في المعاملة الضريبية، في الاختلاف بين النسبة المفروضة على السلع المستوردة والنسبة المفروضة

على المنتج المحلي. مثل ضرائب المبيعات وضريبة الاستهلاك وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة، أو أي نوع آخر من الضرائب. فمثلا توجد حالات أين يتم فيها فرض رسوم مختلفة تماما مثل رسوم مطابقة المواصفات، إضافة إلى التعسف في تطبيق الإجراءات، الأمر الذي ينتج عنه زيادة التكاليف على المنتج المستورد أو منعه من الدخول بحجة عدم مطابقة المواصفات. وهذا الإشكال يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي ويشكل حماية غير جمركية له.

## 3/ القيود الكمية و غير الجمركية:

إن تحرير التجارة العربية بشكل كامل لا يتوقف عند إزالة التعريفة الجمركية فحسب، بل يتطلب الالتزام بإزالة كل القيود الإدارية والنقدية والكمية، وكذا تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. هذا الأمر يتطلب توفر الشفافية والوضوح، إضافة إلى تعاون كل الأطراف كالحكومات والقطاع الخاص واللجان الفنية المتخصصة، ومن ثم العمل على إزالة هذه القيود حتى يتم الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء.

تجدر الإشارة إلى أن أشكال القيود الكمية وغير الجمركية المعمول بها في بعض الدول العربية تتمثل فيما يأتي:

### 1/3/ القيود الفنية:

تتمثل القيود الفنية في مجموعة القيود الناتجة عن التشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس المحلية على السلع المستوردة، وتعقيد الحصول على شهادات الكشف والمطابقة، إضافة إلى اختلاف المواصفات عن المواصفات المحلية. لكن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، قد نص على ضرورة تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على السلع المستوردة من الدول الأعضاء في المنطقة، فيما يخص المواصفات والمقاييس و الاشتراطات الخاصة بالأمن وسلامة المستهلك والنبات والحيوان والبيئة التي تتبعها كل دولة، شرط أن تكون مطابقة ومفروضة على المنتج المحلي المماثل، وذلك إلى حين إقرار مواصفات عربية موحدة للسلع مع ضرورة تجنب التعسف في التطبيق أو المبالغة في تكاليف الحصول على شهادة المطابقة، وهذا ما تشمله أيضا الاتفاقات الدولية.

### 2/3/ القيود الكمية و الإدارية:

يتمثل هذا النوع من القيود إما في اشتراط إذن استيراد بهدف الحد من الكمية المستوردة، أو منع استيراد

السلعة كليا لأغراض حمائية، ودون الحصول على استثناء يتيح ذلك وفقا للإجراءات المتبعة للحصول على الاستثناء.

### 3/3/ القيود النقدية:

تضطر بعض الدول العربية العضو في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، نتيجة ظروف اقتصادية معينة، إلى اللجوء إلى إجراءات معينة للحد من حرية التحويلات النقدية. وهذا الإجراء يعيق المبادلات التجارية داخل المنطقة. لذلك يتطلب الأمر دراسة كل حالة على حدى، من أجل معالجة المشاكل النقدية المرتبطة بالمعاملات التجارية وضع الآلية المناسبة لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري لدى الدول الأعضاء ونقص الموارد اللازمة للمعاملات التجارية فيما بينها.

### 4/ تفاوت المكاسب وتعويض الخاسرين الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة:

نظرا للتفاوت الاقتصادي الكبير بين الدول العربية التي تشملها منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، أين توجد مجموعة دول فقيرة مثل السودان والصومال واليمن، ومجموعة دول غنية مثل الإمارات وقطر والكويت. وكذلك دول ذات أسواق كبيرة نسبيا وأخرى ذات أسواق صغيرة، ومن جانب آخر هناك دول عبرت خطوات هامة في طريق التصنيع ودول أخرى مازالت في البداية. وهذا يدل على وجود كاسبين وخاسرين، فالدول الرابحة هي الدول الأعلى تصنيفا سواء بمقاييس مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يخلقه هذا القطاع من قيمة مضافة مطلقة، مثل المغرب وتونس ومصر والبحرين والسعودية، أين يزيد نصيب الصناعة التحويلية عن 15 بالمائة من ناتجها المحلي. كما أن الاقتصاديات العربية التي تتبنى استراتيجة الإنتاج من أجل التصدير ستحقق المزيد من المكاسب.

الدول التي ستحقق خسائر هي الدول ذات الأسواق الصغيرة مقيسة بدخل الفرد أو عدد السكان، مثل اليمن والأردن والسودان، وكذا الدول التي تتبنى إستراتجية الإحلال محل الواردات والدول التي لديها قطاع صناعات تحويلية ضعيف.

لتعويض الخاسرين هناك نوعين من التعويضات:

**النوع الأول:** و هو التعويض القائم على أساس تكاليف تحويل التجارة، و تبرره الخسارة الحقيقة في الدخل التي تنشأ نتيجة إحلال واردات مرتفعة التكلفة من دولة عربية عضو في المنطقة محل واردات منخفضة التكلفة من دولة غير عضو. وزيادة الواردات مرتفعة التكلفة من الدولة العضو يترتب عليه تحقيق مكاسب لتلك الدولة. ويمكن حساب تلك المكاسب بمقدار استهلاك الواردات مرتفعة التكلفة، وتساوي الفرق بين أسعار الواردات من العالم الخارجي منخفض التكلفة مع أسعار الواردات من الدول العضو مرتفعة التكلفة. ويترتب على زيادة تلك الواردات من الدولة العضو مكاسب تتمثل في زيادة عوائد الإنتاج بها، أو زيادة التوظف والأجور أو زيادة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي أو إمكانية زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم يجب توزيع تلك المنافع بين الدول الأعضاء.

**النوع الثاني:** تتعلق تعويضات هذا النوع بتكلفة خلق التجارة، هذه التكلفة تنشأ نتيجة وجود إمكانية خسارة النشاط الصناعي إذا ما ترتب على قيام منطقة التجارة الحرة انتقال النشاط الصناعي من الدولة العربية الأقل نموا إلى دول عربية حققت مستويات نمو أعلى داخل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة.

## ثانيا: سبل التخلص من التحديات التي تواجه تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة:

هناك بعض الحلول لإزالة أو التخفيف من التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية، وتحول دون تفعيل أدائها و تطويرها. تتمثل هذه الحلول فيما يأتي:

### 1/ قواعد المنشأ التفصيلية و معاملة منتجات المناطق الحرة:

بهدف تفادي عدم تسرب أية سلعة عربية إلى المنطقة والاستفادة مما تتيحه من امتيازات، أصبح من الضروري

الإسراع بإقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، لأن معظم الدول العربية لا يتوفر لديها قواعد منشأ وطنية. فغياب قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية يصعب من عملية تحديد هذه السلع ومكوناتها ذات المنشأ العربي سواء كان ذلك في المواد الأولية أو القيمة المضافة.

إن غياب هذه القواعد يعتبر سببا لتقديم استثناءات من قبل عدد من الدول العربية، وبالعكس فإن توفر قواعد المنشأ التفصيلية هو الضمان العملي لتمتع السلع عربية المنشأ بالإعفاءات والامتيازات التي تنتجها منطقة التجارة

الحرة العربية الشاملة، وتحول دون تمتع سلع أخرى أجنبية بهذه الامتيازات من خلال عمليات صناعية بسيطة وإعادة تصديرها إلى الأسواق العربية.

من جانب آخر، سيساهم استكمال وإقرار قواعد المنشأ التفصيلية في تحديد معاملة منتجات المناطق الحرة القائمة في الدول العربية، والتي لم يتم تحديد أسلوب لمعالجتها في إطار المنطقة. لأن هذا الموضوع شكل نقطة خلاف منذ بدء التطبيق، وذلك بسبب عدم وجود نص واضح يعالج هذه المسألة في الاتفاقية المعمول بها كأساس لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، وهي اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

## 2/ تفعيل آلية فض المنازعات:

تزداد أهمية آلية فض المنازعات كلما ازداد حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، كما أنها تؤدي إلى الإسراع في البت في الخلافات بين الشركاء التجاريين قصد حماية مصالحهم الاقتصادية. وهذا يعني أن آلية فض المنازعات لابد أن تتسم بالمرونة والفعالية والإدراك والقدرة على التعامل مع شتى القضايا التجارية. فمعالجة حالات الدعم والإغراق وخلل ميزان المدفوعات تستلزم وعيا وإدراكا للجوانب الفنية المتخصصة في الإلمام بالقواعد المنصوص عليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، لأن البرنامج التنفيذي لاتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الشاملة نص على معالجتها وفق الأسس والقواعد الدولية.

## 3/ ترسيخ قواعد المنافسة و منع الاحتكار:

تقوم منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة على أساس المنافسة، من أجل تخصيص الموارد العربية بأفضل شكل ممكن على أساس الميزتين النسبية والتنافسية[1]. هذا الأمر يفرض على المنطقة البحث عن كيفية لترسيخ قواعد المنافسة ومنع الاحتكار لتفادي التحكم بالأسعار وتوزيع الإنتاج.

نظرا لاختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية وتباين القوانين والتشريعات، يصبح من الصعب وضع قانون موحد

[1] الميزة التنافسية هي التميز بميزة أو سمة تميز الدولة عن الدول الأخرى المنافسة وتضعها في مركز فريد للقدرة على المنافسة. ويقصد بها المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، و يؤكد تميزها و اختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون.

للمنافسة ومنع الاحتكار، الأمر الذي يدفع بالدول العربية للتشاور والاستفادة من خبرات تجارب بعضها البعض بغرض إعداد قوانين وتشريعات مشتركة تسهل فيما بعد توحيد قوانين المنافسة والاحتكار.

### 4/ ضرورة إدخال تجارة الخدمات ضمن المعاملات التي تشملها منطقة التجارة العربية الحرة الشاملة:

إن تجارة الخدمات تنمو بمعدلات أسرع من تجارة السلع، وهي تشتمل على مجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية صنفتها اتفاقية تحرير الخدمات GATS في ما يزيد عن 150 قطاع فرعيا. وبما أن مساهمة الدول المتقدمة في التجارة العالمية تتجاوز 80 بالمائة، في حين تقتصر القطاعات التي تتعامل فيها الدول العربية على السفر والسياحة فقط. فإن الدول العربية أمامها فرص عديدة لتطوير قطاع خدماتها ورفع قدرته التنافسية، من خلال الاعتماد المتبادل فيما بين الاقتصاديات العربية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الشاملة. هذا الأمر يتولد عنه تحدي كيفية إدخال أنشطة تجارة الخدمات في المنطقة وإعطاء الأولوية للقطاعات الأساسية، مثل السياحة والتأمين والمصارف والنقل والمقاولات والتشييد والبناء.

### ثالثا: التطورات الحاصلة في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة:

تم وضع مجموعة من الأسس تضمنها إعلان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، والذي منح كل دولة عربية عضو فرصا متكافئة للمساهمة في التجارة البينية من خلال إلغاء الحواجز غير الجمركية القيام بالتخفيض التدريجي للحواجز الجمركية، إضافة إلى مجموعة من الاتفاقات المحددة لحقوق والتزامات الدول المساهمة في التجارة البينية. وهذا يعني أن كل دول عربية عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة مرهونة بقدراتها التنافسية للنفاذ إلى أسواق الدول العربية الأخرى.

بهدف إتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، نصت القمة الاقتصادية والاجتماعية بالرياض سنة 2013، على الانتهاء من كافة متطلبات المنطقة العالقة المتمثلة في استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفضيلية، ومعاملة منتجات المناطق الحرة على نحو نهائي في إطار المنطقة. هذان العنصران لهما دور بالغ في جذب الاستثمارات وتعزيز التراكم في الصناعات العربية، إضافة إلى وضع جداول التزامات خاصة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في صيغتها النهائية، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم للدول العربية الأقل نموا في

منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة. كما ركزت القمة على وضع البرامج اللازمة لتعزيز بنية الخدمات المساندة للتجارة كالنقل والمواصلات ووضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية، وتطوير أسلوب اعتماد شهادات المطابقة المتبع في الدول العربية بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية، مع ضرورة توحيد التشريعات والنظم والسياسات التجارية بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار[1].

وضعت الدول العربية خارطة طريق توافقية للانتهاء من قواعد المنشأ التفضيلية، أما بالنسبة للقيود غير الجمركية، فقد تم تحديد كافة العراقيل التي تواجه العمل التجاري العربي البيني ووضع آلية واضحة للتعامل مع الإجراءات المقيدة للتجارة، ونظام متدرج للعقوبات على الدول التي تتخذ إجراءات مخالفة لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة. إضافة إلى الاتفاق على ضرورة وضوح وشفافية التشريعات التجارية والإجراءات المتعلقة بانسياب المبادلات التجارية، ودعوة القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة.

من جانب آخر قامت الدول العربية بمتابعة اعتماد المواصفة الدولية في حالة عدم وجود مواصفة عربية موحدة، وتنفيذ برنامج الدعم الفني وبناء قدرات الدول العربية الأقل نموا الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة واستكمال البرامج الخاصة بذلك.

فيما يتعلق بتحرير التجارة في الخدمات ومنذ توقيع الاتفاقية العربية الإطارية لتحرير تجارة الخدمات عام 2003، لم تتطور المفاوضات المتعلقة بهذه الاتفاقية وبقيت جد متواضعة. حيث لم يتم تنفيذ أي خطوة ملموسة بشأن التحرير الفعلي لتجارة الخدمات العربية، رغم وجود عدة مبادرات كان هدفها تسريع الوصول إلى الإنجازات الملموسة مثل المبادرة القطاعية المصرية الأردنية والمبادرة اللبنانية اللتين تحظيان بالرعاية الكافية. ومن بين التحديات التي تحول دون ذلك هي الأوضاع السياسية والإطالة في إنهاء المفاوضات وأوضاع الاتفاقات الإقليمية وشبه الإقليمية الأخرى.

على صعيد التعاون الجمركي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، تم إحراز تقدم في التعاون بين الإدارات الجمركية بهدف تقديم الدعم في هذا المجال لصالح الدول العربية الأقل نموا الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، وتوحيد نظم الترجمة للنظام المنسق وما يتعلق بالإجراءات الجمركية والمعلومات وإتمام اتفاقية

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، 2014، ص: 186.

التعاون الجمركي العربي والمبادرة العربية الموحدة حول أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة وغيرها من المواضيع، مثل الإجراءات الجمركية والمعلومات واستيراد البضائع أو تصديرها عن طريق البريد. إضافة إلى إطلاق تطوير بنية النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية ودراسة كافة المنافذ الجمركية المؤهلة والاحتياجات المطلوبة لتطويرها، خاصة ما تعلق منها ببرامج بناء القدرات ومكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية وبنية مراكز المعلومات الجمركية ودراسة سبل الاستفادة منها. كما تم وضع حقول نموذج البيان الجمركي العربي الموحد.

## المبحث الثاني: تجسيد إستراتيجية مشروع تطوير التكامل الاقتصادي العربي.

أطلقت منذ الخمسينيات من القرن الماضي عدة مبادرات لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، لكنها لم تؤت النتائج التي كانت متوقعة لأسباب عدة منها اقتصادية ومنها سياسية.كما أن العديد من هذه المبادرات توقفت في مراحلها الأولى، أين تم التركيز في البعض منها على التجارة وحركة رؤوس الأموال والاستثمار ومبادرات أخرى شملت مشاريع مشتركة لتمويل التنمية.

### المطلب الأول: إستراتيجية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

أقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الثالثة و السبعين بتاريخ 07 جوان 2001 ببغداد إستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين 2020/2000. تضمنت هذه الإستراتيجية ستة فصول كالأتي:

- الفصل الأول: تضمن منطلقات العمل العربي المشترك.

- الفصل الثاني: تضمن أهداف الإستراتيجية.

- الفصل الثالث: شمل محاور هذه الإستراتيجية.

- الفصل الرابع: تطرق لبرنامج العمل الذي تشمله محاور الإستراتيجية.

- الفصل الخامس: تطرق لبرنامج العمل في مجال التنمية الاقتصادية العربية المشتركة.

- الفصل السادس: تضمن برامج العمل المساعدة مثل تطوير شبكات البنية الأساسية المادية والمعرفية، وتطوير الأطر المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي.

ركزت المحاور التي احتوت عليها هذه الإستراتيجية على العناصر الآتية[1]:

[1] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2011، ص ص: 272 – 280.

- استكمال منطقة التجارة الحرة العربية.
- إقامة إتحاد جمركي عربي.
- إقامة منطقة استثمارية عربية.
- إقامة منطقة تكنولوجية عربية.
- إقامة منطقة مواطنة عربية.
- التنمية العربية المشتركة.

## 1/ استكمال منطقة التجارة الحرة العربية:

تم كمرحلة أولى، الإعلان عن بدء تنفيذ مراحل تطبيق السوق العربية المشتركة في شكل استكمال قيام منطقة تجارة حرة عربية بين ثلاث دول عربية، اتخذت خطوات إيجابية لتحرير التجارة فيما بينها وهي العراق وليبيا ومصر. وذلك استنادا إلى قرار كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم 17 الصادر سنة 1964، وكذلك قراره رقم 1092 لسنة 1998. مع العلم أنه في هذه المنطقة يتم إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، وكذلك إلغاء القيود الجمركية المفروضة على الاستيراد على كافة السلع المتبادلة بينها ذات المنشأ الوطني في كل واحدة منها. تعتبر هذه المنطقة مفتوحة لانضمام أية دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مباشرة إليها، ثم يبدأ تاريخ التحرير الكامل للسلع التي منشأها دول المنطقة بالنسبة للدول المنضمة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الانضمام.

## 2/ إقامة إتحاد جمركي عربي:

تم الإعلان عن قيام إتحاد جمركي بين العراق وليبيا ومصر ابتداء من سنة 2006 وفق المراحل الآتية:

### المرحلة الأولى من 2006 إلى غاية 2009:

يتم خلال هذه المرحلة توحيد الرسوم الجمركية بالنسبة للبنود التي لا تتجاوز فروقها عن المتوسط الأساس عشرة بالمائة منه. حيث إذا كان الفارق يقع بين عشرة بالمائة و25 بالمائة، تم تعديل الرسم بما يساوي عشرة بالمائة مضافا إليها نصف الفارق بين هذين الحدين. أما إذا كان الفارق بين الحدين 25 بالمائة و 50 بالمائة يضاف إلى ذلك

ربع الفارق ويعرض الأمر على اللجنة الجمركية ليتخذ المجلس قرارا بشأنه، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة.

**المرحلة الثانية من 2010 إلى غاية 2012:**

أثناء هذه المرحلة يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25 بالمائة، ويضاف ربع أخر للفارق إذا كان واقعا بين 25 بالمائة و 50 بالمائة. وتسري قرارات مجلس الوحدة عندما تتجاوز ذلك. وتقوم الدول بالإعلان عن برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة.

**المرحلة الثالثة من 2013 إلى غاية 2015:**

خلال هذه الفترة يستكمل توحيد جميع الرسوم، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن يستكمل التوحيد نهاية هذه الفترة.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة إقامة الإتحاد، يتم توحيد الإدارات الجمركية وتوضع قواعد اتخاذ القرارات بهدف تعديل الرسوم الموحدة على المستوى العربي. مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد التي تقررها منظمة التجارة العالمية. وتسعى دول الإتحاد إلى تخفيض الرسوم المشتركة قدر الإمكان حرصا على خلق التجارة البينية والخارجية مع مراعاة متطلبات التنمية العربية المشتركة.

خلال فترة إقامة الإتحاد يمكن أن تنضم الدول العربية غير المشاركة، وبإعلان قيام الإتحاد الجمركي بحلول عام 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات الوطنية والأجنبية وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول أعضاء الإتحاد.

**3/ إقامة منطقة استثمارية عربية:**

يكمن الهدف من إنشاء منطقة استثمارية عربية، في جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني العربي والأجنبي على حد السواء. شرط أن تتفادى الدول العربية الدخول في تيسيرات يكون الرابح الوحيد فيها هو رأس المال الأجنبي. ويعزز هذه الجاذبية قيام منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، أين يصبح بإمكان الاستثمارات الوافدة لكل دولة عربية أن تصدر لبقية الدول الأعضاء، وتستفيد هذه الاستثمارات أيضا من

الترتيبات التي تجريها منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة مع أطراف خارجية، ومن التقارب الذي يحققه الإتحاد الجمركي بين الرسوم الجمركية. مع العلم أن منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة تعتبر الأداة الأكثر فاعلية من اللجوء إلى الاتفاقات التي تتولى الحكومات تنفيذها وتسقط بالتقادم مع مضي المدة.

يقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار، لغرض إجراء دراسات وإعداد اقتراحات للتوصل إلى البرامج الآتية:

**أ- برامج التنسيق و التيسير:**

تستهدف هذه البرامج التنسيق بين التشريعات الوطنية بغرض زيادة تنافسية الاقتصاديات العربية وتخفيض التكاليف المادية والإجرائية للمستثمرين، وكذا رفع كفاءة الموارد البشرية ومهارات العاملين في الأجهزة الاستثمارية، مما ينتج عنه انخفاض تكاليف المعاملات الاستثمارية. يتم في نطاق هذا البرنامج تنفيذ القرار رقم 1069 لعام 1997 المتعلق بالاتفاقية المزدوجة الجديدة لتجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على رأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وكذلك القرار رقم 1090 لعام 1998 الخاص بالاتفاقية الجديدة للتعاون في تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

**ب- برنامج التعريف و الترويج:**

يعرف هذا البرنامج المستثمرين العرب والأجانب بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء، وما توفره من مزايا تجعلها مقصدا موحدا للاستثمارات.

يشمل هذا البرنامج إنشاء قاعدة موحدة للمعلومات الخاصة بالاستثمار وإتاحتها على شبكة الإنترنت، وإصدار النشرات والكتيبات التعريفية بهدف الربط بين الوطن العربي والعالم الخارجي. ويتضمن كذلك إيفاد بعثات مشتركة للبلدان المصدرة الرئيسة لرؤوس الأموال. يتم في ضوء هذا البرنامج تنفيذ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية الصادرة بالقرار رقم 1125 لعام 2000.

**ج - برنامج تحرير الاستثمار:**

يتم بموجب هذا البرنامج تنسيق خطوات فتح نظم الاستثمارات في الدول الأعضاء، ووضع قواعد إزالة

القيود على الاستثمار. بموجب هذا البرنامج تقوم الدول الأطراف بفتح مجالات الاستثمار أمام مواطنيها ومنح المعاملة الوطنية للمستثمرين العرب، بما في ذلك المزايا التي تمنح للشركات العربية القابضة المشتركة التي تنشأ أو التي يتم فتحها أمام الأفراد العرب من الشركات الرسمية و المختلطة القائمة. إضافة إلى ذلك تتفق الدول الأطراف على خطوات منح الاستثمارات الأجنبية صفة المعاملة الوطنية، وتصدر كل منها قوائم بالمجالات التي يتم فيها منح هذه المعاملة مع العمل على توسيع نطاق هذه المجالات ومراعاة التنسيق فيما بينها.

### د- برنامج ضمان الاستثمار وتسوية منازعاته:

يتكفل هذا البرنامج بتنظيم القواعد التي تؤمن المستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستثمار في الدول العربية وفقا للبرامج السابقة. ويتم في هذا السياق إقرار مشروع اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار الناشئة عن تنفيذ برامج المنطقة الاستثمارية العربية. ويتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية البت في حل المنازعات، من خلال لجنة التوفيق التي يشكلها الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

في حالة عدم التوصل لحل للنزاع القائم، يحال الأمر للتحكيم ويعمل المجلس على إعداد قواعد لتسوية منازعات الاستثمار عموما، وفق الأسس المعمول بها دوليا لتوفير الضمان اللازم للمستثمرين من خارج الدول الأطراف.

مما سبق ذكره، نجد أن هذه البرامج تعتبر الوطن العربي منطقة استثمارية واحدة، حيث ستمكن المراحل الأولى الدول الأطراف من وضع قوائم استثناءات عامة لا تمنح المعاملة الوطنية لأسباب الأمن القومي أو الأخلاق العامة أو حماية البيئة، وينظر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إجازة قوائم استثناء مؤقتة تشمل قطاعات معينة وبعض الإجراءات الاستثمارية التي تستثني من منح المعاملة الوطنية لرأس المال الأجنبي. ويجري تخفيض هذه الاستثناءات بصورة تدريجية ويستفاد في هذا النشاط من مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال العرب والتنسيق مع الاتحادات العربية.

## 4/ إقامة منطقة تكنولوجية عربية:

تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي، وتمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس تبادل الخبرات، والربط بين الدول العربية بشبكات تكنولوجية تجعل البحث

والتطوير يساهم بشكل واسع في التنمية العربية المشتركة و رفع الوعي لدى المواطنين العرب بأهمية العلم والتكنولوجيا لكل من القطاع العام و الخاص. تتضمن هذه المنطقة البرامج الآتية:

أ- برامج شبكة البحث العلمي والتكنولوجي العربية، بهدف النهوض بالمؤسسات البحثية العاملة في الدول الأطراف.

ب- برنامج تحويل الوطن العربي إلى منطقة إلكترونية تكون أساسا لبناء مجتمع المعلومات، وتحسين وضع الوطن العربي ورفع مستوى معيشة المواطنين.

ج- برنامج التجارة الإلكترونية وما يترتب عليه من زيادة القدرة التنافسية العربية ودعم الأسواق العربية.

د- برنامج تطوير البنية الأساسية العربية وفق التقدم في تكنولوجيا الاتصالات، وهذا يعني تعزيز الترابط بين مختلف الدول العربية وتحقيق الوفورات في تكاليف النقل والاتصالات البينية، وكذا الاتصالات مع العالم الخارج.

هـ- برنامج السوق الموحدة لمنتجات وخدمات المعلومات والاتصالات.

و- برنامج النهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية.

ط- برنامج تطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

## 5/ إقامة منطقة مواطنة عربية:

إن التكامل الاقتصادي العربي لا يكتمل إلا إذا تم اعتبار كل المواطنين العرب يحملون مواطنة مشتركة، إلى جانب تحرير حركة المنتجات الحاملة لشهادة المنشأ المشترك. فالمواطنة الاقتصادية العربية تشمل المعاملة الوطنية لرأس المال العربي وتحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الإنتاج العربية المساهمة في التنمية العربية، إضافة إلى تحرير انتقال الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها وإعطائها التسهيلات والمساعدات اللازمة لتطويرها. فهذه المعالجة تنظر إلى المواطنين على أنهم موارد توفر عناصر إنتاجية، أي أن مفهوم المواطنة لابد أن يتسع ليشمل المفهوم الإنساني إلى جانب البعد الاقتصادي. ومن جانب آخر فإن التصدي للعراقيل القطرية التي أحبطت جهود التكامل العربي لا يتم إلا إذا توفرت مقومات خلق الانتماء العربي إلى جانب الانتماء القطري.

### 6/ التنمية العربية المشتركة:

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة. لذلك كان توفير حد معين من التعاون لإحداث التنمية القطرية، أمرا ضروريا في إطار مشترك من أجل تمكين الدول العربية من المساهمة الفعالة في الجهود التكاملية. وهذا يتجلى على وجه الخصوص في الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة بالاعتماد على عدد من البرامج الصناعية المشتركة خاصة في مجالات الهندسة والصناعة الكيماوية والبتروكيماوية، والتي تمكن الدول الأطراف من النهوض بالقطاعات الاقتصادية الداخلية التي هي على درجة عالية من الاعتماد على الخارج وتحد من حجم العلاقات العربية، إضافة إلى تكثيف التعاون العربي المشترك فيما يتعلق ببرامج الصناعات الإلكترونية المستخدمة في مجال المعلومات والاتصالات بغرض تعزيز المنطقة التكنولوجية العربية.

## المطلب الثاني: إستراتيجية القمة الاقتصادية العربية بالكويت.

اجتمع القادة العرب في القمة الاقتصادية العربية المنعقدة بالكويت بتاريخ 20/19 جانفي 2009، تمكنوا خلالها من التوصل إلى توصيات كانت بمثابة استراتيجة عمل للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي وهي كالآتي:

### 1/ ضرورة التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي[1]:

لابد من مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، باعتباره هدفا أساسيا تسعى لتحقيقه كل الدول العربية. ويشكل ركيزة أساسية لدفع العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، وهذا ما يجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتعامل مع التجمعات السياسية والاقتصادية الدولية.

### 2/ تشجيع ودعم الاستثمارات البينية العربية:

إنه من الضروري تشجيع الاستثمارات البينية وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها، و كذا تسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية، وتوسيع نطاق تنفيذ الاتفاق الموحد لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

[1] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، المرجع السابق، ص: 281.

### 3/ تمويل المؤسسات المالية:

لابد من تعزيز الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية، وتطوير مواردها وتسهيل شروط منح قروضها. وكذا تطوير مصادر تمويل مشروعات البنية الأساسية لتتمكن من المساهمة في تمويل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، بالاشتراك مع القطاع الخاص. وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع المتوسطة الصغيرة والمتناهية الصغر بما يسمح بمواجهة التحديات الاجتماعية.

### 4/ تطوير الإحصاء:

يجب توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة الضرورية لعمليات التخطيط، ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة لمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تطوير وتعزيز قدرات أجهزتها الإحصائية.

### 5/ تحفيز القطاع الخاص:

توفير المقومات الاقتصادية والبيئة القانونية الملائمة لعمل القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تحد من ممارسة دوره الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. وتعزيز دوره في بناء التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتسهيل انتقال الأفراد خاصة رجال الأعمال. إضافة إلى إزالة أية عقبات تعترض انتقال رأس المال العربي بين الدول العربية.

### 6/ دعم التنمية العربية البشرية:

لابد من العمل على رفع القدرات البشرية للمواطنين العرب لبلوغ الأهداف التنموية للألفية عام 2015.

### 7/ دعم التعليم و البحث العلمي[1]:

إنه من الضروري تطوير التربية والتعليم لمواكبة التطورات المتسارعة في العلم والتقنية، والارتقاء بالمؤسسات التعليمية وتأهيلها. إضافة إلى دعم تنفيذ خطط تطوير التعليم والبحث العلمي المعتمدة في قمتي الخرطوم 2006 ودمشق 2008، والاهتمام بالبحث العلمي ودعم ميزانيته وتيسير الوصول للمعرفة، وكذا توثيق الصلة بين البحوث العربية وتوطين التقنية الحديثة وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء والاستفادة منهم.

### 8/ تحسين الخدمات الصحية:

لابد من التوسع في مشروعات الرعاية الصحية الأساسية في الدول العربية، وتفعيل دور المؤسسات الصحية العربية المشتركة لرفع مستوى الخدمات الصحية وإعطاء العناية الكافية للأمراض غير المعدية، خاصة مكافحة

[1] محسن الندوي، المرجع السابق، ص: 282.

داء السكري والاهتمام بإنتاج الدواء والمواد الفعالة وتيسير إجراءات تسجيلها بما يحقق الأمن الدوائي.

**9/ تطوير التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي:**

لابد من العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته، وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية وضمان توفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك. إضافة إلى سرعة تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة الرياض للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي باعتبارهما من أولويات الأمن القومي العربي.

**10/ تطوير التنمية الصناعية العربية:**

لابد من تحقيق التكامل والتنسيق وتنويع الإنتاج الصناعي وتدعيم قاعدته، والإسراع في تنفيذ إستراتيجية التنمية الصناعية التي أقرتها قمة الجزائر عام 2005.

**11/ تحقيق السوق العربية المشتركة:**

لابد من التوجه بالعمل الفوري على إزالة العقبات التي مازالت تعترض التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة، تمهيدا للبدء بإقامة الإتحاد الجمركي العربي في موعد مستهدف عام 2015، كخطوة أساسية للوصول إلى تحقيق السوق العربية المشتركة في أفق زمني مستهدف عام 2020.

**12/ تحرير تجارة الخدمات العربية:**

تسريع تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، نظرا للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

**13/ تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات:**

تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتعزيز تنافسية الشركات وتقنية المعلومات العربية وتنمية الأطر التشريعية التي تغطي جوانب هذا القطاع وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيه.

**14/ دعم التنمية السياحية العربية:**

لابد أن تركز سياسات التنمية السياحية العربية على الاستثمار الأمثل، لما تمتلكه الدول العربية من مقومات سياحية بما فيها الثروات الطبيعية والثقافية والتاريخية. وذلك من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة المشجعة على السياحة والاستثمار، مع مراعاة معايير التنمية السياحية المستدامة وتطوير المشروعات السياحية.

**15/ تعزيز مجال الطاقة:**

لابد من تعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة، لاسيما تحسين كفايتها وترشيد استخدامها كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. وتعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، وإنشاء سوق عربية للطاقة

الكهربائية وكذلك تعزيز شبكات الغاز الطبيعي وتوسيعها وزيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها وإدارتها. إضافة إلى توسيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية في عمليات الإنتاج.

### 16/ ربط شبكات النقل العربية:

لابد من ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي بين الدول العربية، باعتبارها شرايين أساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل المنطقة العربية، وإيصالها بمحيطها الإقليمي والسعي لرفع مستوى تنافسية مرافق النقل العربية، والتوجه لسياسات تحرير خدمات النقل بين الدول العربية خاصة برنامج فتح الأجواء، وكذلك من خلال تطوير الأطر التنظيمية بهدف جذب حصة أكبر من حركة النقل العالمية.

### 17/ تحقيق الأمن المائي العربي:

التأكيد على أن ندرة المياه في المنطقة العربية أحد التحديات الكبرى الواجب إعطاؤها الأولوية، بوضع استراتيجة عربية للتحرك على المستويين الوطني والعربي لمواجهة العجز المائي وتحقيق الأمن المائي العربي.

### 18/ إعادة هيكلة جامعة الدول العربية:

تعزيز وتدعيم جامعة الدول العربية ومؤسساتها من أجل القيام بالمهام المنوطة بها، لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي. وتمكينها من متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن القمم العربية والمجالس الوزارية للجامعة.

## المطلب الثالث: تفعيل المشروعات العربية المشتركة.

تعد المشروعات العربية المشتركة واحدة من السبل المحفزة للتكامل الاقتصادي العربي.

### أولا: تعريف المشروعات العربية المشتركة.

يعرف دليل المشروعات العربية المشتركة المشروع العربي المشترك، بأنه المشروع الذي يقوم بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية، ويتم توطينه في مجموعة أقطار تساهم في إدارته بصورة مشتركة ويمتد نشاطه إلى نطاق الوطن العربي، وينشأ من قبل قطر أو أكثر ويتم توطينه في قطر واحد، إلا أنه له منفعة اقتصادية واسعة لأكثر من

قطر[1]. وللعلم المشروعات العربية المشتركة تصب في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وتأخذ إحدى الصيغتين الآتيتين:

أ- الصيغة الأولى: عبارة عن مشروعات تتم على أساس المشاركة.

ب- الصيغة الثانية: مشروعات تتم على أساس التعاقد.

تعتبر المشروعات العربية المشتركة وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا يمس إلا جزء من الاقتصاد القومي، مما يجعل الدول العربية لا تتردد في قبولها وتفضيلها عن الأشكال الأخرى، مثل الإتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، خاصة في المرحلة الأولى من عملية التكامل الاقتصادي. وبانتشارها وتزايدها يمكن أن تساعد على تحقيق المراحل الأخرى في المستقبل. ومن ناحية أخرى تعتبر المشروعات العربية المشتركة صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف ويمكن أن تتخذ العديد من الصيغ القانونية التي تتفق مع مختلف الظروف والاعتبارات، حيث يمكن إقامتها في شكل شركة قابضة أو في صورة مشاركة مباشرة على مستوى عمليات الإنتاج أو التوزيع أو غير ذلك من الأشكال.

لقد أكدت تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أنه لا يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال إجراءات تحرير التبادل التجاري وحدها، وذلك نظرا للقدرات الإنتاجية المحدودة لكل بلد عربي. أي أنه لابد أن يرافق هذه الإجراءات جهد تنموي لتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة حجم وأنواع السلع المنتجة في الدول العربية، لكي تتوفر فرص التبادل التجاري. لذلك وجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن من أهم وسائل التغيير في نمط وحجم القدرات الإنتاجية العربية، هو إنشاء مشروعات عربية مشتركة تتوفر على موارد أكبر من تلك المتاحة للمشروعات الوطنية. مع العلم أن المشروعات العربية المشتركة تصنف من حيث الملكية إلى ثلاث مجموعات هي[2]:

- مشروعات مؤسسات التمويل القطرية. تصل المساهمة التمويلية للصناديق القطرية إلى 30 بالمائة والباقي من مصادر أخرى.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 179.

- مشروعات في إطار المنظمات العربية.
- مشروعات خارج إطار المنظمات العربية.

يمكن القول أنه من أهم العوامل الدافعة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة، تحسن الظروف السياسية العربية بعد حرب أكتوبر 1973، وحدوث استقرار في عدة دول عربية وزيادة الفوائض العربية البترولية. إضافة إلى بداية تحسن مناخ الاستثمار بإقامة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وإقرار اتفاقية تسوية المنازعات ومنع الازدواج الضريبي واستثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين الدول العربية. وكذا ظهور مؤسسات جديدة على المستويين العالمي والعربي لتشجيع الاستثمارات في المنطقة العربية، إضافة إلى اتجاه الدول العربية المستوردة لرأس المال إلى تشريع العديد من القوانين التي تسمح بمعاملة تفضيلية خاصة للاستثمارات العربية.

## ثانيا: مراحل المشروعات العربية المشتركة.

بناء على الأحداث التي مرت بها الدول العربية ومجموعة العوامل الدافعة لإقامة المشروعات العربية المشتركة، نجد أن هذه الأخيرة مرت بثلاث مراحل هي:

### 1/ المرحلة الأولى:

و هي مرحلة البداية. فقد برزت فكرة إنشاء المشروعات العربية المشتركة منذ الأربعينيات، أين وافق مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثالثة في 10 أفريل 1946، على إنشاء شركة مساهمة لاستغلال وشراء الأراضي في فلسطين. وبعدها بعشر سنوات تقرر إنشاء شركة "اليوناس" العربية من قبل المجلس الاقتصادي العربي، وقد نفذ في هذه الفترة حوالي سبع مشروعات حتى عام 1973. لكن ما يعاب على هذه المرحلة أنها لم تشهد نموا يذكر للمشروعات العربية المشتركة[1].

### 2/ المرحلة الثانية:

وهي مرحلة نمو وازدهار المشروعات العربية المشتركة، امتدت خلال الفترة 1973/ 1989. حيث شهدت فترة السبعينيات بداية الظهور الحقيقي للمشروعات المشتركة في إطار المنظمات العربية بصورة فعالة. فقد بدأت مشروعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تجسد فعليا، وتمكنت الدول العربية المصدرة للبترول من إقامة عدد من المشروعات في قطاع البترول وقطاع النقل البحري، وبناء وإصلاح السفن والاستثمارات والخدمات البترولية. كما

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 179.

ظهرت خمس مؤسسات تمويلية في نطاق المبادرات القطرية ومحاولات خارج إطار المنظمات العربية، أسفرت عن إنشاء أعداد أخرى من المشروعات العربية والدولية، وذلك من خلال مساهمات القطاعات الثلاثة العام والخاص والمختلط. كانت حصيلة هذه المرحلة حسب بيانات عام 1988، ما يوضحه الجدول الأتي:

**الجدول 2- 1- أعداد المشروعات العربية المشتركة و الأموال المستثمرة فيها حتى عام 1988.**

| مشروعات مشتركة | العدد | قيمة رأس المال (ألاف الدولارات) |
|---|---|---|
| مشروعات عربية – عربية<br>مشروعات عربية – دولية | 391<br>439 | 21379968<br>14347943 |
| الإجمالي | 830 | 35727911 |

**المصدر: سميح مسعود برخاوي، المشروعات العربية المشتركة، دراسات الوحدة العربية و سلسلة الثقافة القومية ، العدد:17، بيروت 1988، ص:118.**

يتضح من الجدول أن عدد المشروعات العربية المشتركة بلغ 830 مشروعا، استثمرت برؤوس أموال قدرت بحوالي 36 مليار دولار منها ما يقارب 60 بالمائة رؤوس أموال بينية. و تحتل مشروعات قطاع التأمين والمصارف والاستثمار، المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمات العددية في المشروعات المشتركة، حيث تبلغ نسبتها 27,4 بالمائة من إجمالي هذه المشروعات[1]، وما يعادل 44 بالمائة من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات المشتركة. تليها المشروعات في مجال الصناعات التحويلية برأس مال 11 مليار دولار، وبنسبة 30,7 بالمائة من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة، ثم المشروعات العربية في مجال النقل والمواصلات حيث تبلغ رؤوس أموالها 3,6 مليار دولار، أي ما يعادل عشرة بالمائة من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات العربية المشتركة. بعدها تأتي المشروعات العربية المشتركة في مجال الزراعة والمشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات الاستخراجية، حيث هذه الأخيرة تبلغ رؤوس أموالها نحو 3,1 مليار دولار، أي ما يمثل نسبة ستة بالمائة من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة.

## 2/ المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة بعد حرب الخليج الثانية أي بتاريخ أوت 1990، تميزت بالجمود لأن تبعات هذه الحرب

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 180.

أدت إلى العزوف التام عن إقامة مشروعات عربية مشتركة. وفي عام 1996 اتخذت توصيات في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لإنشاء ثلاث شركات عربية قابضة في مجال التسويق والتعبئة والتغليف والتأجير التمويلي[1].

في الواقع، نجد أن المشروعات العربية المشتركة أصبحت واقعا ملموسا، وأتاحت فرصا للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية. حيث عملت على توجيه الموارد الاقتصادية العربية نحو الاستثمار في الدول العربية، وتعاون المال العربي مع الموارد الطبيعية والبشرية في دول عربية مختلفة، واكتساب الدول العربية لخبرات في مجال إنشاء المشروعات وتنفيذها وتدريب العمالة الفنية الماهرة. وهذا ما يبرز أهمية المشروعات العربية المشتركة في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي. لذلك تصبح التوجهات المستقبلية للمشروعات العربية المشتركة تتمحور حول ضرورة القيام بمراجعة شاملة ودقيقة لأدائها وتوسيع قاعدة الملكية فيها، وزيادة مساهمة القطاع الخاص العربي فيها. إضافة إلى الاتفاق على توجهات محددة تجاه التحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

في هذا الصدد، تم العمل على تقوية علاقة المشروعات العربية المشتركة بباقي المنظومة التكاملية وربطها باستراتيجية واضحة المعالم مع بداية القرن الحادي والعشرين، تعمل على إقامة مشروعات عربية مشتركة على أساس المزايا النسبية والتنافسية لكل دولة، وتربط بين أسواق السلع وعناصر الإنتاج. وذلك بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتحقيق الأمن القومي العربي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة العالمية وخلق قاعدة إنتاجية لزيادة التبادل التجاري العربي[2].

## ثالثا: أهمية و تقويم المشروعات المشتركة كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي.

تندرج المشروعات العربية المشتركة في ظل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وذلك لما لها من أهمية بالغة في هذا المجال وما تتمتع به من خصائص وسمات تميزها عن الأشكال الأخرى للتكامل الاقتصادي.

### 1/ أهمية المشروعات العربية المشتركة:

تبرز أهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال ما يأتي:

[1] فاروق حسنين مخلوف، دراسة استطلاعية حول إنشاء شركة عربية قابضة للتأجير التمويلي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، 3 مارس 1996، ص: 4.

[2] علي لطفي، التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية و الإقليمية، مؤتمر الإدارة و سرعة التمييز، مركز وايد سيرفيس للاستثمارات والتطوير الإداري، القاهرة، 1996، ص ص: 187- 188.

– التأثير الإيجابي على الهياكل الإنتاجية وإعادة بنائها بصورة مترابطة.

– إزالة الحدود القائمة بين الدول الأطراف المساهمة، من خلال إقامة مناطق التكامل الاقتصادي بغرض الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المشتركة. وهذه الخاصية التي تنفرد بها المشروعات المشتركة تمكنها من حل المشاكل الحدودية وجعلها عامل قوة وإتحاد بدل عامل تجزئة وتفرقة.

– القدرة على خلق التشابك بين اقتصاديات الدول الأطراف وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها، وبالتالي إمكانية التأثير إيجابيا على عملية اتخاذ القرارات السياسية الجماعية لهذه الدول. مثل للإتحاد الأوربي، مما يجعلها أداة فعالة لمعالجة مشكلة السيادة التي تتحجج بها الدول النامية بصورة تدريجية باتجاه تحقيق الإتحاد الاقتصادي.

– الأحجام الاقتصادية القياسية لهذه المشروعات لها القدرة على خلق الوفورات الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة.

تزداد فعالية المشروعات المشتركة كوسيلة متميزة من وسائل التكامل الاقتصادي، من خلال السمات التي تنفرد بها و المتمثلة فيما يأتي[1]:

– لا تمس إلا جزء من النشاط الاقتصادي أو فعاليات إنتاجية معينة، لذلك فهي أقل عرضة للمشاكل السياسية و أكثر مرونة في مجال الاتفاق عليها.

– أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، لأن ما تحتاجه أولا ليس إجراءات تحرير التجارة، بل إجراءات خلق التجارة أي تطوير الهياكل الإنتاجية.

– تمثل المشروعات المشتركة خطوة هامة في سبيل التحرير التدريجي لعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، وعملية راسخة لأنها تؤدي إلى توسيع نطاق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية.

– لا تتطلب تحريرا كاملا للتجارة أو لعوامل الإنتاج، بل تقتصر على تحرير المنتجات وعوامل الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات.

وعليه فالمشروعات المشتركة تعتبر الوسيلة المفضلة، لأنها الأداة الأكثر حسما وواقعية لمعالجة مشكلتي سوء الاستغلال وقلة الإنتاج لذلك تحتل مركز القلب في عملية التكامل الاقتصادي.

[1] قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص: 69.

## 2/ تقييم المشروعات العربية المشتركة.

تشكل المشروعات العربية المشتركة إحدى الصيغ الجزئية لتحقيق التكامل الاقتصادي، نظرا لأهميتها ولآثارها الإيجابية. لأن جوهر التكامل الاقتصادي بين بلدين أو أكثر من الدول النامية يتلخص في نوع من التطور الهيكلي، الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الدول الأعضاء طبقا للتخطيط الإنمائي لهذه الدول.

وهذا ما يدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى التحسن والنمو، وبالتالي تحقيق نمو حقيقي مستمر في تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في دائرة التكامل. لذلك نجد أن المشروع المشترك بين مجموعة من الدول العربية لكي يساهم في عملية التكامل ينبغي أن يؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، و من ثم التبادل بين اقتصاديات هذه الدول.

ولتحقيق ذلك ينبغي أن تنشئ المشروعات المشتركة فروع نشاط اقتصادي يغذي بعضها البعض الأخر، عن طريق التكامل الرأسي أي تتابع سلسلة مراحل الإنتاج لسلعة معينة أو عدة سلع، أو عن طريق التكامل الأفقي الذي يمنح لكل دولة عضو تخصصا في إنتاج نوع أو أنواع من السلع والخدمات، ثم يتم تسويقها في أسواق البلد المضيف للمشروع المشترك وأسواق البلدان الأعضاء.

يتضح مما سبق، أن هذا التكامل الإنتاجي يؤدي إلى خلق إمكانات للتبادل التجاري بين الدول العربية وتقويتها وتوسيعها، وذلك بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير الذي يتضمن وفورات داخلية في المشروعات ووفورات خارجية، وبالتالي زيادة الإنتاج بناء عن زيادة القاعدة الإنتاجية في كل بلد عضو في دائرة التكامل، وتعزيز المصلحة الاقتصادية لهذه الدول[1].

إن أهمية المشروع المشترك تمثل الدعوة إلى تقوية ودعم التنمية الاقتصادية، اعتمادا على العملية الإنتاجية بالدرجة الأولى. لأنه ثبت أن أسلوب تحرير التجارة خاصة بين البلدان النامية غير مجد، نظرا لضعف اقتصادياتها وعدم تنوعها.

لهذا نجد أن هذا التصور عن التكامل يتفق مع ما تطمح إلى تحقيقه قرارات إستراتيجية العمل الاقتصادي

[1] قدور بوزيدي، المرجع السابق، ص: 75.

العربي المشترك، التي تنص على أن "أفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك، أو حدوث التدفقات المالية والبشرية رغم جدواها عن طريق التكامل، وإنما تتعدى إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي" [1]، ومع ما قررته من ضرورة التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية. لما يتطلبه ذلك من إحداث تطوير أساسي في الاقتصاديات العربية و تجسيد الارتباط العضوي الاقتصادي لاسيما الإنتاجي منه.

من هذا المنطق، نجد أن المشروع المشترك يمثل وسيلة هامة لتجميع الموارد الاقتصادية للدول العربية بصورة متكاملة لتحقيق منافع اقتصادية بطريقة متكافئة. ومنه تكمن مبررات إقامة المشروعات المشتركة فيما يأتي[2]:

- كبر حجم المشروعات وضخامة تكاليفها، يتطلب استثمارات ضخمة من طرف أزيد من دولة واحدة. وإنتاجها الكبير يتطلب توفير أكثر من أسواق بلد واحد لامتصاص هذه المنتجات.
- ضرورة الأخذ بالمشروع المشترك، عندما يشكل النشاط الاقتصادي قطاعا أساسيا ذا أهمية بالغة في تنمية الدول الأطراف.
- هناك مشروعات لها طبيعة نشاط تتجاوز الحدود الإقليمية، مثل مشروعات استغلال الثروات المشتركة.
- يتم اللجوء للمشروعات المشتركة عندما يكون هناك احتمال حدوث ازدواجية في الاستثمار بين بلدين أو أكثر في نشاط اقتصادي مماثل، مما يزيد من صعوبة التكامل في المستقبل ويشكل في ذات الوقت إساءة في استخدام الموارد المحدودة.
- خلق قوة تفاوض جماعية للحصول على شروط أفضل، في مجال إقامة هذه المشروعات على أسس حديثة خاصة بالنسبة لمشكلة الحصول على التكنولوجيا المتطورة.
- إنها وسيلة لمواجهة الآثار السلبية للشركات الاحتكارية الدولية، والتصدي للتكتلات الرأسمالية من جهة، وزيادة علاقة التشابك بينها من جهة أخرى.

[1] جامعة الدول العربية، وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

[2] بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

## المبحث الثالث: سبل الارتقاء بالاقتصاديات العربية إلى اقتصاديات تنافسية.

إن السعي إلى احتلال موقع متميز في الاقتصاد العالمي والظفر بمزايا الاندماج فيه، ليس بالأمر الهين، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية تمس شتى المجالات. ويستدعي الأمر استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها الاقتصاديات العربية، بغرض تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية الاقتصادية، وكذلك حتمية التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، لتكوين اقتصاديات عربية ذات آلية إنتاجية متينة مبنية على أساس التكنولوجيا الحديثة وقادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية وبشكل خاص المنافسة القادمة من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

### المطلب الأول: ضرورة التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع، لأن بفضلها حدثت تحولات عميقة مست كل جوانب الحياة. فالمعرفة تمثل إحدى المكتسبات المهمة لكل من الاقتصاد والمجتمع. فقد أصبحت المعرفة تشكل المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية، بإضافتها قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة.

يتميز الاقتصاد القائم على المعرفة باعتماد النمو فيه أكثر على عامل المعرفة. حيث يعتبر استثمار المعرفة في جميع القطاعات الاقتصادية مفتاحا للتنمية، ويؤدي إلى توليد فرص العمل والتنويع الاقتصادي. لذلك صاحب هذا التحول تغيير في بعض السياسات الاقتصادية، تعكس توجيه اهتمام أكبر للابتكار وتعظيم دور التقنية، تنمية نشاط الأعمال وتطوير التعليم وبناء مهارات القوى العاملة على أسس حديثة. إضافة إلى انتقال الإدارة من الهياكل الهرمية إلى الشبكات الأفقية سريعة التفاعل، وإلى إصلاحات هيكلية جذرية.

#### أولا: نشأة الاقتصاد القائم على المعرفة.

هناك ثلاث مراحل ميزت تطور المجتمعات البشرية أو ما يطلق عليها اصطلاحا تسمية "التحولات الثلاث"، أي من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي ثم المجتمع المعرفي.

#### أ- التحول الأول: المجتمع الزراعي أو اقتصاد الطبيعة أي الاقتصاد الزراعي.

تمثل المرحلة التي اعتمد فيها الإنسان بشكل أساسي على الطبيعة التحول الأول، لأن الإنسان منذ القدم كان

يعتمد على الطبيعة ومواردها بشكل تلقائي، لهذا فإن مرحلة المجتمع الزراعي هي امتداد طبيعي، ونتاج فطري للسلوك البشري.

من ناحية التأريخ الاقتصادي، فلهذا الأخير معايير أخرى اعتمد عليها لوصف مرحلة ما بالثورة الزراعية والتي أنتجت مجتمعها الزراعي، باعتبارها التحول الأول. فخلال قرون طويلة لم يتشكل التكتل البشري بالمفهوم الاقتصادي، لأن عدد السكان كان قليلا والنشاط الاقتصادي كان معدوما ولا يتجاوز حدود الاكتفاء الفردي.

عندما بدأت تبرز تكتلات بشرية منظمة تعتمد على نشاط الزراعة كأساس لتوفير ضرورياتها اليومية، من خلال دورة نشاط اقتصادي زراعي منظمة، بدأت مرحلة الثورة الزراعية التي أنتجت مجتمعها الزراعي بوصفه التحول الأول في ظل اقتصاد الطبيعة. كما اقترن التحول من المجتمعات الزراعية المبعثرة والمتنقلة في كل أنحاء العالم، إلى المجتمعات الزراعية المستقرة بالسرعة في زيادة المهارات التقنية. فقد اتسع نطاق تشكيل الحجر لصناعة الأدوات والأسلحة، وتعززت مهارات تحويل صوف الماشية إلى ألياف لصناعة النسيج، وأدى التقدم في استخدام النار والتحكم فيها إلى ابتكار القمائن والأفران لصناعة الأجر والسيراميك وتشكيل المعادن. كما تمكن الإنسان من استخراج المعادن من خاماتها الطبيعية واكتساب تقنيات صناعة الأدوات المعدنية. وهكذا عرفت المجتمعات البشرية تحولا عميقا نحو بداية المجتمعات الحضارية عبر اقتصاد الآلة من خلال الثورة الصناعية[1].

## ب- التحول الثاني: المجتمع الصناعي أو اقتصاد الآلة أي الاقتصاد الصناعي.

إن عملية الانتقال عبر التحولين الأول والثاني أي من الزراعة إلى الصناعة، كان نتاجا طبيعيا لحزمة من الأسباب تمحورت أساسا في النقاط الآتية:

- تضخم عدد السكان في المناطق الأهلة.
- محدودية المصادر الطبيعية وعجزها عن توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش.
- التمايز الشديد للمناطق الأهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة.
- تعقد أنماط الحياة و بروز رغبات أخرى جديدة لدى الأفراد.
- ظهور العديد من مصادر الطاقة الجديدة.

[1] أر إيه بوكانان، تعريب: شوقي جلال، الآلة قوة و سلطة: التكنولوجيا و الإنسان منذ القرن 18 حتى الوقت الحاضر، عالم الفكر، العدد 259، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت، ص ص: 21-22.

لهذه الأسباب كان ضروريا على سكان تلك الفترة الزمنية، اللجوء إلى ما يمكن أن يصطلح عليه بعملية التصنيع بدل عمليات الزراعة والصيد، وتشكل مفهوم الآلة، التي أصبحت أساس المصنع وأصبح المصنع عمود الصناعة، وهكذا أصبحت تحدد معدلات ومستويات التصنيع، والتصنيع أنتج مجتمعه الصناعي الذي يحتوى على الاقتصاد الآلي.

## ج- التحول الثالث: المجتمع المعرفي أو اقتصاد المعرفة.

لقد تسببت الحرب العالمية الثانية في تغيير الكثير من وقائع العالم، حيث يعتبرها العديد من المختصين الاقتصاديين نقطة التحول الثالث، الذي تمثل في الثورة العلمية أو التكنولوجية أو المعرفية. ومن أهم ما ميز هذا التحول عن التحولين السابقين ما يأتي:

- اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة.
- تقلص المسافة الفاصلة بين بروز الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع، ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على أرض الواقع يحتاج إلى مدة زمنية طويلة، أصبح هذا الفارق في ظل الثورة المعرفية لا يتعدى بعض سنوات. فمثلا لم تمض خمسة سنوات عن اكتشاف الترانزستور حتى انتشر استعماله صناعيا، كما أن الدارة المتكاملة لم تحتج سوى ثلاث سنوات لتدخل سوق الإنتاج والاستعمالات اليومية للأفراد.
- تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني، من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين 18 و 19 إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسساتي خلال القرن العشرين. أي أنه خلال التحولين الأول والثاني كان الأفراد هم أساس الاختراع والابتكار، أما في ظل التحول الثالث، فقد أصبحت المؤسسات والجامعات والجمعيات العلمية هي الرائدة في إنتاج الصناعات الابتكارية والتكنولوجية.
- سيادة الطابع الأوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج. فخلال مرحلة الزراعة كانت وسائل الإنتاج لا تتعدى حدود بعض الأدوات البسيطة، وبظهور الصناعة تحولت تلك الأدوات إلى آلات ضخمة تعمل بمصادر الطاقة التقليدية كالفحم والبخار. بعدها طورت الثورة المعرفية تلك الآلات وأدخلت عليها ما يسمى بالعقول الإلكترونية في نظام التشغيل فأصبح نظام تشغيلها أليا دون الحاجة إلى كثير من اليد العاملة.
- السيطرة على اللامتناهيات الثلاثة، فقد مكنت التكنولوجيا من التحكم في ثلاث لامتناهيات هي:

- السيطرة على اللامتناهيات في الصغر: سواء في الطبيعة الجامدة كالذرة والإلكترون، أو في الطبيعة الحية كالخلية والجينات والشفرات الوراثية وغيرها.
- السيطرة على اللامتناهيات في الكبر: مثل غزو الفضاء ونشر الأقمار الصناعية فيه وغيرها.
- السيطرة على اللامتناهيات في التعقيد: ويقصد بها السيطرة الذاتية الكاملة على الآلات ودورات الإنتاج عن طريق الأوتوماتيكية والحواسيب وغيرها، وكذلك السيطرة على التفاعلات المعقدة للنسق الاجتماعي عن طريق شبكات المعلومات والاتصال.

نجد أن المؤرخين الاقتصاديين قد ربطوا تطور المجتمع البشري بثلاث مراحل أساسية تسببت في تشكيلها ثلاث ثورات رئيسية. فمن الثورة الزراعية نحو الثورة الصناعية، إلى المعرفة باعتبارها أساس الثورة المعرفية أو ما يعرف بالتحول الثالث، وذلك من خلال تبيان طبيعة العمل المنتج للقيمة، وطرح فكرة الشراكة بين الأفراد وعنصر الإنتاج، إضافة إلى ذكر أهم أدوات الإنتاج المستعملة خلال كل فترة.

## ثانيا: تعريف الاقتصاد القائم على المعرفة.

يعرف البنك الدولي الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد على اكتساب المعرفة توليدها ونشرها واستثمارها بفاعلية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة"[1]. وللتمييز بين مصطلحي اقتصاد المعرفة" و"الاقتصاد القائم على المعرفة"، عبر بعض الاقتصاديون على اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد المبني على المعرفة، لكن نظرا لتسارع التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، عمل بعض الباحثين الاقتصاديين على إعادة النظر والتمييز بين المصطلحين. فالاقتصاد المعرفي هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير، سواء من حيث تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير، أو تكاليف إدارة أعمال الاستشارة أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد الناتج عن هذه العملية من جهة أخرى[2]. أما مصطلح "الاقتصاد القائم على المعرفة" فمعناه أكثر اتساعا. لأنه يشمل حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل الاقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية. فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، مثل

[1] المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط والاقتصاد، الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، 1435، ص: 12.

2 عبد الخالق فاروق، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته ... و أفق تطوره، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص: 26.

ربط تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثل تشخيص الأمراض عن بعد وإجراء العمليات الجراحية عن بعد والإنتاج عن بعد وعقد المؤتمرات عن بعد. كلها تجعل الاقتصاد مبنيا على المعرفة والعلم. فالدول المتقدمة التي استفادت من المنجزات العلمية التكنولوجية، وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة، وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يسمى "مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي"، أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة، فهي مازالت في طور الاقتصاد المعرفي[1].

من أبرز خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة نذكر ما يأتي:

- الاعتماد على قوى عاملة ذات إنتاجية عالية ومستوى تعليمي رفيع.
- الارتباط الوثيق بمصادر المعرفة العالمية.
- تشكل تقنية المعلومات والاتصالات الأداة الرئيسة لفعالية اقتصاد المعرفة.
- توفر بيئة اجتماعية محفزة وجاذبة للمواهب المحلية والعالمية.
- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني.

تشتمل عملية التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة على أوجه النشاط التالية:

**1/ توليد المعرفة:**

يعتمد هذا النشاط على إذكاء روح الابتكار لدى جميع شرائح المجتمع، والقيام بالبحث والتطوير في الجامعات والمؤسسات البحثية والصناعية.

**2/ نقل المعرفة:**

يجري هذا النقل عن طريق قناتين، الأولى تنقل فيها المعرفة بشكل غير مباشر من خلال الحصول على الامتيازات، وبراءات الاختراع والمعلومات والخبرات أو المهارات، وتعليم وتدريب الموارد البشرية وشراء التكنولوجيا. أما القناة الثانية فتنقل فيها المعرفة بشكل مباشر، من خلال شراء خطوط الإنتاج ذات التكنولوجيا المتقدمة، أو شراء الآلات والتجهيزات، أو شراء الشركات الأجنبية المناسبة وتشجيع الشركات التقنية على القيام باستثمارات مباشرة ونقل التكنولوجيا والأبحاث العلمية.

1 محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص ص: 238-239.

### 3/ تراكم وإدارة المعرفة:

يتمثل هذا التراكم في تراكم الثروة المعرفية أو الأصول غير المادية. وهو من أهم أوجه النشاط الاقتصادي القائم على المعرفة. وتأخذ إدارة المعرفة أبعادا واضحة في هذا الاقتصاد، لما لها من دور مهم في استدامة عملية الإبداع والابتكار.

### 4/ نشر المعرفة في المجتمع والاقتصاد:

يتولى هذا النشاط العديد من المؤسسات المرتبطة بالأمور المعرفية. مثل مؤسسات التعليم العام والتعليم العالي والتدريب التقني والمهني، ومختلف مؤسسات التدريب. كما تقوم شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والوزارة المعنية، بتوفير البنية التحتية لنشر المعرفة، مثل أجهزة وشبكات الإعلام الآلي والإنترنت، والقنوات المقروءة والمرئية والمسموعة.

### 5/ استثمار المعرفة في مختلف القطاعات:

يجري هذا الاستثمار من خلال نشاط البحث والتطوير والابتكار، وتحفيز مؤسسات الإنتاج والخدمات على رفع المستوى المعرفي لديها. وكذا استثمار مخرجات التطوير والابتكار. يترتب على شيوع هذا النشاط إنتاج سلع وخدمات وطنية بقدرات تنافسية عالية وقابلة للتصدير، ومن ثم الإسهام الفعال في استدامة عملية التنمية ورفع معدلات النمو وبناء مجتمع معرفة مستدام.

## ثانيا: مشاكل الاقتصاد المعرفي القائم في الدول العربية.

أصبحت المعرفة في الوقت الحالي قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وفي ظل التحولات الراهنة نجد أنه من الصعب تحقيق النهضة المعرفية العربية، للأسباب الآتية:

- ركود الحركة العلمية: تعد المنطقة العربية من بين أكثر المستويات انخفاضا في تمويل البحث العلمي في العالم، وهذا ما أفضى إلى:

– تدهور نوعية التعليم في الدول العربية ، نتيجة تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية.

– الخلل السياسي بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، مما انعكس على إنتاجية العمالة، وضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في الدول العربية.

– تدني نصيب الإنفاق على البحث والتطوير، حيث لا يزيد عن 0,5 بالمائة من إجمالي الإنفاق العالمي، و0,2

بالمائة من الناتج الإجمالي، مقارنة بنسبة ثلاثة بالمائة بالدول المتقدمة.

➢ دور الإدارة الحكومية في التنمية التكنولوجية: تكمن نقطة الضعف الأساسية في الأداء التنموي العربي، في عجز الآليات والأجهزة الإدارية على إدارة الموارد والإمكانات بكفاءة وفاعلية. وينعكس هذا الأثر على المجال العلمي والتكنولوجي، أين تغيب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة والسياسات العلمية المنسقة وآليات التنفيذ المتزامنة، وكذا كيفية نقل نتائج هذا الجهد إلى مجالات الحياة العلمية والتطبيقية. لذا فإن نقطة البداية لرسم خطة إستراتيجية للتنمية الشاملة أو القطاعية ينبغي أن ترتكز على أربعة عناصر أساسية هي:

- أن تحسم الحكومات العربية بين خيارات متعددة، ولصالح خيارات التنمية البحثية والتكنولوجية كحزمة مترابطة.
- أن تحدد الدول العربية آليات دقيقة للتنفيذ.
- أن تتكامل المنظومات لتحقيق الهدف، سواء منظومة التعليم العام والعالي والتشريع والإعلام والاقتصاد والتدريب الفني والمهني ومنظومة المعلومات.
- تحديد أولويات التنفيذ.

لهذا نحاول التركيز على الجانب الخاص بالإدارة الحكومية، ودورها في تجسيد الأفكار والرؤى على أرض الواقع لأن الحكومات العربية تستطيع أن تؤدي دورها عبر ثلاث مستويات كالأتي:

المستوى الأول: التخطيط الكلي في صياغة الرؤية العامة أو توفير التمويل أو في توزيع الأدوار على المساهمين الرئيسيين، أي الوزارات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص.

المستوى الثاني: إعادة تنظيم البنية المؤسسية لقطاعي البحوث والتطوير والمعلومات.

المستوى الثالث: تخص الجانب التسويقي، الذي يخص نطاق التسويق المحلي باستخدام آلية الجهاز الحكومي أو في مجال التسويق الدولي.

➢ نقص إنتاج ونشر عناصر المعرفة في الدول العربية، وذلك للأسباب الآتية:

– انخفاض مستوى التعليم في الدول العربية، الذي لم يصل إلى حد تحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي ينتج وينشر المعرفة. فقد تحقق تقدم كمي في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصيل المعرفي،

الذي انعكس على ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وكانت النتيجة ضعف نوعية الموارد البشرية، الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين.

– انخفاض مستوى البحث والتطوير نتيجة محدودية عدد وضعف إمكانات مراكز البحوث، وتدني مستوى أدائها الكمي والنوعي، الأمر الذي أحدث عجزا واضحا تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الإنتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بقية دول العالم. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب، حيث لا تتجاوز حصة الدول العربية واحد بالمائة من إجمالي النشر العلمي في العالم.

– غلبة الطابع البيروقراطي خاصة في المؤسسات والمراكز البحثية في الدول العربية، الذي أثر بشكل مباشر على البحث العلمي، وبالتالي على توجهاته وتطويره. فالاهتمام الزائد بالمواقع الإدارية والابتعاد عن الأنشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي، أدى إلى إضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين، وبالتالي انخفاض وضعف إنتاجهم العلمي.

– ضعف التخصيصات المالية، حيث لا تتجاوز نسبة ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير 0.2 بالمائة من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.5 بالمائة و 5 بالمائة من دخولها القومية. و ما يزيد عن 80 بالمائة من حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تغطيها مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

– وجود بعض التوجهات المغلوطة في كيفية نقل المعرفة، فاستيراد وسائل الإنتاج الجاهزة لا يعني نقلا حقيقيا للتكنولوجيا، بل هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الإنتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الأسواق، مما يتطلب استيراد غيرها. لذلك يحتاج هذا الاستيراد للمعرفة إلى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب الدول المغاربية، وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تحوير و تطوير.

➢ تنبع كافة المشاكل التي تعيق الدول العربية على انتهاج اقتصاد المعرفة، من بنيتها الاقتصادية والاجتماعية

المتمثلة أساسا فيما يأتي[1]:

[1] مؤتمر الأمم المتحدة، تقرير اقتصاد المعلومات، تسخير العلم و التكنولوجيا لأغراض التنمية: 2008-2007، النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات (استعراض عام)، نيويورك وجنيف،2007.

- نمط الإنتاج المتسم باستغلال المواد الخام مثل استخراج النفط، فالدول المنتجة للنفط تعتمد بشكل كلي ومباشر على هذه المادة، والبعض يمثل فيه النفط نسبة عالية من الموارد، وأخرى تعتمد على تحويلات العاملين في الدول النفطية.
- تركز الإنتاج في الأنشطة الأولية كالزراعة، مما يعني انخفاض الطلب على المعرفة والاستثمار فيها، وبالتالي تعطيل منظومة المعرفة وافتقار النشاط الاقتصادي لها.
- تدنى معدلات النمو الاقتصادي وصغر حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي.
- غلبة المشروعات الصغيرة وغير النظامية والتقليدية، وفقدان الصلة بينها وبين كثافة المعرفة، مما يؤدي إلى تدني القيمة المضافة للابتكار والمعرفة في العملية الإنتاجية لتلك المشروعات.
- تدنى مستوى تنافسية الاقتصاديات العربية، بسبب سيادة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وغياب الشفافية والمساءلة وقلة الانفتاح واعتماد الحماية، مما أدى إلى إضعاف حافز الإنتاجية وتوظيف المعرفة في هذا الشأن.
- انخفاض إنتاجية العامل في الدول العربية، التي تقل عن نصف مستواها في كل من كوريا والأرجنتين.
- سوء توزيع الدخل والثروة والقوة الذي يؤثر جوهريا على النمو الاقتصادي، وعلى تخصيص الموارد لاكتساب المعرفة. لأن الدخل والثروة متمركزان في أيدي فئة محدودة. وهذا ما يفسر ضعف الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الدول المغاربية.

## ثالثا: استراتيجية التحول للاقتصاد القائم على المعرفة.

بالنظر للتغيرات التي يشهدها العالم المعاصر في ظل التوجه نحو الاندماج الاقتصادي، وكذلك التسارع الكبير للتطور التكنولوجي، وكذا تنظيم التجارة عن طريق الاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية TRIPS التابعة للمنظمة العالمية للتجارة وعن طريق حماية الملكية. فإن صياغة إستراتيجية للعلم والتكنولوجيا أضحت بحاجة إلى أهمية بالغة لإنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في الدول العربية، لذلك لابد من إتباع الخطوات الآتية:

### 1/ التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على إنتاج المعرفة:

إن الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب إعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية. ثم وضع برامج تساعد على تكوين مناخ إيجابي لإنتاج المعرفة بدل استهلاكها، أي ابتكار وإبداع المعرفة وليس فقط

تلقي واستيراد المعرفة[1].

حتى تتضح الرؤية لابد من بلوغ تنمية بشرية حقيقية، لأن التطور في الاقتصاد المعرفي سيعجل في التطور العلمي والتكنولوجي. لذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط التنموية، قيام تناسب عقلاني بين أهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية انطلاقا من درجة التطور التكنولوجي في العالم. كما أن التنبؤ بمستوى التقدم التكنولوجي سيحدد إلى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعا من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعنصرا من عناصر التخطيط لهذه التنمية[2]. دون إهمال دور كلا القطاعين العام والخاص في تطور الاقتصاد المعرفي في الدول العربية. لأن الملاحظ أن التنمية الجارية حاليا يصاحبها اتجاه قوي نحو خوصصة مصادر المعرفة وإضفاء الطابع التجاري عليها، وفرض إجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصة. ومما يدعم هذا الاتجاه هو أن النظام العالمي الجديد يميل إلى أن يركز على الجوانب الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية أكثر مما يركز على اعتبارات المصلحة العامة.

لذلك يصبح من الضروري أن تكون الإستراتيجية واضحة، لأن الاقتصاديات العربية ذات بنية تحتية ضعيفة واستثمارات محدودة وتفتقد للتشريعات والقوانين التي تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في الدول المتقدمة. أي أن الحل يكمن في توطين التكنولوجيا، وهذا يتطلب تمكين العلماء والتقنيين من فهم عمليات الإنتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها. وتوليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والتقنيين من عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم على نشرها وتطبيقها.

## 2/ تطوير بنية تحتية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

من المعروف في الوقت الراهن أن محدد القوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي، هي المعلومات والمعرفة اللازمة للابتكار وجعل الإنتاج أكثر فاعلية. فقطاع المعلومات قد نمى على المستوى العالمي بمعدل يفوق خمسة بالمائة في الوقت الذي كان معدل نمو الاقتصاد العالمي أقل من ثلاثة بالمائة لنفس الفترة. أي أن هناك تحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات.

[1] غالب عوض الرفاعي، إطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة، مجلة الرابطة، عدد خاص، المجلد الرابع، العددان 3 و4، تشرين الثاني، 2004 ، ص: 12.

[2] حلوش عاكف نايف، أثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الأول، آذار، 2005، ص: 125.

لذلك يجب على الدول العربية أن تطور بنيتها التحتية من خلال التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و ذلك بإتباع الطريقين الآتيين:

**الطريق الأول**: تجنب تطوير قطاع على حساب قطاع أخر.

**الطريق الثاني**: إمكانية انفصال الإطار المعرفي عن التكنولوجي. وهذا من أهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها. حيث هناك إمكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد بإمكان الدول العربية أن تسلكه في إطار السعي للتحول لإنتاج المعرفة. ومما يدعم هذه الفكرة أن كلفة إنتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لارتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة إلى منتجات فعلية. إن هذا يعطي فرصة للعلماء والمهندسين في الدول العربية ليساهموا معرفيا دون أن ينشغلوا بالجانب التكنولوجي. فعلى سبيل المثال يمكن تصميم الدوائر الإلكترونية للشرائح السيلكونية ثم تكليف مسابك تصنيع هذه الشرائح بإنتاج التصاميم في صورتها المادية. وهذا لا يعني الاهتمام بالإنتاج العلمي وإهمال جوانبه التكنولوجية وتطبيقاته العملية، بل هو توازي للجهدين العلمي و التكنولوجي[1].

للعلم إن قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد، إلى جانب السلع التي تحتاجها هذه الأنشطة. فقطاع المعلومات يضم صناعات المعرفة التي تشمل التعليم والبحوث والتنمية والاتصالات وآلات المعلومات وخدمات المعلومات. ومن هنا ينبغي النظر إلى أقسام المعلومات الآتية والتركيز عليها:

– صناعة محتوى المعلومات: أصبح محتوى المعلومات هو التحدي الحقيقي. فهو أهم مقومات مجتمع المعلومات، لأن التركيز الآن انصب على إرساء البنية التحتية الأساسية لمجتمع المعلومات في الدول العربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن صناعة محتوى المعلومات تتم عن طريق المؤسسات العامة والخاصة التي تنتج الملكية الفكرية بواسطة الكتاب والمحررين، الذين يبيعون عملهم للناشرين والموزعين وشركات الإنتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام وتجهزها بطرق مختلفة ثم توزعها وتبيعها لمستهلكي المعلومات.

– صناعة تسليم (بث المعلومات): إن هذا القسم من صناعة المعلومات هو مختص في إنشاء وإدارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات، كالشركات التي تدير شبكات التلفزيون والمؤسسات التي تتولى توزيع محتوى المعلومات كبائعي الكتب والناشرين.

– صناعة معالجة المعلومات: وتقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة والبرمجيات.

[1] نبيل علي، تكنولوجيا المعلومات و تطور العلم: منظور عربي، جريدة الرأي الأردنية، السبت، 26 آذار 2005 ، العدد: 12605.

## 3/ آليات دعم القدرة التنافسية للصناعة العربية في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة:

ترتبط القدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد، بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع بالرقي وتعدد المهارات وتستحوذ على كافة الإمكانات الفنية والتكنولوجية الضرورية،. ولبناء اقتصاد عربي تنافسي، لا بد من الالتزام بالأركان الأساسية الآتية:

### 1/3/ المحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة:

إن الدول العربية بحاجة ماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وتأسيس الشركات ونموها. لذلك يجب على الحكومات العربية أن تسرع في إزالة الخلل الذي يشوب السوق وتعالج إخفاقات الأسواق، وتضمن العدالة في التعامل مع مختلف الأطراف.لأن تدفق الاستثمار يتأثر بشكل رئيس بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود الدولة المستقبلة للاستثمار ويرتبط بالسياسات الاقتصادية الكلية من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة محفزة وجاذبة للاستثمار، وهي البيئة التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف مستقر، وكذا بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري و الاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات، لأن للسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق التي تقف أمام المنافسة.

### 2/3/ التكامل الوثيق بين سياسات التصنيع والسياسات العلمية والتكنولوجية والتعليمية:

يتطلب تحقيق هذا التكامل التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف المعنية. فدون وجود أواصر فعالة للتنسيق بين السياسات، وبين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، ستظل جهود التنمية مشتتة وغير مترابطة، ولن تحظى بالتأثير على القدرة التنافسية للصناعة.

### 3/3/ تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي:

مع تزايد دور المعرفة والمهارات في الإنتاج وتأثير ذلك على القدرة التنافسية، أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اقتصادي. لأن القدرة التنافسية تتطلب قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة، وأساسا قويا من البحث والتطوير الابتكار والتعليم المستمر، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة، وبين العمل الاقتصادي من جهة أخرى. لذلك ينبغي أن يوجه النظام التعليمي لتشجيع ومكافأة فكر العمل الحر والابتكار، والتفكير النقدي. لأن الارتقاء إلى حلقات وسلاسل أعلى للقيمة، يتطلب التركيز على مجموعة من المهارات تختلف عن تلك السائدة حاليا في الاقتصاد، وأن تلبي منظومة التعليم احتياجات السوق من العمالة بشكل أفضل. وكذلك ينبغي على منظومة القيم الثقافية السائدة، أن تشجع على إقامة المنشات الخاصة والتعليم المستمر الابتكار والإبداع.

إن القدرة على المنافسة تعتمد على الشركات التي توظف قوة عمل جيدة التعليم وماهرة فنيا، وتكون قادرة على اعتماد تكنولوجيات جديدة وبيع سلع وخدمات متقدمة. ولا يمكن تحقيق القدرة التنافسية دون استثمارات ضخمة في الموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي، الذي يهدف إلى تضييق الفجوة المعرفية كما ونوعا بين الدول العربية وبقية دول العالم. ولتعزيز دور البنية الأساسية العلمية والتعليمية في الحياة الاقتصادية نقترح الإجراءات الآتية:

أ- إقامة نظم تتمتع بحساسية للسوق من أجل تطوير المناهج وتعديلها، وينبغي أن يتلاءم ذلك مع احتياجات السوق واحتياجات القطاعات ذات الأولوية الإستراتيجية والمعايير الدولية.

ب- مزيد من الترشيد في استثمار الموارد خاصة في التعليم الثانوي والعالي، على أن يؤكد على جودة التعليم وأهميته الفنية والاستجابة لاحتياجات السوق.

ج- تعديل مناهج المدارس الابتدائية لترسخ المهارات الاستثمارية والابتكار والإبداع والتفكير النقدي.

د- الاهتمام بآليات دعم الابتكار وتشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيه. حتى تتمكن المشروعات العربية من مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة فلا بد من. لهذا يجب تعزيز الثقافة الابتكارية وتمويل البحث والتطوير وتشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات.

هـ- الحصول على التكنولوجيا بشتى الطرق كالشراء المباشر وتمويل حقوق الملكية والحصول على الامتيازات أو الحصول على التراخيص. وتستطيع هياكل الدعم الفنية والتجارية مثل مراكز البحث والتطوير ومراكز نقل التكنولوجيا، ومنشات الرقابة على الجودة، أن تلعب دورا رئيسا في نشر المعلومات وتحديد التكنولوجيا الملائمة. وضمان النقل الفعال والمفيد لهذه التكنولوجيا إلى الصناعة العربية. يمكن اتخاذ بعض الإجراءات لتيسير تطوير الطاقة التكنولوجية مثل:

- تنمية خدمات الإرشاد التكنولوجي: تتنوع خدمات الإرشاد التكنولوجي بشكل كبير بحيث تبدأ بتوفير المعلومات عن التكنولوجيات الحديثة وتنتهي إلى مساعدة المشروع في تحديد احتياجاته التكنولوجية وشرائها.
- توثيق التعاون بين أنشطة البحث والتطوير وصناعة رأس المال المخاطر: بشكل عام يوجد تكامل بين المنح والقروض العامة المخصصة للبحث والتطوير ورأس المال المخاطر. إذ يزداد عدد صناديق رأس المال المخاطر التي تلزم أصحاب المنشآت الجديدة بالتقدم أولا، للحصول على منح عامة حتى يطوروا تكنولوجيا أو نموذجا أوليا، ولا يلجأ إلى مصادر رأس المال المخاطر لتوفير احتياجات تطوير الأعمال إلا في وقت لاحق. وعلاوة على ذلك، في حين أن أصحاب رأس المال المخاطر متخصصون في تقييم إمكانات العمل التجاري أكثر منهم في تقييم القدرة التكنولوجية على التطور، فإن الوكالات الحكومية توظف أعدادا كبيرة من المهندسين أو تكون لديها شبكة من الخبراء الفنيين المدربين على إجراء التقييم التكنولوجي بالقدر اللازم.
- دعم وضع خطط الأعمال والأنشطة غير الفنية، نظرا لأن منح البحث والتطوير تعتمد على المشروعات البحثية، وتكون غالبا موجهة لتطوير تكنولوجيات جديدة. مع العلم أن الباحثين وجدوا أن أحدث جيل من الشركات القائمة على التكنولوجيا يحتاج بشكل خاص إلى دعم للأعمال، مثل وضع خطط الأعمال والتدريب على إدارة المخاطر أكثر من حاجته إلى التمويل.

و- التمويل من خلال حقوق الملكية: تواجه المؤسسات المالية والهيئات الحكومية صعوبة في المفاضلة بين المخاطرة والربح المرتبطين بالمشروعات التي تسعى إلى التطوير والتحديث. لأن الشكوك التي تحيط بالجدوى الفنية

ومدة التطوير وإجمالي التمويل المطلوب واحتمال إضفاء الطابع التجاري على المشروع، وكذا حجم السوق المحتمل، تجعل المؤسسات المالية تتردد قبل أن تمول مثل هذه المشروعات. وبالتالي تخطو بعض الدول خطوات إضافية في إطار تعديل إستراتيجيتها نحو التطور التكنولوجي من خلال تقديم التمويل الأولي لرأس المال للشركات الجديدة وشراء حصص من حقوق الملكية. وبهذه الطريقة تكون آليات التمويل من خلال حقوق الملكية مكملة للمنح العامة التقليدية للبحث والتطوير ومنح تطوير الأعمال.

ي- حوافز مالية أخرى: لتحديث القدرات التكنولوجية للصناعات العربية، يمكن أن يتم تقديم منح أو امتيازات ضريبية لتغطية تكاليف الحصول على التكنولوجيا والتراخيص والخدمات الاستشارية.

### 4/3/ حتمية التعاون الإقليمي والدولي في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة:

من الضروري أن تتعاون الحكومات في تعزيز قدرة الصناعات العربية، وقيام بيئة تشجع للاستفادة من اقتصاد المعرفة. يمكن تحقيق ذلك بإنشاء هيئة تنسيق إقليمية تتولى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين هيئات ووزارات تكنولوجيا المعلومات الوطنية، ومن ثم تسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.

يتمثل دور الحكومات العربية في خلق هذه البيئة ومساعدة المشروعات العربية على الاستمرار في النجاح، وتشجع إنشاء مشروعات جديدة في بلدانها. في ظل الظروف التنافسية الجديدة، يجب على الحكومات أن تضع سياسات جديدة تعزز الابتكار وتشجع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرات الابتكارية، وتزويدها بالخدمات المناسبة غير المتيسرة حاليا، كخدمات المجمعات الصناعية والتدريب والبحث التطبيقي، والمساعدة الفنية ونشر المعلومات وقواعد البيانات ومراقبة النوعية ونقل التكنولوجيا. كذا الأنظمة الإدارية وخدمات أخرى. وينبغي استحداث هيئات الابتكار الوطنية بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كجمعيات المنتجين والمراكز التربوية والمصارف المحلية وغيرها.

ينبغي للمجتمع الدولي، أن يساعد الحكومات على القيام بمزيد من الأنشطة حول نقل التكنولوجيا والتدريب، وتطوير القدرات البشرية في المنطقة. وخلق البيئة المناسبة لتعميم الاستفادة من الاقتصاد القائم على المعرفة. ويمكن أن تشمل تلك الأنشطة أيضا إجراء دراسات إضافية حول انتشار الابتكار وتحليل العوامل التي تعوق انتشار

الأفكار والابتكارات الجديدة في الدول العربية. وإعداد توصيات حول سياسة عامة من شأنها تعزيز الاستفادة من الاقتصاد القائم على المعرفة.

### 5/3/ ضرورة الاستعانة بالعقول العربية المهاجرة:

إن الطريق الصحيح للدول العربية حتى تستفيد من كفاءاتها المغتربة، يكمن في التفكير في صيغة مرنة للعودة الافتراضية لكفاءاتها دون أن يؤدي ذلك للعودة النهائية إلى الدولة الموفدة. ولتحويل "هجرة الكفاءات" إلى "ربح الكفاءات" لابد من تبني سياسة عمومية فاعلة في كل من الدول المستقبلة والدول الموفدة تتمحور في الإجراءات الآتية[1]:

### 1/5/3/ تشكيل فكرة الاستفادة من هجرة الكفاءات:

يظل بناء هذه الفكرة شرطا ضروريا، حتى اتخاذ القرارات الفاعلة والسياسات الناجعة لمواجهة مختلف التحديات التي تطرحها هذه الظاهرة في المنطقة العربية. ومن الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا المجال نذكر:

- تحسين إنتاج الإحصاءات بشأن القضايا المتصلة بهجرة الكفاءات.
- إنشاء وكالة أو هيئة عمومية في كل دولة، بغرض تنسيق وتوفير ونشر بيانات موثوقة ومنتظمة ومستمرة حول الهجرة بصفة عامة، وهجرة الكفاءات بصفة خاصة.
- توفير الروابط وأوجه التآزر والربط الشبكي بين المؤسسات الإحصائية المهتمة بالكفاءات في الدول العربية.
- إنشاء مراصد إقليمية للهجرة تتولى إنشاء بيانات كمية ونوعية حول الهجرة، أخذة بعين الاعتبار البعد النوعي من خلال نظام للرصد الدائم لحركة هجرة الكفاءات.
- خلق بيئة مناسبة لتنمية الكفاءات في دول المنشأ من خلال النقاط الآتية:
  - ✓ اعتماد وتنفيذ سياسة البحث من أجل التنمية، وذلك بإنشاء مراكز ومعاهد بحوث تتوفر على الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة.
  - ✓ توثيق الروابط بين عالم البحوث وعالم الأعمال، عن طريق تشجيع إنشاء مخابر للبحوث داخل الشركات.

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية و التنمية، 2014، ص ص: 65 – 67.

### 2/5/3/ الحفاظ على الروابط بين المغتربين ذوي المهارات:

يتم بناء هذه الروابط بإنشاء آليات مؤسساتية مناسبة، يتم هذا الإجراء من خلال ما يأتي:

- تعزيز قنوات الاتصال بين المهارات المغتربة وبلد المنشأ، وذلك باللجوء إلى خبرة هذه الكفاءات وتسهيل تنظيم محاضرات بواسطة وسائل الاتصال المعاصرة، من طرف الأكاديميين المغتربين لفائدة جامعات الدول المرسلة.
- إقامة روابط بين منظمات الكفاءات المهاجرة ومراكز البحوث في الدول المرسلة.
- دعم شبكات الكفاءات المغتربة في الخارج.
- إعداد شركات بين المؤسسات المكلفة بالهجرة وشبكات الكفاءات المقيمة بالخارج.

### 3/5/3/ تعزيز جاذبية المنطقة العربية من أجل تشجيع و تحفيز العودة الفعلية أو الافتراضية للمهاجرين و تسهيل الهجرة الدائرية للمهارات:

في هذا الشأن لابد من توفر ما يأتي:

- إصلاح بيئة الأعمال ( الحكامة/ الحوكمة الرشيدة) واعتماد سياسات ملائمة للإدماج، مع التركيز على العوامل المحفزة المرتبطة بظروف ما قبل وبعد العودة.
- تسوية المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه الكفاءات عند عودتهم، عن طريق الاهتمام أكثر بتدبير مؤسسات الإدارة والعدل والضرائب والعقار. وإنشاء نظام إيكولوجي حقيقي للأعمال، لأن هناك علاقة جدلية بين الفعل الاستثماري والبيئة التي يعمل فيها المستثمر.
- تحسين آليات عمل الدولة والمقاولات من خلال تكريس مبدأ "حكم الجدارة"، بمعنى احترام الكفاءات ومحاربة المحسوبية، ووضع خطط حقيقية للتطوير الوظيفي وانفتاح المسؤولية على الشباب.

### 4/5/3/ تشجيع الكفاءات على الاستثمار في الدول المرسلة، خاصة في القطاعات التي تعتبر واعدة لتحقيق التنمية المستدامة للدولة:

يكون ذلك من خلال ما يأتي:

- ✓ إنشاء بنوك مشاريع للمستثمرين المحتملين من المهاجرين.
- ✓ تسهيل اندماج المقاولين المهاجرين، علما أن بروز هذه النخبة المزدوجة الثقافة والمتقنة للغات الدول المرسلة والدول المستقبلة، تفتح أفاقا جديدة لإنشاء مشاريع في إطار التعاون الثنائي.
- ✓ إشراك سيدات الأعمال في تنمية الدولة المرسلة.

### 5/5/3/ تدبير أمثلة لهجرة الكفاءات في الدولة المستقبلة:

يمكن أن تساهم الدولة الموفدة في سد العجز الحاصل في سوق عمل الدول المستقبلة فيما يتعلق بالكفاءات، وذلك عن طريق إرساء سياسات متناسقة ومتفق عليها من طرف الدولتين الموفدة والمستقبلة. ولتفادي تضييع هذه المهارات لابد من اتخاذ التدابير الآتية:

✓ تسهيل الاعتراف الرسمي بمؤهلات ومهارات الكفاءات المهاجرة، فعلى سبيل المثال يمكن الإقتداء بالإطار الأوروبي للمؤهلات بالتوافق مع نظم إصدار الشهادات الوطنية.

✓ محاربة التبخيس المهني في الدول المستقبلة، الذي يشكل خسارة في الاستثمار في التعليم لبلد المنشأ والمهاجر.

✓ إدراج حركية الكفاءات ضمن اتفاقات ومواثيق مختلفة من طرف الدول المرسلة.

✓ اعتماد اتفاقات بين الدول الموفدة والدول المستقبلة، للحد من هجرة الكفاءات في القطاعات الحساسة والإستراتيجية الضرورية لتنمية الدول العربية، خاصة في مجال الصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

✓ بغرض تفادي النقص الحاصل في التأطير في بعض القطاعات، لابد من السعي إلى تطوير تقنيات جديدة. فمثلا يمكن في مجال الطب اللجوء إلى التطبيب عن بعد "Telemedecine" التي تمكن الطبيب من إعطاء رأيه المهني انطلاقا من البلد المقيم به في الخارج.

### 6/5/3/ وضع إستراتيجية للتواصل والإعلام خاصة بالكفاءات المرشحة للهجرة:

يندرج في هذا الإطار الأخذ بما يأتي:

✓ إنشاء وتعزيز وكالات الوساطة في الدول الموفدة والدول المستقبلة، ووضع علاقات تعاون بينها. مثل ما تقوم به على سبيل المثال الوكالة التونسية للتعاون التقني، والوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات في المغرب مع البوابة الأوروبية لحركية الشغل.

✓ توفير إعلام جيد حول فرص العمل الموجودة في دول المهجر والخدمات المتاحة لمطابقة هذه الفرص مع المؤهلات، الأمر الذي سيساعد على الحد من عدم تطابق مؤهلات المهاجرين في الدول المستقبلة.

✓ توفير معلومات إضافية متاحة للجميع، تتعلق بإجراءات الهجرة وظروف العيش وقواعد وإجراءات الاندماج في الدول المستقبلة.

### 7/5/3/ تطوير فرص و إمكانات التعاون جنوب – جنوب:

بما أن المنطقة العربية تشهد حركية بينية مهمة، خاصة باتجاه دول الخليج التي أصبحت تستقطب الكفاءات العربية ككل، يمكن للخبرات العربية أن تسد العجز الحاصل في دول عربية أخرى. وذلك عن طريق إرساء سياسة للتعاون في هذا المجال.

## المطلب الثاني: ضرورة تنمية الصادرات العربية.

تصنف الاقتصاديات العربية ضمن الاقتصاديات النامية، رغم أن الدول النفطية منها تدخل في إطار الاقتصاديات التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية. وبما أن الدول العربية تعتمد على مصدر واحد للدخل، فإنه من البديهي أن يتأثر أداء الاقتصاد الكلي بما يتعرض له الاقتصاد من تغيرات دولية. لذلك أدركت هذه الدول خطورة الاعتماد على سعلة إستراتيجية واحدة، مثل النفط أو السياحة أو المعادن. لذلك أصبح حتميا أن تتجه إلى تنويع الصادرات من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية، ويجب أن يكون هذا التوجه مكتملا من الناحية الاقتصادية، ويشمل قطاعات اقتصادية مؤثرة كالبتروكيماويات والتكرير والصناعات الثقيلة.

تلعب إستراتجية تنمية الصادرات دورا بارزا في تطوير تجارة التصدير، سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف. فهي تقدم الإعانة للمصدرين وتوفر الهياكل الأساسية المساعدة على نمو الصناعات الموجهة للتصدير، وترفع قدراتها التنظيمية والتقنية. وتسعى إلى تنمية وتنويع مكونات هذه الصادرات، لينعكس ذلك إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي المحققة.

### 1/ تعريف إستراتيجية تنمية الصادرات.

تعرف إستراتجية تنمية الصادرات على أنها: " تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها. بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق المحلية"[1]. ويحدد " كروجر" KROUGER إستراتيجية تنمية الصادرات على أنها "مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها، لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة.[2]"

[1] محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، مصر، 2006، ص: 34.

[2] محمود حامد محمود عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 34.

في حين يعرفها "بلاصا" BALASSA و " باغواتي" BHAGWATI على أنها " تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات، من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات".

من خلال التعاريف الواردة، نجد أن كلها لا تخرج عن نطاق الإجراءات والوسائل المتخذة بهدف تنويع سلة الصادرات. لذلك يمكن القول أن إستراتجية تنمية الصادرات هي عبارة عن "جملة من السياسات والإمكانات المسخرة لتعدد الصادرات وتنويعها، بهدف تحسين كمية وقيمة الصادرات وتوجيهها للسوق العالمية مع رفع قدرتها التنافسية.

للعلم، تتدخل الحكومة في التجارة الخارجية من خلال إستراتيجية تنمية الصادرات. وذلك من خلال تقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع الموجهة للتصدير. فهذا الدعم يمكن المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا، ويجعلهم قادرين على المنافسة. أي أن هذه الإستراتيجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج، عكس التعريفة الجمركية ونظام الحصص اللذين يزيدان من قدرة المنتج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية[1].

إن شرط نجاح هذه الإستراتيجية هو تحفيز التوسع في الاستثمار الإنتاجي بهدف التصدير. وذلك بإعفاء السلع الوسيطة الداخلية في إنتاج السلع الموجهة للتصدير من التعاريف الجمركية والضرائب. إضافة إلى الإعفاء من الضريبة المحلية المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير، وتأمين عمليات التصدير والمصدرين.

قد تؤدي إستراتيجية تنويع الصادرات بنسبة كبيرة إلى ارتفاع وزيادة عروض الصادرات، لأن الطلب الخارجي سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعرية ومرونة دخلية. و هو ما يكسب الاقتصاد نوعا من الثبات لمواجهة تذبذب الأسعار العالمية وتقلبات الأسواق الدولية. كما أن تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب توفر الاستقرار السياسي والقدر الكاف من رأس المال البشري ووجود وعي وثقافة لدى المواطنين حول ضرورة الادخار، والإخلاص في العمل ووجود علاقة قوية بين الدولة والاقتصاد والبحث العلمي، تستهدف إرساء وتقوية قاعدة البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيا الرائدة والربط بين سياسات التصنيع والتكنولوجيا والتجارة الخارجية[2].

[1] الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص: 166-167.

[2] مولاي عبد القادر، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 21.

## 2/ محاور إستراتيجية تنمية الصادرات:

تتضمن إستراتيجية تنمية الصادرات محاور ومجالات رئيسة، لابد من العمل عليها. مع العلم أنه ليس هناك نموذج موحد لهذه الإستراتيجية، تعتمد عليه كافة دول العالم، ويعزى ذلك للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل دولة. وتتمثل هذه المحاور في النقاط الآتية[1]:

**أ/ الإطار المؤسسي:** ترتكز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق وإيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير، وتتكفل بإيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض عملية التصدير، سواء فيما يتعلق بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير، أو فيما يتعلق بتمويل الصادرات وما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض والتعريف بالمنتج المحلي في المحافل الدولية وغيرها.

**ب/ جودة المنتج:** تعتبر جودة المنتج محورا هاما ترتكز عليه الإستراتيجية، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على أمرين. يتمثل الأول في إقامة نظم فحص السلع الموجهة للتصدير من أجل ضمان الجودة المناسبة في الأسواق الدولية. والأمر الثاني يتمثل في الحفاظ على سمعة المنتج، من خلال وضع نظام للجودة أو إقامة ندوات داخلية ومعارض للترويج لجودة السلع وجودة التصميم.

**ج/ إيجاد سياسة تمويلية و ائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية:**

يمكن توفير التمويل اللازم للصادرات من خلال الإجراءات الآتية:

- منح تسهيلات للمصدرين في كافة المراحل السابقة واللاحقة لعملية شحن البضائع.
- تخفيض تكلفة تمويل الصادرات.
- إعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المتعلقة بعمليات التصدير.
- تمويل الاستثمارات الأجنبية مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى، وتشجيع الاقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون سعر فائدة.

**د/ تأمين الصادرات:** يتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات، لتعويض الخسائر المحتمل تكبدها جراء عملية التصدير، خاصة نظام تأمين اعتمادات التصدير وتقلبات أسعار الصرف وضمانات التصدير.

[1] مولاي عبد القادر، المرجع السابق، ص ص: 24-25.

**هـ/ إنشاء المناطق الحرة و المناطق الصناعية التصديرية:** يكمن الهدف من إنشاء هذه المناطق، في جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير وتوفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة. إضافة إلى تحديد مستويات الأجور حتى لا ترتفع تكاليف الإنتاج.

**و/ تشجيع و تسهيل الاستيراد بهدف إعادة التصدير:** يمكن تشجيع الاستيراد عن طريق تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطة، التي تدخل في عملية إنتاج السلع الموجهة لعملية التصدير. وكذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المنتجات. أو عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاء الذي يعتبر من الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

**ي/ إصلاح القطاع المصرفي:** في هذه الحالة تستعمل أدوات السياسة النقدية لتحفيز الصادرات، ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية. مع توفير ضمان التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي، وتوفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

### 3/ مكاسب وملامح نجاح إستراتيجية تنمية الصادرات.

يترتب على تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات جملة من المكاسب التي ستحقق لا محالة، والحكم على مدى نجاحها يكون من خلال الملامح والمظاهر التي تعكس مدى بلوغ هذه الإستراتيجية لأهدافها.

**1/3/ مكاسب إستراتيجية تنمية الصادرات:** تتنوع وتتعدد مكاسب هذه الإستراتيجية من خلال اختراق السوق الدولية، وخلق طلب إضافي على المنتج المحلي، بالشكل الذي يعزز ويدعم فرص النمو.

**أ/ المكاسب المحققة على المستوى الكلي:** تتمثل المكاسب الممكن جنيها من إستراتيجية تنمية الصادرات فيما يأتي:

- التغلب على ضيق السوق المحلية ومن ثم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.
- استغلال المزايا النسبية المتوفرة محليا، وتطوير أساليب الإنتاج الصناعي وإعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات المزايا النسبية المتاحة[1].
- المساهمة في تقليص معدلات البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.
- اعتماد سعر صرف واقعي، مما يسمح برفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.

[1] بلعزوز بن علي و محمدي الطيب بن احمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص: 168.

- توفر الأسواق الدولية والمنافسة المعلومات للمنتجات المحلية عن الأسواق والمنتجات المنافسة، ومدى التطور التكنولوجي الحاصل وإمكانية الاعتماد عليه في تحسين أداء المنتج المصدر[1].
- تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير[2].

**ب/ المكاسب المحققة بالنسبة للمؤسسة:** بالنسبة للمكاسب التي تجنيها المؤسسة من إستراتيجية تنمية الصادرات، يمكن تسجيل عدة مكاسب كالأتي[3]:

- رفع قيمة رقم أعمال المؤسسة، التي ستتمكن بالتصدير من توسيع أسواقها وتحقيق عوائد. فضلا عن الفرص المتاحة في السوق الدولية لتسويق منتج خاص أو نادر.
- إمكانية تنويع المنتجات المصدرة بغرض الحد من مخاطر الاعتماد على سوق واحدة أو زبون واحد، خاصة في حالات الركود أو تراجع الطلب في السوق المحلية. لأن هذا التراجع يمكن تعويضه بالثبات النسبي في الطلب الخارجي.
- تحقيق المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية، ومواكبة تطور عملية التصنيع من حيث الجودة والنوعية والكمية.
- تحقيق مردودية عالية، في حالة ما إذا كانت التكاليف مغطاة من خلال العمليات المحلية، أو من خلال وسائل تمويلية أخرى، لأن أرباح التصدير في هذه الحالة يمكن أن ترتفع بسرعة.

تجدر الإشارة إلى أن مخاطر تصدير السلع والبضائع تختلف عن مخاطر تصدير الخدمات. لأنه في حالة السلع يجب معالجة كل ما يتعلق بالتغليف والجمركة والنقل والتسليم، أما بالنسبة للخدمات يجب الأخذ بعين الاعتبار المسائل المتعلقة برخص العمل وهياكل الاتصال داخل السوق المراد النفاذ إليها، ومسائل التنقل في الخارج.

### 2/3/ ملامح نجاح إستراتيجية تنمية الصادرات:

لمعرفة مدى نجاعة وجدوى هذه الإستراتيجية، هناك بعض الملامح لابد من توفرها وبروزها والمتمثلة فيما يأتي:

[1] مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[2] بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه و الإصلاحات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص: 32.

[3] مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 23-24.

✓ التطور الفعلي للهيكل السلعي وهيكل الخدمات المصدرة، ومن ثم تقليص الاعتماد على عدد ضئيل من السلع والخدمات الرئيسة. إضافة إلى مراعاة هذا التطور لعوامل العرض والطلب العالميين وعوامل التكلفة والإمكانات المتاحة.

✓ التنوع الفعلي في الأسواق الخارجية، والابتعاد عن الاعتماد على عدد محدود من الأسواق وما يصاحبه من ضغوط سياسية واقتصادية.

✓ القدرة على تحقيق زيادة متتالية في حصيلة الصادرات من السلع والخدمات التقليدية وغير التقليدية. بالشكل الذي لا يرفع من التكلفة، خاصة بالنسبة لعوامل ومستلزمات الإنتاج النادرة نسبيا.

✓ استقرار وانتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية، مما يدعم الموقف التنافسي للدولة في تلك الأسواق ويساعد على زيادة حصتها فيها.

## المطلب الثالث: ضرورة تطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية العربية.

بالنظر للبيئة الاقتصادية العالمية، المتميزة بالكم الهائل للمؤسسات في مختلف الميادين وحجمها الضخم. نجد أن المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية تمتاز بصغر حجمها وعزلتها، مما يجعلها غير قادرة ومتمكنة من تنفيذ إجراءات وسبل تطويرها كالبحث التطوير والتوسع الدولي وتطوير المهارات، و إعادة التموضع تجاه عملائها أو الموردين والتنويع وغيرها. انطلاقا من هذا الوضع، ظهرت الحاجة الملحة لتطوير نظام الإنتاج المحلي في الدول العربية، للارتقاء بالمؤسسات الوطنية والاستجابة للتحديات التي تواجهها.

### 1/ مفهوم نظام الإنتاج المحلي:

يعتبر نظام الإنتاج المحلي أحد أشكال التعاون الوظيفي، الذي هو عبارة عن نمط تنسيق بين مجموعة من الخدمات والوظائف لعدد من المؤسسات، بهدف تحقيق اقتصاديات حجم دون أن يكون هناك اندماج بين هذه المؤسسات المتعاونة.

في هذا الصدد نتحدث عن النظام الإنتاجي المحلي الخاص بالدولة ككل، وليس المقصود النظام الإنتاجي فقط المتعلق بإنتاج منظمة معينة سواء كانت منتجة للخدمات أو للسلع. لأن النظام الإنتاجي الخاص بالمنظمة هو الصيغة التي تجمع بها عناصر النشاط الإنتاجي من أجل إنتاج السلع والخدمات، وأنظمة الإنتاج عديدة متنوعة، منها أنظمة الإنتاج لمنظمة صناعية وأنظمة إنتاج لمنظمة خدمية. أما نظام الإنتاج المحلي فيعرف على أنه "تجمع

إنتاجي يضم مؤسسات متخصصة في نشاط أساسي، أو في أنشطة متقاربة يشتهر بها إقليم معين، على أن لا يتعدى حجم هذه المؤسسات مجتمعة حجم مؤسسة متوسطة. ترتبط هذه الأخيرة فيما بينها بعلاقات تعاون تتميز بالكثافة. ويتم دعمها من طرف هيئات ومنظمات متواجدة محليا تضمن لها تلبية احتياجاتها الأساسية"[1]. تستفيد المؤسسات المجتمعة وفق هذا النظام من جملة من الفوائد، خاصة ما تعلق منها بالوفورات الخارجية الإيجابية الناتجة عن الجوار، مثل منتجات ذات تكلفة منخفضة وديناميكية تعلم وتكوين، وعمالة وتكاليف معاملات منخفضة. إضافة إلى تبادل معلومات وتحسين التنسيق بين الفاعلين، وتكوين لغة مشتركة، تسمح مخرجاتها بتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات وتحفز على الابتكار، كما تمكنها من التكيف مع المستجدات وتحقيق تنمية محلية وبناء ميزة تنافسية للإقليم المتواجد فيه.

## 2/ خصائص نظام الإنتاج المحلي:

تنطبق خصائص نظام الإنتاج المحلي على كل تجميع شبكي، يكون نظاما لمؤسسات صغيرة متخصصة أو متكاملة قائمة على الجوار الجغرافي. و هي تتمحور في النقاط الآتية[2]:

- ✓ هو تمركز محلي لمؤسسات صغيرة في مجال ترابي محدد.
- ✓ هو نظام لغرض الإنتاج على مستوى القطر.
- ✓ وجود ترابط قوي بين الخصائص السوسيوثقافية للإقليم والديناميكية الاقتصادية لنظام الإنتاج المحلي.
- ✓ ارتباط نظام الإنتاج المحلي بخصوصية الإقليم المتواجد فيه.
- ✓ مكون فعال لديناميكية عالمية متغيرة وفق شكل النظام المحلي المشكل.

### أ/ تمركز محلي لمؤسسات صغيرة في مجال ترابي محدد:

يتميز نظام الإنتاج المحلي بوجود شبكة مؤسسات صغيرة غالبا متجاورة ومترابطة ببعضها البعض في مجال جغرافي محدد وقابل للقياس، مثل منطقة سهل آرف بفرنسا التي تضم 600 مؤسسة خياطة في 300 كلم$^2$. هذا الفضاء الجغرافي ليس له حدود بالمعنى الدقيق للكلمة، لكنه يمثل وحدة وطنية معينة. ويتكون من موارد مادية وغير

[1] C.caurlet et Amèziane ferguene , Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en développement, facef pesquisa , n:3, 2003, p:103.

[2] بن العمودي جليلة، إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003/ 2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص ص: 105 – 108 .

مادية يمتلكها ويسيرها مختلف الفاعلين من مؤسسات وهيئات بحث وتكوين وسلطات عمومية محلية وغيرها، كما تتميز مؤسساته بتخصص اقتصادي في نشاط معين ومعتاد ومرتبط بماضي تمركز الأنشطة في المنطقة، مما يمكن المؤسسات المتخصصة فيه من تحقيق عوائد كبيرة والحصول على حصص سوقية هامة على المستوى الوطني و العالمي.

**ب/ نظام للإنتاج المحلي:**

هو عبارة عن نظام إنتاجي، ينتج مزايا متبادلة تستفيد منها المؤسسات المتواجدة بالمنطقة نفسها. فوجود مؤسسات مجتمعة في مجال محدد، وفي ظل بيئة نشطة تضم هيئات ذات علاقة تتولى عمليات التنسيق وتقديم الدعم وتوفير الخدمات وتؤثر على عمل هذا النظام، مدخلاته هي مجموع الموارد سواء كانت معارف أو رأسمال أو مهارات أو مواد أولية وغيرها. هذه المدخلات تتأثر بآليات التنسيق التي تصف قوانين المنافسة والتعاون المحلي بين الفاعلين وتضمن التماسك داخل المحيط بفعل الجوار، تكون مخرجاتها إيجابية مادية وغير مادية لجميع الأعوان وذات تكلفة منخفضة.

من وجهة نظر تنظيمية، يبرز نظام الإنتاج المحلي آليات تنسيق تنظم العلاقات بين الأعوان المحليين، وتعمل على تقليص عدم التأكد والديناميكية التي تواجهها المؤسسات، وذلك من خلال تنظيم ضمني وصريح، وترابط وظيفي ومعلوماتي بين الفاعلين المحليين.

**ج/ وجود ارتباط قوي بين الخصائص السوسيوثقافية للإقليم والديناميكية الاقتصادية لنظام الإنتاج المحلي:**

إن فعالية عملية الإنتاج والإبداع في نظام الإنتاج المحلي، تخضع لطريقة ارتباط متغيرات اجتماعية ثقافية (قيم وسلوكيات ومعارف وغيرها)، مع متغيرات اقتصادية خاصة بالمنطقة مثل وفرة رأس المال ومواد أولية وعمالة منخفضة الأجر. التي بتفاعلها تنتج وفورات خارجية تعمل على توفير لغة مشتركة وتشجع التبادل والتعاون وتعزز ظهور الإبداع ونشره داخل النظام الإنتاجي. فعادة ينتج النظام الإنتاجي المحلي وفورات خارجية خاصة به، مشتقة من العديد من التكيفات الجزئية بين مختلف المؤسسات، وكذا بين المؤسسات والأفراد في مساحة معينة. ويتعلق الأمر بقدرة تكيف مرتبطة بثقافة الأفراد مثل مستوى ثقة عال ولغة علمية أو إنتاجية خاصة. هاته المزايا هي التي

تحدد المنتجات الخاصة بالنظام الإنتاجي، وتؤدي إلى تطوير المسارات الإنتاجية وتعطي هوية للإقليم الموجودة فيه[1].

**د/ ارتباط نظام الإنتاج المحلي بخصوصية الإقليم المتواجد فيه:**

إن الإقليم أو المنطقة التي يتواجد بها النظام الإنتاجي، تشكل عاملا هاما في تنظيم وحركية الظواهر الاقتصادية، لأنه أصبح شكلا من أشكال التنظيم الاقتصادي الفعال له تأثيراته الهامة في تقوية الإنتاجية والنمو. فالمنطقة التي يتواجد بها النظام الإنتاجي تشكل مصدر الموارد كالمعارف والمهارات ورأس مال، تجمع الفاعلين المحليين للابتكار وهذا ما يشجع على خلق ميزة تنافسية خاصة بمحيط معين.

**هـ/ مكون فعال لديناميكية عالمية متغيرة وفق شكل النظام المحلي المشكل:**

إن المؤسسات المجتمعة في المنطقة لن تكون نظاما محليا، إذا لم تحتوي هذه المنطقة على تفرعات تربطها بالمسار الشامل. إضافة إلى أن المؤسسات المتجمعة وفق أنظمة للإنتاج المحلية تفضل غالبا تأسيس علاقات تجارية خارج أوطانها. و هذا لأن نظام الإنتاج المحلي هو مسار مؤسس على موارد محلية، وفي نفس الوقت منفتح على المحيط الخارجي، وهذا الاندماج والانفتاح هو شرط هام لفعالية الأنظمة المحلية وانسجامها بقائها. وبذلك يكتسب مفهوم النظام الإنتاجي المحلي محتوى أكثر شمولا، فهو تنظيم محلي منفتح على الخارج.

**3/ متطلبات نجاح نظام الإنتاج المحلي:**

يتطلب نجاح أي نظام إنتاجي توفر شروط أساسية تدعم المؤسسات الموجودة أو إنشاء مؤسسات أخرى. وجملة هذه المتطلبات الأساسية تنحصر في أربعة عناصر هي[2]:

- الإرادة السياسية والإستراتيجية للفاعلين المحليين.
- وجود هيكل تنسيق محترف.
- الالتزام القوي من طرف المؤسسات المندرجة داخل النظام.
- وجود عدد كاف من المؤسسات لتمثيل كتلة حرجة حقيقية لا تقل عن 50 مؤسسة.

[1] Claude courlet, les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature, IREPD, France, 2002 p:32-33

[2] بن العمودي جليلة، إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003/ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

**أ/ الإرادة السياسية والإستراتيجية للفاعلين المحليين:**

يتعلق الأمر بتوفير البيئة المؤسساتية المناسبة تتكون من مؤسسات دعم عمومية، وتكوين فريق يقوم بالتنشيط وإعداد دراسات ووضع إستراتيجيات. ويعتبر هذا العنصر الشرط الأول لنجاح المشروع، فسوء تنظيم الفاعلين المحليين الذين لا تكون لهم نفس النظرة تجاه المنطقة يمكن أن يؤدي إلى فشل الجهود التي يبذلها القطاع الخاص، لذا يعتبر دور القطاع العام هاما جدا خاصة في مرحلة بداية المشروع. لأنه بإمكان الحكومة التي تحوي شركاء عموميين أن تتولى قيادة المشروع، بحيث تأخذ على عاتقها التزامات لإعداد المشروع بهدف إعطائه مزيدا من المصداقية، و يكون ذو فائدة ويتمكن هذا النظام من أداء مهامه على أحسن وجه.

**ب/ وجود هيكل تنسيق محترف:**

يعتبر توفر هيكل تنسيق محترف عاملا بالغ الأهمية، والذي يعتبر صعب تحقيقه في الدول النامية. حيث من الممكن أن يتولى دور المنسق منظمة عمومية محلية مكلفة بتطوير المؤسسات، أو جمعية أو مستشارون محليون تم تجنيدهم لهذا الغرض، يقومون بالوساطة بين مؤسسات النظام وباقي الأعوان المشاركين في تنميتها، وهذا شرط أن يمتلك هذا الهيكل استقلال نسبي في اتخاذ القرار ويكون قادرا على اتخاذ خيارات إستراتيجية[1].

**ج/ الالتزام القوي من طرف المؤسسات المندرجة داخل النظام:**

يتعلق هذا الأمر بالالتزام بنصوص العقد، الذي يربط الأطراف ويسهل وضع البرامج الهادفة لتطوير المؤسسات، لأن العلاقة التي تربط بين شركاء النظام مبنية على التفاهم والتعاقد.

**د/ وجود عدد كاف من المؤسسات لتمثيل كتلة حقيقية لا تقل عن 50 مؤسسة.**

إن عملية إشراك المؤسسات لتكوين كتلة حقيقية تشكل أحد الجوانب الأكثر صعوبة، لأن تراجع الأعوان المكونين للنظام سيشكل عقبة كبرى للوصول إلى تأسيس هذا النظام، إضافة إلى أن عملية بناء ثقة ستكون من الصعب إنشاؤها بين أعضاء الشبكة. لهذا مازالت المشاريع الجماعية لحد الآن محدودة العدد، وبالتالي فالأمر يتطلب القيام بعمليات تحسيسية لأصحاب المؤسسات، من خلال تنظيم ملتقيات وطنية وجهوية وأيام إعلامية تحسيسية مكثفة للتعريف بالنظام وأهميته وطريقة العمل ضمنه.

[1] Aris ali, Animateur-Spl-, 2 éme séminaire sur les SPL, Ouargla, 3-4 mai2008A, p:3

إن العناصر الأربعة تعتبر مفاتيح نجاح نظام الإنتاج، لأن تحقق هذا التنظيم يدفع بالجهات المسؤولة للقيام بالتسيير الملائم والسهر على التنسيق بين مؤسساته وبين باقي الفاعلين.كما أن هذا التنسيق يتطلب أيضا تكوين روابط بين هذه المؤسسات، وتوفر نظام إعلامي فعال يتكيف مع تطور أشكال التعاون القائم بين المؤسسات.

إن عملية تطوير نظام إنتاج محلي يلاءم احتياجات مختلف الدول، ويستجيب لمتطلبات مؤسساتها وسياساتها المحلية، بالشكل الذي يتماشى مع تطوير القطاع الخاص بهذه الدول، يتطلب اتخاذ إجراءات من طرف الحكومات لتطوير أنظمتها الإنتاجية المحلية. وذلك من خلال تركيز بعض مشاريعها على تعزيز وتطوير شبكات المؤسسات. في حين توجه مشاريع أخرى لبداية تطوير شبكات أفقية أو عمودية والتي بنموها واكتسابها البعد الإقليمي وتزايد عدد الشركات المشاركة فيها، تتمكن سياسات الدول من تعزيز عملها ترقيتها إلى أنظمة إنتاج محلية، وذلك عن طريق العمل على إشراك خدمات دعم للمؤسسات للجمعيات والمؤسسات الحكومية في مساعيها[1]. ويتم ذلك على ست مراحل:

**– المرحلة الأولى**: تكوين وتدريب فرق للتنشيط تتولى تنفيذ الخطة على المستوى المحلي، ثم القيام بعملية تشخيص للنشاط أو الصناعة وحتى المنطقة المراد تنميتها. عادة تتمثل مهمة فرق التنشيط في القيام بتحديد المشاكل والبنى التحتية وعدد المؤسسات وغيرها من الإجراءات، بما يسمح بتحليل العناصر الآتية:

- نظام الإنتاج: المكون من المؤسسات المشاركة في الإنتاج وموردیهم وزبائنهم.
- نظام تنمية المهارات.
- نظام التنسيق المؤسسي وتمثيل الشركات.

بعد ذلك تنتهج سياسة إعلامية قوية تتضمن التعريف بنظام الإنتاج المحلي لدى المؤسسات وهيئات الدعم العمومية والخاصة المتواجدة محليا، وكذا مختلف الفاعلين الذين من شأنهم المساهمة في هذا المسعى. يتم التركيز في هذه السياسة على استهداف مسيري المؤسسات ومديري مؤسسات الدعم ومسؤولي مختلف الهيئات الأخرى، عن طريق الندوات والبرامج والمؤتمرات، سعيا لترسيخ وإقناع المجتمع المستهدف بأهمية هذا المسعى وضرورة تطوير نظام الإنتاج المحلي.

**المرحلة الثانية**: وهي مرحلة الاستعداد لمشروع تطوير أنظمة للإنتاج المحلية، تبدأ من خلال إستراتيجية يتم ضبطها على المستوى الوطني وفقا للاحتياجات المحلية والتي تشمل بدورها:

[1] Service de petites et moyennes entreprises division de l'élaboration des programmes et de la coopération technique, développement des systèmes productifs locaux et des réseaux de pme, onudi, Vienne, 2002, p.7

– تحديد أهداف عامة للتنظيم تكون دقيقة وواضحة وقابلة للتحقيق.

– تجرى دراسة جدوى لكل مشروع وتوضع الخطة التنفيذية له، وهذا باعتبار أن كل نظام مطور بمنطقة معينة سوف يشكل مشروعا بحد ذاته.

**– المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة وضع البنيات التنظيمية والشروط الأساسية لعمل الفاعلين المحليين، داخل كل نظام على المستوى المحلي. يتم ذلك بالعمل على:

✓ توفير الهياكل القاعدية الملائمة من خلال الحرص على:

– إنشاء شبكات تموين وتسويق.

– تحفيز الجمعيات المهنية.

– وضع مراكز بحث وتطوير.

– تعزيز دور الهيئات المالية في الدعم.

✓ ترقية مراكز التكوين والاستشارة والمرافقة وغيرها من الخدمات اللازمة سواء العمومية أو الخاصة.

✓ وضع العقد الذي يتضمن الإجراءات التي تنظم العلاقة بين مختلف الفاعلين.

✓ تأسيس نظام معلوماتي إداري متكامل على المستوى الوطني، وربطه بأنظمة معلومات على المستوى المحلي، يحوي كافة المعلومات المتعلقة بالفاعلين المحتملين ويستخدم كآلية لاتخاذ القرار، كما يضمن التغذية العكسية.

**– المرحلة الرابعة:** وتتضمن تنفيذ الإجراءات الأولى لنظام الإنتاج المحلي، والتي تتمحور في بادئ الأمر حول سهر فريق التنشيط على:

✓ بناء الثقة بين الأعوان وتعزيز التعاون بينهم. وتسهيل الاتصال بوضع جهاز إعلامي فعال وضمان نوعية جيدة من المعلومات والتحفيز على الابتكار، إلى جانب التحفيز على الالتزام بفحوى العقد الذي يجمعهم[1].

✓ مرافقة مديري المؤسسات الأعضاء على تنفيذ أعمال بسيطة نسبيا، كجمع تكاليف الشراء والقيام باستثمارات إنتاجية مشتركة، وتحديد علامة تجارية لنظام الإنتاج المحلي، وتنظيم أعمال ترويجية على المستوى المحلي والوطني والدولي، إضافة إلى تنظيم ملتقيات بين الفاعلين ومنتديات وزيارة مخابر خاصة بالمؤسسات.

✓ متابعة مقدمي الخدمات وتنفيذ الإجراءات المؤدية لتطوير المؤسسات، خصوصا ما يتعلق بتحسين الأداء الصناعي وتنمية تسيير الموارد البشرية وتوفير التجهيزات الضرورية، وكذا الدعم على التصدير ووضع إستراتيجية

[1] Aris ali, system productif local -SPL-, 2 éme seminarie sur les SPL, op.cit, p.p 23-24.

للفرع أو النشاط، وإعداد تشخيص تكنولوجي وتنافسي، إضافة إلى التحفيز على ابتكار منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، ومساعدة المسيرين على تبني أساليب أكثر فعالية سواء من حيث الكفاءة الداخلية أو من حيث خدمة العملاء وتحسين جودة المنتجات[1].

**– المرحلة الخامسة:** تتضمن هذه المرحلة الإجراءات الخاصة بنظام الإنتاج المحلي وهي تتمثل في:

✓ تسهيل تنفيذ المشاريع المشتركة والتي تعتبر أساسية في تعزيز القدرة التنافسية على المدى الطويل، إضافة إلى تحديد احتياجات تطوير نظام الإنتاج المحلي، عن طريق إجراء دراسات وتنظيم مناقشات وحوارات بين أصحاب المصلحة، إلى جانب تحديد احتياجات المؤسسات فيما يخص البحث والتطوير، وإقامة شبكات وتسهيل تنفيذ المشاريع. وكذا القيام بعمليات تكوين للأعضاء للاستجابة للتطورات في النظام.

✓ لمحاولة التكيف مع الاندماج في المحيط الجهوي والوطني والدولي، لا بد من تحفيز المؤسسات العضوة على دخول أسواق جديدة والبحث عن قنوات توزيع أخرى. وتعزيز الإبداع والابتكار وتأهيل قدرات الموارد البشرية. هذا الاندماج يكون شرطا لفعالية الأنظمة الإنتاجية المحلية ومن ثم بقائها واستمرارها[2].

**– المرحلة السادسة:** وهي مرحلة الرقابة والمتابعة والتقييم. يرتبط التنفيذ الناجح لمشروع نظام الإنتاج المحلي بفعالية وظائف الرقابة والمتابعة والتقييم. ويتطلب الأمر بإجراء متابعة دورية للمراحل المنجزة والتقييم الدوري للإنجازات المحققة، كما أن تدعيم ما سبق مرتبط بشدة بفاعلية الجهاز الإعلامي الموضوع على المستوى الكلي والجزئي وكذا نوعية المعلومات المقدمة، فضلا عن أنه يمكن تعزيز الإجراءات السابقة من خلال الزيارات الميدانية.

[1] Service de petites et moyennes entreprises division de l'élaboration des programmes et de la coopération technique, op.cit, p.p11-13

[2] Service de petites et moyennes entreprises division de l'élaboration des programmes et de la coopération technique, op.cit, p:16.

## خـــــلاصـــــة:

هناك جملة من السبل والآليات التي تمكن الدول أو التكتلات من الاندماج في الاقتصاد العالمي، من بينها التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يعد من أنجع السبل لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، لكن بمقارنة تجربة المنطقة العربية في التكامل الاقتصادي بتجارب مناطق أخرى، يتضح أن أداءها كان ضعيفا ولم تستفد كثيرا من الإمكانات المتاحة لها. فمثلا في مجال التجارة تعتبر المنطقة العربية الأقل تكاملا، كما أن الفارق كبير بين مستوى الإمكانات المتاحة للتكامل والمستوى المحقق منها، لذلك ينبغي تكامل العمليات الصناعية وإزالة الحواجز التجارية، وتعزيز شبكات البنى الأساسية والخدمات اللوجستية، لتيسير وتنشيط التجارة الإقليمية. وهذا يستدعي إنشاء منبر إقليمي يعنى بتسريع تنفيذ بنود برنامج التكامل الاقتصادي الإقليمي، على نحو يراعي احتياجات وخصائص المنطقة ويتيح فرصة الاستفادة من تجارب مناطق أخرى.

في هذا الشأن، لابد من الالتزام بقرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاضي بإنشاء آلية تنمية التجارة العربية ككل، واعتماد نظامها الأساسي ونظام العمل فيها. لتفعيل دور الهيئات المعنية بالتنمية الاقتصادية والمهتمة بالنشاط التجاري، من أجل تنشيط التجارة العربية البينية، وزيادة حجم الصادرات العربية بما فيها المغاربية للعالم الخارجي.

من جهة أخرى، يعتبر التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي أساس التحول الحقيقي باتجاه استغلال الموارد الطبيعية والمادية. وبالتالي فإن التأسيس لبعد جوهري قوامه الاقتصاد المعرفي في التنمية البشرية في الدول العربية، يمثل المرتكز الأساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة. فبعد ملاحظة السلبيات الآتية:

– غياب التبادل الأفقي في مجال المعلومات بين الدول العربية، بسبب ضعف البنى التحتية وهجرة الموارد البشرية، وكذا محدودية حجم الأسواق وعدم استقرارها في اجتذاب رؤوس الأموال.

– وجود فجوة بين الدول العربية وبقية العالم على صعيد الخبرة الإدارية للمعلومات والخبرة الفنية، وكذلك في مجال القوانين والأنظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث.

– عدم وجود إستراتيجية عربية مناسبة لصناعة محتوى المعلومات، وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار. وعدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع، فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على الصعيد العالمي.

بالإمكان تقديم الاقتراحات الآتية:

– إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم بكافة مراحله، وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقات إقليمية ودولية.

– مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة، لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف، ومحاولة ممارستها ميدانيا.

– العمل على إيجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة العربية المحتوى متناسقة ومكملة للصناعات العالمية ومطورة لها.

– العمل على القضاء على الفجوة الرقمية، من خلال العمل على انتشار الإنترنت وزيادة أعداد مستخدميه.

– العمل على تعليم السكان اللغات الأجنبية لتمكينهم من الإطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة.

– زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين في كافة التخصصات، من خلال تحسين مستواهم المعيشي وتمكينهم من التواصل العلمي في بلدانهم، والعمل على جذب وعودة العقول والكفاءات إلى الوطن.

ولتعزيز اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي، لابد من تبني برنامج عمل، يتضمن تعزيز القدرة التنافسية العربية وتنمية أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربية، وبناء رأس المال البشري المؤهل ورفع كفاءته، وتقوية وتفعيل منظومة البحث والتطوير لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية، وخلق المناخ الاستثماري الجاذب، وتكثيف التعاون الاقتصادي بين كل الأقطار العربية، والإسراع في تنفيذ السوق العربية المشتركة.

# الفصل الثالث:

# فرص تعزيز اندماج

# الاقتصاديات المغاربية

# في

# الاقتصاد العالمي.

## تمهيد:

تسعى الدول المغاربية الثلاث الجزائر والمغرب وتونس، إلى مواكبة التطورات الاقتصادية التي يشهدها العصر. والبروز كقوة اقتصادية في الساحة الاقتصادية العالمية، حتى تتمكن من الظفر بمكانة مستقرة ومرموقة تكون فيها قادرة على الصمود في وجه الظروف والمستجدات الدولية التي تطرأ في كل مرة.

من بين أهم الظواهر التي أحدثتها المستجدات الدولية، وأضحت ضرورة حتمية على كل الدول، الفقيرة منها أو الغنية، المتقدمة أو النامية، هي الاندماج في الاقتصاد العالمي، للتمكن من البقاء أو الفوز بمرتبة تؤثر وتكون طرفا قويا في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية.

لذلك أصبح لزاما على الدول المغاربية الثلاث الجزائر والمغرب وتونس، أن تلج الاقتصاد العالمي، وتفرض وجودها بين الأمم وتصبح قوة صاعدة تنافس الدول القوية، وتساهم بشكل أكبر في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية وتعظيم مكاسبها من الاقتصاد العالمي. ما تبقى لها من الأمر إلا أن تختار السبل اللازمة لذلك، وأن تحسن التكيف مع ما يطرأ من أحداث تؤثر على اقتصادياتها وتعيقها عن بلوغ أهدافها.

في هذا الصدد، لابد من التطرق إلى جوانب هامة تضمنتها المباحث الآتية:

المبحث الأول: إستراتيجيات اندماج الاقتصاديات المغاربية الجزائر والمغرب وتونس في الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: أسواق المال المغاربية للدول الثلاث الجزائر والمغرب وتونس.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية للدول المغاربية الجزائر والمغرب وتونس.

## المبحث الأول: إستراتيجيات اندماج الاقتصاديات المغاربية الجزائر والمغرب وتونس في الاقتصاد العالمي.

بما أن دول المغرب العربي لم تشهد إنشاء منطقة التبادل الحر، ولا إقامة إتحاد جمركي ولا خلق سوق مغاربية مشتركة، ولا تطبيقا حقيقيا لسياسات اقتصادية مشتركة. لكن بإمكاننا تصور إمكانية اندماج الدول المغاربية عبر أشكال مختلفة، سواء عن طريق السوق أو عن طريق الإنتاج أو من خلال الجوانب المالية و النقدية.

### أ/ الاندماج عبر السوق:

يتطلب الاندماج عن طريق السوق إنشاء سوق مغاربية مشتركة، تسودها سياسة مشتركة في مجال الحواجز الجمركية غير الجمركية. لأن الاندماج المغاربي يتطلب حرية تنقل السلع ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والموارد البشرية، مع تنسيق السياسات المالية والنقدية والموازنات، ووضع أطر تنظيمية قانونية مشتركة في كل المجالات. كما أن سياسة إنشاء مناطق للتجارة الحرة في المنطقة، تشكل عاملا مساعدا على الاندماج في الاقتصاد العالمي، لأنها تتطلب وجود سلع تنافسية وانفتاحا أكبر على السوق العالمية.

### ب/ الاندماج عبر الإنتاج:

يتضمن الاندماج المغاربي عن طريق الإنتاج، ضرورة تطوير الصناعة والزراعة و العلاقات التجارية والاجتماعية، من خلال وضع برامج في مختلف المجالات. في هذا الصدد يمكننا تصور ثلاث سبل متتالية لاندماج الأنظمة الإنتاجية على مستوى المغرب العربي كالآتي[1]:

- تطوير المناطق الحدودية عن طريق إنشاء مشاريع ثنائية، يمكنها أن تساهم في تكثيف وخلق نشاط تجاري للمبادلات البينية.
- وضع برامج قطاعية تسمح باندماج حقيقي للأنظمة الإنتاجية، وتسعى إلى توسيع دائرة التعاون المغاربي.
- لابد من توسيع دائرة هذه المشاريع الإنتاجية، على أن تعني كامل المنطقة وتسمح بالتفاوض في إطار تكتل تجاري.

تكمن صعوبة الاندماج الإنتاجي في تحديد الفروع الإنتاجية التي تسمح بتفعيل هذه الآلية في الاندماج. تبدو الصناعة الغذائية إحدى هذه الفروع الرائدة في هذا المجال، لأنها تمكن من تطوير الإنتاج الزراعي والتعاون بين

[1] محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج الاقتصادات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إدارة الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص: 245.

الدول المغاربية، وتوسيع الأسواق من خلال زيادة المبادلات التجارية البينية. إضافة إلى ذلك لابد من تطوير الصناعة من خلال خلق شركات مختلطة، تسمح بالحصول على التكنولوجيا وتدعيم المعارف العلمية، وتخلق تعاونا ثنائيا ثم متعدد الأطراف، وتكون على اتصال مع شركات عالمية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة، تسمح لها بالاندماج في الأسواق العالمية.

### ج/ الاندماج المالي والنقدي:

أصبحت الدول المغاربية في الوقت الراهن، مطالبة بالاندماج المالي والنقدي فيما بينها، لمواجهة المشاكل والصعوبات الداخلية والخارجية التي تعاني منها، مثل المديونية الخارجية والتبعية الغذائية والتضخم والبطالة المتزايدة، وكذا تطبيق برامج التصحيح الهيكلي. والسعي إلى توحيد العملة النقدية للدول المغاربية. لذلك أصبح اندماج هذه الدول من الجانب المالي والنقدي يستلزم ما يأتي:

- إلغاء الرقابة على أسعار الصرف، وخلق نظام ثابت أو متغير لتحديد أسعار صرف عملاتها الوطنية على أساس سلة العملات.
- تحرير تنقل رؤوس الأموال وتعبئة شاملة لعناصر الإنتاج.
- ملائمة الأنظمة الجبائية لبعضها البعض.
- تنسيق السياسات النقدية وموازنات البنوك المركزية للدول المغاربية.

تجدر الإشارة إلى أن الاندماج المالي للدول المغاربية تواجهه عدة صعوبات، خاصة ما تعلق منها بتخفيض قيمة عملات هذه الدول، جراء تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، وذلك بحثا عن خلق توازنات اقتصادية ومالية جراء تحسين مستوى صادراتها. كما تستدعي مشكلة تمويل المشروعات المغاربية الثنائية المشتركة ضرورة إنشاء بنوك مختلطة كالبنك الجزائري التونسي لتعاون المغرب العربي. أما التعاون المغاربي المتعدد الأطراف، فيتطلب خلق آليات جديدة للاندماج المالي المغاربي، مثل البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، كإحدى هذه الآليات لتمويل المشروعات المتعددة الأطراف والتجارة البينية.

## المطلب الأول: إستراتيجيات توغل الشركات المغاربية في الأسواق الدولية.

بإمكان الشركات والمنتجات المغاربية أن تغزو الأسواق الدولية بصفة عامة، وسوق الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة، التي تعتبر من أهم وأقرب الأسواق للمنطقة المغاربية. وذلك من خلال أشكال مختلفة من الإستراتيجيات المتعارف عليها والمعمول بها، المتمثلة أساسا فيما يأتي:

## أولا: التصدير.

تسعى الشركات من خلال التصدير إلى تفادي بعض مخاطر الدخول المبدئي للأسواق الدولية، وذلك من خلال تصدير السلع المصنعة محليا. ويعتبر التصدير من الخيارات الهامة المتاحة للشركات المغاربية، رغم المصاعب التي تواجهه في الأسواق الدولية، خاصة منها تنامي الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمينات[1].

يعتبر التصدير أسلوبا منخفض المخاطر نسبيا، للبدء في التوسع الدولي أو لاختبار السوق الخارجية. لأنه يتضمن استثمارا قليلا وانسحابا سريعا وسهلا نسبيا. ونادرا ما تتجاوز الشركات الصغيرة هذه المرحلة، بينما تستخدم الشركات الكبيرة هذه الطريقة للعديد من منتجاتها، وبسبب النقص النسبي لرأس المال والموارد الرأسمالية لديها والنفوذ التسويقي، فإن التصدير يعتبر إستراتيجية دخول رئيسة تستخدمه الأعمال التجارية الصغيرة للمنافسة على الصعيد الدولي[2].

هناك العديد من الشركات الصناعية التي تبدأ توسعها الدولي، عن طريق تصدير السلع والخدمات إلى دول أخرى. ولا يتطلب التصدير عبأ أو تكلفة إقامة عمليات في الدول المضيفة، لكن يتحتم على المصدرين إنشاء بعض الوسائل لتسويق وتوزيع منتجاتهم. وبإمكان الشركات والمؤسسات المغاربية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، أن تأخذ بإستراتيجية التصدير للدخول والتوغل في الأسواق الدولية والإقليمية للتعرف عليها، والاستفادة من الفرص المتاحة فيها، وهذا نظرا لقلة المخاطرة في هذه الإستراتيجية.

من عيوب التصدير نجد:

- ارتفاع تكاليف النقل والتعريفات الجمركية المحتمل أن يتم فرضها على السلع الوافدة.

- لا يملك المصدرون الكثير من الرقابة على تسويق وتوزيع منتجاتهم في البلد المضيف، ويتحتم عليهم أن يدفعوا لموزع ما، أو يسمحوا للموزع بأن يضيف سعرا لتعويض تكاليف وتحقيق أرباح، الأمر الذي يقلل من تنافسية المنتج في السوق الدولية.

## ثانيا: اتفاق الترخيص الدولي.

هو أسلوب بموجبه تؤجر شركة معينة الحق في استعمال الملكية الفكرية لديها إلى شركة أخرى. ويمكن تعريف

[1] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000 ، ص: 61.

[2] باسم شمس الدين، الإدارة الدولية، د .ن، القاهرة، 2007 ، ص: 177 .

الترخيص بأنه اتفاق تعاقدي، بموجبه تقوم الشركة المرخصة أو صاحبة الترخيص بجعل أحد الأصول متاحا لشركة ما أي المرخص لها مقابل الحقوق أو رسوم الرخصة أو شكل من أشكال التعويض[1]. مع العلم أن الأصل المرخص به يمكن أن يكون براءة اختراع أو سر تجاري، أو اسم تجاري أو وصفة أو تركيبة للمنتج، أو اسم شركة.

يعتبر الدخول والتوسع في السوق العالمية عن طريق الترخيص، إستراتيجية لها جاذبية كبيرة لدى الشركات المغاربية. حيث يمكن للشركة ذات التكنولوجيا المتقدمة أو المعرفة التقنية أو العلامة القوية، أن تستخدم اتفاقات الترخيص لاستكمال حدها الأدنى من الربحية بقليل من الاستثمار الأولي. ويعد الترخيص أيضا، طريقة مثلى للاتفاق حول التعريفات الجمركية أو حصص التصدير أو حواجز التصدير المشابهة.

تشمل القضايا الأساسية في الترخيص الدولي، التفاوض على شروط مقبولة بشكل متبادل وتحديد التعويض والحقوق والامتيازات، وكذا القيود المفروضة على المستفيد من الترخيص، إضافة إلى تحديد مدة الاتفاق. وتمنح اتفاقية الترخيص الدولية الحقوق لشركة ما في البلد المضيف، بغرض إنتاج أو بيع منتج ما، أو كليهما. ويتضمن هذا الاتفاق نقل حقوق براءات الاختراع أو العلامات التجارية، أو التكنولوجيا لمدة محددة مقابل أجر أو رسوم يدفعها المرخص له.

من مزايا الترخيص الدولي أنه إستراتيجية منخفضة المخاطر نسبيا، لأنها تتطلب القليل من الاستثمار. ويمكن أن تكون خيارا مفيدا جدا للدول التي يكون فيها اختيار دخول السوق بالوسائل الأخرى، مقيدا بالقواعد التنظيمية أو بقيود تحويل الربح. يضم اتفاق الترخيص العناصر الآتية[2]:

- ✓ وصف واضح ودقيق لأطراف الاتفاق، من خلال تحديد اسم كل شركة وصفتها ومكان تواجدها نشاطها الرئيس.
- ✓ وصف دقيق لأهداف ومبررات الاتفاق والأدوار المتوقعة والالتزامات المتبادلة للطرفين.
- ✓ وضع قائمة مفصلة بالمصطلحات والعبارات الواردة في الاتفاق لتبسيطه، وإزالة الغموض المحتمل، من خلال التعريف بمصطلحات المنتج والأرباح الصافية، وحقوق الملكية وغيرها.
- ✓ وضع الفهارس والملاحق الضرورية لاتفاق الترخيص الدولي.
- ✓ تحديد دقيق للقواعد الأساسية في الاتفاق، خاصة الحقوق والالتزامات التي تقع على الطرفين.

[1] باسم شمس الدين، المرجع السابق، ص: 180.

[2] سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية : مدخل إستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 1998 ، ص: 55.

✓ التعريف بمحددات الاتفاق، والقيود ذات الصلة بأنشطة الإنتاج والتسويق والسيطرة النوعية، وكذا اتفاقات الترخيص الفرعية.

✓ وصف دقيق للحقوق والالتزامات الخاصة بالإنتاج والتسويق والبيع، واستخدام المعرفة التقنية.

✓ وضع ضوابط وقواعد للحقوق والالتزامات ذات العلاقة بمنح الترخيص الفرعي.

✓ تحديد فترة وتاريخ نفاذ وانتهاء الاتفاق، وضوابط تجديده وإلغاءه.

✓ وضع تفاصيل مالية ومحاسبية ذات علاقة بالتزامات المرخص له، وفترات دفع الأجور أو الرسوم عن استخدام حقوق الترخيص، وتحديد الفوائد عن الأقساط، والفوائد عن تأخير السداد، وطرق حساب هذه الفوائد.

✓ تحديد مستلزمات ومراحل تنفيذ الاتفاق، والتزامات الطرفين في كل مرحلة من هذه المراحل.

بواسطة الترخيص الدولي، تتحاشى الشركة الدولية مانحة الترخيص، المشاكل المرتبطة باستثمارات رأس المال والجوانب القانونية والعمالة المصاحبة للإنتاج في الخارج.

تتمثل مزايا الترخيص الدولي فيما يأتي:

- عدم حاجة الترخيص إلى تدفقات رأسمالية خارجية، لذلك غالبا ما يكون وسيلة سريعة وسهلة لدخول الأسواق الدولية.
- الاعتماد على خبرة الشركة المحلية المرخص لها، ومن ثم تجنب مشاكل التعامل في بيئة أجنبية، في حالة لجوء الشركة الدولية إلى الاستثمار المباشر.
- تفضيل العديد من الدول الترخيص الدولي على الاستثمار المباشر.
- إتاحة فرصة التغلب على موانع الاستيراد، التي تزيد من التكلفة في حالة فرض تعريفة جمركية على السلع المستوردة، أو تحديد كمية الصادرات في حالة فرض حصص محددة للاستيراد في السوق المستهدفة.

من عيوب الترخيص الدولي نذكر ما يأتي:

- عدم اعتبار الترخيص وسيلة أساسية، للشركات التي ليس لها ميزة تكنولوجية أو علاقة أو اسما تجاريا مميزا.
- ظهور منافس قوي للشركة الدولية في السوق الدولية دون قصد.
- ضعف الحصة المدفوعة للشركة المرخصة مقارنة مع حالة الاستثمار المباشر.
- يمنح الشركة القليل جدا من الرقابة على تصنيع وتسويق منتجاتها في الدول الأخرى.
- لا يقدم الترخيص سوى أدنى العوائد المحتملة، وذلك نظرا لحتمية تشارك العوائد بين المرخص والمرخص له.

- الأمر الأسوأ هو أن الشركة الدولية، قد تتعلم التكنولوجيا وتقوم بإنتاج وبيع منتج تنافسي مشابه، بعد انقضاء فترة الترخيص.

تسمح ترتيبات الترخيص الدولي للشركة الأجنبية، بشراء حق التصنيع وبيع منتجات الشركة داخل البلد المضيف أو داخل مجموعة من الدول. وفي العادة، يتم تسديد ريع إلى المرخص عن كل وحدة يتم إنتاجها وبيعها. و يتحمل المرخص له أي المستفيد من الترخيص، المخاطر ويضع الاستثمارات النقدية في التسهيلات اللازمة لتصنيع وتسويق وتوزيع السلع أو الخدمات. وكنتيجة لذلك، فإنه من المرجح أن يكون الترخيص أقل أشكال التوسع الدولي تكلفة.

## ثالثا: الامتياز الدولي.

الامتياز التجاري الدولي أو ما يسمى أيضا عقود إعفاءات الإنتاج أو الإعفاءات التجارية، هو ترتيب أعمال يسمح بموجبه طرف ما وهو صاحب الامتياز، للطرف الأخر أي المستفيد، بتشغيل مشروع ما مستخدما العلاقة التجارية والشعار وخط الإنتاج وأساليب التشغيل مقابل أجر أو رسوم[1].

الامتياز هو ترتيب تقوم بموجبه منظمة مستقلة أو رجل أعمال تجاري، بتشغيل أعمال تحت اسم آخر. ويجب أن توجد عدة ظروف في السوق لكي تنجح الشركة في الامتياز، فعادة ما تكون شروط اتفاقية الامتياز مفصلة ومحددة، لذلك يشهد الامتياز الدولي نموا سريعا كأسلوب لدخول الأسواق[2].

إذا فالامتياز هو شكل خاص من الترخيص، الذي يسمح بموجبه للمرخص بالسيطرة بشكل أكبر على المرخص له، مع ضرورة تقديم المساعدة المطلوبة حسب عقد الترخيص. والامتياز الدولي هو أحد أشكال التدويل، ومداخل الانتقال إلى الأسواق الدولية لدى الشركات والمؤسسات المغاربية.

وعليه يمكن رؤية التعريف الأنسب للامتياز الدولي أي لعقود إعفاءات الإنتاج أو الإعفاءات التجارية، على أنها اتفاق أو عقد يلتزم من خلاله صاحب نظام الإعفاء، بأن يرخص للحاصل حق الإعفاء. ويستفيد الحاصل على الحق في الإعفاء من دعائم أخرى تتمثل خاصة في الحق في استعمال الاسم التجاري، وتقليد الكيفية والأسلوب، إضافة إلى الحق في استغلال الرسم التجاري المملوك أصلا لصاحب النظام[3].

---

[1] محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج الإقتصادات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص: 251.

[2] محمد الشريف منصوري، المرجع السابق، ص: 251.

[3] فوزي نعيمي، الإعفاءات التجارية و دورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 15 جوان 2001، ص: 152 .

في الواقع، تنقسم الإعفاءات التجارية إلى نوعين، إعفاءات تجارية بسيطة أو عادية وإعفاءات عمومية. فالترخيص البسيط للإعفاء التجاري لا يسمح للحاصل عليه إلا للاستخدام الأحادي فقط، دون توسيعه لمستثمرين آخرين، ففي هذه الحالة حدود الاستعمال مضبوطة بشكل دقيق جدا، أي أن لصاحب الحق في هذا النوع من الإعفاء، الحق في استخدام الكيفية الصناعية للمنتج أو للخدمة موضوع العقد، في منطقة معينة ولمدة معينة دون نقلها للآخرين. أما الترخيص العمومي للإعفاء التجاري، فيعطي الحق لصاحبه بمنح حقوق الإعفاء للعديد من المستثمرين في منطقته. وفي هذه الحالة يتعهد هؤلاء بتنفيذ ما أتفق عليه حقوق الإعفاء، وتخصيص نسبة من الأرباح لصاحب الإعفاء العمومي الأصلي.

من أهم الشروط الواجب توافرها في نجاح تطبيق الإعفاء التجاري أي الامتياز الدولي نذكر ما يأتي:

- تهيئة وتطهير محيط الاستثمار والتجارة، حتى يتكيف مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.
- توفير الإطار القانوني الخاص بالإعفاء التجاري وكل التقنيات الاستثمارية والتجارية الجديدة الأخرى.
- السعي من أجل نشر وإشهار ثقافة الإعفاء التجاري، وكل التقنيات الجديدة بكل السبل الممكنة.
- وضع برنامج لتدريب وتعليم أصحاب الأعمال على هذه الإستراتيجية، كما يمكن أن يتكفل بها الغرف التجارية أو الاتحادات المهنية المغاربية.

يعتبر الامتياز الدولي تمهيدا ومبادرة جيدة للشراكة الدولية، وهو أيضا فرصة هامة للمؤسسات والشركات المغاربية، للتوغل في الأسواق الدولية والجهوية خاصة مع مثيلاتها الأوروبية. وذلك من خلال منح امتيازات لشركات دولية معروفة للإشراف وإدارة مشاريعها في المنطقة المغاربية وفق المعايير العالمية.

**رابعا: عقود التصنيع أو الإنتاج.**

عقود التصنيع أو كما تسمى أيضا التعاقد الإنتاجي، وهي العقود التي تنشأ بين المنظمة الدولية قد تكون شركة متعددة الجنسية أو شركة عالمية، وبين شركة أو مؤسسة عامة أو خاصة في الدولة المضيفة، يتم بمقتضاها قيام المنظمة الدولية نيابة عن الشركة أو المؤسسة في البلد المضيف، بتصنيع وإنتاج سلعة معينة لفترة طويلة الأجل عادة. وتظهر فائدة هذه الطريقة، عندما تتأكد الشركة الأم من قدرة المنتج الأجنبي على التصنيع وفقا للكمية والجودة المرغوبتين.

يعد عقد التصنيع وسيلة شائعة الاستخدام لعمالة أرخص في الخارج، ويشمل التعاقد إنتاج السلع تامة الصنع أو أجزاء منها، وهذه المكونات أو السلع يتم استيرادها إلى الوطن الأم أو إلى دول أخرى، لتجميعها أو لبيعها.

وكبديل ذلك، فإنها قد تباع في البلد المضيف، وإذا تمكن المديرون من ضمان موثوقية وجودة المقاول المحلي، وتوفير وسائل ملائمة لتحويل رأس المال، فإن هذه الإستراتيجية يمكن أن تكون مرغوبة للدخول بسرعة إلى الدولة مع استثمار رأسمالي منخفض ودون مشاكل تملك محلية.

عقود التصنيع هي اتفاقات إنتاج بالوكالة تتم في معظم الأحيان لحساب شركات صناعية عملاقة مع شركات في دول نامية، تتولى تصنيع سلعة معنية وتضع العلامة التجارية للشركة الأم. وهذا يسمح للشركات والمؤسسات المغاربية بالاندماج في السوق العالمية، عن طريق إبرام عقود التصنيع مع شركات أجنبية أخرى. خاصة وأن الدول المغاربية تستحوذ على قدرات وإمكانات إنتاجية كبيرة.

من مزايا عقود التصنيع نذكر:

- بإمكان الشركة صاحبة الترخيص، أن تتخصص في تصميم المنتجات والتسويق. في حين تنقل مسؤولية ملكية المرافق الصناعية للمقاولين.
- التزام محدود في الموارد المالية والإدارية وسرعة الدخول إلى الدول المستهدفة، خاصة عندما تكون السوق المستهدف صغيرة جدا لتبرير استثمارات كبيرة.
- مساعدة الشركة على تجنب الحاجة إلى استثمارات كبيرة لإنشاء المصانع[1].
- تركيز جهود الشركة على عمليات التسويق فقط.
- مساعدة الشركة على تجنب المخاطر والمشاكل السياسية، مقارنة بالأشكال الأخرى لدخول الأسواق الدولية.
- تناسب هذه الطريقة الشركات الصناعية ذات القدرات المالية المحدودة.

من عيوب عقود التصنيع نذكر ما يأتي:

- قد تفتح الشركات الباب للتمحيص والنقد، إذا كانت أجور العاملين منخفضة أو إذا كانت ظروف العمل غير إنسانية.
- حصول الشركة الدولية على نصيب أقل من الأرباح الناتجة عن هذه العملية.
- قد تتأثر جودة الإنتاج نتيجة عدم الإنتاج من قبل الشركة الأم.

يلعب الوكلاء دورا هاما في النشاط التجاري، الذي يعتمد على التفاوض وإمضاء العقود نيابة عن شخص ما أي "الأصيل". لهذا غالبا ما يشترط في الوكالة الكثير من المهارات الخاصة والخبرة والقدر كاف من المعلومات حول

[1] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

السوق المزمع الدخول فيها. خاصة و أنه غالبا ما نجد أن الشخص"الأصيل" المتفاوض مع الوكيل، قد ينشغل بعقود و تصرفات كثيرة و متنوعة في وقت واحد. مع العلم أن نشاط الوكلاء يعتبر عاملا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة، و مهنة مطلوبة بكثرة في أوساط المال و الأعمال.

الوكلاء نوعان وكلاء عامون و وكلاء خاصون، والفرق بينهما مرتبط بطبيعة الصلاحيات المخولة لهم من طرف الأصيل. فالوكيل العمومي تفوض له كل الصلاحيات في جميع الصفقات، خلافا للوكيل الخاص الذي يكون هامش التحرك بالنسبة إليه مرتبط بصفقة معنية.

**خامسا: عملية التوزيع.**

غالبا ما يتنازل صاحب الأعمال عن توزيع منتجاته المصنعة أو نصف المصنعة لشخص أو أكثر من الموزعين، طبيعيين أو معنويين، في شكل عقد يسمى عقد التوزيع. يتعهد من خلاله الطرفان بكثير من الالتزامات. حيث يلتزم صاحب الأعمال بتموين الموزع بالمنتجات وما قد يلحق بها من خدمات من وقت لأخر، وقد يوافق الصانع كذلك على أن لا يمنح حق توزيع نفس المنتج في وقت معين لشخص أخر دون إذنه، وهذا ما يسمى بالحق بالخالص في التوزيع.[1]

بإمكان الصانع أن يحتفظ بحق منافسة الموزع في البيع المباشر، ما لم يتفق الطرفان على ما يخالف ذلك. وفي حالة اشتراط منع الصانع من البيع المباشر، يتعهد الموزع بأن يوسع دائرة السوق لمنتجات الصانع، وقد يصل الأمر إلى عدم بيع منتجات أخرى منافسة لها. وتجدر الإشارة هنا، أن عقد التوزيع خاصة الدولي منه، يمنح الصانع عدة امتيازات، مثل عدم تحمله مسؤولية الأضرار التي تخلفها البضائع المعروضة من طرف الموزع. وهو بذلك يشكل فرصة هامة للشركات والمؤسسات المغاربية للتوغل والتموضع في الأسواق الدولية الإقليمية، من خلال الظفر بعقود التوزيع لدى الشركات الأجنبية.

**سادسا: الفروع التجارية.**

قد يلجأ صاحب الأعمال إلى وضع شبكة من الفروع التجارية لتسويق منتجاته أو خدماته بشكل ذاتي، أو إنشاء فروع تجارية له عبر الدول مع شركاء تجاريين آخرين لديهم دراية كبيرة بالأسواق. هذه الطريقة غالبا ما تطبق من طرف الشركات التي تقوم بتسويق منتجاتها عن طريق شبكة من الفروع التجارية، كل واحدة منها تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الشركة الأم أو الشركة المالكة. كما أنها قد تعمل باعتبارها وكيلا عن الشركة الأم،

[1] فوزي نعيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 155 .

غير أنه عادة ما تكون العلاقة بينهما علاقة البائع بالمشتري، بحيث تبيع الشركة الأم لأحد فروعها منتجات معينة، تاركة لهذه الأخيرة حق التعامل كبائع للمستهلكين في عقد منفصل يجمع بينهما. فهي إذا تمثل طريقة وفرصة هامة أمام الشركات والمؤسسات المغاربية للدخول في الأسواق العالمية والجهوية بتشجيع الشركات الأجنبية على إقامة فروع تجارية لها على أراضيها وفي أسواقها المحلية تساعدها على الاندماج أكثر في هذه الأسواق.

**سابعا: عقود الإدارة.**

عقد الإدارة هو اتفاقية تتضمن أن تقوم شركة معينة بتقديم المساعدة الإدارية والخبرة التقنية أو المعرفة التطبيقية والخدمات الخاصة، إلى شركة أخرى خلال فترة محددة من الوقت مقابل أجور ورسوم معينة. وفي بعض الأحيان يتضمن الاتفاق أن تحصل الشركة الأولى على نسبة محددة من الأرباح الصافية، أو من عائد المبيعات. وعليه يعطي عقد الإدارة لشركة أجنبية الحق في إدارة العمليات اليومية للمنشأة، لكن ليس لاتخاذ قرارات بشأن الملكية، أو التمويل أو تغيير السياسات والتغييرات الإستراتيجية.

عادة ما يتم سن عقود الإدارة مع مجموعة من الاتفاقات الأخرى، مثل المشروعات المشتركة. وتعد عقود الإدارة في حد ذاتها، إستراتيجية دخول متدنية المخاطر نسبيا. لكن من المحتمل أن تكون قصيرة الأجل، وأن توفر دخلا محدودا إذا أدت إلى موقع آخر أكثر ثباتا أو استمرارية في السوق[1].

تتمتع الشركة التي تدخل في عقود الإدارة عادة، بصمعة راقية في مجال نشاطها الرئيس، وبريادتها في السوق من حيث ضخامة حصتها التي تسيطر على السوق، ورقي منتجاتها وخدماتها، ونوعية التكنولوجيا المتطورة التي تستند عليها وتطورها باستمرار. والتي لا يمكن للشركات الرائدة الاستغناء عنها في مجال التعاون الدولي، أو من أجل التعلم التنظيمي.

تشكل هذه العقود مجالا حيويا للشركات والمؤسسات المغاربية التي تسعى إلى تطوير إدارة أعمالها والاندماج في السوق العالمية، خاصة من جانب تنظيمها ووضع خطط إستراتيجية لتسييرها تتناسب والمعايير الدولية المتعارف عليها، من خلال إبرام عقود مع شركات أجنبية تخص إدارة أعمالها.

**ثامنا: الاستثمار الأجنبي المباشر.**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أعقد أساليب الدخول إلى الأسواق الأجنبية. فهو يشمل ملكية الأصول والرقابة عليها في السوق الأجنبية. وتستدعي إستراتيجية التأسيس للاستثمار الأجنبي من الشركة المستثمرة، أن

[1] باسم شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص:187 .

تؤسس مشروعا جديدا كليا من الصفر، أو شراء شركة أو عمليات قائمة في سوق خارجية أو عبر المشروعات المشتركة، وفي هذه الحالة تقوم الشركة الدولية بموجب هذه الطريقة، بالاستثمار مباشرة، والقيام بالأعمال في دولة معينة أخرى خارج الدولة الأم التي تعيش فيها الشركة الدولية.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمار، الذي تصاحبه رقابة على عملية اتخاذ القرارات من جانب الشركة الأجنبية المستثمرة، ويشكل أحد الأساليب الهامة أمام الشركات والمؤسسات المغاربية للدخول والتوغل في الأسواق الدولية والجهوية، رغم الصعوبات التنافسية التي من الممكن أن تواجهها فيه.

من مزايا هذه الطريقة للاندماج في الاقتصاد العالمي نجد[1]:

- توفير التكاليف نتيجة توفر العمالة والمواد الأولية الرخيصة أو التسهيلات من طرف الحكومات.
- تحقيق سمعة طيبة للشركة الدولية في الدولة المستثمر بها.
- إقامة علاقات قوية وودية مع الزبائن و الموردين في الدولة المضيفة.
- تحقيق الرقابة الكاملة على الاستثمارات من جانب الشركة الدولية المستثمرة.

من عيوب هذه الطريقة نذكر ما يأتي:

- يتطلب هذا النوع من الاستثمارات رأسمالا ضخما وموارد إرادية كافية، وهذا ما يزيد من احتمالات المخاطرة، لذلك فهذه الطريقة تحتاج لدرجة عالية من التخطيط الإستراتيجي.
- إن المعلومات عن الأسواق الدولية ذات أهمية قصوى، وقد تكون سببا رئيسا في فشل المشروع الاستثماري.
- التكاليف العالية وطول فترة الاسترداد لمثل هذه المشروعات الاستثمارية.

## تاسعا: عمليات تسليم المفتاح.

تتطلب مشاريع تسليم المفتاح بناء تسهيلات تشغيلية، تنقل معظمها من البلد الأصلي للشركة المسؤولة عن بناء هذه التسهيلات إلى البلد المضيف، مقابل مبلغ محدد من المال. وعادة تعمل الشركات التي تقوم بتنفيذ هذا النوع من المشاريع، في مجالات تصنيع التجهيزات الصناعية. حيث تتولى تجهيز المشروع الجديد لحساب الشركة المالكة.

العميل الرئيس لشركات تسليم المفتاح هو جهاز أو هيئة حكومية، لذلك فإن قيمة مشروعات تسليم المفتاح كبيرة جدا، تبلغ في معظمها مئات الملايين / الملايير من الدولارات، مما يجعل حتى الشركات الصناعية العملاقة

[1] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66-67 .

تتردد في اتخاذ قرار الدخول في مشاريع، تتطلب موارد ضخمة وتكاليف هائلة دون الاعتماد على عقود فرعية مع شركات أخرى. علما أن الجانب المالي للمشروع يدفع على مراحل، منذ بداية بناء التسهيلات إلى غاية القسط الأخير المرتبط بتشغيل وتسليم المشروع للطرف المستفيد، وفقا لمعايير الكفاءة والفعالية المحددة سلفا.

في هذه الحالة تقوم الشركة بتصميم وبناء التسهيلات بالخارج، مثل بناء سد أو مصنع كيميائي أو طريق سريع. كما تتولى تدريب الموظفين المحليين، ثم تحول المفتاح للإدارة المحلية مقابل أجر. ومن أمثلة هذا بناء المصانع في السبعينيات بالجزائر والمغرب وتونس في مختلف المجالات كمصانع الإسمنت والميكانيك والحديد الصلب والنسيج، من طرف شركات أجنبية. وهي طريقة مازالت إمكانية استعمالها في المنطقة المغاربية قائمة، خاصة في مجال الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا الرائدة، والتي تسمح بالاندماج في الأسواق الجهوية العالمية.

من مزايا هذا الأسلوب:

- إن العوامل الحاسمة للنجاح هي توفر الإمدادات المحلية والعمالة والبنية التحتية الموثوق بها.
- يعتبر هذا الأسلوب وسيلة مقبولة لتحويل الأرباح للبلد الأم.

و من مخاطر هذا الأسلوب نجد:

- إمكانية إلغاء العقد والضمانات المصرفية في حالة تغير الحكومة.

## المطلب الثاني: إستراتيجيات المشروعات المشتركة بين المؤسسات المغاربية ومؤسسات أجنبية.

بإمكان المؤسسات والشركات المغاربية أن تندمج في الأسواق الأجنبية، من خلال عدة إستراتيجيات شراكة حقيقية خاصة في الآجال القصيرة والمتوسطة، تعتمد فيها المؤسسات والشركات المغاربية على بعض المزايا النسبية التي تميزها في المنطقة المغاربية، وتنفرد بها عن باقي المؤسسات الاقتصادية والتجارية الأخرى. خاصة في مجال إنتاج وتصدير الخامات والمنتجات الزراعية، وفي مجال الخدمات السياحية والصناعات التقليدية وغيرها. أي بعبارة أخرى إعادة رسم إستراتيجية اندماج هذه المؤسسات في الأسواق الخارجية، اعتمادا أساسا على الصناعات كثيفة العمالة والأقل تأهيلا نوعا ما، لما تتوفر عليه المنطقة المغاربية على يد عاملة كبيرة، إلى جانب التخصص في بعض القطاعات والفروع الصناعية التي تتميز بها المنطقة عن غيرها من المناطق الأخرى.

### أولا: إستراتيجية التلاحم بين المؤسسات.

تتضمن هذه الإستراتيجية قيام مؤسسة بشراء أو أو حيازة مؤسسة أخرى بشكل جزئي أو كلي، وذلك من

خلال عروض البيع العمومية المقترحة والمعلن عنها[1].

تعرف إستراتيجية التلاحم بين المؤسسات على أنها إتحاد شركتين أو مؤسستين أو أكثر، بهدف تشكيل شركة واحدة سواء عبر امتصاصها لشركة أو عدة شركات من طرف شركة أخرى واحدة، أو عبر تجميع شريكتين أو أكثر في شركة واحدة مستقلة تماما[2].

لوحظ توسيع تطبيق هذه الإستراتيجيات في السنوات الأخيرة خارج تجمعات الدول المتقدمة، باتجاه الدول النامية، خاصة نحو الدول الصناعية الجديدة أوروبا الشرقية والصين وبلدان آسيا الشرقية. وتبقى هذه الإستراتيجية مهمة بالنسبة للشركات والمؤسسات المغاربية للاندماج في الأسواق العالمية الإقليمية.

**ثانيا: إستراتيجيات أو اتفاقات التعاون من الباطن Outsourcing**

تعتبر إستراتيجيات التعاون من الباطن إحدى الأشكال المتطورة للتعاون، وذلك من خلال خلق علاقة تعاون ما بين الزبون والمورد. وهي تعكس العلاقة ما بين التعاون من الباطن التقليدية، والتعاون المستحدث عبر المشروعات الدولية المشتركة. تسعى هذه الإستراتيجية إلى إدراج وإدماج المورد في تطوير المشروع المراد إنشائه وتحقيقه، أي إنشاء علاقة تعاون بين صاحب القرار والمورد، بهدف تطوير علاقة التعاون والشراكة من الباطن التقليدية.

بغرض استمرار عملية الإنتاج، يصبح توزيع مراحل عملية الإنتاج على عدة دول ملائما جدا، أين تكون تكلفة الإنتاج أقل. ويمكن الاستفادة من الدول ذات مزايا التكلفة من خلال بناء علاقات منتجين – موردين عالميين، بشكل مثالي. وهكذا تستفيد الشركات من جميع مصادر الإنتاج المتاحة على المستوى العالمي، و التي تميز عملية الإنتاج التي تديرها الشركات متعددة الجنسيات، أين يصبح شراء المواد العالمية متاحا لها كالمواد الخام وقوى العمل. ويكتمل ذلك حين تشترك مزايا الموقع في الدول المتقدمة كالبنية التحتية الجيدة وقوى العمل المؤهلة جيدا والأمن الاجتماعي، مع مزايا التكلفة المناسبة للدول منخفضة الأجر[3].

لا تتطلب هذه الإستراتيجية ضرورة وجود شركات كبرى، بقدر وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة ويد عاملة. وهما معياران متوافران بالمنطقة المغاربية. ولنجاح تطبيق هذه الإستراتيجية، لابد من تدعيمها عن طريق ما يأتي:

- إنشاء تنظيم مغاربي يكلف باستقبال وتأطير وتوجيه المؤسسات الأجنبية التي تريد الدخول إلى السوق المغاربية.

[1] محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج إقتصادات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

[2] محمد الشريف منصوري، المرجع السابق، ص: 260.

[3] جيرالد بوكسبرغر و هارالد كليمتا، ترجمة عدنان سليمان، الكذبات العشر للعولمة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، 1999 ، ص: 02.

- وضع إطار قانوني يحدد طبيعة إستراتيجيات التعاون ما بين المؤسسات وطريقة عملها.
- إعادة تنظيم قطاعات توزيع السلع والبضائع التعاونية لتسهيل حركتها.
- تحسين الهياكل القاعدية للاتصالات والنقل الداخلي والخارجي.
- تحضير المؤسسات المحلية التي لها رغبة في إبرام اتفاقات تعاون مع مؤسسات أجنبية أخرى.

**ثالثا: التحالفات الإستراتيجية الدولية.**

يطلق على طريقة التحالفات الإستراتيجية الدولية تسمية "التعاون الدولي للشركات" وكذلك "التعاون الإستراتيجي" وأيضا "الاتفاقات التعاونية". يقصد بالإستراتيجية الدولية اتفاقات الأعمال التي تقوم من خلالها شركتان أو أكثر باختيار نمط التعاون المثمر بينهما، والشريك في التحالف الإستراتيجي الدولي قد يوافق على المساهمة في أنشطة البحوث والتطوير وخبرات التسويق أو المهارة والمعرفة الإدارية[1].

ويقصد بها وجود علاقة بين اثنين أو أكثر من المؤسسات تشترك في تحقيق مشروع معين. وتعرف كذلك على أنها كل أشكال التعاون القائمة بين مؤسستين أو أكثر على المدى الطويل مستقلة فيما بينها، وتشترك في نشاط معين تسعى من ورائه إلى تحقيق ربحية اقتصادية مشتركة. وتعرف كذلك على أنها مشاركة بين مؤسستين أو أكثر مستقلة فيما بينها، التي تسعى إلى تحقيق مشروع أو نشاط خاص معين، بتنسيق وتوفير الإمكانات والوسائل والموارد اللازمة لتحقيق هذا المشروع بشكل مستقل وبتحمل مشترك لمخاطر تحقيقه.

من أهم خصائص التحالفات الإستراتيجية الدولية ما يأتي:

- الاحتفاظ بالاستقلال عقب تكوين التحالف.
- تتقاسم الأطراف المشاركة المنافع أو المزايا الناتجة من التحالف، كما تشترك في ممارسة الرقابة على أداء المهام المحددة في التحالف.
- يساهم المشاركون باستمرار في التكنولوجيا المستخدمة والمنتجات، والمجالات الإستراتيجية الأساسية الأخرى.
- سهولة الدخول إلى السوق الدولية[2].
- المشاركة في المخاطر.
- المشاركة بالمعرفة والخبرات.

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

[2] باسم شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

- التعاونية والميزة التنافسية.

**رابعا: إستراتيجية الممشروعات الدولية المشتركة.**

يقصد بالمشروعات المشتركة الأسلوب الخاص من التحالف الإستراتيجي الدولي الذي تقوم من خلاله شركتان أو أكثر بالاشتراك معا في خلق وحدة أعمال جديدة، أو منظمة جديدة تكون مستقلة عن عائلتها أي الشركة المؤسسة بصفة قانونية.[1] وهي إحدى الأشكال الرئيسة لإستراتيجية التعاون ما بين المؤسسات، من خلال إمضاء اتفاقات فيما بينها. فهي تتضمن كل عملية تسعى من خلالها مؤسستين أو أكثر الوصول إلى تحقيق هدف مشترك محدد، من خلال خلق مؤسسة جديدة لهذا الغرض، أين تحتفظ المؤسسات الممضاة للاتفاقية باستقلاليتها في نشاطاتها أمام المؤسسة المستحدثة.

تعد هذه الإستراتيجية جذابة لعدة أسباب منها:

- تقاسم المخاطر من خلال إتباع إستراتيجية الدخول إلى السوق الأجنبية بواسطة المشروع المشترك، لأن الشركة بإمكانها أن تحد من المخاطر المالية وتعرضها إلى عدم الاستقرار السياسي.

- يمكن للشركة أن تستخدم المشروع المشترك لتستفيد أو لتتعلم من خبرة ومعرفة بيئة السوق الجديدة.

- تسمح المشروعات المشتركة للشركة الأم بتحقيق التعاون والتآزر، بالجمع بين مختلف نقاط قوى سلسلة القيمة، قد يكون لأحد الشركات معرفة معمقة بالسوق المحلية أو نظام واسع للتوزيع، أو مدخل إلى عمالة أو مواد خام منخفضة التكلفة. هذه الشركة قد ترتبط مع شريك أجنبي يمتلك علامة تجارية معروفة، أو تكنولوجيا تنافسية حديثة أو دراية تصنيعية، أو تطبيقات متقدمة للعملية. والشركة التي تعوزها أو تفتقر للموارد الرأسمالية الكافية، قد تسعى لطلب شركاء لتمويل المشروع معا.

- قد يكون المشروع المشترك السبيل الوحيد لدخول سوق بلد ما، أو منطقة ما، إذا كانت مناقصات الحكومة تكافئ بشكل روتيني الشركات المحلية، وإذا كانت التعريفة الجمركية على الواردات مرتفعة، أو إذا كانت القوانين تحظر السيطرة الأجنبية، لكنها تسمح بالمشروع المشترك.

وعليه تتطلب المشروعات الدولية المشتركة، درجة عالية من الخبرة والمهارة في إدارة الاستثمارات، لذلك فهي تنطوي على درجة كبيرة من المخاطرة. وتقوم هذه الطريقة على إيجاد نوع من التعاون المشترك في الملكية، بين شركة دولية وشركة محلية في سوق مستهدفة بغية تحقيق أهداف ومكاسب أعلى.

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

تتمثل مزايا هذه الإستراتيجية في:

- توفير فرص أوفر لتحقيق عائد أكبر من التصدير أو الترخيص.
- السيطرة الأعلى على الإنتاج و التسويق.
- توفير تغذية عكسية للمعلومات عن السوق المستهدفة.
- اكتساب خبرة أكبر في عمليات التسويق الدولي.

عيوب هذه الإستراتيجية تندرج فيما يأتي:

- الحاجة إلى استثمار أكبر من رأس المال والموارد البشرية.
- التعرض لدرجة أكبر من المخاطرة.

نشير إلى أنه يتم تحديد الإطار النظري للمشروعات المشتركة ضمن المتغيرات الآتية:

- حجم ربحية الشركة الدولية الأم.
- طبيعة أعمال الشركة الدولية الأم.
- المواقف والاتجاهات الرقابية من وجهة نظر الشركة الدولية الأم.
- القرار بالدخول في المشروع المشترك وأسباب اختيار هذا المشروع.
- أسباب اختيار الشركاء.
- الخصائص التركيبية للمشروعات المشتركة بالنسبة لاعتمادها في الشركات الدولية الأم.

رغم المخاطر التي تنطوي عليها المشروعات الدولية المشتركة، إلا أنها تتضمن بلوغ أهداف سامية تتمثل فيما يأتي:

- الوصول إلى اقتصاديات الحجم.
- الشراكة في البحوث والتطوير.
- الشراكة في مجال التسويق والتوزيع.
- دمج وحدات الأعمال الإستراتيجية.
- امتلاك تكنولوجيا الأعمال المحورية.
- دفع المنتجات إلى الأسواق الأجنبية.

## المطلب الثالث: إقامة التكامل الاقتصادي المغاربي.

تعود فكرة تأسيس إتحاد المغرب العربي، إلى المعطيات الداخلية لكل دولة. وذلك حسب طبيعة بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكذا المتغيرات الدولية التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على الأوضاع البنيوية للدول المغاربية. إضافة إلى ذلك كانت هناك أهداف دفعت كل دولة على حدى من دول المنطقة إلى التفكير في إنشاء تكتل يكون بمثابة حل لتحقيق العديد من الأهداف التي كان من الصعب تحقيقها بسبل سابقة.

### أولا: أهداف الدول المغاربية من إقامة إتحاد المغرب العربي.

مكنت العوامل الخارجية والداخلية، من إحداث تقارب في الأفكار بين الدول المغاربية. إلا أن لكل دولة من دول المغرب العربي أهدافها الخاصة، من وراء التكتل تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالح و أغراض معينة، و فيما يأتي أهداف كل دولة:

**1/ أهداف المغرب من وراء التكتل:** تشكل المغرب قوة اقتصادية إقليمية، لكن علاقاتها من الدول المجاورة تشهد دوما توترا، وتعاني من الأزمات لعدم توازن مواردها الطبيعية مع عدد سكانها. لذلك كانت أهدافها من الإتحاد المغاربي تتمثل فيما يأتي:

- ✓ تحقيق أهداف اقتصادية، من خلال التعاون والتنسيق مع بقية دول المنطقة والاستفادة من التفضيلات الجمركية والضريبية والاستفادة من المشاريع المشتركة التي ستقوم على التخصص في الموارد بين دول المغرب العربي.
- ✓ رغبة المغرب في القضاء على سياسة المحاور والصراعات، للتفاوض مع جبهة البوليزاريو والتوصل إلى حل للمشكلة.
- ✓ محاولة تحييد الجزائر ولو جزئيا، في المرحلة الحاسمة التي تسبق الإعداد للاستفتاء، وكذلك ليبيا بالتراجع عن دعمها للبوليزاريو[1].

**2/ أهداف الجزائر من وراء التكتل:** كانت الجزائر كغيرها من الدول المغاربية تهدف إلى تحقيق مصالح معينة من وراء انضمامها للإتحاد. وتمثلت أهدافها في النقاط الآتية:

- ✓ تحقيق الاستفادة الاقتصادية من المشروعات الاقتصادية المشتركة، خاصة تلك المرتبطة بالتجارة الخارجية ومشاريع مد خط أنابيب الغاز إلى أوروبا. والعمل على التخلص من البطالة، إضافة إلى الأزمات اليومية التي

[1] صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 2007/1989، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 184.

كانت تعاني منها، والتي كانت سببا في انطلاق أحداث أكتوبر 1988.

✓ توجه الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 إلى إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية، لإعادة ترتيب البيت من الداخل، لذلك رأت أن الإتحاد المغاربي يمثل صيغة مناسبة لتصفية المحاور والصراعات الخارجية وبقدر قدرتها على ذلك ستكون قدرتها على إنجاح إصلاحاتها الداخلية[1].

✓ دعم صورة الجزائر على المستوى الدولي والإقليمي.

✓ إتاحة الفرصة لرسم حدودها مع الجيران خاصة ليبيا، هذه الأخيرة لها مطامع في الأراضي الجزائرية.

✓ دعم أواصر العلاقات بين الجيران، وجعل النظام الليبي أكثر التزاما بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة له.

**2/ أهداف تونس من وراء التكتل:** تمثلت أهداف تونس فيما يأتي:

✓ تحقيق تونس لمكاسب اقتصادية بالدرجة الأولى، خاصة بعد تدهور القدرة الشرائية لمواطنيها، التي انعكست في الانتفاضات الشعبية المتكررة، خاصة تلك التي أطلق عليها "ثورة الخبز" سنة 1984 .

✓ رغبة النظام السياسي القائم آنذاك، في إعادة فتح صفحة جديدة في علاقاته مع الدول المجاورة، لضمان موقف توازني في المنطقة، لمواجهة دول مجاورة أخرى قوية نسبيا وهي ليبيا والجزائر والمغرب.

✓ محاولة لعب دور مميز ويتناسب نسبيا مع أدوار الدول الأخرى الأعضاء في الإتحاد.

✓ إيجاد سوق مغاربية تصدر لها الفائض من اليد العاملة التونسية خاصة ليبيا. أي أن تونس تسعى إلى محاولة التنسيق والتعاون مع ليبيا لتحقيق فائدة اقتصادية، من خلال العمالة التونسية دون التعرض لضغوط سياسية منها والتي تمارسها ليبيا على تونس من وقت لآخر، مثل ما حدث سنة 1985 عندما قامت ليبيا بطرد 30 ألف عامل تونسي. وهذا يعني أن تونس بانضمامها للإتحاد سوف تتجنب هذه السلوكيات بفعل المعاهدات والاتفاقات الجماعية التي تربطهما.

**ثانيا: الإستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة. ( العمل المغاربي المشترك).**

انطلاقا من المبادئ والأسس التي نصت عليها معاهدة مراكش سنة 1989 ، أعتمد مجلس الرئاسة في دورته العادية بليبيا سنة 1991 قرارا خاصا بالملامح الكبرى للإستراتجية المغاربية للتنمية المشتركة، بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الإتحاد المغربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة وضمان حرية تنقل الأشخاص

[1] عمر عز الرجال، القمة الثانية للمغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 96، أفريل 1989، ص: 165.

والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

ارتكزت هذه الإستراتيجية على مراحل وفترات زمنية محددة، بهدف تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف وتوفير الإمكانات المادية والبشرية، لخدمة الأهداف الاتحادية مع الأخذ بعين الاعتبار درجات النمو لكل بلد عضو. وحث المؤسسات القطرية على إعطاء البعد المغاربي لكافة نشاطاتها. منحت هذه الإستراتجية الأولوية لتحقيق الأمن الغذائي المغاربي وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية، وكذا الإسراع في تنفيذ الخطة المعتمدة في ميدان التبادل التجاري وانتهاج سياسات مشتركة في كافة الميادين.

## 1/ منهجية العمل المغاربي المشترك:

تتمثل هذه المنهجية في إقرار برنامج يعتمد على المراحل الآتية:

**المرحلة الأولى:** بعث منطقة التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المغاربي على مستوى الإتحاد، بهدف إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنمية التبادل التجاري بين دول الإتحاد، وإعطاء دفع قوي وملموس للإنتاج والمبادلات على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية 1992.

**المرحلة الثانية:** إنشاء وحدة جمركية قبل نهاية 1995، بهدف توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف، ووضع تعريفة جمركية موحدة بإتجاه الخارج، وكذلك توحيد الأنظمة والقوانين الجمركية.

**المرحلة الثالثة:** إنشاء سوق مشتركة بين دول الإتحاد قبل سنة 2000، بهدف الوصول إلى الاندماج الاقتصادي، وإرساء نظام واحد للأسواق وتراتيب موحدة داخل الفضاء المغاربي. وإقامة سوق داخلية كبرى لا مجال فيها للرسوم الجمركية والحواجز الأخرى. وكذا تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

**المرحلة الرابعة:** الوحدة الاقتصادية، وفيها يتم توحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة. مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية داخل كل بلد مغاربي وفيما بينها.

## 2/ سياسات العمل المغاربي المشترك:

يتطلب الوصول للمراحل السابقة الذكر وبأحسن حال، القيام بدراسات فنية واقتصادية عامة وقطاعية، تهدف جميعها إلى التمهيد لعملية دمج الاقتصاديات الوطنية في المجالات الآتية:

### أ/ في مجال الأمن الغذائي:

- وضع سياسات وخطط مغاربية مشتركة، لتطوير الموارد الفلاحية واستغلالها أحسن استغلال. ومن ثم تحقيق

الاكتفاء الذاتي على المستوى المغاربي مع المحافظة على البيئة.

– تحقيق التكامل في مجال الإنتاج الفلاحي، وإنشاء الهياكل والآليات المناسبة، ووضع إستراتيجيات مشتركة لزيادة إنتاج المواد الغذائية الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي. وتدعيم الصناعات والبحوث والخدمات المرتبطة بالفلاحة و التنمية الريفية.

– وضع سياسات فلاحية مشتركة، لحماية السوق المغاربية من مزاحمة الواردات الآتية من خارج دول الإتحاد.

**ب/ في مجال الموارد البشرية:**

– العمل على توحيد السياسات المغاربية، لتكوين الإطارات في جميع الميادين خاصة في مجال الصحة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام ورعاية الشباب والتشغيل والضمان الاجتماعي.

– وضع الإطار القانوني الذي يكفل حرية التنقل الإقامة، وممارسة كل الأنشطة الاقتصادية داخل دول الإتحاد.

– وضع سياسات موحدة لرعاية الجالية المغاربية، خاصة فيما يتعلق بالإقامة والتشغيل والضمان الاجتماعي، والعمل على استقطابها للمساهمة في التنمية الاقتصادية المغاربية.

**ج/ في مجال الطاقة:**

– تطوير القدرات المغاربية في التنقيب على النفط والغاز، وترشيد استخدام الطاقة والبحث المشترك عن مصادر جديدة ومتجددة.

– إعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع الصناعية لمصادر الطاقة المتوفرة في دول الإتحاد، وإرساء قواعد لإنشاء مشاريع مشتركة لبحث الديناميكية الاقتصادية في المنطقة وتنمية صناعات بيتروكيماوية مغاربية. إضافة إلى العمل على توسيع وربط شبكات الكهرباء وتطوير وسائل الإنتاج الكهربائي.

**د/ في مجال الصناعة:**

– وضع برامج مشتركة تضمن الاندماج في المجال الصناعي بالتنسيق مع مختلف السياسات القطاعية واستحداث صناعات خاصة التكاملية منها إضافة إلى توسيع المشاريع القائمة وطنيا أو إحداث ثنائيا ذات الجدوى الاقتصادية لتصبح مشاريع اتحادية.

– التركيز على الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المتوفرة في دول الإتحاد، وعلى الصناعات الهادفة إلى الاكتفاء الذاتي في أهم المواد الأساسية والاهتمام بالصناعات المستقبلية.

### هـ/ في مجال النقل و المواصلات:

– تنفيذ البرامج الرامية إلى ربط بلدان المغرب العربي، وتكثيف شبكات النقل البري والجوي والبحري وشبكات الاتصالات السلكية اللاسلكية.

### و/ في المجال التجاري والمالي و النقدي:

– العمل على وضع تشريعات وأنظمة موحدة لتنمية الصادرات، والقيام بالإستيراد المشترك، وضبط إطار عام للمنافسة السليمة والتنسيق بين سياسات الأسعار والدعم وتوحيد المواصفات.

– تنسيق السياسات والأنظمة في المجال الضريبي والمحاسبي، والرقابة على الصرف وفي مجال الاستثمار والتأمين وإعادة التأمين والنقد، قصد الوصول إلى أنظمة موحدة لهذه الميادين.

– تعميم اتفاقات الدفع الثنائية بين المصارف المصرفية، مع تسديد المدفوعات كيفما كانت طبيعتها. واستعمال العملات الوطنية أكثر ما يمكن بين دول المغرب العربي، والإعداد لإنشاء عملة مغاربية موحدة.

– تبادل المعلومات وتكثيف التشاور بين دول الإتحاد، خاصة فيما يتعلق بالمديونية الخارجية بهدف دعم المواقف تجاه المؤسسات المالية الدولية.

## ثالثا: نتائج عملية التكامل بين دول إتحاد المغرب العربي.

للوقوف على نتائج عملية التكامل بين دول المغرب العربي، لابد من إلقاء نظرة على وضعية الاتفاقات والإنجازات التي تمت، ومعرفة وضعية التجارة البينية بينها.

### 1/ وضعية الاتفاقات[1]:

عرفت عدة اتفاقات مبرمة بين دول الإتحاد عدم المصادقة عليها، بل وحتى المصادق عليها لم تدخل بعضها حيز التنفيذ، كما تأجل تنفيذ الإستراتيجية. وذلك بسبب الاختلاف في الرؤى الاقتصادية وفي مستويات التنمية. فمن بين 37 اتفاقية في مجالات مختلفة تم التصديق على ستة اتفاقات فقط وبدأ سريان بعضها وهي:

- اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية.
- اتفاقية الحجز الزراعي.
- اتفاقية تفادي الإزدواج الضريبي.
- اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للتجارة الخارجية.

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 341 – 343 .

- اتفاقية النقل البري.
- الاتفاقية الخاصة بتشجيع الاستثمار.

يكمن السبب في عرقلة تنفيذ الاتفاقات التجارية والجمركية بين دول إتحاد المغرب العربي، في استمرار التدابير المقيدة لحركة التجارة بين دول الإتحاد، مثل التراخيص التقنية والإدارية المسبقة، الخاصة بإعفاء الواردات من الرسوم الجمركية والتعويضية وبعض الضرائب ذات الأثر المماثل. ولأن هذا الوضع عرقل عملية التكامل، تم اللجوء إلى التنفيذ التدريجي لأحكام الاتفاقات التجارية والجمركية الثنائية. وفي سنة 2001 قام وزراء التجارة لدول الإتحاد بالتوقيع على بروتوكول اتفاق تجاري خاص بإنشاء منطقة تجارة حرة وإتحاد جمركي.

**2/ الإنجازات:** لم تؤد المجهودات المبذولة من طرف دول الإتحاد إلى نتائج ملموسة في أي قطاع. ففي قطاع المناجم والمحروقات تم بتاريخ فيفري 1989 إنشاء لجنة مغاربية للصناعة البترولية، لإنجاز سوق مشتركة للطاقة وذلك بهدف خلق الانسجام والتنسيق في السياسات الوطنية للبلدان الأعضاء، لكن أوضاع المغرب العربي عامة وأوضاع الجزائر خاصة بسبب أزمة التسعينيات أعاقت كل تلك المجهودات.

في قطاع الصناعة، ونظرا لتبني إستراتيجية تتمحور حول خلق منطقة التبادل الحر والإتحاد الجمركي، والانطلاق من التكامل بالأسواق. وبإهمال المقاربة الهيكلية وتهميش هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي، التي تعتبر أكثر أهمية وفعالية، تجمدت مجهودات التكامل المغاربي وتعثرت المسيرة التكاملية.

بالنسبة لقطاع النقل، فقد استفاد من الكثير من الاتفاقات وخصصت له لجان خاصة بالسكك الحديدية، لكنها جمدت سنة 1975 بعد الأزمة الجزائرية المغربية. لكن بعد إعادة تفعيل التعاون المغاربي استفاد القطاع من دفع جديد سنة 1990 ، حيث طورت كل دولة شبكتها الخاصة البرية والحديدية والبحرية والجوية وشبكتها مع أوروبا ودول أخرى خارج منطقة المغرب العربي. بعدها قرر وزراء النقل لدول المغرب العربي إنشاء شركة جوية مشتركة Air Maghreb و شركة مغاربية للنقل البحري، بإعادة المشروع المجمد منذ 1975 كما قرر وزراء التجهيز والأشغال العمومية إنجاز الطريق السيار شرق – غرب يربط دول المغرب العربي فيما بينها، وتوحيد المقاييس التقنية لكل طرق دول المغرب العربي. إضافة إلى ذلك قررت اللجنة المغاربية للهياكل القاعدية ما يأتي:

- العمل على تحسين الخدمات وتقليص مدة السفر بالخطوط الحديدية الموجودة بين الدار البيضاء والجزائر وتونس.
- إنجاز دراسات خاصة بشق خط حديدي عابر للمغرب العربي والقطار المغاربي السريع.

– إنشاء لجنة تقنية مكلفة بالإنجاز، والإشراف على الدراسات التقنية والاقتصادية الخاصة بالطريق العابر للمغرب العربي.

يتضح من تعطل مشاريع النقل بين الدول المغاربية، الثغرات الدائمة التي يتعرض لها مسار التكامل الاقتصادي المغاربي. فالمنشآت القاعدية تمثل سندا وعاملا مهما في زيادة نشاطات التبادل والتعاون في مجال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، لذلك فنجاح التعاون والتكامل المغاربي يتطلب القضاء نهائيا على هذه الثغرات في ربط الشبكات الوطنية والجهوية التي تشكل العصب الرئيس للتنمية الاقتصادية[1].

في مجال الفلاحة اعتمد مجلس الرئاسة بتاريخ جويلية 1990، اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الزراعية وإقامة سوق فلاحية مشتركة بغرض الحد من التبعية الغذائية. لكن لم يحدث أي أثر إيجابي على القطاع الزراعي في أرض الواقع، حيث اكتفت الجهود المبذولة بإنشاء أفواج عمل فقط، تتكفل بالتنمية الزراعية والماء والسوق المشتركة والثروة السمكية والصناعات الغذائية.

**رابعا: تفعيل دور إتحاد المغرب العربي.**

رغم المدة الطويلة التي مضت على إنشاء إتحاد المغرب العربي، إلا أنه لم يتمكن من إرسال أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، وظلت حصيلته السياسية والاقتصادية ضئيلة. الأمر الذي يدفع إلى التفكير في إيجاد الحلول والآليات الكفيلة بتفعيله، وتحقيق الأهداف والطموحات التي كانت محددة من قبل. وفيما يأتي بعض الآليات لإخراج الإتحاد من الجمود.

**1/ إعادة النظر في المقاربة المتبعة:** لإعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي، لابد من التخلي عن المقاربة المتبعة وانتهاج المقاربة الهيكلية التي تؤدي إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية، عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة. لأن تحقيق الوحدة المغاربية لا يكون إلا من خلال القيام بإجراءات هيكلية، وإعادة تشكيل هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي للدول المغاربية. لأن هذا يمثل دافعا قويا لتنمية المبادلات التجارية المغاربية البينية ويمهد لنمو المبادلات التجارية بينها.

**2/ إقامة المصرف المغاربي:** العمل على تأسيس المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، للمساهمة في تنمية التجارة البينية المغاربية وتحفيز الاقتصاديات المغاربية وجلب الاستثمارات الأجنبية. خاصة

[1] بدعيدة عبد الله، العوامل الفاعلة في تحقيق الاندماج المغاربي، مداخلة في ملتقى الاندماج الاقتصادي المغاربي، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين 11/10 جوان 2000.

بعدما اتفق وزراء الاقتصاد والمالية للإتحاد في مارس 2002 ، على إحياء هذا المشروع وحددوا رأس ماله ب 500 مليون دولار . كما سيساهم هذا المصرف في المستقبل في إيجاد عملة موحدة من شأنها المساعدة في تطوير المبادلات المغاربية البينية[1].

**3/ تأسيس منتدى رجال الأعمال:** لابد من العمل على تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال والمستثمرين بشكل دوري، بهدف تنشيط الآليات المتوفرة واللازمة لتبادل الخبرات والتجارب، مع تفعيل الغرف التجارية المشتركة المتواجدة وجمعيات رجال الأعمال المغاربة.

**4/ حركية رؤوس الأموال:** لابد من تشجيع حركة رؤوس الأموال وانتقال الأشخاص بين الدول المغاربية، بالشكل الذي يتماشى مع أهداف المعاهدة وتطبيقا لاتفاقية تشجيع وترقية الاستثمار.

**5/ دعم شبكة المواصلات:** لابد من العمل على تطوير شبكة المواصلات بشكل مكثف، والإسراع في إنجاز الطريق السيار وشبكة السكة الحديدية بين تونس وطرابلس، نظرا لأهميتها في نقل السلع وتنمية وتطوير التكامل بين الدول.

**6/ تعزيز التعاون الثنائي:** بما أن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية تحكمها الاتفاقات الثنائية، فأنه يصبح من الأفضل تعميق التعاون الثنائي لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي.

**7/ إنشاء مركز توثيق:** لابد من إنشاء هيئة تتولى مهمة جمع وتدوين النصوص القانونية، والإجراءات المتعلقة بالاستثمار والعمل على تحيينها مع توحيد التشريعات المتعلقة بالصادرات.

**8/ تبني إستراتيجية شاملة[2]:**

على الدول المغاربية أن تسعى جاهدة لوضع إستراتيجية مغاربية، تتبنى مقاربة شاملة في المجال الاقتصادي وفي العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص. وتقوم على أساس الشفافية والمنافسة الشريفة. في هذا الشأن اقترح مجلس وزراء الخارجية للإتحاد المغاربي في دورته الواحدة والعشرين ما يأتي:

- تصور شامل يوفق بين الإصلاحات الهيكلية و المهام المعهود بها لمؤسسات الإتحاد، وفتح ميادين عمل إتحادية جديدة تتماشى مع الغايات الإستراتيجية للإتحاد وتتلاءم مع مقتضيات التطورات الإقليمية والدولية.
- منح أهمية خاصة للبعد الاقتصادي للعمل المغاربي المشترك، وذلك مراعاة للمتغيرات الإقليمية والدولية وإقرار

[1] ديدي ولد السالك، إتحاد المغرب العربي، أسباب التعثر ومداخل التفعيل، المستقبل العربي، العدد 312، فيفري 2005 ، ص: 68.
[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 405 – 407.

إنشاء فريق عمل يسند إليه إعداد دراسة حول إنشاء المجموعة الاقتصادية المغاربية.

- تنسيق السياسات الجبائية والمالية والنقدية، في ميادين مراقبة الصرف والتأمين وإعادة التأمين.
- تعميم الاتفاقات الثنائية للدفع بين البنوك المركزية، من أجل استعمال العملات المغاربية.
- إتباع مسيرة مشتركة لضمان تحول الدول المغاربية نحو قابلية تحويل عملاتها، لتجنب اللجوء لممارسة التخفيضات النقدية التنافسية التي تكون لها عواقب وخيمة على كل الدول المغاربية.

انطلاقا من هذه المقترحات، شرعت حكومات الدول المغاربية في دراسة مبادرة وحدوية جديدة في منطقة شمال إفريقيا تحل محل إتحاد المغرب العربي. تهدف إلى إقامة تكتل اقتصادي شبيه بالإتحاد الأوروبي على خلفية دعوات رسمية أوروبية وأمريكية بضرورة إقامة تجمع جهوي في منطقة شمال إفريقيا.

## المبحث الثالث: واقع الأسواق المالية للدول المغاربية.

شهدت الأسواق المالية تطورا بارزا، فقد أصبحت خلال العقود الأخيرة المرأة العاكسة لاقتصاديات الدول، وشكلت مصدرا هاما لتوفير التمويل اللازم للشركات الدول. كما تمثل ملاذا متميزا للمستثمرين الراغبين بإلحاح في تحقيق الأرباح. فهذه الأسواق تعمل على تنظيم تدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية التي تتوفر فيها أموال فائضة إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في التمويل. إن هذا الانسياب المستمر من الوحدات التي تحقق فائضا إلى الوحدات التي تعاني عجزا، يساعد على زيادة حجم الاستثمارات والنمو الاقتصادي، وتحقيق مستوى إشباع أكبر لحاجات الأفراد. في هذا الصدد، سنتطرق في هذا المبحث لأهم الخصائص التي تتضمنها البورصات الناجحة والكفأة، حتى تمكن البورصات المغاربية من الإلتزام بها بغرض تيسير الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي نفس الوقت طرح السبل والآليات لتأهيل الأسواق المالية المغاربية. ومن ثم استعراض حالة الأسواق المالية للدول المغاربية الثلاث الجزائر والمغرب وتونس، لإبراز الاختلافات الموجودة بينها.

### المطلب الأول: خصائص البورصات المحفزة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تعد الأسواق المالية في الاقتصاديات المتقدمة كالصين مثلا أسواقا فاعلة وكفأة، وعالية الحرية فيما يخص دخول المدخرين والمستثمرين وخروجهم منها. لذلك نجد أن من أبرز خصائص البورصات المساعدة على الاندماج في الاقتصاد العالمي هي الكفاءة وعمق السوق المالية.

#### أولا: كفاءة الأسواق المالية:

السوق الكفاءة هي التي تضمن توجيه الموارد بالشكل الذي يحقق تخصيصا كفأ للموارد الاقتصادية إلى المجالات الأكثر ربحية. كما أن للسوق الكفاءة دور مباشر، يقوم على حقيقة مفادها أنه عندما يقوم المستثمرون بشراء أسهم شركة ما، فهم في الحقيقة يشترون عوائد مستقبلية، وهذا يعني أن المنشآت الواعدة باستطاعتها إصدار سندات والتعاقد للاقتراض مع المؤسسات المالية[1]. ولها أيضا دور غير مباشر، يتمثل في إقبال المزيد من المستثمرين على الشركة والتعامل بأسهمها، الأمر الذي يزيد من الموارد المالية للشركة.

لكي يتحقق التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة، لابد من توفر سمتان هما كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل. فالأولى أي كفاءة التسعير وتسمى أيضا الكفاءة الخارجية، فتعني سرعة وصول المعلومات الجديدة إلى

[1] المعهد العربي للتخطيط، كفاءة الأوراق المالية، متطلبات سوق رأس المال، الكويت، 2000، ص: 01.

جميع المتعاملين في السوق دون فاصل زمني كبير، ودون تكاليف باهظة؛ مما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة، وبذلك يصبح التعامل بالسوق لعبة عادلة. أما كفاءة التشغيل أي الكفاءة الداخلية تعني قدرة السوق على خلق توازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملون خسارة باهظة، ودون السماح بتحقيق هامش ربح فعال. وعليه فإن كفاءة التسعير تعتمد على كفاءة التشغيل على نقيض أسواق المال المغاربية، التي يخيم عليها التباين في الأداء لتفاوت استجابتها للمعطيات الاقتصادية والمالية والسياسية السائدة، وذات أحجام تداول ضعيفة.

ومن جهة أخرى، فإن تدني أسواق المال المغاربية يعود لضعف الإفصاح والشفافية، حيث يعاني المستثمرون في العديد من الأسواق المالية، من غياب عدالة الحصول على المعلومات المهمة التي تؤثر على أسعار أسهم الشركات المدرجة في هذه الأسواق، الأمر الذي ينعكس على كفاءة هذه الأسواق وصدقها. و عليه فإن أعضاء مجالس الشركات أو المديرين التنفيذيين عادة ما يحققون مكاسب كبيرة أو يتجنبون خسائر جسيمة من خلال إطلاعهم على المعلومات الداخلية للشركات، واتخاذ قرارات البيع أو الشراء قبل نشر هذه المعلومات للجمهور.

لهذا نجد أن العوامل التي تساهم في تسهيل وإنجاح اندماج البورصات المغاربية في الاقتصاد العالمي، تتعلق بعوامل نجاح التعامل والاستثمار في الأسواق المالية، لأن الاستثمار في الأسواق المالية، يستلزم وضع الأسس الكفيلة بإنجاح العملية الاستثمارية وذلك باختيار التشكيلة الصحيحة للأوراق المالية في السوق دون التضحية بالعائد المتوقع من وراء تلك الاستثمارات. وبذلك يكون القرار الاستثماري في السوق المالية مرهونا بجملة من المعطيات نذكر منها:[1]

أ- مقدار العائد: وهو يعكس حجم الأرباح أو الخسائر التي يحصل عليها المستثمر، والتي غالبا ما يعبر عنها كنسبة مئوية من رؤوس الأموال المستثمرة.

ب- درجة المخاطرة: تمثل احتمالات المخاطر المتوقعة أو ما يسمى بعدم التأكد في مجال تقييم المشروعات.

ت- الوقت: إن شراء الأوراق المالية محدود بفترة زمنية، يتحدد بموجبها الوقت الذي يحتفظ فيه المستثمر بالأسهم والسندات. لأن عامل الزمن يرتبط بنوع الشركة ونظرة المستثمر وتوقعاته لنموها وتطورها.

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي للدول المغاربية، يتطلب عمق الأسواق المالية، والذي بدوره يزيد فعاليتها، ويعزز استجابة نظمها الاقتصادية للصدمات. وهذا ما نجد متوفرا في بورصات الدول المتقدمة وغائبا

[1] جاسم عبد الرسول، سوق الأوراق المالية بين الاستثمار و الاستثثار، بغداد، 2000، ص:01 .

في بورصات دول المغرب العربي.

**ثانيا: تعميق الأسواق المالية للدول المغاربية:**

هناك حاجة إلى تعزيز عمق وسيولة أسواق المال في الدول المغاربية. حيث تتركز أسواق المال في المنطقة المغاربية على إصدار الحكومة، في حين يتم إصدار سندات الشركات أو أسواق الأسهم بشكل غير متساوي أو أنها غير قائمة أصلا[1]. وتعمل أسواق المال العاملة بشكل جيد على تيسير الوساطة المالية وإدارة المخاطر، وتيسير تدفق رأس المال عبر الحدود في المدى المتوسط.

في هذا المجال لابد من إتباع خطوات لتعزيز اللوائح والإشراف على الأسواق المالية، وإنشاء منعطف لعوائد الحكومة، وتوسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز الشفافية لتشجيع المشاركة. وسيكون للإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية الحاكمة للأسواق المالية تأثير كبير على تطوير هذه الأسواق. ويجب أن تركز الجهود في هذا المجال على تبني المعايير الدولية والممارسات الجيدة، مثل تلك الواردة في أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية الصادرة عن المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

من جهة أخرى يمكن أن تلعب الحكومات دورا حافزا في تطوير أسواق المال، من خلال دعم سوق أعمق لإدارة الدين الحكومي وتيسير ظهور منعطف للعوائد يمكن من خلاله تحديد أسعار الأصول الأخرى. ولهذا يجب أن تصدر الحكومات أوراقا على أساس دوري وبأسعار السوق. وفي الجزائر والمغرب وتونس، أصبحت سياسات الإصدار الحكومية أكثر ملائمة لظهور منعطف العوائد، مع التراجع الثابت لعدد الأوراق المالية للحكومة في المغرب من مئات الأنواع المختلفة التي كانت موجودة حتى سنة 2003. وتم إنشاء منعطف عوائد سيادي في الجزائر سنة 2002 وبعدها في تونس[2].

يجب تشجيع مختلف المشاركين على الدخول في أسواق المال من جانب الشراء، وتعزيز أو تطوير صناعة المستثمرين المؤسسين – خاصة صناديق المعاشات وشركات التأمين– وهذا سيكون له تأثير إيجابي على عمق وسيولة الأسواق المالية. ويتضمن هذا الأمر معالجة الضرائب التي تدعم منتجات المدخرات على المدى الطويل، وتوفير ميدان متسق للتعامل مع البنوك لجذب المدخرات طويلة الأجل، وكذلك قدرة المؤسسات الأجنبية لدخول الأسواق المحلية.كما أن الفحص التدريجي للقيود على صناديق المعاشات واستثمارات المؤمنين على الحياة يدعم

[1] ورقة عمل صندوق النقد الدولي، إصلاحات القطاع المالي و أفاق الدمج المالي في بلدان المغرب العربي، ماي 2007، ص: 28.
[2] المرجع نفسه، ص: 28.

التنوع. فقد فرضت معظم الدول المغاربية قيودا كمية على مخصصات الاستثمار في هذه المؤسسات أي صناديق المعاشات مقابل قواعد الرجل الحذر[1]. ويعد المستثمرون الكبار، مثل صناديق التقاعد أو التأمين المملوكة للدولة، أسيروا شراء الأوراق المالية الحكومية. لذلك ينبغي تجنب الحد الأدنى من قيود وعوائق الاستثمار لضمان التنوع الملائم، وذلك حتى على المستوى الدولي. كما أن المزيد من مرونة الاستثمار تتيح للمستثمرين المؤسسيين تمييز أنفسهم وتقديم الخدمات لمجموعة متنوعة من ملفات المستثمرين الصغار.

في هذا الصدد نجد أن التشريع الذي سن في المغرب سنة 2004 ليسمح لشركات التأمين باستثمار ما يصل إلى خمسة بالمائة من أموالها بالخارج، يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. ويمكن إتباع الانتقال التدريجي إلى قواعد الرجل الحذر على المدى المتوسط، إلى جانب الخطوات اللازمة لضمان الإدارة الملائمة للمخاطر في شركات التأمين وكذلك الإشراف الملائم.

يؤدي تعزيز الشفافية إلى العمل على دعم مشاركة السوق في جانب البيع، لأن العمل العميق والجيد للأسواق المالية يعتمد على مشاركة عدد كبير من المستثمرين الصغار. كما أن وجود إطار مؤسسي ذو قواعد واضحة أين يتمتع المستثمرون بحماية جيدة، يعد شرطا ضروريا لتنمية الأسواق المالية، ومن الأمثلة على هذا، التشريع الصادر في المغرب سنة 2004 الذي عمل على توضيح وتوحيد القوانين الحاكمة لنظم العمل، بما في ذلك الخطوط الإرشادية للإصدار. لكن تبقى هناك في المغرب حاجة إلى تعزيز التغيير في ثقافة الشركات، لأن عددا كبيرا من الشركات المملوكة للأسر في المغرب تتردد في الإفصاح عن المعلومات و/أو تتخلى عن الرقابة من خلال الإصدار العام للأسهم. في تونس على سبيل المثال، تصدر الأوراق المالية بشكل عام من قبل الشركات المالية التي تملكها البنوك، وتشتري هذه الأوراق المالية بالأساس من قبل الصناديق المشتركة التي تملكها نفس البنوك.

يمكن لحكومات الدول المغاربية، إسراع حركة استبدال قروض البنوك بالسندات المحلية. ونظرا لأن التدفقات النقدية طويلة المدى، يمكن للهيئات العامة ووسطاء تمويل الإسكان أن تصبح جهات إصدار في أسواق السندات المحلية. في الجزائر، شرعت المؤسسات والمرافق العامة الكبرى في استبدال ديون البنوك بسندات الشركات سنة 2004 وتلاها أول إصدار للشركات الخاصة في جانفي 2006. وبالمقابل، يعد سوق ديون الشركات كبير نسبيا، لكنه لم يحقق قدرات النمو المرغوبة.

[1] في ظل القواعد الاحترازية، لا يخضع الأمناء للقيود الكمية ويمكنهم الاستثمار في التأمين إذا كان سيتم لأغراض الاستخبارات، ممن يسعى لتحقيق دخل ملائم مع حفظ رأس مال المستثمرين.

إضافة إلى ما سبق، يتطلب تعميق الأسواق المالية تنسيق أوثق بين وزارات المالية والبنوك المركزية لتصميم وتحديد أدوات السياسة النقدية. فكلما استمر الفائض في السيولة الهيكلية من العناصر المستقلة بمرور الوقت، قد تظهر الحاجة لتنفيذ أدوات الاستجابة للاستحقاق. وعادة ما تتكون أدوات الاستحقاق الطويل من البيع المباشر من البنوك المركزية للأوراق المالية الحكومية، ومتطلبات الاحتياطي أو الالتزامات الخاصة للبنك المركزي. ويمكن أن تظهر مبيعات البنوك المركزية للأوراق المالية الحكومية عندما تصدر الخزانة ما يزيد على متطلبات تمويلها. وتعد تكلفة تحمل هذا الدين العام مماثلة لتقليل حصص البنك المركزي من متطلبات الاحتياطي الأعلى أو الودائع الخاصة للبنك المركزي، فكلاهما يجب أن يسدد أسعار فائدة السوق لضمان حيادها تجاه هوامش البنوك. ويمكن للالتزامات الخاصة للبنك المركزي، مثل مزادات الودائع كما في الجزائر، حمل الاستحقاقات التي تتلاءم بدرجة أكبر مع السيولة طويلة المدى ويمكن لفواتير البنك المركزي أن تلعب دورا، ولكنه محدود في أحجام صغيرة واستحقاقات قصيرة.

تعزيز حوكمة الشركات يعد أساسيا لتحقيق الأسواق المالية العميقة ذات السيولة، مع تزايد طلب المستثمرين واختياراتهم، حيث تخلق الممارسات القوية في هذه الجوانب مناخ جاذبا للاستثمار. وقد شهدت حوكمة الشركات في بلاد المغرب بوجه عام تحسنا في السنوات الأخيرة، وعلى وجه الخصوصتعد المغرب تونس اليوم الدولتين الوحيدتين في المنطقة حيث توجد معدلات مرتفعة للمسائلة الإدارية وحقوق المساهمين، إلا أن جميع العوائق أمام التنفيذ الفعال للقوانين المتعلقة بهذا الشأن لم ترفع، كما أن سلطات جهات تنظيم الأوراق المالية لتناول قضايا حوكمة الشركات لا تزال محدودة.

على الدول المغاربية حتى تتمكن من تعميق أسواقها المالية وزيادة سيولتها، أن تحرص على تعزيز اللوائح والإشراف على الأسواق المالية. وتعميق أسواق الصكوك الحكومية وتطوير مقاييس هامش العوائد، وكذا بناء قاعدة فعالة من مستثمري أسواق المال، وتحفيز التعامل مع البنوك المركزية خارج العمليات العادية للسوق.

تشترك الأسواق المالية في الدول المغاربية، في أنها أسواق مالية ناشئة، حيث سعت حكومات هذه الدول لتطوير وإصلاح هياكل بورصاتها، ورفع كفاءتها بهدف تحفيز الاستثمار المالي وتوفير التمويل للنشاط الاقتصادي وتحقيق كفاءة التخصيص للمشاريع الاستثمارية المنتجة. لكنها مازالت بعيدة عن التطور والدور المنوط به. وهذا راجع لبنيتها وطريقة عملها، الأمر الذي تطلب إلقاء نظرة على بورصات الجزائر والمغرب وتونس لمعرفة

واقعها والاختلافات بينها وأخذها كمثال عن الأسواق المالية للدول المغاربية ككل. وهذا ما سنبرزه في المطالب الآتية.

## المطلب الثاني: السوق المالية في الجزائر.

أسست الجزائر سوقا مالية كمركز اقتصادي، لكنها ظلت غائبة منذ الاستقلال. وذلك بسبب النظام الاقتصادي المركزي المتبع من طرف الدولة. ولم تظهر ملامح هذه السوق إلا بعد الإصلاحات التي شرعت فيها الحكومة الجزائرية سنة 1988 .

### 1/ نشأة بورصة الجزائر:

يعود إنشاء البورصة في الجزائر إلى جملة من العوامل نوجزها في العناصر الآتية:

**1/1/ استغلال الادخارات غير الموظفة:** عرف الاقتصاد الجزائري ضعفا في الادخار، رغم وجود مدخرات هائلة غير مصرح بها، وهذا في ظل نقص الشبكات والمنتجات لتحفيز الادخار. لذلك برزت الحاجة لإنشاء سوق مالية تمكن من استخدام الادخارات، والمساهمة في تخفيف أعباء الاستدانة وتخفيف عجز الميزانية، كما تسمح بضمان مهمة توجيه أموال الأعوان الاقتصادية ذات الفائض نحو الأعوان ذات الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل.

**2/1/ ظروف المحيط الاقتصادي:** تم إنشاء البورصة في الوقت الذي عانت فيه الجزائر من التراجع الاقتصادي منذ سنة 1986. ورغم بعث التنمية الاقتصادية سنة 1996، إلا أن معدل النمو بقي منخفضا. لذلك كان ضروريا إكمال الدائرة الجديدة للتمويل، بتأسيس سوق مالية تضمن تجنيد الادخار المالي طويل الأجل لتمويل التنمية الاقتصادية[1].

**3/1/ ازدياد احتياجات المؤسسات العمومية:** مثلث احتياجات تمويل المؤسسات العمومية الاقتصادية على الدوام عبئا ثقيلا. فقد كان أكبر جزء من موارد البنوك ناتج عن عمليات إعادة التمويل لدى بنك الجزائر. لذلك يلاحظ أن القروض الممنوحة للاقتصاد قدرت بـ 360 مليار دج سنة 1992 مقابل 325.6 مليار دج شهر ديسمبر 1991. كما ساهم أيضا تحديد سقف القرض في السحب على المكشوف البنكي،

[1] نوال بن لكحل، الأسواق المالية: آلياتها ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001، ص: 131- 130.

الذي أنقص من الاحتياطات من العملة الصعبة، الأمر الذي ساهم بشكل بارز في تقليص دور العمليات الاقتصادية الجزائرية في الأسواق الأجنبية[1].

برزت فكرة إنشاء البورصة في الجزائر ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي سنة 1988. ثم بدأ التحضير الفعلي لها سنة 1990. بعد ذلك مرت بورصة الجزائر بالمراحل الآتية[2]:

**أ/ المرحلة التقريرية 1990–1992**: نص المرسوم 90–101 الصادر بتاريخ 1990/03/27 على إمكانية مفاوضة قيم الخزينة في المؤسسات العمومية فقط. ووضح أنواع شهادات الأسهم الممكن إصدارها من قبل الشركات العمومية، كما سمح باكتساب شهادات الأسهم المكتسبة برؤوس أموال الشركات العمومية الاقتصادية الأخرى. وفي أكتوبر من نفس السنة تم إنشاء "شركة القيم المتداولة". وفي شهر نوفمبر قامت صناديق المساهمة بتأسيس شركة ذات أسهم برأسمال يقدر بـ 320000 دج، موزع بحصص متساوية بين الصناديق الثمانية[3]. وفي سنة 1992 تم رفع رأسمالها إلى 932000000 دج، كما غير اسمها إلى "بورصة الأوراق المالية". كما صدر سنة 1991المرسوم التنفيذي رقم 91–169 الذي ينظم العمليات على القيم المنقولة، والمرسوم رقم 91– 170 الذي يحدد أنواع القيم المنقولة وشروط إصدار شركات المساهمة لها.

**ب/ المرحلة الابتدائية 1993/1996**: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93–08 لسنة 1993 تم إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري الخاص بشركات الأسهم والقيم المنقولة. فقد سمح هذا المرسوم بإمكانية تأسيسها ورفع رأسمالها، عن طريق العرض العمومي للادخار، ونص على إمكانية إصدار أنواع جديدة من القيم المنقولة، وهو ما يتوافق مع إنشاء بورصة القيم المنقولة في الجزائر[4].

**ج/ مرحلة الانطلاق الفعلية 1996 /1999**: مع نهاية 1996 كانت كل الظروف جاهزة من الناحية القانونية والتقنية، لإنشاء بورصة القيم المنقولة. حيث تم تحديد الهياكل التنظيمية المكونة لها، وتم اختيار الوسطاء وإصدار أول ورقة مالية بالجزائر في نهاية 1997 والمتمثلة في القرض السندي لشركة سونطراك، لتقوم بعد ذلك ثلاث شركات بالإصدار الفعلي للأوراق المالية بغرض الرفع من رأسمالها.

---

[1] براق محمد، بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، أيام :22 و23 أفريل2003، ص: 02.

[2] زيدان محمد و آخرون، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر –المعوقات والآفاق–، ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصادات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، بسكرة، 2006 ، ص: 04.

[3] youcef debboub , le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, Alger,2000, P 15.

[4] شمعون شمعون، البورصة–بورصة الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2005 ، ص: 78.

**2/ العوائق التي حالت دون قيام البورصة:** فتحت بورصة الجزائر أبوابها لأول مرة في 13 سبتمبر 1999، من خلال أربع مؤسسات وطنية ذات أسهم وسندات، وهي رياض سطيف ومجمع صيدال والمركب السياحي الأوراسي وكذا سونطراك. وذلك رغم العوائق التي اعترضتها والتي حالت دون انطلاق البورصة في وقتها المحدد كالأتي:

- ✓ عدم ملائمة المحيط الاقتصادي، رغم وجود هيكل البورصة. كما أن الشركات المعنية بالدخول لم تحضر نفسها لهذه العملية.
- ✓ غياب المتخصصين في هذا النوع من النشاطات.
- ✓ غياب الوسطاء الماليون.
- ✓ وضعية المؤسسات العمومية الاقتصادية التي لا تفي بشروط التعامل داخل هذه السوق، فأغلب الشركات المعنية هي شركات عمومية، وأسهمها لا يمكن أن تقتنيها إلا صناديق المساهمة. أي أن انتقال ملكية الأسهم يتم من صندوق إلى آخر بطريقة إدارية[1].

**3/ النظام العام للتسعيرة والمقاصة في بورصة الجزائر:**

يقوم نظام التسعيرة في بورصة الجزائر على نوعين، نظام التسعيرة المستمرة ونظام التسعيرة الثابتة. يدويا أو بواسطة الإعلام الآلي. كما تم تحديد النظام الذي تعمل به بورصة الجزائر من طرف شركة تسيير بورصة القيم، أين تم اختيار نظام التسعيرة الثابتة اليدوية بالنسبة لمرحلة الانطلاق، حيث حجم المبادلات ضعيف. ثم تطور إلى نظام التسعيرة الثابتة باستعمال الإعلام الآلي عند نمو حجم المبادلات.

وبالنسبة لشروط قبول الشركات في التسعيرة الرسمية، فإن الشركات التي يمكن قبول قيمتها المنقولة في التسعيرة الرسمية لبورصة الجزائر، تخضع لمجموعة من الشروط تحددها لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة. تشمل هذه الشروط ما يأتي[2]:

- ✓ يجب أن يكون لديها رأس مال يساوي 100 مليون دينار على الأقل.
- ✓ يجب إصدار 20 بالمائة على الأقل من رأس مالها الاجتماعي للجمهور.
- ✓ نشر الوضعية المالية للشركة فيما يخص السنتين السابقتين للطلب والسنة الجارية.

[1] شمعون شمعون، المرجع السابق، ص: 80.

[2] أحمد بوراس، أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002 ، ص: 150 .

- ✓ كشف إعلامي مصادق عليه من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة.
- ✓ أن تكون حققت ربحا في السنة المالية السابقة للطلب.
- ✓ الالتزام بإعلام اللجنة في حالة تخليها عن أصولها قبل الدخول إلى البورصة.
- ✓ تقديم تقرير يتضمن تقييما لأصولها، معدا من طرف أحد أعضاء هيئة المحاسبين المعتمدين في الجزائر، على أن لا يكون هو نفسه محافظ حسابات الشركة.
- ✓ وضع تقرير يتضمن هيكلة لمراجعة داخلية للمؤسسة مقدرة من طرف محافظ الحسابات حول المراقبة الداخلية للمؤسسة.

وهناك شروط خاصة بالقيم محل طلب الإدراج وهي[1]:

- إصدار الأسهم من طرف شركة مساهمة.
- تحديد قيمة كل سهم.
- القيم التي تزيد في رأس المال لا يمكن قبولها في سوق السندات، إلا إذا كانت الأوراق المالية التي تسند إليها مقبولة في التسعيرة.
- يجب أن لا يقل عدد الحاملين للأسهم المعروضة للأفراد عن 100 حامل.
- القرض السندي الذي تصدره الدولة ليس له حد أدنى لا في عدد السهم ولا في عدد الملاك.

**4/ إجراءات إدخال الأوراق المالية في بورصة الجزائر.**

يتم إدخال الأوراق المالية التي يتم قبولها من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وفق الإجراءات الآتية:

**أ/ إجراء العرض العمومي للبيع بسعر أدنى:** يوضع عدد معين من الأوراق المالية تحت تصرف المستثمرين، يوم الإدخال بسعر أدنى يقبل به المصدرون للتنازل عنها. فتؤخذ بعين الاعتبار الأوامر بسعر محدد فقط، والتي يكون فيها السعر لا يقل عن سعر العرض الأدنى.

**ب/ إجراء العرض العمومي للبيع بسعر ثابت:** يسمح هذا الإجراء بوضع عدد معين من الأوراق المالية تحت تصرف الجمهور بسعر يحدد مسبقا. وبعد جمع أوامر الشراء لا تقبل إلا تلك المطابقة لسعر العرض وفي حالة نجاح العرض يكون سعر الشراء هو نفسه سعر العرض.

[1] رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مرجع سبق ذكره ، ص: 229.

**ج/ الإجراء العادي:** يستعمل هذا الإجراء في حالة دعوة عمومية للادخار، قصد زيادة رأس المال أو إصدار سندات. حيث يتم نشر سعر الإدخال المصادق عليه من طرف شركة تسيير البورصة في جدول التسعيرة للتفاوض عليه، وفق شروط السوق أين يتحدد سعر التنازل على أساس العرض والطلب.

**5/ نظام المقاصة في بورصة الجزائر.** حدد التشريع نظام المقاصة كما يأتي:

- شركة تسيير بورصة القيم مكلفة بتنظيم عمليات المقاصة.
- يتم تحويل ملكية الأوراق المالية بعد تنفيذ الأمر مباشرة.
- تسوية رؤوس الأموال وتسليم الأوراق المالية يجب أن يتم فوريا.
- ترسل شركة تسيير بورصة القيم كشف بالتداول المثبت عن تسوية وتسليم الأوراق المالية للوسطاء في عمليات البورصة.
- تحدد مدة الجلسة من طرف شركة تسيير بورصة القيم، في حالة إخلال الوسيط بآجال تسليم الأوراق المالية المحدد من طرف شركة تسيير بورصة القيم، تقوم هذه الأخيرة بإجراءات إعادة الشراء ويتحمل الوسيط التكاليف. وفي حالة عدم سماح شروط السوق بإعادة الشراء، يتوجب على الوسيط أن يسوي وضعيته بدفع نقدي على أساس الطريقة التي تحددها شركة تسيير بورصة القيم.
- في حالة عدم التزام الوسيط بالدفع، يتم إعلام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة من طرف شركة تسيير بورصة القيم التي تقوم بالإجراءات اللازمة.

**6/ الوساطة المالية في البورصة الجزائرية.**

لا يمكن القيام بعملية التفاوض على الأوراق المالية المقبولة في البورصة، إلا عن طريق الوسطاء المعتمدين من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو شركات ذات أسهم.

**أ/ الوسطاء المعتمدون في بورصة الجزائر:** ينقسم الوسطاء المعتمدون في بورصة الجزائر إلى ما يأتي:

- ✓ **البنوك:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية.
- ✓ **هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة:** تهدف إلى تكوين حافظة للقيم المنقولة والمنتجات المالية الأخرى، وتسييرها لحساب الغير. وهي مؤهلة لجمع الادخار لاستثماره في السوق المالية، حسب سياسة توظيف محددة، وتصنف إلى:

- هيئات ذات أسهم: 60 بالمائة من المحافظ تتكون من أسهم.
- هيئات ذات سندات الدين: 60 بالمائة من المحافظ تتكون من سندات دين وسندات أخرى مشابهة لها.
- هيئات النقدية: 60 بالمائة من المحافظ تتكون من أدوات السوق النقدية.
- هيئات متنوعة لا تحدد لها أي نسبة، أي تخضع لمبدأ التسيير النشيط للمحفظة وفق الفرص التي تتيحها السوق.

تجدر الإشارة إلى أنه يوجد نوعان من هيئات التوظيف الجماعي. يختلفان من حيث الطبيعة القانونية فقط، ويشتركان في الوظائف والمهام، وهما شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف. من بين مزايا الاستثمار في هذه الهيئات إمكانية الشراء والبيع في أي وقت، والمساهمة في المحافظ المتنوعة،كما أن القواعد الاستثمارية واضحة والإطار القانوني والتنظيمي مأمون فيما يخص المكتتبين.

**- ماسك الحسابات أي حافظ السندات:**

يمكن أن يكون ماسك الحسابات إما البنوك أو المؤسسات المالية أو الوسطاء في عمليات البورصة. ويتولى ماسك الحسابات حفظ وإدارة السندات التي يعهد له بها باسم أصحابها. وينفذ التعليمات التي يستلمها (التداول والرهن والنقل والتحويل). كما يطبق العمليات على السندات (دفع الفوائد ونقل الحقوق). ويقوم بإشعار أصحاب الحسابات بالتنفيذ وبحركات حساباتهم وبالعمليات على السندات التي يؤتمن عليها (إشعار بالعمليات على السندات)[1].

**ب/ مهام الوسيط في بورصة الجزائر:** بالإمكان إيجاز مهام الوسيط في العناصر الآتية[2]:

- تجميع أوامر العملاء من أجل تنفيذها وضمان نشاط البورصة. وتسيير محافظ الأوراق المالية في حالة تفويضهم.
- مرافقة الشركات الراغبة في الدخول إلى البورصة في عمليات الإصدار وإدخال قيمهم المالية.
- تقديم التوصيلات اللازمة لعملائه فيما يخص شراء أو بيع القيم المنقولة.
- تنفيذ أوامر الشراء أو البيع المعطاة من طرف الزبائن.
- التأكد من تسليم عقود الشراء أو البيع للعملاء في الآجال المحددة.
- التأكد من تسجيل القيم المشتراة باسم العملاء، ومن يتمتع بالحقوق الناتجة من عملية الشراء.
- التأكد من حصول العميل على الأرباح الموزعة والفوائد المحصلة في الأوقات المناسبة.

[1] لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها، سلسلة الاستعلام عن حافظ الحسابات، الجزائر، 2004 ، ص: 35 .

[2] Rahni m.: la bourse d'Alger , forum international de la finance , Alger 2006, p: 76.

- إحاطة العميل بكل المعلومات والمستجدات المرتبطة بالقيم التي بحوزته باستمرار.
- تتبع كل الأحداث الاقتصادية والتطورات على مستوى سوق الأوراق المالية، بهدف توجيه أمثل للاستثمارات.

✓ مسك إتمام وضبط ملفات العملاء.

هذا إضافة إلى مهام أخرى تتماشى مع تطور رغبات واحتياجات العملاء، وتغيرات السوق المالية خاصة من حيث تنوع الشركات المدرجة وأوراقها المالية.

## 7/ آليات وإجراءات تأهيل بورصة الجزائرية:

إن تطوير البورصة يتم إما في جانب العرض، من خلال تشجيع إنشاء شركات الأموال وخلق أدوات جديدة. إما من جانب الطلب، بتوفير المناخ الملائم اقتصاديا وسياسيا، ونشر الوعي الادخاري لدى الأفراد وتوفير المعلومات الكافية عن قطاعات أعمال المختلفة ونشاطاتها. ففي الدول المتقدمة، يكفي التطوير من جانب واحد. لأن المحيط الاقتصادي والاجتماعي السائد يتكفل بتطوير الجانب المتبقي. أما في الدول النامية فلابد من تطوير الجانبين في آن واحد، لأن زيادة العرض دون طلب كاف لن يعطي النتيجة المرجوة. لذلك يتضح أن تطوير السوق المالية في الجزائر يرتكز على العناصر الآتية:

**1/7/ توفير البيئة الاقتصادية الملائمة:** ينبغي التحكم في المحيط المرتبط بالاقتصاد الكلي، من خلال مراجعة التشريعات والتأكيد على ضرورة الاستقرار والأمن، والقضاء على أسباب التضخم والسعي للحد من التهرب والغش الجبائيين، مع العمل على محو السوق الموازية. كما ينبغي التأكيد على ضرورة الربط بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي مع مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للبورصة كلما دعت الحاجة لذلك.

**2/7/ تنشيط البورصة خاصة ما تعلق بالسوق الأولية:** وهذا من خلال المساهمة في تسويق عدد كبير ومتنوع من الأوراق المالية، لأن وجود البورصة مرهون بوجود سوق الإصدار، علاوة على وجود وسطاء تداول. لذلك ينبغي إسناد الأمر للبنوك التجارية للقيام بهذا الدور في فترة أولية، مع إمكانية اللجوء إلى مكاتب الاستشارة المالية الأجنبية لإتمام العملية في إطار سليم بما ينعكس إيجابا على السوق المالية الجزائرية[1].

[1] حسان خبابة، بورصة الجزائر بين النظرية و التطبيق، مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية، العدد08، جوان 2003، جامعة باتنة، ص:87.

**3/7/ تطهير المؤسسات العمومية:** لابد من إتمام عملية تطهير المؤسسات العمومية قبل دخولها البورصة، على المستوى التنظيمي والتسييري. ويستحسن عند تحرير أسهمها التوجه للمستثمرين التأسيسيين لما لهم من قدرات تمويلية. كما يتوجب تطبيق سياسة إدماج للمحيط، بإشراك عمال المؤسسة في رأس مالها. بعدها يمكن اللجوء إلى الجمهور العريض بغية صرف أسهم المؤسسة. وفي حالة عدم قدرتهم وكفايتهم، يمكن التوجه للشراكة الأجنبية مع ضبط سلوكيات المستثمرين بنصوص تشريعية وتنظيمية واضحة، تتولى مهمة تحديد الحقوق والواجبات لكل الأطراف، على النحو الذي تتم فيه المحافظة على المصالح العليا. وينبغي الإشارة إلى أن توسيع قاعدة المساهمين تعطي حركية كبيرة في نشاط البورصة[1].

**4/7/ الابتعاد عن أساليب التمويل بالوساطة المالية:** لابد من تحفيز المؤسسات الاقتصادية لاسيما الإستراتيجية منها، على الابتعاد عن أساليب التمويل بالوساطة المالية، والتوجه أكثر لأسلوب التمويل باللاوساطة المالية. ويمكن لأصحاب القرار في الدولة تنشيط البورصة عن طريق المضي في برنامج التخصيص، بانتهاج طريقة استبدال الديون بمساهمات في تلك الشركات، سواء ديون محلية أو ديون خارجية. مما يخفف العبء على ميزانية الدولة ويساهم في تنويع الأوراق المالية في بورصة الجزائر[2].

**5/7/ ضرورة مراجعة شروط دخول مؤسسات القطاع الخاص في البورصة:** وذلك نظرا لدور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد. وتمكين المؤسسات الخاصة من الاستفادة من الادخار وتداول الأوراق المالية.

**6/7/ بعث الوعي الادخاري والاستثماري للفرد الجزائري:** وذلك بتوعية المواطن الجزائري بأهمية هذه السوق، بشتى الطرق ووسائل التوعية والإعلام، وعلى مستوى المناهج التعليمية والتربوية.

**7/7/ وضع رقابة شديدة و تشريعات و قوانين صارمة:** وذلك لمعاقبة التصرفات غير القانونية وغير الرشيدة للمتدخلين في البورصة. إضافة إلى إحكام وتدعيم الرقابة على الشركات المساهمة، بحيث تعكس بياناتها المالية المنشورة وضعيتها الحقيقية، تدعيما للثقة في نتائج أعمال الشركات مما يجلب المدخرين إليها.

[1] براق محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2] حسان خبابة ، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

يتضح مما سبق أن بورصة الجزائر تشهد وضعية حرجة. الأمر الذي يستدعي تدخل السلطات المختصة لتطويرها وتنشيطها، من خلال إيلاء الاهتمام اللازم للسوق الأولية وتوحيد أسواق المال الثانوية. إضافة إلى إدخال الإصلاحات اللازمة في مجالات الإفصاح وتعبئة المعلومات والخوصصة والأطر التنظيمية، بما يعزز دور هذه الأسواق في تعبئة الادخارات المحلية واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

## المطلب الثالث: السوق المالية في المغرب.

اعتمد المغرب منذ استقلاله على اقتصاد السوق، مع سيطرة الدولة على القطاعات الحيوية والحساسة، كالطاقة والمواصلات والصحة والنقل، وكذا الزراعة والصناعة والسكن والسياحة والمناجم. ثم توسع دور القطاع العام حتى أصبح يشكل 18 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي أصبح يشكل عبئا على الميزانية العامة، مما دفع بالمغرب إلى الإسراع في البدء في الاتجاه نحو التطبيق الفعلي لمبادئ اقتصاد السوق.

### 1/ نشأة وتطور بورصة الدار البيضاء:

تم إنشاء بورصة الدار البيضاء في المغرب سنة 1929 باقتراح من البنوك القائمة آنذاك، وعرفت بأنها مؤسسة غير رسمية تعمل تحت إشراف مكتب مقاصة القيم، ويرجع تاريخ أول جلسة إلى 7 نوفمبر 1929 حيث كانت المبادلات تتم أسبوعيا، عن طريق إجراء المقاصة الحرة بين البنوك لتداول أسهم الشركات غير المسجلة، خصوصا لصالح الأجانب، ثم أعطيت الصيغة القانونية "لمكتب المقاصة "سنة 1942 . وقد عرفت عدة إصلاحات فكان الإصلاح الأول سنة 1948 الذي منح لها الشخصية المعنوية وغير اسم مكتب المقاصة ليصبح مكتب "تسعيرة القيم المنقولة ". أما الإصلاح الثاني فكان سنة 1967 بسبب نمو النشاط الاقتصادي بعد الاستقلال وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فصدر بقرار مرسوم ملكي رقم 67 – 494 بتاريخ 14 نوفمبر1967 بإنشاء بورصة القيم المنقولة وإعادة تنظيمها وإضافة تشريعات وإدخال تقنيات جديدة. وعرفت على أنها مؤسسة عمومية لها شخصية معنوية مستقلة تخضع لرقابة وزارة المالية[1].

### 2/ الإطار التنظيمي لبورصة الدار البيضاء:

يقصد بالإطار التنظيمي للبورصة، طبيعة الهياكل الإدارية والتنظيمية التي تحكم عمل البورصة، من حيث إدارة شؤون هذه السوق والصلاحيات المخولة لكل جهة من الجهات التنظيمية. تتكون البورصة في المغرب من الأطراف الرئيسة الآتية:

[1] كريمة منصر، السوق المالية نشأتها وإجراءات تحسين سير عملها في الدول المغاربية، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2002 ، ص: 85 .

**أ/ بورصة الدار البيضاء:**

عرفت بورصة الدار البيضاء منذ سنة 1993 إطارا جديدا ومحيطا أخر للسوق المالية، بعد إصدار مجموعة اللوائح التي أعطتها إطارا تنظيميا وتقنيا أساسيا لتطورها. فهي شركة خفية الاسم مكلفة بتنظيم وتسيير السوق، وتتدخل أول الأمر قبل حصول عملية الإدراج على تأشيرة مجلس القيم المنقولة، من خلال المساعدة في إجراء أول عملية تسعير، والموافقة عليها و تحديد الزمن النهائي للعمل[1].

**ب/ شركات البورصة:**

تقوم هذه الشركات بالاستثمار في الأوراق المالية لحسابها الخاص وللعملاء، وتقدم المشورة وتوجه الأشخاص المعنويين وتساعد في إعداد الوثائق اللازمة للاستثمار في البورصة.كما تقوم بإبرام الصفقات والاحتفاظ بالأوراق المالية.

**ج/ مجلس أخلاقيات المهنة للقيم المنقولة:**

أنشأ هذا المجلس في جويلية سنة 1994 ، وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية يمثل سلطة البورصة. تتمثل مهامه فيما يأتي:

– حماية مدخرات المستثمر في البورصة مهما كان شكله أو مصدره.

– مراقبة مدى احترام الإجراءات القانونية والتشريعية في السوق المالية.

– ضمان احترام الشفافية والنزاهة والأمان، والحيلولة دون ظهور كل ما من شأنه أن يعرقل السير الأمثل للبورصة.

– ضمان إعلام المستثمرين بكل المعلومات القانونية والتنظيمية، وللمجلس وصايته على كل من بورصة الدار البيضاء ومؤسسات التوظيف الجماعي، إضافة إلى قيامه بتحريات عن المصدرين وشركات البورصة ومسيري المحافظ، ومعاقبة الأطراف المعنية في حالة المخالفة.

**د –المؤتمن المركزي:**

هو شركة خفية الاسم، تقوم بفتح حسابات جارية للأوراق المالية وإدارتها لصالح المنضمين إليها. تم إنشاؤه سنة1997 ، تتمثل مهامه الرئيسة فيما يأتي:

– الحرص على تحويل القيم المنقولة المقبولة في عمليات المؤتمن المركزي، من خلال التسجيل في الحسابات. وتسهيل

[1] رشيد هولي، مدى فعالية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخوصصة، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، ص: 23.

تداول وإدارة هذه الأوراق.

– وضع الإجراءات العملية التي تسمح للمنضمين بممارسة الحقوق المرتبطة بالقيم المنقولة.

– القيام بالمحاسبة لماسكي الحسابات والتحقق من التوازنات المحاسبية والرقابة عليهم.

– ضمان الحقوق الخاصة بالقيم المنقولة المقبولة في حساباته من خلال تطبيق القوانين المعمول بها.

## 3/ تنظيم سوق البورصة:

يمكن دراسة تنظيم بورصة الدار البيضاء من خلال معرفة مكونات سوق البورصة، وأسواق التسعير والوساطة المالية من حيث المكونات و المهام.

**1/3/ مكونات سوق البورصة:** تتكون سوق بورصة الدار البيضاء مما يأتي:

**أ/ السوق المركزية:** منحت الهيكلة الجديدة لسوق الدار البيضاء دور القائد، لأن أية صفقة مالية مسعرة تتم في بورصة الدار البيضاء، لا بد أن تمر بالسوق المركزية. وهي سوق تحكمها الأوامر التي يجمعها الوسطاء والخاصة بطلبات بيع أو شراء الأوراق المالية.

**ب/ سوق الكتل:** تم إنشاؤها بتاريخ 1998/11/02 . وهي سوق التعامل بالتراضي، يتم فيها التفاوض على كل من كتل الأوراق المالية ذات الحجم الكبير التي لا يمكن تداولها في السوق المركزية، وعلى شروط الأسعار الناشئة في السوق المركزية. وتخضع العمليات التي تتم في سوق الكتل للشروط الآتية:

✓ أن لا يقل عدد الأوراق المالية عن الحجم الأدنى للكتل، الذي تحدده البورصة حسب الحجم التاريخي للمعاملات.

– تنفيذ المعاملات يكون بسعر ضمن السلة المتوسطة للأسعار الناتجة عن السوق المركزية، بالنسبة للقيم المسعرة بنظام التسعيرة المستمرة، أو يتحدد بناء على السعر الأخير للافتتاح بالنسبة للقيم المسعرة بالتثبيت أو بنظام فيكسينج.

هناك نوعين من التسعير:

**التسعير الثابت:** ويخص مجموعة الأوراق المالية التي يتم تداولها على سعر ثابت خلال جلسة التداول، يمثل أخر سعر توازن تأشيري عند الافتتاح.

**التسعير المستمر:** ويخص مجموعة الأوراق المالية التي يتم تداولها خلال جلسة التداول على عدة أسعار،

والتي تتم خلال مختلف مراحل الجلسة[1].

**2/3/ أسواق التسعير**: يوجد خمسة أسواق للتسعير في البورصة، ثلاثة منها للأسهم وواحد للسندات، وسوق الصناديق.

### 3/3/ الوساطة المالية في البورصة:

يعطي القانون المغربي حق امتلاك الوساطة في البورصة لشركات البورصة فقط. وهذه الشركات لا بد أن تتحصل قبل ممارسة نشاطها على ترخيص من الوزير المكلف بالمالية بعد موافقة المجلس الأخلاقي للقيم المالية. مع العلم أن عدد الوسطاء المعتمدين في بورصة الدار البيضاء يقدر بـ 20 وسيطا [2].

تقوم شركات الوساطة إلى جانب عملها الأساسي المتمثل في بيع و شراء القيم المالية، بالمهام الآتية:

✓ مساعدة الشركات الراغبة في إصدار القيم المالية على الدخول إلى السوق عن طريق عروض عامة للادخار.

- ضمان حفظ الأوراق المالية.

- إدارة المحافظ المالية للعملاء وفق وكالة من طرف هؤلاء العملاء.

- عمل استشارات للعملاء بالنصح والتوجيه، لاقتناء أو بيع أوراق مالية معينة في الأوقات المناسبة.

- مساعدة الأشخاص المعنويين المقبلين على عرض عمومي للادخار، على تحضير وثائق المعلومات التي تخص الجمهور.

- تنشيط القيم المنقولة المسعرة في بورصة دار القيم.

## المطلب الرابع: السوق المالية في تونس.

كان إنشاء سوق المال في تونس من أهم عناصر الإصلاح الاقتصادي، نظرا للدور الهام الذي تؤديه في تنشيط الادخار والاستثمار، وإعادة تخصيص الموارد وفق آلية متكاملة. وتعد بورصة الأوراق المالية في تونس أحد المحاور الأساسية في منظومة السوق المالية وثمرة التطور تاريخي للاقتصاد التونسي.

### 1/ تنظيم السوق المالية في تونس.

تعتبر السوق المالية التونسية من أنشط الأسواق المالية العربية، لكن هذا النشاط يبقى دون تطلعات المستثمرين التونسيين والأجانب.

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002 ، ص: 118 .

[2] خالد عيجولي: وظيفة الوساطة المالية في البورصة و دورها في تنمية التعاملات المالية –دراسة مقارنة لبلدان المغرب العربي–، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2006 ، ص: 107 .

### 1/1/ السوق النقدية:

حاول المشرع التونسي إيجاد سوق نقدية يتم فيها تبادل الودائع والقروض بين البنوك العاملة في تونس، رغبة منه في إيجاد سيولة نقدية في السوق المالية، عن طريق قيام المؤسسات المالية التي تتمتع بسيولة نقدية عالية، بإقراض المصارف التي تشكو من عجز في السيولة النقدية.

ونظرا لوجود عقبات متمثلة في انخفاض رؤوس الأموال العاملة والمتداولة، وعدم قابلية تحويل الدينار التونسي إلى عملات أخرى، وخروج الاستثمارات الأجنبية بعد حصولها على الاستقلال. حدث ركود السوق النقدية التونسية وانخفاض درجة نشاطها، الأمر الذي دفع المشرع التونسي لإصدار تشريع جديد سنة 1975 يسمح للبنك المركزي بالتدخل في عمليات السوق المفتوحة، أي يتدخل عارضا في عمليات ارتفاع السيولة، ومشتريا في حالة انخفاضها. ويسمح له أيضا بإقراض البنوك التي تعاني من عجز في سيولتها النقدية. وإصدار سندات الخزانة، وتحديد سعر الفائدة في السوق.

سمحت هذه الإجراءات للبنوك بالاقتراض من السوق النقدية لتسديد التزاماتها بسعر فائدة محدد، بعد ما كان سعر الفائدة حرا يحدده كل بنك على حدى. وهكذا استطاع البنك المركزي إخضاع البنوك التجارية لقراراته ومراقبته، وهذا من خلال استعمال وسائل وأدوات مالية مختلفة لجعل مقدار السيولة يتماشى مع التوازن النقدي[1].

### 2/1/ سوق رأس المال:

تتكون سوق رأس المال في تونس مما يأتي[2]:

**أ/ السوق الأولى:** تستقبل هذه السوق أوراق رأسمال الشركات خفية الاسم الأكثر أهمية وذات وضعية مالية ممتازة، والتي تلبي بعض الشروط المحددة في ما يخص توزيع رأسمالها على الجمهور، أو النتائج الاقتصادية أو السيولة أو الشفافية.

**ب/ السوق الثانية:** تفتح هذه السوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها تلبية شروط السوق الأولى، وتقبل أوراق رأسمال الشركات بشروط أكثر ليونة، خاصة فيما يتعلق بفتح رأسمالها للجمهور. والشركات المقبولة في السوق الثانية، يجب عليها أن تحقق شروط الدخول في السوق الأولى في أجل أقصاه ثلاث سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة. وفي حالة عجزها عن ذلك يتم شطبها وتحويلها إلى سوق التسعيرة خارج البورصة، وهي

[1] خالد عيجولي، المرجع السابق، ص: 114.

[2] رشيد هولي، مدى فعالية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخوصصة، ص:27.

عبارة عن سوق حرة غير رسمية وأقل ضمانا من حيث شفافية المعلومات ونسبة رأس المال الموزع على الجمهور، ويتم التفاوض فيها على قيم غير سائلة وغير مسجلة في السوق الأولى والثانية خاصة بمؤسسات تقوم بعرض عام[1].

**ج/ السوق الثالث أي سوق السندات:** يتم فيها تسعير سندات الخزينة وسندات التجهيز والسندات المصدرة من طرف المؤسسات العمومية والخاصة.

في سنة 1990 تم تقسيم السوق المالية لتداول الأوراق المالية، التي تستجيب لشروط الإدراج المنصوص عليها بالترتيب العام في البورصة إلى:

**– سوق سندات رأس المال أي سوق الأسهم:** وتحتوي على سوق رئيسة مخصصة لأسهم الشركات ذات الحجم الكبير، وسوق بديلة مفتوحة للشركات الصغيرة و المتوسطة ذات الأفاق الواعدة.

**– السوق الرقاعية أي سوق السندات:** وهي مخصصة لتداول سندات الدين للمؤسسات العمومية والخاصة.

**– سوق التداول:** خصصت هذه السوق للصناديق المشتركة للديون.

تنحصر الأوراق المالية المتداولة في السوق المالية التونسية في ثلاثة أنواع هي[2]:

**– سندات رأس المال:** وتتكون من الأسهم العادية والأسهم الممتازة، وشهادات الاستثمار.

**– سندات الدين:** وتشمل سندات الشركات وسندات الخزينة القابلة للتنظير أي سندات الخزانة العامة.

**– الأوراق المالية الهجينة:** وتضم سندات المساهمة والسندات القابلة للتحول إلى أسهم.

**2/ نشأة البورصة التونسية:**

كانت البورصة في تونس حرة لا تخضع لأي قانون، إلى أن أنشئت غرفة المقاصة سنة 1937 لبيع السندات. وفي سنة 1945 تم إنشاء الديوان التونسي للقيم المنقولة، ليحل محل غرفة المقاصة وألزم كل العمليات المتعلقة بانتقال ملكية الأوراق المالية بالمرور بهذا الديوان. إلا أنه لم يبدأ عمله إلا سنة 1946. وفي نهاية سنة 1969تم إنشاء بورصة القيم المنقولة في تونس بموجب القانون 13 – 69 المؤرخ في 1969/02/27 ، كمؤسسة

[1] Bouguewwi fehmi: Architecture du marche financier tunisien, site web http:// www.memoireonline.com, 05/04/2009. Vu le : 12/05/2015.

[2] محمد محمود ولد خضري، الأسواق المالية الناشئة مع دراسة تطبيقية على تونس ومصر، رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص: 132 .

عمومية ذات طابع تجاري تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المدنية، وتحت إشراف كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد.

تميزت هذه الفترة بالدور المحدود لبورصة تونس في تمويل الاقتصاد الوطني، بسبب سيطرة الدولة والبنوك العمومية على التمويل، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الإصدار النقدي والتضخم. كما شهدت هذه الفترة أيضا سهولة الحصول على القروض البنكية ومساعدة الدولة، وارتفاع العوائد على ودائع البنوك التي كانت تتمتع بالحماية والإعفاء الضريبي، إضافة إلى ارتفاع الضرائب على التوظيفات في البورصة. واستمر هذا الوضع في ظل السياسة الاقتصادية العامة حتى سنة 1988[1].

تجدر الإشارة إلى أن بورصة القيم المنقولة لتونس بدأت نشاطها بتاريخ ماي 1970 ، الذي يعتبر أول تاريخ لأول تسعيرة وتداول للقيم المنقولة بها[2]. أي أنها حديثة نسبيا مقارنة بباقي البورصات الناشئة مثل البورصة المصرية، حيث كان ينظر إليها على أنها عبارة عن مكتب لتسجيل المعاملات على الأوراق المالية، ولم تكن تمثل بديلا عن التمويل البنكي السائد في تلك الفترة، بل بقي دورها محدودا بسبب هيمنة الدولة والبنوك التجارية على تمويل الاقتصاد، مما أدى إلى ارتفاع مستويات التضخم.

### 3/ الإطار التنظيمي للبورصة التونسية.

تم القيام بإصلاح جوهري سنة 1994 بهدف إعادة تنظيم السوق وفقا للمعايير الدولية، من خلال إصدار القانون رقم 117 في نوفمبر 1994 ، المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية في تونس. يفصل بين التسيير والرقابة من خلال إنشاء عدة هياكل جعلت سوق البورصة تتكون من العناصر الآتية:

**أ/ هيئة السوق المالية (مجلس السوق المالية):** وهي جهاز إداري مستقل، مكلف بتنظيم أسواق الأوراق المالية القابلة للتداول في البورصة، ورقابتها وحماية الادخار المستثمر في شكل قيم منقولة، ومنتجات مالية قابلة للمفاوضة في البورصة أو أي منتج أخر متصل بعرض عمومي للادخار.

تتكون هذه الهيئة من رئيس وتسعة أعضاء يحملون الجنسية التونسية، منهم قاض من الدرجة الثالثة ومستشار لدى ديوان الحسابات، وممثل عن وزارة المالية ممثل عن البنك المركزي وكذا ممثل عن جمعية وسطاء البورصة،

[1] وليد أحمد صافي، الأسواق المالية العربية الواقع و الآفاق، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003 ، ص: 206.

[2] يخلف عبد الرزاق، الاستثمار في بورصة القيم المنقولة: دراسة لواقع البورصات العربية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 ، ص: 151.

ومستشار محكمة القضاء الإداري، إضافة إلى ثلاث أعضاء يتم اختيارهم بالنظر إلى مؤهلاتهم وخبرتهم فيما يخص العرض العام.

تتمتع هيئة السوق المالية بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية والقانونية. وهي الهيئة الوصية على هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وبورصة الأوراق المالية وكذا الوسطاء في البورصة ومؤسسات الإيداع والمقاصة. كما لها سلطة على تسديد القيم وجميع المستخدمين، وتصدر أذون الإيرادات والمصاريف، وتعرض في كل سنة تقريرا شاملا عن نشاط البورصة. كما تنظر في طلبات القبول في التسعيرة، وفيما يخص الشطب على الأوراق المالية من تلك التسعيرة، كما تضبط النظام الأساسي لمستخدمي البورصة وعدد الوسطاء والأعوان. وتقرر ميزانية البورصة.

**ب/ بورصة الأوراق المالية:** وهي شركة خفية الاسم يشارك فيها بالتساوي الوسطاء في البورصة. تتمثل مهمتها الأساسية في التسيير التقني لسوق الأوراق المالية والبث في إدراج الشركات.

**ج/ الشركة التونسية ما بين المهنيين للمقاصة و إيداع الأوراق المالية:** وهي شركة خفية الاسم يشارك فيها الوسطاء في البورصة. مهمتها القيام بعمليات إيداع الأوراق المالية وتسوية العمليات المنجزة، لأنها تؤمن عملية الدفع مقابل التسليم.

**د/ صندوق ضمان عمليات السوق:** يهدف هذا الصندوق إلى تغطية مخاطر الطرف المقابل في عملية التداول، ويتم تمويل الصندوق عن طريق مخصصات مختلفة يدفعها الوسطاء عند التأسيس وبصفة منتظمة إثر عمليات التداول اليومية، وبصفة استثنائية عندما يقتضي الأمر ذلك. مع الإشارة إلى أن بورصة تونس تقوم بالتصرف في هذا الصندوق منذ انطلاق العمل بالنظام الإلكتروني للتداول في سنة 1996. فهو يضمن حسن إنهاء عمليات التداول بين الوسطاء.

تجدر الإشارة إلى أن الشركات خفية الاسم تنقسم إلى الشركات التي تقوم بعرض عمومي للادخار، وهي البنوك وشركات التأمين التي لها أكثر من 100 مساهم، والشركات التي تلجأ إلى الجمهور الواسع لرفع رأس المال، الذي يتطلب إعداد نشرة معلومات تخضع لتأشيرة هيئة السوق المالية. أما الشركات خفية الاسم الأخرى، فتعتبر شركات لا تقوم بعرض عمومي للادخار، أما التي تقوم بعرض عمومي للادخار، فيتم التفاوض عليها إجباريا في البورصة. وهي تنقسم إلى الشركات المسجلة في التسعيرة ( وهي سوق منظمة تتضمن شروطا للدخول والإقامة) والشركات غير المسجلة التي تشكل جزء من السوق خارج التسعيرة.

**4/ تسعيرة البورصة:** للتسجيل في تسعيرة البورصة يجب أن تحقق الشركة عددا معينا من الشروط، وهي شروط القبول في السوق الأولى والثانية:

**أ/ شروط القبول في السوق الأولى:** يجب أن تحقق الشركة الشروط الآتية:

- حد أدنى من المساهمين قدره 500 مساهم.
- توزيع 20 بالمائة على الأقل من رأس المال على الجمهور.
- تحقيق أرباح في الدورتين الماليتين الأخيرتين والقيام بتوزيعات مرة على الأقل.
- تقديم الحسابات السنوية مصادق عليها للثلاث سنوات الأخيرة.
- تقديم تقرير حول تطور أصول الشركة، معد من طرف خبير محاسبي مختار من طرف مجلس الخبراء المحاسبين أو محافظ الحسابات أو أي خبير أخر معترف به من طرف مجلس السوق المالية.
- تقديم معلومات مصادق عليها من طرف هيئة السوق المالية.

**ب/ شروط القبول في السوق الثانية:** تتمثل شروط هذه السوق التي يجب أن تخضع لها الشركة فيما يأتي:

- حد أدنى من المساهمين قدره 300 مساهم.
- وضع عشرة بالمائة من رأس المال على الأقل تحت تصرف الجمهور.
- تحقيق أرباح في السنة المالية الأخيرة و القيام بتوزيعها.
- تقديم الحسابات السنوية للنشاطين الأخيرين.
- تقديم نشرة معلومات مؤشر عليها من طرف هيئة السوق المالية.

تتم التسعيرة في بورصة تونس للقيم المنقولة بشكل يومي، من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة، بمعدل حصة واحدة كل يوم من الساعة التاسعة إلى الثانية عشر صباحا. أما حاليا، التسعيرة تتلقى مساعدة من طرف الحاسوب. وقبل ذلك كانت التسعيرة يدوية تقليدية، وتتم على مستوى صبورات، يمكن تلخيصها كما يأتي[1]:

- التسعيرة بالصبورات نظام يدوي، يقبل أن تسجل أسعار عديدة خلال حصة البورصة، تفرد لكل قيمة صبورة على مستوى المنصة التي يسجل فيها كل وسيط الأوامر الخاصة بالقيمة المعنية. ويظهر في أعلى الصبورة السعر

[1] بن عزوز عبد الرحمن، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، مع الإشارة لحالة بورصة تونس، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة منتوير قسنطينة، ص: 181.

المرجعي الذي يحسب بترجيح للأسعار المتداولة في الحصة السابقة والذي على أساسه يحسب هامش التقلبات بثلاثة بالمائة لكل حصة. يمكن توسيع أو حذف هذا الهامش من طرف مفتش التسعيرة الذي يمثل السلطة في السوق، إذا كان الاتجاه العام للسوق يفرض ذلك. كما يمكن أن تتوقف التسعيرة إذا كان الاتجاه العام متزايدا لكي لا يتضرر المتعاملون.

– إن سعر الافتتاح هو سعر أول صفقة، ولتحديده يقف الوسطاء وهم يحملون أوامرهم الواحد تلوى الأخر. يقومون بكتابة أوامرهم عندما يأتي دورهم. يجب وضع رمز الوسيط والسعر والكمية لكل أمر.

– توضع أوامر الشراء على العمود الأيمن للصبورة، أما أوامر البيع فتنقل على العمود الأيسر للصبورة.

– تسجل الأوامر على كل عمود من أعلى إلى أسفل، وهو ما يحدد أولوية تنفيذها من حيث الزمن. ويستطيع الوسيط أن يغير أوامره عدة مرات حسب السعر أو الكمية أو بالاثنين معا. لكن يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار كل من السعر والوقت.

بالنسبة لبورصة تونس، ساهم نظام التسعيرة بشكل كبير في تكوين متعاملين وتعويدهم على آليات البورصة بشكل مبسط و تقليدي.

فيما يخص التسعيرة الإلكترونية، فقد بدأ العمل بها بشكل الرسمي بتاريخ 12/02/ 1996، وهي تحمل نفس خصائص سوق مركزي مسير بالأوامر. في هذا النظام يتم إدخال الأوامر للحاسب الرئيس بشكل متتالي، من طرف الوسطاء الذين يجتمعون كل صباح ما عدا يومي السبت والأحد على مستوى بورصة تونس.

يتولى الحاسوب الرئيس ترتيب الأوامر التي تم إدخالها حسب أولوية الزمن أو السعر، ومن ثم تنفيذها حسب نظام التسعير المتواصل أو الثابت، لأن القيم المقبولة للتسعير في بورصة تونس مقسمة إلى مجموعات حسب درجة سيولتها. ويتم مفاوضتها حسب طريقتين هما التسعير بالتواصل والتسعير بالتثبيت:

**أ/ التسعير بالتواصل:** في هذه الحالة يتطور التسعير بالشكل الأتي:

– مرحلة ما قبل الافتتاح من الساعة التاسعة إلى الساعة العاشرة، والتي يتم خلالها إدخال أوامر إلى الحاسوب دون أن يحدث ذلك صفقات. في هذه المرحلة يظهر على الشاشة أوتوماتيكيا سعر نظري للافتتاح.

– افتتاح الحصة على الساعة العاشرة، وتحديد سعر افتتاح وحيد، يعظم عدد الأوراق المتبادلة ويقترب من السعر المرجعي، أي سعر الإغلاق بالنسبة للحصة السابقة.

– بعد الافتتاح وخلال الحصة من الساعة العاشرة إلى الحادية عشر والنصف، فإن إدخال أي أمر يؤدي إلى صفقة شرط أن يكون هناك حد يلائمه في الاتجاه المعاكس.

**ب/ التسعير بالتثبيت:** يتم حسب المراحل الآتية:

✓ مرحلة ما قبل الافتتاح من الساعة التاسعة إلى الساعة العاشرة صباحا، يتم خلالها إدخال الأوامر إلى الحاسوب دون أن يترجم ذلك بحدوث صفقات، مع نشر أوتوماتيكي لسعر نظري للافتتاح.

– عند الافتتاح يتم تنفيذ الأمر بسعر السوق.

– خلال الحصة، الأمر بسعر السوق يحول مباشرة من طرف النظام إلى أمر بأحسن حد معطفي الاتجاه المعاكس. وهكذا يوضع أمر الشراء بسعر سوق مقابل الأمر بأحسن سعر للبيع والعكس بالعكس.

## 5/ الوساطة المالية في البورصة التونسية:

يخضع عمل وساطة البورصة التونسية لتنظيم تسهر على ضبطه هيئة السوق المالية. وذلك استنادا للأمر رقم 2478 المؤرخ في 01 نوفمبر 1999 ، المتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة، والذي تم تنقيحه وإتمامه بالأمر رقم 1678 المؤرخ في 05 جويلية 2007. حيث يشترط لمزاولة نشاط الوساطة المالية في بورصة تونس، الحصول على ترخيص من هيئة السوق المالية. ويتطلب عمل الوساطة كذلك تراخيص الارتباط بنظام بورصة الأوراق المالية ونظام الشركة المهنية للإيداع والمقاصة التسوية المسلمة من طرف هاتين المؤسستين.

يتطلب الحصول على ترخيص من هيئة السوق المالية، توفر الشروط الآتية[1]:

**أ/ بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:**

– الجنسية التونسية، ومقر الإقامة تونس، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية.

– الحصول على شهادة ليسانس أو ما يعادلها.

– خبرة مهنية تقدر بخمس سنوات على الأقل في هذا الميدان.

– اجتياز الامتحان المهني، والتعهد بالقيام بنشاط الوساطة والتسجيل في بورصة القيم المنقولة والمنتجات المالية.

– امتلاك الوسائل المادية والمالية الضرورية للقيام بنشاط الوساطة.

**ب/ بالنسبة للأشخاص المعنويين:**

✓ يجب أن تكون جنسية تونسية.

[1] بن عزوز عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص: 163-165.

– أن يكون موضوعها الأساسي الوساطة والتسجيل في بورصة القيم والمنتجات المالية.

– تكون مالكة للوسائل البشرية و المادية الضرورية للقيام بنشاط الوساطة.

– يكون رأس مالها المحرر على الأقل مليون دينار تونسي، إذا أرادت الترخيص للقيام بالنصح المالي وتسيير محافظ القيم.

– يكون رأس مالها المحرر على الأقل ثلاث ملايين دينار تونسي، إذا أرادت الترخيص للقيام بالمقابل ومسك السوق وضمان حسن سير الإصدارات للقيم المالية.

إضافة إلى ذلك، يجب أن يتمتع الرئيس المدير العام لشركة الوساطة، بكامل حقوقه المدنية والسياسية. وأن تكون لديه خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في ميدان الوساطة في البورصة.

يتكون ترخيص الوسطاء في بورصة تونس، من ترخيص مبدئي وترخيص نهائي يمنحان له من طرف هيئة السوق المالية. ولكي يباشر الوسيط نشاطه في البورصة، لا بد أن يتحصل على موافقة كل من، بورصة القيم وشركة الإيداع والمقاصة وتسديد القيم المالية للدخول في نظامها.

للحصول على الترخيص، يودع الشخص المعني ملفه داخل ظرف يرسل إلى المجلس مع إشعار بالوصول. وتتم دراسة هذا الملف خلال أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر، خلال هذه المدة تتم استشارة جمعية وسطاء البورصة. وقد يطلب من الوسيط معلومات أو وثائق أخرى إضافية، في هذه الحالة يتم تجميد مدة الثلاثة أشهر حتى وصول هذه المعلومات أو الوثائق.

بعد الحصول على الترخيص المبدئي، لابد أن يكمل الوسيط ملفه، بتقديم الوثائق اللازمة للحصول على الترخيص النهائي، خلال مهلة ستة أشهر التي تلي تاريخ إعلامه بالموافقة على الترخيص المبدئي. ويتعهد مجلس السوق بالرد خلال أجل لا يتعدى شهرين من تاريخ استلامه لهذه الوثائق. هذا الرد قد يكون:

– قبول منح الاعتماد النهائي للوسيط بكامل النشاطات التي يريد ممارستها.

– قبول منح الاعتماد النهائي للوسيط ببعض النشاطات التي يريد ممارستها دون غيرها.

– رفض منح الاعتماد النهائي.

في الحالتين الأخيرتين يكون المجلس ملزما بتبرير قراره.

### 6/ مهام الوسيط في بورصة تونس.

تبين المادة رقم 02 من القانون من القانون 117 – 94 مهام الوسيط في البورصة. والتي يمكن تقسيمها إلى

الواجبات العامة، وواجباته من حيث مسك الدفاتر والقوائم المالية على النحو الآتي:[1]

أ/ **الواجبات العامة:** يجب على الوسيط في البورصة أن يفتح لكل زبون حسابا، يدون فيه كل النقود والقيم المتعلقة بالعمليات التي يجريها لهذا الزبون، بما فيها العمليات التي تدخل ضمن اتفاقية تسيير محفظة الأوراق المالية. هذا الحساب يتم تشخيصه بإظهار رقم واحد على كل الوثائق التي يرسلها الوسيط في البورصة إلى هذا الزبون، قبل فتح الحساب. وعلى الوسيط التأكد من معلومات الزبون وأهليته القانونية سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا. كما عليه معرفة القدرات المالية والخبرة و الأهداف المالية لهذا الزبون، وإعلامه ونصحه بكل المخاطر المرتبطة بالعمليات التي سينفذها.

إضافة إلى ذلك، يقوم الوسيط بتصنيف زبونه ضمن مجموعة حسب قابلية الزبون للمخاطرة، والمتمثلة في زبائن حذرون في توظيفاتهم، وزبائن يقبلون خطرا متوسطا في توظيفاتهم، وزبائن يقبلون خطرا كبيرا.

يوضع هذا التصنيف على استمارة فتح الحساب. في حالة ما إذا أراد الزبون أن ينفذ عملية ما رغم نصائح وتحذيرات الوسيط، فلا بد أن يضع هذا الأخير على أمر الزبون ملاحظة "عملية تنفذ بطلب من الزبون". ثم يسلم لكل زبون سلم العمولات التي يأخذها في عملياته[2]. في حالة تنفيذ عملية للزبون، فإن الوسيط يرسل إلى عميله في غضون خمسة أيام مفتوحة بعد تاريخ التنفيذ، تقريرا يتضمن عدد القيم المشتراة والسعر ومبلغ العمولة والمبلغ الصافي الذي أضيف أو حذف من حساب الزبون.

**ب/ واجباته من حيث مسك الدفاتر:** يجب على الوسيط في بورصة تونس أن يفتح الدفاتر الآتية

- دفتر أوامر الشراء والبيع التي وصلته من زبائنه، أو أصدرها هو في إطار نشاط المقابل ومسك السوق.
- دفتر خاص تسجل فيه عمليات المقابل.
- دفتر لتسجيل العمليات التي تجرى لحساب الأشخاص الموضوعين تحت وصايته.
- دفتر لتوظيفاته ومساهماته العادية.
- دفتر يخص العمليات المنفذة لحساب المسيرين الذين يمتلكون أكثر من 30 بالمائة من رأسماله.

على كل وسيط إرسال إلى هيئة السوق المالية، في أجل أقصاه عشرة أيام بعد نهاية كل شهر، كشف العمليات المنجزة لفائدة الزبائن ولفائدة مؤسسات التوظيف الجماعي، أو لحسابه الخاص.

[1] رشيد هولي، مدى فعالية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة، مرجع سبق ذكره ، ص: 35.

[2] جبار محفوظ، مريمت عديلة، بن يوب فاطمة، إستراتيجية اللاوساطة كنموذج– تمويلي معاصر، دراسة حالة تونس–، ورقة بحثية، الجزائر، 2006 ، ص13 .

نستنتج مما سبق، أن اقتصاديات الدول المغاربية الجزائر والمغرب وتونس، مطالبة بضرورة تكييف أسوقها المالية مع التغيرات المحلية والدولية، وتوفير الإمكانات المادية التي تسمح بجعل البورصة أكثر تداولا وأكثر شفافية. فبالنسبة لتنظيم السوق المالية في المغرب وتونس، فإنهما يمتلكان أسواقا أولية منظمة، وأسواقا ثانوية بشكل كامل، حيث يوجد قانون خاص يتعلق بسوق الأوراق المالية. في حين تعالج الأنظمة والقوانين الأخرى الأحكام التفصيلية التي تتعلق بشركات المساهمة العامة، من حيث تأسيسها وإدارتها ورأسمالها وتصفيتها. وتم الفصل بين التسيير والدور الوقائي والرقابي، في حين يعطى حق امتلاك الوساطة في البورصة للذين يحصلون على تراخيص من هيئات التسيير والرقابة.

في الجزائر، فإن الإصلاحات التي عرفتها المؤسسة العمومية أواخر الثمانينيات، استوجبت نشأة بورصة القيم المنقولة، وتحديد مهامها رغم العراقيل التي حالت دون قيامها. وأصبحت السوق المالية في الجزائر تتكون من سوق أولية وسوق ثانوية وسوق السندات أو السوق غير المنظمة. ويضم هيكل بورصة الجزائر لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة التي تقوم بالتشريع وتنظيم سوق القيم ومعاقبة المخالفين، لما لها من سلطة تأديبية وتحكيمية، وكذا شركة إدارة بورصة القيم المتداولة التي أسند لها دور التسيير، والمؤتمن المركزي على السندات الذي يقوم بتنفيذ العمليات التي تقررها الشركات المصدرة. وفيما يخص الوساطة، فإنه لا يمكن التفاوض على الأوراق المالية المقبولة في البورصة إلا عن طريق الوسطاء المعتمدين من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو شركات ذات أسهم.

لكن الشيء الذي بقي مطلوبا، وعلى الدول المغاربية الثلاث اتخاذه لتجاوز العقبات التي مازالت تقف أمام تطور سوق الأوراق المالية ونشاطها، لابد عليها أن تعمل على تحقيق ما يأتي:

- تشجيع الادخار وتوجيهه نحو سوق الأوراق المالية، من خلال حماية المدخرين ومنحهم إعفاءات ضريبية، وتشجيعهم بكل الوسائل المتاحة من إعلانات ومزايا وفضاءات مفتوحة لتعريف الجمهور.
- العمل على إرساء وتطوير صناديق الاستثمار، التي تسمح لصغار المدخرين باستثمار أموالهم في سوق الأوراق المالية بأكثر ثقة وأمان.
- إقناع المؤسسات بمزايا الإدراج في سوق الأوراق المالية، ومساعدتها على الدخول في أحسن الظروف وبالقيم المالية المناسبة.

- تعزيز الشفافية والإفصاح، عن طريق قيام السوق المالية بإصدار نشرة يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق، وقرارات مجلس الإدارة ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار.
- استكمال الإطار التشريعي من خلال سن القوانين والتشريعات، ويأتي في مقدمتها قانون الشركات وقانون سوق الأوراق المالية واللوائح التنفيذية. إضافة إلى القوانين وأنظمة الاستثمار والضريبة المتعلقة بتداول الأوراق المالية والقوانين العامة ذات الصلة والتأثير غير المباشر على السوق.
- على مؤسسات الوساطة في البورصة التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والاقتصادية والمصرفية والإعلامية، لعقد ندوات دراسية ومحاضرات ومؤتمرات، لزيادة الوعي الاستثماري لدى أفراد المجتمع.
- إعطاء مؤسسات الوساطة، الحق في المشاركة في صنع القوانين والقرارات المتعلقة بالسوق المالية عامة وسوق الأوراق المالية خاصة، وذلك عبر ممثلين عنهم للمساهمة في زيادة الشفافية والوضوح للمؤسسات وقيمها المالية.
- على مؤسسات الوساطة في البورصة تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، كما أن عليها إعطاء أهمية أكبر لمسألة تدريب وتأهيل موظفيها، والحصول على إطارات من المتخصصين القادرين على إجراء التحليل الأساسي والفني وتقديم الاستشارة القائمة على أسس علمية.
- العمل على تعزيز الدور الرقابي لهيئة السوق المالية، وذلك بهدف حماية المستثمرين والمساهمة في تحقيق الاستقرار وتقليل المخاطر.

## المطلب الخامس: تقدير الاندماج المالي للدول المغاربية:( الجزائر والمغرب وتونس).

لتقدير تطور أداء السوق المالية، سوف نستخدم أربعة مؤشرات. الأول مؤشر القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة. المؤشر الثاني، هو الرسملة السوقية للشركات المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما المؤشر الثالث هو مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، و المؤشر الرابع هو مؤشر النفاذ لأسواق المال المحلية والدولية، أو مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال.

### أ/ مؤشر القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة.

يمثل هذا المؤشر معدل القيمة الكلية المتبادلة، وهو يعادل نسبة القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة سواء الأسهم المحلية أو الأجنبية، إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة. ويفيد هذا المؤشر في قياس درجة سيولة السوق، وهو ما يمثل سلم أولويات للمستثمرين المحليين أو الأجانب.

عرف مؤشر القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة، تطورا كبيرا جدا في المغرب خلال الفترة 2009/2000، حيث بلغ معدل النمو 624 بالمائة، ثم انخفض في الفترة 2012/2010، أين بلغ معدل التراجع 30 بالمائة. أما السوق المالية لتونس، حققت تطورا كبيرا خلال الفترة 2009/2000، بنسبة نمو 107 بالمائة، ثم واصل النمو بمعدل 59 بالمائة في الفترة 2012/2010[1].

**ب/ مؤشر الرسملة السوقية للشركات المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

مؤشر الرسملة السوقية للشركات المدرجة وطنية كانت أو أجنبية، خاصة أو عمومية، إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويفيد هذا المؤشر في الدلالة على حجم السوق. ففي ظل الغياب الشبه تام للسوق المالية في الجزائر، شهد مؤشر الرسملة السوقية ضعفا في تونس و المغرب خلال الفترة 1999/1990، ثم عرف هذا المؤشر تطورا كبيرا بالنسبة للمغرب خلال الفترة 2009/2000 بنسبة 196 بالمائة، ثم نما بنسبة 30 بالمائة خلال الفترة 2012/2010. أما في تونس عرف هذا المؤشر ثباتا في الفترة 2009/2000، ثم تطور خلال الفترة 2012/2010 وحقق نموا بنسبة 86 بالمائة.

إن مؤشر القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة ومؤشر الرسملة السوقية للشركات المدرجة ضعيفان، إذا ما قورنا بمؤشرات أسواق مالية ناشئة أخرى لاسيما العربية، منها مثل سوق لبنان أو الأردن. ويعود السبب الرئيس لهذا الانخفاض إلى سيطرة القطاع العام على معظم الشركات وعدم تخصيصها، وسيادة نمط الشركات العائلية المغلقة في الدول المغاربية. كما يكشف المؤشران، ضعف حجم ومكانة السوق المالية في القطاع المالي في كل من تونس والمغرب وغياب تام لهذه السوق في الجزائر.

**ج/ مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:**

يرصد هذا المؤشر، مدى قدرة الاقتصاد المعني على توفير المقومات المالية اللازمة، من خلال رصد ثلاثة متغيرات أساسية هي معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالية سواء محلية أو أجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] أمحمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، تصفحت من الموقع: revues.univ-ouargla.dz بتاريخ 2017/05/08 الساعة 21:36.

في سنة 2016 كان الأداء العالمي متواضعا أساسا، بمعدل 16 نقطة من أصل 100 نقطة لإجمالي قيمة المؤشر. فقد سجلت الدول المغاربية ضعفا في الأداء على المستوى العربي، فيما يتعلق بتوفير الائتمان للقطاع الخاص واحتلت المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 11.5 نقطة و بأداء متوسط[1].

بالنسبة للمتغيرات الأساسية للمؤشر، نلاحظ أن أداء الدول المغاربية الثلاث الجزائر والمغرب وتونس كان متوسطا على المستوى العربي. فبالنسبة للسيولة المالية المعبر عنها بمعدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، احتلت دول المغرب العربي المرتبة الثالثة عربيا بعد دول المشرق العربي ودول الخليج. ونفس الشيء فيما يخص أداء الأسواق المالية وقدراتها على تمويل الاستثمار، والمعبر عنها بالقيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي، وكذا المتغير الخاص بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[2].

## د/ مؤشر النفاذ لأسواق المال المحلية والدولية، أو مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال.

يركز هذا المؤشر الذي يقوم به معهد ميلكن الأمريكي، على رصد إمكانية وقدرة حصول أصحاب الأعمال على رؤوس الأموال، وقياس القوة النسبية لتمويل الشركات في مختلف الدول، وقياس مدى اتساع وعمق وحيوية أسواق المال، وكذا قياس مدى انفتاح الدول على إتاحة الحصول على رأس المال دون تمييز. وهو ما يجسد توجها عالميا لإتاحة رؤوس الأموال بشكل أكثر عدالة، وإلقاء الضوء على الدول التي يتوجب عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل، وتحفيزها لتطوير البنية التحتية المالية اللازمة لدعم قطاع الأعمال، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

يتم حساب هذا المؤشر باستخدام المتوسط الحسابي للقيم الفرعية للمؤشر، أي مجموع المؤشرات مقسوم على عددها البالغ سبعة مؤشرات. والتي تتراوح قيمها بين 0 و 10 درجات. ولكن حددت أصغر قيمة يمكن تسجيلها 0.5و ليس صفرا لاعتبارات محاسبية ومؤسسية.

يتكون المؤشر الكلي للنفاذ لأسواق المال المحلية والدولية من سبعة مؤشرات فرعية في 122 دولة حول العالم، من بينها 12 دولة عربية. وفيما يلي نورد المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الكلي[3]:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2016، ص: 46.

[2] المرجع السابق، ص: 46.

[3] المؤشر السنوي للحصول على رأس المال الصادر عن "Milken Institute "، 2010.

**1/ المؤشر الفرعي "بيئة الاقتصاد الكلي":**

يقيس هذا المؤشر الفرعي مدى ملائمة الظروف المحيطة بالمشروع أو الشركة، من خلال رصد قيم متغيرات اقتصادية شملت معدلات التضخم وأسعار الفائدة ومعدلات الضرائب، وقياس مدى بلوغ سوق المال لمستويات النضج والعمق المالي وفقا للمعايير الدولية المتفق عليها.

**2/ المؤشر الفرعي "البيئة المؤسسية":**

يقيس هذا المؤشر درجة الدعم المالي الذي توفره المؤسسات المالية لأغراض تمويل المشاريع والشركات التجارية، وذلك عن طريق رصد متغيرات مؤسسية شملت حماية حقوق الملكية ونزاهة النظام القضائي وكفاءة إجراءات الإفلاس ومستويات انتشار الفساد.

**3/ المؤشر الفرعي "المؤسسات المالية و المصرفية":**

يقيس مدى مساهمة مؤسسات الوساطة المالية التي لها حق الاحتفاظ بالودائع المصرفية ومنح القروض، في تمويل المشاريع وشركات الأعمال التجارية، من خلال رصد مؤشرات مصرفية، شملت مدى إتاحة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، وسلامة المؤشرات المالية لمؤسسات الوساطة المالية، وسهولة الحصول على القروض من المصارف وكفاءة القطاع المصرفي.

**4/ المؤشر الفرعي "مدى نمو سوق الأسهم":**

يقيس مدى أهمية تمويل حقوق الملكية من خلال رصد متغيرات مالية، شمل القيمة السوقية للأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة سيولة الأوراق المالية وعدد الشركات المدرجة.

**5/ المؤشر الفرعي "مدى نمو سوق السندات":**

يقيس مدى أهمية تمويل المشاريع من خلال إصدار السندات، استنادا إلى متغيرات شملت قيمة السندات الخاصة والعامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الأوراق المالية المضمونة بأصول من الناتج المحلي الإجمالي.

**6/ المؤشر الفرعي "مصادر بديلة للحصول على رأس المال":**

يقيس مدى تنوع وتعدد مصادر التمويل المتاحة، مثل رأس المال المغامر، وبطاقات الائتمان وأساليب الاكتتاب المغلق.

**7/ المؤشر الفرعي "التمويل الدولي":**

يقيس توافر رأس المال الأجنبي للشركات، بناء على متغيرات تشمل، تقلبات أسعار الصرف ورصيد الاحتياطات الدولية، واستثمارات محفظة الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفق رؤوس الأموال الواردة والصادرة، والتصنيف السيادي.

رصد مؤشر النفاذ للأسواق المالية المال المحلية والدولية سنة 2009، احتلال تونس المرتبة 48 عالميا بقيمة 5.21 أما المغرب فأحتل المرتبة 60 بقيمة 4.74 . هذا وقد تحسن نوعا ما ترتيب الدولتين في المؤشر مقارنة بعام 2008، حيث كانت تونس في المرتبة 52 بقيمة 4.90. والمغرب في المرتبة 67 بقيمة 4.30 . بالنسبة للجزائر فكانت خارج التصنيف. لأن المؤشر يشمل الدول التي تمثل نحو 94 بالمائة من الإجمالي العالمي لعدد السكان و 95 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتمتلك 98 بالمائة من الأصول المالية العالمية.

## المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية للدول المغاربية الجزائر والمغرب وتونس.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد نتائج العولمة الاقتصادية. وبالنظر للعجز الذي تعانيه الدول المغاربية في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، التي تحول دون المضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، فقد لجأت إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين هذه الجوانب، لأن هذا الاستثمار في السابق لم يشغل حيزا كبيرا من التعاملات الخارجية للدول المغاربية، بسبب الظروف الاقتصادية الداخلية التي سادت المناخ الاقتصادي المغاربي.

### المطلب الأول: واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المغاربية.

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي الثلاث بالتذبذب الحاد، وعدم الاستقرار وبالتباين من سنة لأخرى، كما أن حصة هذه الدول من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مختلفة ومتواضعة مقارنة بدول أخرى من دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

#### أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المغاربية.

نظرا للعجز الذي تعانيه الدول المغاربية، لجأت إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين هذه الجوانب، لأن الاستثمار في السابق لم يشغل حيزا كبيرا من التعاملات الخارجية للدول المغاربية، بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي حدت من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المغاربية.

#### 1/ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المغاربية:

سجلت الدول المغاربية على العموم، تباينا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها. تميزت هذه التدفقات بالانخفاض باستمرار خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 على سنة 2013، خاصة في الدول الثلاث محل الدراسة أي الجزائر والمغرب وتونس. والجدول الآتي يوضح الاختلافات في قيمة التدفقات الواردة لكل دولة.

**جدول3-1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المغاربية خلال الفترة 2013/2010. ( الوحدة مليون دولار).**

| الدولة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 2264 | 2571 | 1499 | 1691 |
| المغرب | 1574 | 2568 | 2728 | 3358 |
| تونس | 3113 | 1156 | 1918 | 1096 |
| المجموع | 6951 | 6295 | 6145 | 6145 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنوات 2011، 2013/2012 ، 2014.**

تميز مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة المغاربية، بالانخفاض المستمر من سنة إلى أخرى. حيث سجلت هذه التدفقات أعلى قيمة لها سنة 2010 أي ما مقداره 6951 مليون دولار، وكانت أدنى قيمة مسجلة هي 6145 سنة 2013. وهذا راجع إلى أداء الدول المغاربية الثلاث الذي كان متباينا خلال الفترة 2013/2010، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل من الجزائر بنسبة 13.6 بالمائة في المتوسط بين سنتي 2010 و 2011، أي من 2264 مليون دولار سنة 2010 إلى 2571 مليون دولار سنة 2011 . و بنسبة 60 بالمائة إلى المغرب أي من 1574 مليون دولار سنة 2010 إلى 2568 سنة 2011. أما تونس فقد تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها من 3113 مليون دولار سنة 2010 إلى 1156 مليون دولار سنة 2011.

وخلال سنة 2012 ورغم الأحداث التي مرت بها الدول العربية، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قد ارتفعت في كل من المغرب وتونس، حيث قدرت التدفقات الواردة للمغرب بقيمة 2728 مليون دولار بعدها تونس بقيمة 1918 مليون دولار. لكن الجزائر سجلت تراجعا كبيرا حيث قدرت التدفقات الواردة بـ 1499 مليون دولار.

في سنة 2013 سجلت المغرب ارتفاعا في حجم التدفقات الواردة إليها بقيمة 3358 مليون دولار، وارتفعت هذه التدفقات في الجزائر إلى 1691 مليون دولار، في حين تراجعت في تونس إلى 1096 مليون دولار.

يعود سبب ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، إلى تحسن الوضع المالي منذ إبرام اتفاقات برامج التصحيح الهيكلي واستقرار الوضعية النقدية وتحسن عائدات المحروقات. وكذا بداية تحسن المناخ السياسي الذي كان سببا رئيسا في عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

بالنسبة للمغرب، فكان أول دولة مغاربية تشهد تدفقات ملحوظة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا للفرص الواعدة التي قدمتها المملكة المغربية في عدة قطاعات هامة، كالسيارات والمنسوجات والسياحة وغيرها. إضافة إلى الحوافز الممنوحة كالإعفاءات الضريبية والامتيازات ذات الطبيعة المالية والجمركية والجبائية.

يعود ارتفاع التدفقات الأجنبية الواردة إلى تونس في بداية الأمر، إلى النجاح الذي حققته في مناخ الاستثمار حيث تعد من أوائل الدول العربية التي خفضت تكاليف وإجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتصلة بالاستثمار. إضافة إلى تنفيذ برامج الخوصصة، فتونس كانت السباقة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. لكن بعد سنة 2012، تراجعت قيمة هذه التدفقات، وهذا يعزى للأوضاع الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد إثر أحداث الربيع العربي.

## ثانيا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية.

يمكن حصر أهم المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر، في الدول المغاربية الثلاث في بعض الاختلافات في الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عرقلة الاستثمار الأجنبي المباشر بين كل من الجزائر والمغرب وتونس.

إن الواقع العملي ووضع الدول المغاربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يبرز العديد من العراقيل التي تحول دون زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المغاربية. ويمكن تصنيف جملة هذه العراقيل على النحو الآتي:[1]

### ➢ المعوقات الإدارية و التنظيمية:

من أهم المعوقات الإدارية والتنظيمة التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الدول المغاربية ما يأتي:

- عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية وتطبيقها بصفة انتقائية ومتباينة في مختلف الإدارات.
- غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.

[1] ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، الجزائر و تونس و المغرب دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم الاقتصاد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص: 163.

– تداخل الصلاحيات بين الوزارات ومختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية وتعدد الجهات الوصية.

– تعقد وطول مدة الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة في الجزائر تتطلب المرور ب 14 إجراء يستغرق 24 يوما و تكلف 21.5 بالمائة من دخل الفرد، مقارنة بتونس التي لا تتعدى عشرة إجراءات تستغرق 11 يوما وتكلف 9.3 بالمائة من الدخل الشهري للفرد[1].

– ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، مثل عدم توفر خدمات الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.

– ثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وانعدام الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.

– بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وانعدام قضاة متخصصين في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء في الجزائر أكثر من 387 يوما مقارنة بسبعة أيام في تونس[2].

– انتشار الفساد والرشوة في الدول المغاربية خاصة على مستوى الخبراء القضائيين في المغرب. حيث تحتل تونس المراتب المتأخرة في التصنيف الخاص بالرشوة والبيروقراطية، لكنها تتقدم في الترتيب عن الجزائر والمغرب.

– نقص الإعلام والشفافية وقلة الخبرة في مجال المنازعات التجارية.

– لا يفرق القضاء خاصة في المغرب بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي.

➢ **مشكلة الأراضي و العقار الصناعي:**

يعتبر العقار الصناعي من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسبب في توقف العديد من الاستثمارات المهمة. ويتضح هذا من خلال العناصر الآتية:

– صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة النشاط الاستثماري.

– تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية.

– الارتفاع الكبير في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة.

– عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، لأنها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية، وذلك راجع لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان.

[1] ساعد بوراوي، المرجع السابق، ص: 164.

[2] ساعد بوراوي، المرجع السابق، ص: 164.

– بقاء العديد من الأوعية العقارية التابعة للمؤسسات العمومية دون تسوية.

– وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، بسبب تفشي الفساد وضعف التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.

– تعدد القوانين المنظمة للملكية العقارية للأراضي، خاصة في المغرب.

– صعوبة تحديد المالك الحقيقي للعقار، وتعدد الجهات المتدخلة في إدارة العقار.

– الارتفاع الباهظ في تكاليف اقتناء بعض الأوعية العقارية الجاهزة للاستغلال، نتيجة عمليات المضاربة والسمسرة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المشروع الاستثماري. حيث تبلغ تكلفة المتر المربع الواحد في تونس مثلا 80 دولار بينما لا تتعدى دولارين في تركيا[1].

– قلة الأراضي المهيأة للاستثمار، خاصة في المناطق المطلوبة.

➢ **مشاكل متنوعة:**

هناك مشاكل داخلية أخرى أدت إلى عرقلة الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يأتي:

– تفشي ظاهرة القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة. حيث قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ34.1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000/1999 وذلك حسب تقديرات البنك العالمي[2].

– عدم كفاءة الإجراءات الخاصة بالترويج للفرص الاستثمارية.

– تأخر عملية الخوصصة في كامل الدول المغاربية، فمثلا في الجزائر لم يعلن عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخوصصة إلا في جوان 1998[3]. إضافة إلى انعدام الشفافية والوضوح والتضارب في بعض الأحيان، بسبب تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة والمجلس الوطني لمساهمات الدولة والشركات القابضة.

– غموض الإستراتيجية الصناعية، وعدم القيام بالدراسات والاستشارات المتخصصة في موضوع القدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الجزائري الواجب ترقيتها.

– ضعف العنصر البشري المؤهل، وانخفاض إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالدول المجاورة. ونفس الإشكال بالنسبة للمغرب وتونس.

[1] Gurraoui driss et Xavier rivchrt, IDE: facteur d'attractivité et de la localisation, Maroc , edition Toubkal, ,1997, p:274.

[2] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العربية، لائحة ترتيب الدول العربية 2007، ص: 12.

[3] المرسوم التنفيذي رقم: 98-195 المؤرخ في 07 جوان 1998 يحدد قائمة أول حصة للمؤسسات العمومية القابلة للخوصصة.

- عدم ارتباط خريجي الجامعات والبحوث العملية المنجزة في مخابر البحث مع احتياجات المؤسسات الوطنية، إضافة إلى تخرج الجامعيين غير المتخصصين والبعيدين عن الواقع العملي.

- صعوبة الوصول للمعلومة وندرة المنشورات حول الفرص الاستثمارية، إضافة إلى جمود مواقع الشبكات لأغلب الوزارات.

### ➢ تركز أنشطة الشركات الدولية في قطاعات اقتصادية محددة:

من بين كافة القطاعات الاقتصادية المتواجدة في المغرب، يعد كل من قطاع السياحة وقطاع المنسوجات فقط، القطاعات الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. أما في تونس تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير وتحديدا في قطاع النسيج والملابس الذي ينطوي على عدة عيوب منها ما يأتي[1]:

- عدم توفر الأنواع اللازمة من الخيط الطبيعي والاصطناعي، فأغلب الشركات العاملة في هذا القطاع تستورد المواد الأولية من الخارج.

- المشروعات المقامة في قطاع النسيج هي عبارة عن ورشات، أي أن هذا القطاع لا يخلق الروابط الأمامية والخلفية ولا يؤثر في النسيج الصناعي بشكل كبير، كما يشكل عبئا على ميزان المدفوعات بسبب استيراد المواد الأولية.

- كانت تونس تتمتع بمعاملة تفضيلية مع الإتحاد الأوروبي في هذا القطاع، لكن بعد فك الارتباط من مزايا الاتفاقات الخاصة بالألياف المتعددة في إطار المنظمة العالمية للتجارة سيتعرض لمنافسة شديدة من دول شرق أسيا، وهو ما يحد من أفاق النمو المتوقعة لهذا القطاع. من جهة أخرى يعتمد قطاع النسيج على صناعة اليد العاملة، ولم ينتقل بعد إلى مرحلة الصناعة الآلية.

- يعتمد قطاع النسيج على كثافة العمل وانخفاض كثافة رأس المال، وهذا ما يجعل نسبة المحتوى التكنولوجي ضئيلة، وبالتالي يجعل نسبته في نقل التكنولوجيا ضعيفة.

- يعتبر قطاع النسيج في تونس مثلا قطاعا تصديريا، وهذا ما يجعله عرضة لتذبذبات أسعار الأسواق الدولية.

### ➢ مشكل التشريع في علاقات العمل:

يعاني هذا القانون من الغموض في بعض الأحكام، ولا يؤطر الحق في الإضراب.

[1] FMI bulletin, volume 36, N°12, Octobre 2007 .

➢ **ضعف الموارد المالية و البشرية المتاحة لمديرية الاستثمارات:**

تعاني مديرية الاستثمارات في المغرب من ضعف الموارد المالية والبشرية المتاحة لها، حيث لا تتلقى سوى ميزانية بمليون دولار، في حين تتلقى وكالة ترقية الاستثمار في الجزائر خمسة ملايين دولار، وتتلقى وكالة الاستثمار الخارجي في تونس ثلاثة ملايين دولار[1].

➢ **ارتفاع الحد الأدنى لرأسمال المشروع:**

ويقاس كنسبة من الدخل الوطني للفرد، حيث يكلف إنشاء المشروع في المغرب إنفاق نسبة 66.7 بالمائة من الدخل الوطني للفرد، في حين يكلف نسبة 28.3 بالمائة و 46 بالمائة في كل من تونس و الجزائر على التوالي[2].

➢ **القطاع غير الرسمي و المنافسة غير المشروعة:**

يشكل القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المغربي أهم وجوه المنافسة غير المشروعة، حيث أنتج نسبة 36.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام خلال العام 2000، ويكلف الخزينة العمومية خسارة جبائية تقارب 7.5 مليار درهم مغربي سنويا. أما في تونس، يشكل القطاع غير الرسمي نسبة هامة أي 38.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهي الأعلى في الدول المغاربية، وفي الجزائر يشكل نسبة34.1 بالمائة.

➢ **ضيق السوق المحلية و عدم مرونة سوق العمل:**

وهذا خاصة في تونس، فعدد سكان تونس لا يتعدى 10.3 مليون نسبة ولا يتجاوز دخل الفرد 2751 دولار مقارنة بـ3400 دولار في الجزائر[3]. ومن جانب آخر أدى ضيق السوق المحلية إلى عزوف أكبر الشركات الأجنبية عن الاستثمار في تونس. حيث يعتبر هذا العنصر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تعاني سوق العمل من انعدام المرونة، نتيجة القيود المفروضة على توظيف وتسريح العمال، حيث ترتب تونس ضمن بلدان المغرب العربي الأكثر صعوبة في المؤشر الفرعي"فصل العاملين".

➢ **ضعف مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية:**

يمثل القطاع الخاص نسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي الذي يساهم فيه القطاع العمومي بنسبة أكبر، وذلك بسبب هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وهذا طبعا سينعكس على ضعف عمليات الخوصصة.

---

[1] ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

[2] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العربية، لائحة ترتيب الدول العربية 2007، ص: 12.

[3] CNUCED, examen de la politique de l'investissement du Maroc, Genève : Nations Unies, 2004, p:50.

➢ **ارتفاع تكاليف النقل البحري:**

يعتبر ارتفاع تكاليف النقل البحري من أهم العوائق التي تقف أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، فمثلا في تونس نجد أن عدد السفن المملوكة 08 فقط مقابل 29 سفينة قبل سنة 1990، وضعف مساهمة هذا النوع من النقل في الحركة البحرية التجارية، إضافة إلى عدم ملائمة الإجراءات القانونية المتعلقة بصفقات النقل مع مقتضيات سوق النقل البحري الدولي، إضافة إلى غياب تشجيع الاستثمار الخاص في النقل البحري وارتفاع تكلفة الاستجابة لقواعد السلامة والأمن وحماية المحيط البحري، وتأهيل العنصر البشري، مما يزيد من كلفة استغلال السفن ويحد من القدرة التنافسية للشركات الوطنية للنقل البحري. وكذا عدم منح الشركات العمومية للنقل البحري المرونة لصيانة السفن واقتناء قطع الغيار، وهذا يكلفها مجهودا ووقتا إضافيا للاستجابة للإجراءات القانونية ويحد من قدرتها التنافسية.

إضافة إلى ما تم ذكره، تعاني الموانئ في الدول المغاربية من عدم تطابقها لمستلزمات النقل البحري الحديث، خاصة من حيث حجم السفن ونوعية الحركة البحرية المتخصصة مثل وحدات الشحن ونوعية الخدمات. كما أن أغلب الموانئ مطوقة بالمدن ولا تملك مخزون عقاري احتياطي ولا توجد بها إمكانية التوسعة مع محدودية عمق المياه بها. إضافة إلى صعوبة ربط الموانئ لشبكة الطرق السيارة والسكك الحديدية ودمجها مع مناطق الخدمات اللوجستية، وهذا يفرض تكلفة إضافية للبضائع تتراوح بين 05 و 20 بالمائة من كلفة النقل حسب نوع البضائع. وكذا ضعف مردودية عمليات الشحن والتفريغ وانعدام الاستثمار في معدات الميناء المتطورة.

➢ **ارتفاع نسبي لمعدل الضغط الجبائي:**

يشكل الضغط الجبائي نسبة كبيرة من أرباح الشركات، فقد يتجاوز 50 بالمائة أحيانا في تونس مثلا.

➢ **القطاع غير الرسمي:**

يشكل القطاع غير الرسمي في الاقتصاد التونسي نسبة هامة أي 38.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهي الأعلى في الدول المغاربية، (36.4 بالمائة في المغرب و34.1 بالمائة في الجزائر).

**ثالثا: السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المغاربية.**

تتنوع السياسات المبرمجة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين ما هو متعلق بالتشريعات والتنظيمات، وما هو متعلق بتقنيات الترويج لجذب الاستثمار، وما يتعلق بإتباع تدابير مسبقة لاستهداف الاستثمار، وكذا السياسات الخاصة بتقديم الحوافز ومنح الإعفاءات. وتشمل هذه السياسات ما يأتي:

## 1/ السياسات المتعلقة بالإطار التشريعي والتنظيمي:

عموما يفضل المستثمرون الأجانب البلدان[1] التي تتوفر على قوانين تكفل الأمان والضمان، وتتمتع بالحماية التي تكفلها القوانين الوطنية أو المعاهدات، وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير من حين لآخر. حيث ينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة، وتوفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر الأجنبي وتقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها. كما يسعى المستثمرون الأجانب إلى حماية استثماراتهم الأجنبية، عن طريق المعاملة الوطنية النزيهة والمنصفة، وعدم التمييز وتحويل الأموال ونزع الملكية وتسوية المنازعات.

تتوقف كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار، على عدد الهيئات التي تتعامل مع المستثمرين، وعدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات. حيث تزداد كفاءة الإطار المؤسسي كلما قل عدد الإجراءات وانخفضت التكاليف والوقت المستغرق لقيام المشروعات.

## 2/ السياسات المتعلقة بتقنيات الترويج للاستثمار:

حسب دراسة قام بها الإقتصادي الفرنسي[2] C .MICHELET حول شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه من أجل الانتماء إلى مجموعة الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تضم أهم الدول التي تستقطب معظم هذا الاستثمار في العالم، يجب تحقيق كل الشروط الأساسية والتكميلية للجذب، المتمثلة فيما يأتي[3]:

**أ/ الشروط الأساسية:** تتمثل الشروط الأساسية في الظروف القبلية الواجب توفرها، والتي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب، وهي تضم:

- ✓ الاستقرار السياسي.
- ✓ الاستقرار الاقتصادي، الذي يتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وتوفير الفرص الضرورية لنجاح الاستثمار.
- ✓ **ب/ الشروط المكملة:** تشمل هذه الشروط العناصر الآتية:

– حجم ومعدل نمو السوق: ينجذب المستثمرون الأجانب أكثر للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة و توسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار، مثل أسواق دول جنوب شرق أسيا وفي مقدمتها الصين.

---

[1] ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، ص: 159 .

[2] Michelet. C, La séduction des nations ou comment attirer les investissements , Paris, edition Economica, 1999, p.p:72-82.

[3] Michelet. C, La séduction des nations ou comment attirer les investissements,opc

– توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة مرتفعة. فتوفر العمل مرتفع التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار، فالإستراتيجية الجديدة هي توفير عنصر العمل بتكاليف منخفضة وبتأهيل عالي ومهارات متدربة ذات مردودية إنتاجية مرتفعة.

– توفير قاعدة متطورة لوسائل الاتصال وشبكة المواصلات: تفرض طبيعة الشركات الدولية التي تعمل في محيط معولم توفير الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها، ولهذا فإن توفير البنى التحتية من العوامل الجاذبة للاستثمار[1].

– توفير نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية يعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، لأنها تتيح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك. إضافة إلى قيام هذه المؤسسات بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق الإسناد والمقاولة (المناولة)، والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى، إضافة إلى استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية من أساليب التسيير ومعايير التنظيم والعمل التي تميز أعمال الشركات الدولية.

## 3/ السياسات المتعلقة بانتهاج التدابير الاستباقية وتقنيات الترويج المستهدف للاستثمار:

يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نوع أو نشاط معين من الاستثمار، مثل الاستثمارات في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة. وذلك بدلا من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام، مثال استهداف المجلس الاقتصادي للتنمية بسنغافورة للمستثمرين القادرين على تنمية التكتلات الصناعية في الأنشطة القائمة على كثافة المعارف في قطاع الإلكترونيات، وقيام هيئة التنمية الصناعية في ماليزيا بتحديد أقوى 22 تكتلا صناعيا من حيث القدرة على جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير[2].

تشير بعض الدراسات إلى أن إستراتيجية ترويج الاستثمار للدولة تقوم على ثلاث محاور رئيسة هي[3]:

–بناء الانطباع: وذلك من خلال الإعلانات والعلاقات العامة والنشريات.

–توليد الاستثمار: ويشمل استهداف قطاعات معينة للاستثمار.

–خدمة المستثمر: من خلال تسهيل الحصول على كل المعلومات والتراخيص الضرورية التي يحتاجها المستثمر.

[1] Byung hwo lee, "L'IDE des pays en développement un Vecteur d'Echange et de Croissance " ,OCDE, Paris, 2002, p:08.

[2] مجلس الوزراء المصري، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مصر، أكتوبر2004 ، ص: 08.

[3] باتريك أوايت، التطبيق العملي للترويج للقطر: ترويج الاستثمار، التقنيات و التجارب، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1998، ص: 105 .

يتطلب ترويج الفرص الاستثمارية وتحسين صورة الدولة في الخارج كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر عددا من السياسات تتضمن ما يأتي:

–صياغة برنامج لترويج المشروعات المستهدفة، ويتم ذلك من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية، مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت، وجهاز الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولية، إضافة إلى استغلال مؤتمرات التعاون الاقتصادي الدولية والإقليمية.

– إنشاء مكاتب ترويج الأنشطة محل الاستثمارات من خلال مكاتب التمثيل التجاري في عدة دول لتكوين شبكة للاستطلاع المبكر للمستثمرين المحتملين في الخارج وتعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة داخل الدولة، وتفعيل دور الممثليات بالخارج للقيام بدور الدبلوماسية التجارية.

– الاستعانة بالمستثمرين الأجانب الحاليين في عمليات الترويج للاستثمار، لإعطاء إشارات إيجابية للمستثمرين المحتملين. كما يمكن الاستفادة من تجارب الترويج الدولية الناجحة.

– لزيادة فعالية أنشطة الترويج التي تقوم بها مكاتب التمثيل التجاري، يجب توفير مزيد من الموارد البشرية الكفأة والمتخصصة القادرة على إقناع المستثمرين بأهمية الاستثمار في الدول المعنية واختيار الموقع المناسب لمكتب الترويج مع ضرورة أن تكون المعلومات المقدمة والبيانات التي تعرضها هذه المكاتب للمستثمرين الأجانب أكثر دقة وحداثة وتفصيلا.

– تحديد الميزة التنافسية للدولة لتحديد الصناعات والأنشطة والشركات التي يجب استهدافها.

– استخدام الترويج الإلكتروني وتكنولوجيا الاتصالات في تقنيات الترويج. حيث يجب أن تراعي الهيئات المكلفة بالترويج هذا العنصر، مع عرض البيانات بعدة لغات، حيث يتمكن زوار الموقع الإلكتروني على اختلاف جنسياتهم، من الإطلاع والاستفادة من الإحصاءات والبيانات المعروضة، كما يمكن ربط الموقع الشبكي بمواقع الوزارات والهيئات وقواعد البيانات وباقي الجهات الحكومية التي لها صلاحيات تقديم الخدمات للمستثمر.

**4/ السياسات المتعلقة بتقديم الحوافز و منح الإعفاءات:** يجب أن تركز السياسات المنتهجة في مجال الحوافز على تحقيق الأهداف الآتية[1]:

[1] نعيم فهيم حنا، " تقييم سياسة الحوافز الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتجربتي مصر وسوريا"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص:23.

– تصميم حوافز جيدة من حيث المدى الزمني المناسب، بحيث يتم منح إعفاءات طويلة للاستثمارات التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، وتقليص تلك المدد بحسب أهمية الاستثمار ومدى تحقق الأهداف المرغوبة.

✓ منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تتسم بارتفاع علاقات التشابك الأمامي والخلفي.

✓ منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تقوم بالإنتاج للتصدير.

✓ منح إعفاءات للأنشطة التي تقوم باستخدام فنون إنتاجية كثيفة الاستخدام للعمالة.

✓ منح معاملة تفضيلية لأنشطة البحث والتطوير والتي تتضمن تحسين المعارف التكنولوجية والمشاريع التي تقوم بإعداد خطط لتدريب وتأهيل اليد العاملة المحلية.

✓ منح الإعفاءات والمعاملة التفضيلية للأنشطة التي تقوم باستخدام نسبة متزايدة من المكونات المحلية في عمليات الإنتاج.

✓ يجب أن لا يتضمن منح الحوافز تمييزا حسب جنسية المستثمر، وهو ما يتعارض مع مبدأ المعاملة الوطنية لأن هذا النوع من التمييز يتعارض مع قواعد اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) .

**رابعا: قياس اندماج البيئة الاستثمارية للدول المغاربية في الاقتصاد العالمي "مؤشر بيئة أداء الأعمال":**

تعد بيئة أداء الأعمال، من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام وللاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص. وتم إدراج هذا المؤشر لقياس وضعية بيئة أداء الأعمال، وفق سبعة متغيرات أساسية مختارة هي: بدء الأعمال، والتعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود.

**الجدول 3-3 مؤشر بيئة أداء الأعمال 2016.**

| | المجموعة | قيمة المؤشر لسنة 2016 | سهولة بدء الأعمال | التعامل مع تراخيص البناء | تسجيل الملكية | الحصول على الكهرباء | الحصول على الإئتمان | حماية المستثمرين | تنفيذ العقود |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | دول الخليج | 70.2 | 72.7 | 81.3 | 85.0 | 78.0 | 47.4 | 45.4 | 81.1 |
| 2 | دول المغرب | 62.2 | 71.7 | 75.5 | 72.1 | 76.8 | 31.9 | 27.6 | 79.9 |
| 3 | دول المشرق | 59.7 | 78.6 | 68.8 | 67.2 | 72.8 | 35.4 | 26.6 | 68.4 |
| 4 | دول الأداء المنخفض | 59.4 | 68.8 | 75.4 | 78.0 | 80.3 | 10.3 | 25.0 | 77.9 |
| | المتوسط العربي | 64.0 | 72.7 | 76.4 | 77.5 | 77.4 | 33.0 | 33.4 | 77.7 |
| | المتوسط العالمي | 68.1 | 75.5 | 75.2 | 75.5 | 73.8 | 54.8 | 47.3 | 74.6 |

**المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2016، ص: 50.**

احتلت دول المغرب العربي، المركز الثالث في المؤشر على المستوى العربي بقيمة 62.25 نقطة، لكن على المستوى العالمي كان أداؤها ضعيفا في ثلاثة مكونات للمؤشر هي سهولة بدء الأعمال بقيمة 71.7 نقطة، وفي مكون تسجيل الملكية بقيمة 72.1 نقطة، وفي مكون الحصول على الائتمان بقيمة 31.9 نقطة. وكان أداء الدول المغاربية متوسطا في كل من مكون التعامل مع التراخيص بقيمة 75.5 نقطة ومكون الحصول على الكهرباء بقيمة 76.8 نقطة. في مقابل ذلك كان أداؤها ضعيفا جدا في مكون حماية المستثمرين بقيمة 27.6 نقطة، وكان جيدا في مكون تنفيذ العقود بقيمة 79.9 نقطة.

ينبئ المؤشر بضرورة قيام الدول المغاربية الثلاث بإصلاحات هامة وعاجلة في كافة مكوناته، باستثناء مكون تنفيذ العقود. لأن هذا المكون مازال يشكل تحديا لكل من الجزائر والمغرب وتونس، لذلك لابد على هذه الدول أن تحقق ميزانا إيجابيا وجاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يعني بذل المزيد من الجهود وإتباع سياسات أكثر نجاعة وفعالية.

## المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للدول المغاربية.

شهدت كل من التجارة الخارجية والعربية البينية للدول المغاربية، عدة تغيرات لسنوات عدة متأثرة بما يجري من أحداث سياسية واقتصادية وغيرها على المستوى الإقليمي والدولي. أدت إلى التأثير على حجم الصادرات والواردات بالزيادة أحيانا وبالنقصان أحيانا أخرى.

### أولا: تطور التجارة الخارجية للدول المغاربية:

### 1/ صادرات الدول المغاربية:

تغيرات صادرات الدول المغاربية يوضحها الجدول الأتي:

**الجدول 4-3- إجمالي صادرات الدول المغاربية (سلع وخدمات) خلال الفترة 2014/2011 (الوحدة مليار دولار).**

| الدولة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 76.6 | 75.1 | 73.4 | 70.2 |
| المغرب | 35.6 | 34.7 | 38.1 | 40.9 |
| تونس | 22.7 | 22.1 | 23.7 | 25 |
| المجموع | 134.9 | 131.9 | 135.2 | 136.1 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنوات 2011، 2013/2012 ، 2014.**

من الجدول، نجد أن إجمالي صادرات الدول المغاربية كان نسبيا ضعيفا. فحتى عندما انخفض سنة 2012 إلى 131.9 مليار دولار بعد أن كان 134.9 مليار دولار سنة 2011. لم يحقق ارتفاعا كبيرا في السنوات اللاحقة، وبقي في حدود 135 و 136 مليار دولار سنتي 2013 و 2014. وهذا راجع إلى أن حجم الصادرات من السلع والخدمات في كل من المغرب وتونس قد شهد ارتفاعا باستمرار. من 35.6 مليار دولار إلى 40.9 مليار دولار بالنسبة للمغرب، ومن 22.7 مليار دولار إلى 25 مليار دولار بالنسبة لتونس منذ سنة 2011 إلى غاية

سنة 2014 مع انخفاض طفيف في حجم الصادرات لكلا البلدين خلال سنة 2012. وحدث العكس مع الجزائر، التي عرف حجم صادراتها تراجعا مستمرا من 76.6 مليار دولار سنة 2011 إلى 70.2 مليار دولار سنة 2014.

## 2/ واردات الدول المغاربية:

**الجدول 3-5- إجمالي واردات الدول المغاربية (سلع وخدمات) خلال الفترة 2014/2011 (الوحدة مليار دولار).**

| الدولة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 57.4 | 61.6 | 58.7 | 59.7 |
| المغرب | 49.5 | 49.2 | 52 | 54 |
| تونس | 25.9 | 26.2 | 27.8 | 28.8 |
| المجموع | 132.8 | 137 | 138.5 | 149.7 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنوات 2011، 2012/2013 ، 2014.**

يتضح من الجدول أن إجمالي واردات الدول المغاربية في تزايد مستمر، فقد ارتفع من 132.8 مليار دولار سنة 2011 إلى 149.7 مليار دولار سنة 2014. وهذا راجع إلى أن حجم الواردات من السلع والخدمات في كل من المغرب وتونس شهد ارتفاعا مستمرا من 49.5 مليار دولار إلى 54 مليار دولار بالنسبة للمغرب ومن 25.9 مليار دولار إلى 28.8 مليار دولار بالنسبة لتونس منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2014. أما إجمالي الواردات الجزائرية فقد تراوحت بين الارتفاع مرة والانخفاض مرة أخرى. فقد ارتفعت من 57.4 مليار دولار سنة 2011 إلى 61.6 مليار دولار سنة 2012، ثم انخفضت سنة 2013 إلى 58.7 مليار دولار لترتفع من جديد إلى 59.7 مليار دولار سنة 2014.

من خلال الجدولين السابقين، يمكن تفسير التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات الخاصة بالدول المغاربية على النحو الآتي:

في سنة 2011 تأثرت التجارة الخارجية للدول المغاربية بالتطورات الإيجابية في السوق العالمية للطاقة، حيث ساهم استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام في ارتفاع قيمة الصادرات. فقد ارتفعت صادرات الجزائر كغيرها من الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 27.8 بالمائة. وارتفعت صادرات المغرب بنسبة 16.3 بالمائة نتيجة تحسن صادرات السلع الزراعية والبوتاس والحديد. أما تونس فسجلت ارتفاعا بنسبة 8.6 بالمائة، نتيجة زيادة صادراتها من السلع الغذائية إلى الدول المغاربية. وبخصوص الواردات فقد ارتفعت واردات الدول الثلاث بنسبة 15.5 بالمائة في الجزائر، المغرب بنسبة 20.1 بالمائة وتونس بنسبة 7.8 بالمائة[1].

خلال سنة 2012 ورغم تراجع معدلات الطلب في منطقة اليورو، نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية واستمرار الطلب على النفط في الارتفاع بمعدل طفيف بلغ حوالي 0.9 بالمائة، رافقه بقاء الأسعار العالمية للنفط مرتفعة. فلم ترتفع إلا صادرات المغرب بنسبة بلغت 5.8 بالمائة نتيجة ارتفاع الصادرات من السلع المصنعة والأسماك، في حين تراجعت الصادرات في كل من تونس بنسبة 4.6 بالمائة والجزائر بنسبة 1.7 بالمائة. أما في جانب الواردات فقد شهدت كل من المغرب وتونس ارتفاعا قدر ب 7.4 بالمائة و 2.2 بالمائة على التوالي، بينما تراجعت الواردات في الجزائر بنسبة 3.8 بالمائة[2].

بالنسبة لسنة 2013 ، تأثرت التجارة الخارجية للدول المغاربية بانخفاض كميات إنتاج النفط في بعض الدول العربية، وبالتراجع النسبي للأسعار العالمية للنفط. إضافة إلى تأثير كل من تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على الصادرات العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة وضعف الأداء في منطقة اليورو التي تعتبر الشريك التجاري الرئيس للدول المغاربية. فالجزائر كغيرها من الدول النفطية سجلت انخفاضا في صادراتها بنسبة 9.2 بالمائة لكن تحسنت صادرات المغرب بنسبة 2.2 بالمائة وصادرات تونس بنسبة 0.3 بالمائة. وفيما يتعلق بالواردات، نجد أن واردات الجزائر والمغرب قد ارتفعت بنسب 16.4 و 0.4 بالمائة على التوالي في حين تراجعت واردات تونس بنسبة 0.6 بالمائة[3].

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2012، ص: 168.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2013، ص: 166.

[3] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2014، ص: 170.

## ثانيا: خصائص التجارة الخارجية للدول المغاربية:

بمعرفة تطور التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، يتضح أن لكل دولة خصوصياتها التي تميزها عن غيرها. فبعض الدول تتميز تجارتها بالتنوع ودول أخرى تتميز بالاعتماد على تصدير سلعة واحدة. فالجزائر مثلا، تتميز تجارة الخارجية الجزائرية بتركز كبير للصادرات، التي تعتمد في المتوسط على نسبة 95 بالمائة على تصدير المحروقات أي البترول والغاز الطبيعي. في حين لا تتجاوز صادراتها خارج المحروقات في المتوسط نسبة خمسة بالمائة، ولم تتعدى مقدار المليارين دولار سنويا، وهي تتمثل غالبا في مشتقات البترول وبعض المنتجات الفلاحية.

بالنسبة للواردات، فالجزائر تستورد السلع التجهيزية في المتوسط بنسبة 30 بالمائة. وحوالي 30 بالمائة من المواد الغذائية، خاصة الحبوب والسميد والحليب والسكر والقهوة. و 35 بالمائة منتجات نصف مصنعة، كالخشب والأنابيب وصفائح الحديد وغيرها.

من حيث التوزيع الجغرافي، تحتل دول الإتحاد الأوروبي مكانة هامة في التجارة الخارجية للجزائر، حيث تستورد في المتوسط حوالي 70 بالمائة من الصادرات الجزائرية[1]. وتزود الاقتصاد الجزائري بحوالي 60 بالمائة في المتوسط من مختلف أنواع السلع المستوردة ومن أهم المتعاملين نجد فرنسا وإيطاليا إسبانيا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان.

على عكس تركز الصادرات الذي تتميز به التجارة الخارجية الجزائرية، تتميز التجارة الخارجية المغربية بالتنوع، خاصة من حيث الصادرات. فنجد أن المغرب يصدر حوالي 30 بالمائة في المتوسط من المنتجات الزراعية والغذائية. ومنتجات الاستهلاك النهائية، كالألبسة والجلود والأحذية والمنتجات الصيدلانية ومستحضرات التجميل، بحوالي 30 بالمائة أيضا، والمنتجات النصف مصنعة خاصة مشتقات الفوسفات بحوالي22 بالمائة. أما الواردات المغربية فتعتمد أساسا على استيراد التجهيزات النهائية بمتوسط 28 بالمائة، والمنتجات النصف مصنعة بمتوسط 22 بالمائة، والمواد الخام كالكبريت والألياف النسيجية بمتوسط عشرة بالمائة. إضافة إلى المنتجات الغذائية بمتوسط 15 بالمائة، والمنتجات الطاقوية بمتوسط 15 بالمائة والمنتجات الاستهلاكية النهائية بمتوسط عشرة بالمائة.

بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المغربية، نجد أن الإتحاد الأوروبي يمتص حوالي 55 بالمائة في المتوسط من إجمالي الصادرات المغربية. ويزيد عنه في المتوسط بحوالي 63 بالمائة من السلع المستوردة. ومن أهم هؤلاء المتعاملين نجد فرنسا وإيطاليا وإسبانيا الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] Bouzidi abdelmajid, les relations commerciales de l'Algérie avec l'europe des douze, C.E.N.E.A.P. colloque organisé par le (CERP), Alger, P: 210.

نفس الشيء بالنسبة التجارة الخارجية التونسية التي تتميز بنوع من التنوع السلعي. فمن حيث الصادرات، نجدها تصدر منتجات النسيج والجلود بمتوسط 45 بالمائة، ومنتجات الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 13 بالمائة ومنتجات أخرى بنسبة ثمانية بالمائة. أما الواردات التونسية، فتعتمد أساسا على استيراد التجهيزات بمتوسط 25 ، والسلع الاستهلاكية بمتوسط 30 بالمائة والمنتجات النصف مصنعة والمواد الأولية بنسبة 30 بالمائة. والمنتجات الغذائية والطاقوية بنسبة سبعة بالمائة.

بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية، فيحتل الإتحاد الأوروبي مكانة هامة فيها. حيث يزودها بالسلع في حدود ثلثي وارداتها، ويستحوذ على حوالي ثلاثة أرباع إجمالي صادراتها. من أهم المتعاملين مع تونس نجد فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا، و كذا الولايات المتحدة الأمريكية في حدود ستة بالمائة في المتوسط من حجم التجارة الخارجية التونسية.

تجدر الإشارة إلى أن المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب منها، إضافة إلى التبعية التجارية الكبيرة للدول المغاربية باتجاه دول الإتحاد الأوروبي. حيث نجد تركزا كبيرا للمبادلات التجارية مع هذا التكتل، سواء من حيث المنتجات المصدرة إليه، حيث يمتص في المتوسط نسبة 80 بالمائة من إجمالي صادرات الدول المغاربية، والتي يغلب عليها طابع المواد الخام والمنتجات الزراعية وبعض المنتجات المصنعة كالمنسوجات والملابس. أو من حيث الواردات، تستورد الدول المغاربية في المتوسط ما نسبته 70 بالمائة من إجمالي وارداتها من الإتحاد الأوروبي من كل أنواع السلع التجهيزية والغذائية.

## ثالثا: قياس اندماج الاقتصاديات المغاربية: ( الجزائر والمغرب وتونس).

### أ/ مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية، عن مؤسسة الأبحاث الكندية المتخصصة في الدراسات الاقتصادية فرايزر "fraser". بنى المؤشر نتائجه على أساس العناصر الرئيسة المتمثلة في حجم الإنفاق الحكومي، والنظام القانوني وحقوق الملكية، وعنصر السياسة النقدية، وعنصر حرية التبادل التجاري، وأنظمة سوق الشغل ومستوى أنظمة الأعمال.

وفق هذا المؤشر لسنة 2014 والذي ضم 159 دولة على المستوى العالمي، احتلت تونس المرتبة 108 عالمي بمعدل 6.54 نقطة. وجاء المغرب في المرتبة 118 عالميا بقيمة 6.42 نقطة، أما الجزائر فكانت في المراتب المتأخرة برتبة 151 عالميا وبمعدل 5.15 نقطة[1].

**ب/ مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية:** يقصد بمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، مختلف العناصر التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي، وامتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها على بقية دول العالم. تضم هذه المجموعة مؤشرين هما مؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

**الجدول 3– 7– أداء المجموعات العربية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لسنة 2016.**

| الترتيب | المجموعات | قيمة مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية | مؤشر اقتصاديات التكتل. | مؤشر عوامل التميز و التقدم التكنولوجي. |
|---|---|---|---|---|
| 01 | دول الخليج العربي | 29.1 | 12.6 | 36.2 |
| 02 | دول المشرق العربي | 26.3 | 18.3 | 29.8 |
| 03 | دول المغرب العربي | 23.0 | 15.6 | 26.2 |
| 04 | دول الأداء المنخفض | 12.9 | 06.8 | 15.6 |
| المتوسط العربي | | 23.4 | 12.8 | 27.9 |
| المتوسط العالمي | | 28.7 | 15.9 | 34.2 |

**المصدر: تم إعداد الجدول استنادا إلى تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016.**

احتلت الدول المغاربية سنة 2016، المرتبة الثالثة عربيا، بأداء ضعيف بقيمة 23 درجة، رغم أن أداءها كان جيدا على مستوى مؤشر اقتصاديات التكتل. لكن كان أداؤها ضعيفا في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي. وهذا لأن الدول المغاربية تعرف مستوى متدنيا جدا في مجال التقدم التكنولوجي، وذلك راجع لانخفاض الإنفاق على التنمية البشرية والبحث العلمي، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير، والربط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية وتزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والدول المتقدمة في هذا المجال[1].

[1] www.fraserinstitute.org /Economic Freedom

## خـــــلاصـــــة:

لم تتمكن الدول المغاربية من أن تحظى بوزن نسبي في الاقتصاد العالمي؛ بسبب ما تمتاز به تجارتها الخارجية من ارتفاع الواردات وتدني مستويات الصادرات، وكذا اعتمادها على مصدر واحد للتصدير. من جهة أخرى، لم تركز هذه الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة النقد الأجنبي لديها. ويعـزى إخفاقها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جـملة من العراقيل أهمها الفساد والبيروقراطية وانعدام الشفافية، والتداخل في صلاحيات الهيئات المكلفة بالاستثمار وكذا مشكلة العقار الصناعي وارتفاع تكلفته وقلة الأراضي الموجهة للاستغلال. إضافة إلى عدم توفر القنوات التمويلية الملائمة وهيـمنة السوق الموازيـة على الأنشطة الاقتصادية وضيق السوق المحلية. ففي حين نجحت كل من تونس والمغرب، في استقطاب تدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كثير من القطاعات الاقتصادية، إلا أن الجزائر لم تستطع تحقيق ذلك خارج قطاع المحروقات، وهذا ما لا يتناسب والإمكانات الموجودة والفرص المتاحة في الجزائر. ولتثمين هذه الإمكانات وتحويلها إلى نقاط قوة نقدم للاقتراحات الآتية:

- ✓ ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية ومختلف الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، وربطها بالأولويات الاقتصادية الخاصة بالتركيز على استهداف القطاعات المراد تنميتها.
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول الناجحة.
- ✓ دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقانوني لترسيخ مناخ أمن للاستثمارات.
- ✓ تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
- ✓ الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية التي تمثل عنصرا مهما ومساعدا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ربط التكوين الجامعي بمتطلبات سوق العمل.
- ✓ ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، واستكمال برامج الخوصصة باعتبارها قناة من قنوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ تفعيل التكتل الاقتصادي المغاربي حتى يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، وتسهيل انتقالها فيما بينها.
- ✓ يجب أن تنظر دول المغرب العربي إلى الاستثمار الأجنبي على أنه مكمل للاستثمار المحلي وليس بديلا عنه.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2016، ص: 39.

على صعيد الأسواق المالية المغاربية، فإن تطوير وتنشيط هذه الأسواق سيساعد الاقتصاديات المغاربية على لعب دور أساسي في استقطاب المدخرات وتوجيهها إلى مجالات استثمارية فعالة، وكذا جذب رؤوس الأموال المهاجرة، وزيادة معدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للمنطقة.

من جانب التكامل الاقتصادي المغاربي، فرغم توفر كافة إمكانات ومقومات التكامل لدى المنطقة المغاربية، إلا أن العراقيل السياسية حالت دون ذلك. كما أدى وضع برامج عديدة ومتنوعة عند ميلاد الإتحاد، إلى تشتت الجهود وإدراك صعوبة الإنجاز. لذلك أصبح لزاما على دول الإتحاد، تفويض العوائق والصعوبات وتفعيل الاتفاقات التي لم تحض بالمصادقة، والتطبيق على أرض الواقع والإسراع في إقامة منطقة التبادل الحر وإنشاء مصرف مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الذي سيكون له الأثر الفاعل في تحريك وتسريع العمل التكاملي المغاربي.

من جهة أخرى، نجد أن الدول المغاربية الثلاث:( الجزائر والمغرب وتونس) تحتل مراتب متأخرة في الترتيب الدولي من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية. لذلك أصبح من الضروري جدا النهوض بالاندماج الاقتصادي المغاربي في إطار إستراتيجيتها الشاملة القطرية والمغاربية، وذلك من خلال توسيع السوق وتطوير الإنتاج. إضافة إلى الأخذ بالمعطيات الإقليمية والدولية وحدة المنافسة على مستوى الأسواق الدولية.

# خـــــــاتـــــــمـــــة

من خلال دراستنا توصلنا إلى جملة من النتائج. كانت كالآتي:

**النـــتـــائـــــج:**

- قلة التشـريـعات والقـوانين التي تهدف إلى تكـثيف الاستثمارات الأجنبـية في المنطـقة العربية، وهـذا ما يوضح صحة الفرضية الأولى.
- تتبع الـدول العربيـة طريقـة تكامـل تختلـف عـن طريقـة تكامـل الـدول المتقدمـة، وهـذا مـا ينفـي صـحة الفرضـية الثانية.
- عجز الأطر القانونية والمؤسساتية للبورصات العربية على إيجاد قوانين مرنة، تستقطب أكبر عدد من المستثمرين وتواكب التطورات وتيسر التكيف مع المتغيرات والمستجدات. هذا ما يكشف خطأ الفرضية الثالثة.
- لم تتخلص الدول العربية من التبـعية والتخلف الاقتصاديين، وهذا ما يدعـم صحة الفرضية الرابعة.
- الدول العربية ليست دولا منتجة للتكنولوجيا، وهذا هو أساس التطور في كافة الميادين.
- تعتبر الـذهنيات العربيـة مقاومـة للتغيير، إضـافة إلى انعـدام الرقابـة دائمـة علـى مـا تم تجسيده وإنشـاؤه في كافـة الميادين والقطاعات.

**الاقـــــتـــراحـــات:**

توصلنا من خلال هذا البحث، للاقتراحات الكفيلة بالتصدي للتحديات المصاحبة لاندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي كالآتي:

- اعتمـاد آليـات وسياسـات لتحقيـق التنـوع القطـاعي في الـدول العربيـة، حيـث لا تقتصـر علـى قطاعـات معينـة فحسب، مثل الصـنـاعـات الاسـتـخراجية والخـدمـات، بل تمتـد إلى قـطاعـات أخرى. مثل تطويـر الصـناعات الكيمـاويـة والبتروكيماوية لتصبح صناعة متكاملة ومترابطة، وأن تنتقل في هذا المجال من دول مستوردة للتقنية إلى دول مبتكـرة لهـا، وأن ترقـى بهـذه الصـناعة حـتى تصـبح ملائمـة لمتطلبـات البيئـة والإنسـان، كمـا عليهـا تطـوير الصناعات المعدنية المعتمدة على الطاقة والارتقاء بالخبرات التقنية العربية، حتى تكون هي الرائدة في هذا المجال.
- تشجيع القطاع الخاص وإزالة العقبات التي تعترض زيادة مساهمته في الاقتصاد، ومنحه الدعم اللازم للاستثمار في مجالات جديدة، وتحفيزه على تطوير مؤسساته المالية بما يؤهلها لتمويل مشاريع التنمية الصناعية في المنطقة.

- تقديم الدعم للصناعات المحلية ذات الميزة النسبية، وتكثيف الجهود لتطوير البحث في الشركات الناشئة في المنطقة العربية، من خلال توجيه الطلبة للمجالات العلمية والتقنية، لتكوين الإطارات المهنية المؤهلة التي تتطلبها الصناعة، ووضع قطاع الصناعة الهندسية ضمن أولويات التنمية. وكذا تخصيص المزيد من مراكز البحوث القائمة واستحداث الجديد منها، وتشجيع الفعاليات الصناعية الكبرى على إنشاء مراكز بحوث لديها.
- الاهتمام بالنشاط التصديري، وتطوير الآلية الإنتاجية ورفع جودة الإنتاج، ودعم وزيادة كفاءة مؤسسات التصدير لتصل إلى الأسواق العالمية.
- استخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية، بالاستفادة من قدرات ومعارف العقول العربية. وذلك من خلال تطوير نظم معالجة المعلومات ونظم الحوسبة، ونظم إدارة قواعد البيانات ونظم دعم القرارات والنظم الخبيرة بشكل منهجي وعلمي مدروس.
- تفعيل العمل الفعلي باتجاه التكامل الاقتصادي، الذي هو بحاجة إلى التسوية الفعلية للنزاع في الصحراء الغربية. وضرورة إرساء التفاهم والتعاون الحقيقيين بين دول الإتحاد. إضافة إلى ذلك لابد من الابتعاد عن سلوك الطرق البعيدة عن مسار الإتحاد، وضرورة البحث عن السبل والآليات الكفيلة بتفعيله.
- لابد من تفعيل البورصات العربية ، من خلال استكمال الأطر القانونية والمؤسساتية للبورصات العربية، ومراجعة التشريعات القائمة وإيجاد قوانين مرنة تسمح باستيعاب التطورات و التكيف مع المتغيرات والمستجدات، و تيسر التعاملات وحماية المتعاملين، وزيادة الوعي الاستثماري من خلال استغلال كافة وسائل الإعلام.
- إنشاء مكاتب للترويج للأنشطة محل الاستثمارات، من خلال مكاتب التمثيل التجاري لإطلاع المستثمرين المحتملين في الخارج وتعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة داخل الدولة، وتفعيل دور الممثليات بالخارج للقيام بدور الدبلوماسية التجارية. وكذا صياغة برنامج لترويج المشروعات المستهدفة، وتكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية. واستخدام الترويج الإلكتروني وتكنولوجيا الاتصالات في تقنيات الترويج لجذب الاستثمارات. وربط الموقع الشبكي بمواقع الوزارات والهيئات وقواعد البيانات، وباقي الجهات الحكومية التي لها صلاحيات تقديم الخدمات للمستثمر.
- تصميم حوافز جيدة من حيث المدى الزمني المناسب، بحيث يتم منح إعفاءات طويلة للاستثمارات التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، وتقليص تلك المدد بحسب أهمية الاستثمار ومدى تحقق الأهداف المرغوبة.

- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تقوم بالإنتاج للتصدير، وأنشطة البحث والتطوير، والتي تتضمن تحسين المعارف التكنولوجية والمشاريع التي تقوم بإعداد خطط لتدريب وتأهيل اليد العاملة المحلية. ومنح إعفاءات للأنشطة التي تقوم باستخدام فنون إنتاجية كثيفة الاستخدام للعمالة، وللأنشطة التي تقوم باستخدام نسبة متزايدة من المكونات المحلية في عمليات الإنتاج.
- تطوير السوق المحلية وزيادة الطلب الداخلي، وتقديم المساهمات للتجارة الدولية والاقتصاد العالمي واستخدام الاستثمار الأجنبي كمبدأ إستراتيجي. والتمسك بسياسة خارجية سلمية ومستقلة تقوم على المصلحة المتبادلة مع كافة الدول.

**آفـــــاق الـــبحـــــث:**

يمكن أن يؤدي هذا العمل إلى فتح آفاق قادمة، لتناول دراسات وأبحاث أخرى ذات صلة بالموضوع أو مكملة له. وقد يطرح إشكالات جديدة تهدف إلى معالجة مواضيع جديدة ومغايرة. في هذا الإطار نقترح بعض المواضيع مثل:

- الارتقاء بتنافسية الصادرات العربية لغزو الأسواق العالمية.
- سبل اكتساب ميزة في المجال التكنولوجي لترقية الاقتصاديات العربية.
- التنويع الاقتصادي كمدخل للاندماج في الاقتصاد العالمي.

# قـــــائـمـــة

# الـــمـــراجـــع

# المراجع المعتمدة في العمل

## أولا: بـاللـغـة الـعـربـيـة.

### 1 – الـكـتـــب


1- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

2- أحمد علي غنيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.

3- أحمد بوراس، أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.

4- أحمد يوسف الشحات، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.

5- أحمد يوسف أحمد وآخرون، العولمة، قضايا ومفاهيم، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000.

6- أسامة المجدوب، الجات، مصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1997.

7- أسامة أمين الخوالي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

8- أسعد السحمراني، صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية، دار النفائس، الطبعة الأولى، 2000.

9- إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1977.

10- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.

11- العناني حمدي أحمد، الاقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الجزء الأول، دار المصرفية اللبنانية، بيروت، 1992.

12- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.

13- أيمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، دون سنة نشر.

14- باسم شمس الدين، الإدارة الدولية، د .ط، القاهرة،2007 .

15- بثينة حسين عمارة، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، الطبعة الأولى، 2000.

16- بركات عبد الله، معوقات الاستثمار في اليمن، الثوابت للنشر، دون طبعة، صنعاء، اليمن، 1999.

17- بكري كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،1984.

18- بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

19- بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب بن احمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

20- بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة د. راشدي البراوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1964 .

21- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، من المزايا النسبية إلى التبادل الإسكاني، القاهرة، 1985.

22- ج. هو جيندورون و ب. براون، الاقتصاد الدولي الحديث، ترجمة محمد سمير كريم، مكتبة الوعي العربي، لبنان، 1979.

23- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، دون طبعة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ماي 2008.

24-حسين حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق سوريا، 1999.

25- حشاد نبيل، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، مصر، 1999.

26- حلمي خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2002.

27-حلمي رجب يحيى، مجلس التعاون الدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1983.

28- حي اليحياوي، العولمة أية عولمة، إفريقيا الشرق بلد النشر غير موجود، الطبعة الأولى، 1999.

29- خليل الهندي وأنطوان الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثاني: المفهوم القانوني للسوق المالية ومدى علاقتها بالنظام المصرفي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

30-دنيا عبد الله الدباس، التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري، 1985.

31- رامز طنبور، فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 2000.

32- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق،2000 .

33- رفعت السيد العوضي، التكامل الاقتصادي الإسلامي، مقومات ونتائج أعماله في الدعوة الإسلامية، دار المنار، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1989.

34- رامز طنبور، فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000.

35- رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999.

36- زغلول راغب النجار، قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، كتاب الأمة رقم 20، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، 1989.

37- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

38-سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994.

39- سعد طه علام، التنمية ...والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003.

40- سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية : مدخل إستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،

عمان – الأردن، 1998 .

41- سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في التسعينيات، دار الشروق، القاهرة، 1991.

42- سعيد النجار، أفاق الاستثمار في الوطن العربي، إتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992.

43- سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة، فبراير، 1996.

44- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

45-شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن،2008 .

46- شمعون شمعون، البورصة-بورصة الجزائر، دار هومة، الجزائر،2005.

47- شيحة مصطفى رشدي، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

48- صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 2007/1989، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.

49- صلاح عباس، الخوصصة المصطلح والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

50-عبد الحق الشكيري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، كتاب الأمة رقم 17، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، 1988.

51- عبد الخالق فاروق، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته ... وأفق تطوره، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

52- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998.

53- عبد السلام أبو قحف، العولمة و حاضنات الأعمال، دار الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002.

54- عبد المجيد الصالحين آخرون، العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،

الأردن، 2002.

55-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

56-عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، السعودية، 1983.

57- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

58- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

59- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية،2003.

60- عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 .

61- عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1985.

62- عبد الوهاب حميد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1985.

63- عصام نور، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شهاب الجامعية، الطبعة الأولى، 2002.

64- علي إبراهيم محمد محمد، الجات، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، مصر، 2003.

65- علي جمعة وآخرون، الإسلام والعولمة، دار الإشعاع الفني، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002.

66- عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، دون دار النشر، أبو ظبي، 2002 .

67- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

68- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000 .

69- فـــضيل دلـــيو، التحديات المعاصرة، العولمة الانترنيت، الفـقر، اللغـة، مخـبر علـم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، الجزائر، 2002.

70- فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2001.

71- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.

72- لســترثارو، ترجمة أحمد فؤاد بلبع الصراع على القمة، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.

73- محسن أحمد الخضيري ، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.

74- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2011.

75- محمد الحبائي، معركة البترول العربية، ترجمة رشيد بن حدو، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1977.

76- محمد الأمين الشنقيطي، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتبة العلوم والحكم، دون طبعة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

77- محمد رنيف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2004/2005.

78- محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004/2003.

79- محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر ، 2002.

80- محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

81- محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، الاستثمار في البورصة أسهم -سندات -أوراق مالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

82- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

83- محمدين جلال وفاء، تسوية منازعات التجارة الدولية في إطار اتفاقيات الجات، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 2002.

84- محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، مصر، 2006.

85- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1985.

86- ممدوح محمود فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2001.

87- منصور، العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.

88- موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2002.

89- نادر فرجاني، أثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث، مصر، أوت، 1989.

90- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

91- هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر، عمان، 2003.

92- يحي اليحياوي، في العولمة، والتكنولوجيا، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.

93- يرالد بوكسبرغر وهارالد كليمتا، ترجمة عدنان سليمان، الكذبات العشر للعولمة، الطبعة الأولى، دار

الرضا للنشر، دمشق، 1999 .

94- يونس أحمد البطريق، الأحداث الرئيسية في التطور الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، 1985.

**2 – الـــمـــجـــلات.**

95- أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

96- إبراهيم حلمي عبد الرحمن، التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 421 و 422، القاهرة، 1990.

97- أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة و تأثيره على المستهلك، مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد: 256، لبنان، 2000.

98- أر إيه بوكانان، تعريب: شوقي جلال، الآلة قوة وسلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 18 حتى الوقت الحاضر، عالم الفكر، العدد 259، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

99- المشوخي حمد سليمان، ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أسس مدخلية للملامح المبلورة لنشأة و تطور فعاليات النظام، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة أسيوط، المجلد الثامن، العدد الأول، مصر، 1994.

100- بركات عبد الله، معوقات الاستثمار في اليمن، الثوابت للنشر، دون طبعة، صنعاء، اليمن، 1999.

101- بلحسن فاطمة الزهراء، ربعي رياض، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الثالث، سبتمبر 2014، جامعة أدرار.

102- جلال الشافعي، العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد خاص،2002.

103- حسان خبابة، بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية، العدد 08، جوان 2003، جامعة باتنة.

104- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث و الرابع، الكويت، 1995.

105- حلوش عاكف نايف، أثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الأول، آذار، 2005.

106- ديدي ولد السالك، إتحاد المغرب العربي، أسباب التعثر ومداخل التفعيل، المستقبل العربي، العدد 312، فيفري 2005.

107- س. إنجاريا، جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، العدد:23، جوان 1986.

108- سعيد النجار، أفاق الاستثمار في الوطن العربي، إتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992.

109- سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد: 22، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.

110- سمير عابد شيخ، هل سينتهي الدولار خلال العقد القادم، مجلة الأموال، جدة، السعودية، مارس، 1997.

111- صلاح عباس، الخوصصة المصطلح والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2003.

112- طلال محمد مفضي بطاينية، العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد التاسع، جانفي 2004.

113- عبد السلام بغدادي، منظمة إيقاد لدول القرن الإفريقي من الاهتمام بالتنمية ومكافحة الجفاف إلى الانشغال بالسياسة ومشكلات الاختلاف، أوراق إفريقية، العدد 34، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2000.

114- عبد الفتاح علي الرشدان، العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، الصادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد: 107، سبتمبر، 2001.

115- عبد المجيد قدي، العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث، مجلة النائب، العدد الأول، الجزائر، 2003.

116- عمر عز الرجال، القمة الثانية للمغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 96، أفريل 1989.

117- غالب عوض الرفاعي، إطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة، مجلة الرابطة، عدد خاص، المجلد الرابع، العددان 3 و4، تشرين الثاني، 2004.

118- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

119- فريـديريك سـي. تيرنـر C.Turner Frederick، الأدوار المتغـيرة للدولـة: المقيـاس والفـرص والمشكلات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد: 163، مارس، 2000 ، مجلة ربع سنوية تصدر عن اليونسكو، النسخة العربية الصادرة عن مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة.

120- فوزي نعيمي، الإعفاءات التجارية ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 15، جوان2001.

121- مجلة النفط والتنمية، العدد الأول، أكتوبر 1977.

122- محمـد الأطـرش، حـول تحـديات الاتجـاه نحـو العولمـة الاقتصـادية، مجلـة المسـتقبل العـربي، مركـز دراسات الوحدة العربية، العدد: 260، الكويت، 2002.

123- محمد سعيد نايلسي، المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي، مجلة النبأ، العدد 77، أكتوبر 2000.

124- محمد قويدري، إنعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002.

125- معهـد التخطيط القـومي، أثـر التكـتلات الاقتصـادية الدولية على قطـاع الزراعـة، سلسـلة قضـايا التنمية و التخطيط، القاهرة، 1996.

126- ممدوح محمد المصري، دور التجارة العربية البينية في كمية الاستثمار والتكامل الاقتصادي في ظل سياسة التحرير الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث عشر، السنة التاسعة، جويلية 1996.

127- مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية – دراسة لواقع الأوراق المالية العربية وسبل الرفع من كفاءتها، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد السابع ، ورقلة، الجزائر، 2010/2009.

128- ناصيف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرين، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995.

129- نبيل حشادة، الجات وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 42، الكويت، 1994.

130- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1985.

131- ممدوح محمد المصري، دور التجارة العربية البينية في كمية الاستثمار والتكامل الاقتصادي في ظل سياسة التحرير الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث عشر، السنة التاسعة، جويلية 1996.

132- سميح مسعود برخاوي، المشروعات العربية المشتركة، دراسات الوحدة العربية وسلسلة الثقافة القومية ، العدد:17، بيروت 1988.

**3 – التقارير.**

133- المعهد العربي للتخطيط، كفاءة الأوراق المالية، متطلبات سوق رأس المال، الكويت، 2000.

134- باتريك أوايت، التطبيق العملي للترويج للقطر: ترويج الإستثمار، التقنيات والتجارب، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، 1998.

135- سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة، فبراير، 1996.

136- سكينة بوراوي و آخرون، العولمة والنوع الاجتماعي المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، تقرير تنمية المرأة العربية، مركز المرأة العربية للتدريس و البحوث، 2001.

137- طه عبد العليم، التقرير الإستراتيجي العربي الثالث، الاقتصاد المصري في عصر العولمة: رؤية إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تقرير 2005/2004، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 2005.

138- فاروق حسنين مخلوف، دراسة استطلاعية حول إنشاء شركة عربية قابضة للتأجير التمويلي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، 3 مارس 1996.

139- محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، 1996.

140- تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، جدول رقم 11، 2000.

141- مؤتمر الأمم المتحدة، تقرير اقتصاد المعلومات، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية-2007 :2008، النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (استعراض عام)، نيويورك وجنيف،2007.

142- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العربية، لائحة ترتيب الدول العربية 2007.

143- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، دور أسواق رأس المال العربية في التنمية الإقليمية: دراسة حالة أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 19/ 20 سبتمبر2006 .

144- جامعة الدول العربية، وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

145- جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية، 2014.

146- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000.

147- صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000.

148- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002 .

149- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

150- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2012.

151- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2013.

152- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2014.

153- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2015.

154- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير العربي الموحد، 2015.

155- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2016.

156- ورقة عمل صندوق النقد الدولي، إصلاحات القطاع المالي وأفاق الدمج المالي في بلدان المغرب العربي، ماي 2007.

157- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي ومستقبله في ظل المستجدات الإقليمية والدولية، عدد خاص، السنة 32، العدد الفصلي الأول جانفي/ مارس 2014.

158- محمد رضوان، الأمم المتحدة، نبذة تاريخية من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، نيويورك،2001 .

159- مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014.

160- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016. المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط والاقتصاد، الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، 1435.

161- التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1995.

162- مجلس الوزراء المصري، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، أكتوبر، 2004.

163- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، جويلية ، 2004.

164- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، سلسلة الاستعلام عن حافظ الحسابات، الجزائر،2004 .

## 4- الـنـــــدوات و المــؤتــمــرات

163- أحمد العجلوني، إستراتيجيات البنوك الأردنية الصغيرة لمواجهة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) المؤتمر الخامس حول مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي – دور التعليم الإداري والابتكار التقني-، كلية الإدارة الاقتصاد، العين، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، أيام 24-25 مارس 2002 – أسامة أمين الخوالي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

164- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1995.

165- أبو منذور محمد، التنمية الزراعية ودورها في تحصين الأمن القومي العربي، ندوة في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، المؤتمر الدولي الثالث، دبي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1995.

166- إحسان علي بوحليقة، حبيب إدريس بوسوف، سعيد عيطو مصطفى، عبد الحميد الأحدب، غالية بلخيس، في ندوة "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، المؤتمر الدولي الثاني، القاهرة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1994.

167- السيد مصطفى كامل، العولمة: تقييم عام وبعض الأفكار حول اقتصاد عالمي عقلاني، ندوة منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، مركز المحروسة، القاهرة، أكتوبر، 2001.

168- بدعيدة عبد الله، العوامل الفاعلة في تحقيق الاندماج المغاربي، مداخلة في ملتقى الاندماج الاقتصادي المغاربي، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين 11/10 جوان 2000.

169- براق محمد، بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، أيام :22 و23 أفريل2003.

170- جـــاب الله عبد الفضيل بخيت وعبد الله بن سليمان الباحوث، دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2004.

171- جبار محفوظ، مريمت عديلة، بن يوب فاطمة، إستراتيجية اللاوساطة كنموذج– تمويلي معاصر، دراسة حالة تونس–، ورقة بحثية، الجزائر،2006 .

172- حميـدي حميـد، خوصصـة المؤسسـات العموميـة في القـانون الجزائـري، بحـث مقـدم لنـدوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير، 1999.

173- حمـدي عبـد العظيـم، جـدوى إقامـة منطقـة تجـارة حـرة عربيـة، بحـث مقـدم للمـؤتمر العلمـي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 20 – 22 نوفمبر 1997.

174- زيـدان محـمد وآخرون، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر –المعوقات والآفاق–، ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 2006 .

175- سـعيد عيطـو مصـطفى، الإسـتراتيجيات العربيـة في مواجهـة المتغـيرات الدوليـة في نـدوة إستراتيجيات التغيير، المؤتمر السنوي الرابع، مركز وايد سيرفين للاستثمارات والتطوير الإداري، 1994.

176- عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، دمشق، 17 – 18 نوفمبر 2011.

177- عبد المطلب عبد الحميد، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، المؤتمر الثاني لأكاديمية السادات، مركز البحوث، القاهرة، 1995.

178- عـلي لطفـي، التعـاون الاقتصـادي العـربي في ظـل المتغيرات العالمية والإقليمية، مـؤتمر الإدارة وسرعة التمييز، مركز وايد سيرفيس للاستثمارات والتطوير الإداري، القاهرة، 1996.

179- كريم سالم حسين، إبراهيم راسول هاني، المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العربية، المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 22 – 24 – جويلية 2003.

180- محمد بن علي العقلا، الوظائف الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية، بحث مقدم لمؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات أفاق وتحديات، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم القرى،2007 .

181- محمد صفوت قابل، اتفاقات تحرير التجارة الدولية في السلع، مؤتمر الاقتصاد السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 16- 18 تشرين الأول 2001 .

182- محمد مصطفى العبد الله، التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز الوحدة العربية،1999 .

183- معتصم رشيد، منطقة التجارة الحرة العربية الأسس النظرية- إمكانية التطبيق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 20 – 22 نوفمبر.

## 4 – الـنـشـريـات والـمـذكـرات.

184- بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

185- بن العمودي جليلة، إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003/ 2010 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

186- بن دحان إلياس الأزهر، دور تفعيل تكامل البورصات العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة الدول المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

187- بن عزوز عبد الرحمن، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، مع الإشارة لحالة بورصة تونس، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة.

188- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

189- بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والإصلاحات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

190- خالد عيجولي، وظيفة الوساطة المالية في البورصة ودورها في تنمية التعاملات المالية -دراسة مقارنة لبلدان المغرب العربي-، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر،2006.

191- رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006 .

192- رجب إبراهيم إسماعيل إسماعيل، إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في طور المتغيرات العالمية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2003.

193- رشيد هولي، مدى فعالية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخوصصة، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.

194- رمزي مراد بن زرق،" مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص، حالة الجزائر"، ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

195- زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

196- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، الجزائر وتونس والمغرب دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم الاقتصاد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

197- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و أفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية ، دراسة حالة دول المغرب العربي، دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

198- قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

199- كريمة منصر، السوق المالية نشأتها و إجراءات تحسين سير عملها في الدول المغاربية، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2002.

200- محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إدارة الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

201- محمد حداد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الخروبة، جامعة الجزائر، 2003-2004.

202- محمد محمود ولد خضري، الأسواق المالية الناشئة مع دراسة تطبيقية على تونس ومصر، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.

203- محمد محمود ولد خضري، الأسواق المالية الناشئة مع دراسة تطبيقية على تونس ومصر، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004 .

204- مصطفى أحمد مصطفى، عرض سريع عن جهود العالم الثالث نحو التجمع الاقتصادي، معهد التخطيط القومي، مذكرة تخرج داخلية، 1983، القاهرة، 1984.

205- مولاي عبد القادر، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

206- نوال بن لكحل، الأسواق المالية: آلياتها ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001.

207- وليد أحمد صافي، الأسواق المالية العربية الواقع والأفاق، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2003 .

208- يخلف عبد الرزاق، الاستثمار في بورصة القيم المنقولة: دراسة لواقع البورصات العربية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001.

## 5 – المـــراســـيـــم.

209- المرسوم التنفيذي رقم: 98-195 المؤرخ في 07 جوان 1998 يحدد قائمة أول حصة للمؤسسات العمومية القابلة للخوصصة.

210- ميثاق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر بموجب القرار رقم 3281 عن الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1974.

## 6- الـوثـائـــق الإلكـتـرونـــية.

211- أمحمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، تصفحت من الموقع: revues.univ-ouargla.dz بتاريخ 2017/05/08 الساعة 21:36.

212- إيـاد أبـو المغلـي، الاقتصـاد الأخضـر لضـمان الأعمـال والتجـارة المسـتدامة، الموقـع: www.envirocities mag.com، تصفحت بتاريخ 2017/01/27، الساعة: 06: 17.

213- سـناء عبـد الوهـاب، نائـب رئـيس البنـك الـدولي يقـر 54 بالمائـة نسـبة البطالـة في المنطقـة العربيـة، صـحيفة المصـري اليـومي، نشـر بتـاريخ: الخمـيس 2014/02/27 ، السـاعة: 16:09، تصـفح بتاريخ: 2014/05/11 الساعة: 13:15.

214- موقـع صـندوق النقـد الـدولي، مؤشـرات التنميـة في العـالم، تصـفحت بتـاريخ:2015/09/16، الساعة:17:45 .

215- عقد من التطور الاقتصادي ما بين الأزمات و الرخاء، تصفحت من الموقع arabic.news.cn، نشر بتاريخ: 2011/01/18 ، الساعة: 15:55، تصفحت بتاريخ: 2013/03/12، الساعة: 21:10

216- قاعدة بيانات COMTRADE ، الأمم المتحدة، قسم الإحصاء.

217- قاعدة بيانات TradeMap ، المنظمة العالمية للتجارة.

218-الموقع ar.wikipedia.org بتاريخ: 2016/07/15 الساعة: 19:22.

219- وليد خدوري، النفط في أسبوع وجهات صادرات النفط العربية، نشر بتاريخ 17/ 2016/04 ، تصفح بتاريخ: 2017/02/25، الساعة: 17:02 من الموقع: http://www.alhayat.com

220- إذاعة الصين الدولية، المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن المفتوحة الساحلية، متاح على الموقع: chapter30503.htm /chapter3/chinaabc/http//arabic.cri.cn

## ثـــانـيا: بـــاللـغـــة الأجـنبـــية.

### 1 – الكـــتـــب.

221- Bouzidi abdelmajid, les relations commerciales de l'Algérie avec l'Europe des douze, C.E.N.E.A.P. colloque organisé par le (CERP), Alger .

222- Alain nonjon, la mondialisation la question du programme traité sous formes de dissertation, édition SEDES, Paris, 1999.

223- Chakib cherif, la privatisation en Algérie, institut des sciences économiques, université de Telmecen, Mai 1995.

224- Michelet. c, la séduction des nations ou comment attirer les investissements, Paris, edition economica, 1999.

225- Wackerman gabriel ، de l'éspace national à la mondialisation، édition copy right 1995.

226- Shulders guy, terminologie économisque française pour les pays en transition, l'harmattan, Paris,1997.

227- Bricasier j.p et Perettiwatel j.f, les mutations économiques à l'Est , crise et transition vers le marché, éd Vuibert, Paris,1992.

228- Rivoire jean, que sais-je ? l'économie de marché , éditions Dahlab, 1994.

229- Rahni m.: La bourse d'Alger, forum international de la finance, Alger 2006.

230- Anoulay Piere , le mécanisme de l'économie de marché, édition université paris,1980

231- Proulx pierre paul, La mondialisation de l'économie et le rôle de l'état, établissement emmielle, Sia, 1997.

232- Boys robert, Les mots et les réalités Coordination, (Serge Cordeillier), dans Fabienne doutaut, la mondialisation au de la mythes, édition Casbah,1997

233- Debboub youcef, le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, Alger,2000.

### 2 – المـــجـلات و الملتـــقـيات.

234- Aris ali, Animateur-Spl-, 2 éme séminaire sur les SPL, Ouargla, 3-4 mai 2008A.

235- Lee byung hwo, "L'IDE des Pays en développement un Vecteur d'Echange et de Croissance " ,OCDE, Paris, 2002.

236- Claude Caurlet et Ferguene amèziane, globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en développement, facef pesquisa, n:3, 2003.

237- Claude courlet, les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature, irepd, France, 2002.

238- Nuced, examen de la politique de l'investissement du Maroc, Genève : Nations Unies, 2004.

239- FMI Bulletin, volume 36, n°12, Octobre 2007 Gurraoui driss et Xavier richrt, IDE: facteur d'attractivité et de la localisation, Maroc , edition Toubkal, ,1997.

240- Kavoucci; export expansion and economic growth; journal of development economics; 14; 1984 .

241- Bouhazza mohamed, la privatisation de l'entreprise public algérienne et le rôle de l'état dans le processus, revue des sciences économiques et de gestion, université Ferhat Abbas, N°3, 2004.

242- OECD, investment policy reviews : china 2008, éditions OCDE, 2008.

243- OCDE «la chine dans l'économie mondiale: les enjeux de politique économique intérieure», 2002.

244- Cychow peter ; causality btween ; export growth and industrial development evedence from the nics ; journal of development economics ;june ; 1987.

245- Service de Petites et moyennes entreprises division de l'élaboration des programmes et de la coopération technique, developpement des systemes productifs locaux et des reseaux de pme, ONUDI, Vienne, 2002

246- Hymer Stephen.h, the international operations of national firm: a study of direct foreign investment, thesis of doctorat, McGill University, Canada, 1960.

247- Secrétariat d'état a l'industrie « l'accueil des investissements étrangers en chine».

## 3- مـــــواقــع إلكـــــترونـــيــة.

248- Bouguewwi fehmi: Architecture du marche financier tunisien, site web http:// www.memoireonline.com.

249- Invest In China, statistics about utilization of foreign investment in china from 2005 to 2010, sur le site: http://www.fdi.gov.cn.

## الـــمـــلـخـــص.

يعبر مصطلح الاقتصاد العالمي عن أهمية وترابط العلاقات الاقتصادية بين الدول في مرحلة رأسمالية التجارة، لذلك كـان كل من التخصص وتقسـيم العمل الدولي من أبرز الخـصائص التي برزت بعد حـدوث الثـورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، أين تزايدت العلاقات الاقتصادية وظهرت الحاجة إلى تنظيمها بين الدول فبرز مفهوم النظام الاقتصادي العالمي، الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944. داعيا إلى إنشاء نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية.

لذلك نجد الدول العربية، من بين الدول العديدة الساعية إلى الاندماج في الاقتصاد العـالمي معـلقة آمالا كبيرة على كسب مزاياه والظفر بمكانة مـميزة ضمن الدول الرائدة، رغـم غياب المبادرات الجادة والإرادة السياسية فيما بينها من جهة، والتحديات الجسيمة التي تعجز عن مواجهتها بشكل فردي من جهة أخرى. لذلك أصبح لزاما في هذا الصـدد التركيز على أبرز القضايا والاحتياجات المشتركة بين الدول العربية، ونقاط الاهتمام وأوجه التعاون المشـتركة بينهـا، بغـرض تحديـد الطـرق الكفيلـة بكيفيـة انـدماج الاقتصـاديات العربيـة في الاقتصـاد العـالمي وتعظـيم مكاسبه.

لهذا حاولت هذه الأطروحة معالجة إشكالية اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي، مع الإشارة إلى حالة الجزائر والمغرب وتونس كمجموعة للدراسة. بغرض كشف المعوقات التي تحول دون احتلال الدول العربية مكانة متميزة في الساحة الاقتصادية العالمية، والوصول إلى السبل والآليات الكفيلة بولوج الاقتصاد العالمي كدول متقدمة بكل ما تيسر من الإمكانات والخيرات التي تزخر بها الدول العربية.



**الكلمـات المفتاحيـة:** الاقتصـاد العـالمي، العولمة، التحرير الاقتصـادي، الانـدماج الاقتصـادي، التجـارة الخارجيـة، الاستثمار الأجنبي المباشر.

## RESUME:

Le terme de l'économie mondiale exprime l'importance et la corrélation des relations économiques entre les pays stationnés a l'étape du commerce capitaliste. Donc, il était à la fois la spécialisation et la division internationale du travail parmi les caractéristiques les plus importantes qui ont émergé après l'apparence de la révolution industrielle, et le passage à la phase du capitalisme industriel à la fin du XVIIIe siècle, Lorsque l'augmentation des relations économiques et il y avait une nécessité d'organiser ces relations entre les nations , Il a démontré un concept de système économique mondial, Ce qui a été formé après la Seconde Guerre mondiale, après la conférence de BrettonWoods en 1944. Il a appelé à la mise en place d'un système complet, selon un certain modèle de division internationale du travail, et subir quelques règlements et organisations internationales.

Par conséquent, nous trouvons les pays arabes, parmi les nombreux pays qui cherchent à s'intégrer dans l'économie mondiale, suspendre de grands espoirs pour gagner ses avantages et la position distinctive angles parmi les principaux états, malgré l'absence d'initiatives sérieuses et la volonté politique entre eux d'une part, et l'immensité des défaits qui ne parviennent pas à affronter individuellement, d'autre part.

Par conséquent, il est essentiel à cet égard, le focus sur les principaux enjeux et les besoins communs entre les pays arabes, et aussi les points d'intérêt et les aspects de la coopération Commune parmi eux, afin d'identifier les moyens qui peuvent assurer l'intégration les économies arabes dans l'économie mondiale et élargir ses gains.

Cette thèse a essayé d'aborder la question de l'intégration des économies arabes dans l'économie mondiale et en ce qui concerne le cas des pays du Maghreb :l'Algérie, le Maroc et la Tunisie comme échantillon de l'étude a fin de découvris les obstacles qui empêchent l'occupation des pays arabes une position privilégiée dans l'arène économique mondiale, et d'accès aux moyens et mécanismes pour la conquête de l'économie mondiale développée avec l'écoulement du touts potentiels et les bonnes choses qui abondent dans les pays arabes.



**Mots-clés:** l'économie mondiale, la mondialisation, la libéralisation économique, l'intégration économique, le commerce extérieur, l'investissement étranger direct.

## ABSTRACT:

The term "world economy", expresses the importance and the interdependence of economic relations between countries in the stage of trade capitalism. Therefore, both of specialization and work international division were among the most prominent characteristics that emerged following the appearance of the industrial revolution and the transition to the stage of industrial capitalism in the late eighteenth century; when economic relations increased and were in need to be organized between countries. Thus, the concept of world economic system appeared. The latter was born following the second world war following the Bretton Woods conference in 1944 that called for the establishment of a global system, according to a certain pattern of international division of work, submission to particular regulations and international organizations.

Thus, one finds the Arabic countries, among many countries seeking their integration into the world economy, hanging high hopes to profit of its advantages and to place among the leading countries despite the lack of serious initiatives and the political, by one hand, and being in face of serious challenges which they cannot get over alone, on the other hand. As a result, it became in this respect necessary to focus on key issues and common needs of Arabic countries, points of interest and aspects of joint cooperation between them, in order to identify the ways that can provide the modes of integrity of Arabic economies into the world economy and maximizing its gains.

This thesis tried to solve the problem of integration of Arabic economies into the world economy. With reference to the case of the Maghreb countries of Algeria, Morocco and Tunisia as a sample for study with the purpose of detecting obstacles that prevent the Arabic countries from having a privileged position in the global economic arena and accessing the ways and mechanisms to conquering the world economy as developed countries using all the available potential and resources.



**Keywords:** the world economy, globalization, economic liberalization, economic integration, foreign trade, foreign direct investment.